



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٥١٠٠

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة والنحو والصرف



اعتراضات ابن الشجري النحوية على النحويين في الاسالي

عرض ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالب

سعيد بن علي بن عبدان الغامدي

الرقم الجامعي: ٤٢٢٧٠٠٣١

إشراف

الأستاذ الدكتور

عبدالله بن محمد الشيباني

١٤٢٥ - ١٤٢٦ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : سعيد بن علي محمد بن عبد الله بن كنانة الرقم الجامعي : (٤٠٠٧٠٠٣١)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : اللغة والنحو والصرف

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : النحو والصرف

عنوان الأطروحة : (معرفة ابن جرير النحوي على النحو)

في إجازة : عرض ودراسة

أحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة

بتاريخ : ٤ / ٣ / ١٤٢٦ هـ ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : د. محمد بن عبد الله بن كنانة المناقش الداخلي : د. محمد بن عبد الله بن كنانة المناقش الخارجي : د. محمد بن عبد الله بن كنانة

التوقيع : محمد بن عبد الله بن كنانة

التوقيع :

التوقيع :

محمد بن عبد الله بن كنانة

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د. : محمد بن عبد الله بن كنانة

محمد بن عبد الله بن كنانة

التوقيع :



ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: اعتراضات ابن الشجري النحوية على النحويين في الأمالي.

اسم الباحث: سعيد بن علي بن عبدان الغامدي.

الدرجة: الدكتوراه.

موضوع الرسالة: دراسة اعتراضات ابن الشجري النحوية على النحويين في كتابه (الأمالي) وتوثيقها وتحليلتها، مع بيان آراء النحاة وحججهم حولها، ومحاولة ترجيح ما أراه راجحاً بالدليل.

هدف الرسالة: إبراز مكانة الاعتراضات النحوية في أمالي ابن الشجري، وبيان قيمتها العلمية.

مكونات الرسالة:

المقدمة: فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث. التمهيد: فيه ترجمة موجزة لابن الشجري، والتعريف بكتاب الأمالي، والدراسات النحوية السابقة عن ابن الشجري. العرض والدراسة: الفصل الأول: فيه الاعتراضات في الحروف والأدوات وما أشبهها. الفصل الثاني: فيه الاعتراضات في التراكيب. الفصل الثالث: فيه الاعتراضات في الأعراب. الفصل الرابع: فيه منهج ابن الشجري في الاعتراضات. الخاتمة: فيها نتائج البحث.

منهج الرسالة: ترتيب الاعتراضات في الفصل الأول ترتيباً هجائياً، وفي الفصل الثاني على ترتيب موضوعات ألفية ابن مالك، وفي الفصل الثالث على ترتيب الآيات ثم القوافي الشعرية، ويتم وضع عنوان مناسب لكل اعتراض مع كتابة نصه وتلخيص فحواه، ثم يدرس بتبعه في كتب النحاة، مع بيان الآراء والحجج الأخرى حوله ومحاولة بيان الرأي الراجح فيه، ثم يكون الحديث عن ملامح منهج ابن الشجري في الاعتراضات في الفصل الرابع.

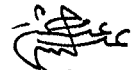
نتائج الرسالة: أثبت البحث استقلال شخصية ابن الشجري النحوية، واعتماده المذهب البصري، وأن الصواب كان معه في الأعم الأغلب، كما كشف البحث عن القيمة العلمية لهذه الاعتراضات، وبيان أثرها عند المتأخرين.

الطالب

المشرف

سعيد بن علي بن عبدان الغامدي

أ.د. عياد بن عيد الشبيتي



المقدمة

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى، أحمدُه سبحانه على نعمه وآلائه التي لا تُعدُّ ولا تُحصى، والصلاة والسلام التَّامَّان الأَكْمَلان على خير الوري، محمد النبي المصطفى، وعلى آله وصحبه والتابعين ومَن اقتفى، وبعد:

فإن من تشريف الله تعالى وتكريمه لأمة العرب أن جعل منهم خاتم رسله، واختار لغتهم خير كتبه، الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ط تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^(١).

وقد وعى سلفنا الصالح أهمية علم العربية خدمة لهذا الكتاب العظيم، فما فتوا يؤلفون فيه كل صنوف التأليف وألوانه شرحا وتعليقا واختصارا وإملاء ١٠ ونظما، ومن هؤلاء ابن الشجري أحد أئمة العربية الأفاضل، الذين عرفوا للعربية قدرها وحققها، وأسهم في بنائها الشامخ بكتابه (الأمالي)، الذي كان حافلا بآراء أعلام النحاة على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم، ولم يكتفِ ابن الشجري بمجرد عرض هذه الآراء ونقلها فقط، بل عكف عليها بالشرح والتفسير حينا، وبالاقتراض والنقد حينا آخر، حيث إنه غالبا لم يترك نحويا نقل عنه إلا ١٥ واعترض عليه.

وتعد دراسة مناقشات العلماء ومحاوراتهم واعتراض بعضهم على بعض بما فيها من الحُجج والآراء لونا من الدراسات العلمية القيمة، وهي في مجال النحو جزء مهم من الدراسات النحوية؛ لما تحتويه من مراجعة ومدارسة لمسائله، تأخذ بيد الطالب في هذه المرحلة إلى بناء شخصيته النحوية، من خلال تنمية فكره، ٢٠ وتوسيع أفقه؛ لذلك أردت دراسة اعتراضات ابن الشجري النحوية على النحويين في الأمالي وتوثيقها وتجليتها، محاولا ترجيح ما أراه راجحا بالدليل.

(١) فصلت: ٤٢.

والاعتراضات التي في هذه الدراسة تدور في فلك اعتراض ابن الشجري النحوي على النحويين أفراداً وجماعات مقروناً بالدليل، وهناك عدد من الاعتراضات قد استبعدتها من الدراسة؛ لأن منها ما كان خالياً من الدليل، ومنها ما كان يدور في فلك شعر مَنْ لا يُحتج به كالمُتنبّي، ومنها ما قد سبقت دراسته، كما في اعتراضات ابن الشجري على مكّي بن أبي طالب^(١)، ومنها ما كان يدخل في باب الاختيار.

ومما استبعدته أيضاً مسألة الخلاف في فعلية واسمية (أَفْعَلٌ) في التعجب و (نَعَمْ وَبَيْسَ)، ويرجع ذلك إلى أن طريقة عَرَض ابن الشجري لهما يجعلهما أدخَلَ في باب المسائل الخلافية بين المذهبين منها في باب الاعتراض، حيث إنه قد أفاض في الحديث عن هاتين المسألتين بما عرضه من حجج وردود وشواهد أصحاب كل مذهب، وجاء الحديث عن المسألة الأولى في إحدى وعشرين صفحة، وعن المسألة الثانية في ثماني عشرة صفحة^(٢)، ولو أنني أردت دراسة هاتين المسألتين لواجهتني مشكلة كتابة نصهما - كما هو منهجي في هذه الدراسة - فكنت بذلك قد كررت حديث ابن الشجري عن هاتين المسألتين دون أن أضيف شيئاً على كلامه، ولو اختصرت حديثه لما كان لذلك أية فائدة، إضافة إلى أن هاتين المسألتين تعدان من المسائل التي قد أُشِبت بالبحث في عدد من الرسائل العلمية كما في: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف^(٣)، للدكتور محمد خير الحلواني، وكذلك في: ما اختلف في اسميته وفعليته وحرفيته^(٤)، للدكتور حسن ابن حسين المالكي.

والدراسة في هذا البحث سارت على الخطة التالية:

(١) انظر مبحث الدراسات النحوية السابقة عن ابن الشجري ص ١٨.

(٢) انظر الأمالي ٢/٣٨١-٤٠٢، و ٤٠٤-٤٢٢.

(٣) ص ٢٢٦، وهي رسالة ماجستير في الأصل ثم طبعت في كتاب.

(٤) ص ١٢٤ و ١٣٨.

❖ المقدمة: وفيها أهمية موضوع الرسالة، وأسباب اختياره، ومنهج البحث.

❖ التمهيد: ويحتوي المباحث الآتية:

١- ترجمة موجزة لابن الشجري.

٢- التعريف بكتاب الأمالي.

٣- الدراسات النحوية السابقة عن ابن الشجري.

❖ العرض والدراسة: ويحتوي الفصول الآتية:

الفصل الأول: الاعتراضات في الحروف والأدوات وما أشبهها.

الفصل الثاني: الاعتراضات في التراكيب.

الفصل الثالث: الاعتراضات في الأعاريب.

الفصل الرابع: منهج ابن الشجري في الاعتراضات.

❖ الخاتمة.

❖ الفهارس الفنية.

وقد أتت في دراسة الاعتراضات المنهج التالي:

١- وضع عنوان مناسب لكل اعتراض.

٢- كتابة نص الاعتراض كما جاء في الأمالي، فإن تكرر الاعتراض في أكثر من موضع منها أثبت في المتن ما كان فيه زيادة فائدة، وما لم يكن فيه ذلك أشرت في الحاشية إلى موضع التكرار فقط، واقتصرت على تخريج الآيات القرآنية الواردة في نص الاعتراض؛ لأنه نص مخدوم أيما خدمة.

٣- تلخيص فحوى الاعتراض قبل الشروع في دراسته.

٤- ترتيب الاعتراضات في الحروف والأدوات ترتيباً هجائياً، وأما الاعتراضات في التراكيب فقد رتبته على موضوعات ألفية ابن مالك، وأما الاعتراضات في الأعاريب فقد بدأت بالاعتراضات في الآيات مرتبة على سور القرآن الكريم، ثم تليت بالاعتراضات في الأشعار مرتبة على القوافي، ثم تلت بالأعاريب في غيرهما.

٥ - دراسة الاعتراض بتبُّعه في كتب النحاة المتقدمين والمتأخرين، وذكرت من سبق ابن الشجري إلى هذا الاعتراض وما جاء فيه عند النحاة بعده، وبيّنت حجة ابن الشجري التي أقام عليها الاعتراض، كما ذكرت عددا من آراء العلماء المختلفة حول الاعتراض مضيفا آراء أخرى لمسألة الاعتراض لم يتعرّض لها ابن الشجري، ثم ختمت ذلك بمحاولة ترجيح الرأي الذي ظهر لي أنه الصواب.

٦ - توثيق الآراء من مصادرها الأصلية، فإن لم توجد فمن المصادر الوسيطة، ونظرا لاهتمامي بحشد آراء النحاة حول المسألة فقد جعلت توثيقها من خلال حاشية واحدة رتبت فيها المصادر بحسب ورود الرأي للعالم النحوي في المتن بدلا من إعطاء رقم في الحاشية لكل رأي يؤدي إلى كثرة الحواشي، وإثقال المتن بكثرة الأرقام.

٧ - ترجمة النحويين غير المشهورين شهرة واسعة.

٨ - تخرّيج الشواهد المختلفة من مصادرها.

٩ - الإبانة عن ملامح منهج ابن الشجري في الاعتراضات من خلال الحديث عن طريقته، وعبارته، والمعترض عليهم، وأسباب الاعتراض، وأدلته.

١٠ - بيان أهم النتائج التي ظهرت لي في أثناء البحث من خلال الخاتمة.

١٥ ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدّم بأجل الحمد والشكر والثناء، لكرم الأرض والسماء، على ما يسّر وأعان على إتمام هذا البحث، فله الفضل وعظيم الامتنان. كما أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى والديّ الكريمين على ما بذلاه من عطاء بلا حدود في حسن التربية والرعاية والتوجيه والإرشاد، فهذه ثمار غرسهما، وحصاد زرعهما، فجزاهما الله عني خير ما يُجزى والد عن ولده.

٢٠ وأسجل بمداد العرفان أبلغ الشكر وأوفاه وأجزله لأستاذي المشرف عليّ في هذه المرحلة سعادة الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبتي، لما لقيته منه من تقدير لما أعمله، ومتابعة جادة متميزة لما أكتبه، ولما وجدت منه من رحابة الصدر، والتكرم بالوقت والإرشاد والنصح في كل أمر، سائلا المولى جلّت قدرته أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يجعل ذلك في موازين حسناته، وأن ينفع بعلمه، ويبارك في عمله.

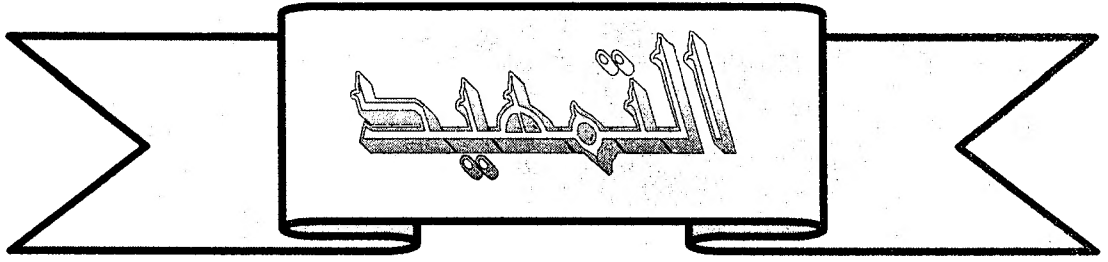
ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر الجزيل لسعادة الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، الرئيس السابق لقسم الدراسات العليا العربية، على ما غمرنا به طلاب الدراسات العليا من وافر علمه، وحسن تعامله، وطيب أخلاقه.

والشكر موصول لعميد كلية اللغة العربية الأستاذ الدكتور عبد الله بن ناصر القرني، ولجميع أعضاء هذه الكلية الكرام، وللمناقشين الكريمين سعادة الأستاذ الدكتور محمد محمد فهمي عمر، وسعادة الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري على تفضلهما مأجورين بمناقشة هذه الرسالة، وأسأل الله أن ينفعني بعلمهما وتوجيهاتهما.

كما لا أنكر هنا فضل وجهود العلامة الفاضل محقق (الأمالي) الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي - رَحِمَهُ اللهُ - حيث كان عمله في إخراج (الأمالي) من أروع التحقيقات وأفضلها، وقد استفدت من تحقيقاته وتعليقاته الشيء الكثير، فجزاه الله خير الجزاء، وجعل ذلك في ميزان عمله.

وبعد فإن هذا عمل بشري، لن يخلو قطعاً من النقص والخطأ، فإن أصبت فمن الله وله الحمد والفضل، وإن أخطأت فمني ومن الشيطان، وما أحسن ما قال القاضي الفاضل: "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

أسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد، والتيسير المستمر لطلب العلم والانتفاع به، وأن يرزقني العلم النافع، والعمل الصالح، وأن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، إنه على ذلك قدير، وبالإجابة جدير، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



ويحتوي المباحث الآتية

أولاً: ترجمة موجزة لابن الشجري.

ثانياً: التعريف بكتاب الأمالي.

ثالثاً: الدراسات النحوية السابقة

عن ابن الشجري.

١٠٠

ترجمة من القرآن الكريم

اسمه ونسبه (١):

الشريف ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، الهاشمي العلوي الحسيني البغدادي، من ذرية أبي الحسن جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، واشتهر بابن الشجري، قال ياقوت: "نسب إلى بيت الشجري من قبل أمه"، وقال ابن خلكان: "هذه النسبة إلى شجرة، وهي قرية من أعمال المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وشجرة أيضا اسم رجل، وقد سمّت به العرب ومن بعدها، وقد انتسب إليه خلق كثير من العلماء وغيرهم، ولا أدري إلى من ينتسب الشريف المذكور منهما، هل نسبته إلى القرية، أم إلى أحد أجداده كان اسمه شجرة، والله أعلم"، وذكر الصفدي أن بعضهم قال: إنه كانت في دارهم شجرة ليس في البصرة غيرها.

مولده ووفاته:

وُلد في شهر رمضان سنة خمسين وأربعمائة، وتوفي يوم الخميس السادس والعشرين من شهر رمضان سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة، في خلافة المقتفي، وصلى عليه علي بن الحسين الغزنوي، ودُفن من الغد في داره بالكرخ من بغداد، وعمره اثنان وتسعون عاما، ومُتّع بجوارحه رحمه الله تعالى.

صفاته وأخلاقه:

كان حسن الخلق، رفيقا، فصيحاً، حلو الكلام، حسن البيان والإفهام، وقورا في مجلسه، ذا سمع حسن، لا يكاد يتكلم في مجلسه بكلمة إلا وتتضمن أدب نفس، أو أدب درس، يدل على ذلك أنه اختصم إليه يوما علويان، فجعل

(١) انظر ترجمة ابن الشجري في نزهة الألبا: ٢٩٩، إنباه الرواة ٣/٣٥٦، معجم الأدباء ١٩/٢٨٢، وفيات الأعيان ٦/٤٥، إشارة التعيين: ٣٧٠، سير أعلام النبلاء ٢٠/١٩٤، العبر ٤/١١٦، تاريخ الإسلام: ١٢٨ (حوادث ووفيات ٥٤١-٥٥٠هـ)، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد: ١٨٩، الوافي بالوفيات ٢٧/٢٩٤، بغية الوعاة ٢/٣٢٤، حاشية على شرح بانت سعادات ١/٢٣٨، شذرات الذهب ٤/١٣٢، كشف الظنون ١/١٦٢، هدية العارفين ٢/٥٠٥، تاريخ الأدب العربي ٥/١٦٥، الأعلام ٨/٧٤، معجم المؤلفين ١٣/١٤١، ابن الشجري ومنهجه في النحو: ٢٣، أمالي ابن الشجري ١/١٥ من الدراسة، آراء ابن الشجري عند ابن هشام في المغني: ٩.

أحدهما يشكو ويقول عن الآخر: إنه قال في كذا وكذا، فقال له الشريف: يا بني، احتمل فإن الاحتمال قبر المعاييب.

مكانته العلمية:

تبوأ ابن الشجري مكانة علمية عالية، ظهر ذلك من خلال توليه نقابة الطالبين بالكرخ نيابة عن والده الطاهر، وهو منصب ديني رفيع لا يناله إلا من توافرت فيه شروط منها علو المرتبة العلمية، ومما يدل على مكانته العلمية أيضا ثناء العلماء عليه، فالزعمشري لما قدم بغداد قاصدا مكة للحج أتاه الشريف ابن الشجري مهنتا بقدمه، وأنشده:

كانت مُساءلة الرُّكبان تخبرني عن جعفر بن فلاح أطيّب الخبر
حتى التقينا فلا والله ما سمعت أذني بأحسن مما قد رأى بصري (١)
وأنشد أيضا:

وأستكبرُ الأخبارَ قبلَ لقائه فلما التقينا صَغُرَ الخبرُ (٢)
وأثنى عليه، فلم ينطق الزعمشري حتى فرغ الشريف من كلامه، فلما فرغ شكر الشريف وعظمه وتصاغر له، وقال له: إن زيد الخيل دخل على رسول الله ﷺ، فحين بصر بالنبي ﷺ رفع صوته بالشهادتين، فقال له الرسول ﷺ: ((يا زيد الخيل، كل رجل وُصف لي وجده دون الصفة إلا أنت، فإنك فوق ما وُصفت))، وكذلك الشريف، ودعا له، وأثنى عليه.

وقال أبو البركات الأنباري: " فريد عصره، ووحيد دهره في علم النحو، وكان تام المعرفة بعلم اللغة "، وقال أيضا: " أنحى من رأينا من علماء العربية، وآخر من شاهدنا من حذّاقهم وأكابرهم ".

وقال ياقوت: " كان أوحّد زمانه وفرد أوانه في علم العربية، ومعرفة اللغة، وأشعار العرب وأيامها وأحوالها، متضلعا من الأدب، كامل الفضل ".

(١) لابن هانئ الأندلسي، انظر وفيات الأعيان ٣٦١/١.

(٢) للمتني، انظر الديوان بشرح العكبري ١٥٥/٢.

وذكر العماد الكاتب أنه كان يقال في زمانه نحاة بغداد أربعة: ابن الجواليقي، وابن الشجري، وابن الخشاب، وابن الدهان.

وقال الذهبي: "أحد الأئمة الأعلام في علم اللسان".

ملاحظة:

أخذ ابن الشجري العلم عن عدد من شيوخ وعلماء عصره الأجلاء، ففي مجال اللغة والنحو والأدب أخذ عن:

١- الشريف أبي المعمر يحيى بن محمد بن طباطبا العلوي، توفي سنة ٤٧٨هـ (١).

٢- أبي الحسن علي بن فضال الجاشعي القيرواني، توفي سنة ٤٧٩هـ (٢).

٣- أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي، توفي سنة ٥٠٢هـ (٣).

٤- الشريف أبي البركات عمر بن إبراهيم بن محمد العلوي الكوفي، توفي سنة ٥٣٩هـ (٤).

٥- أبي الفرج سعيد بن علي السلاي الكوفي (٥).

وأما الحديث فقد أخذه في كهولته عن:

١- أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفي، توفي ٥٠٠هـ (٦).

٢- أبي علي محمد بن سعيد بن نبهان الكرخي الكاتب، توفي سنة ٥١١هـ (٧).

(١) انظر نزهة الألباء: ٣٠٠ و ٣٠٢.

(٢) انظر معجم الأدباء ١٩/٢٨٢.

(٣) السابق.

(٤) انظر معجم الأدباء ١٥/٢٥٨، بغية الوعاة ٢/٢١٥.

(٥) انظر أمالي ابن الشجري ٢/٥١٥، معجم الأدباء ١٩/٢٨٢.

(٦) انظر إنباه الرواة ٣/٣٥٦.

(٧) السابق ٣/٣٥٦.

تلامذته:

كان لابن الشجري حلقة في جامع المنصور يدرس فيها، وقد درس الأدب طول عمره، وأقرأ النحو سبعين سنة، وكثر تلامذته، وقد ذكر بعضهم في ترجمة ابن الشجري، وبعض آخر جاء في ترجمتهم أنهم تلمذوا لابن الشجري، وقد أوفى الباحث عبد المنعم التكريتي والدكتور محمود الطناحي ذكر تلامذة الشريف^(١)، ومما لم يذكره من تلامذته:

١- عبد القاهر بن محمد بن عبد الله بن يحيى الوكيل، أبو الفتوح المعروف بابن الشطوي، توفي سنة ٥٦٣هـ^(٢).

٢- سعد بن علي بن القاسم الأنصاري، أبو المعالي الحظيري المعروف بالوراق دلال الكتب، توفي سنة ٥٦٨هـ^(٣).

٣- الحسن بن سعيد بن عبد الله، علم الدين أبو علي الشاتاني، توفي سنة ٥٧٩هـ^(٤).

٤- الوزير محمد بن علي بن أحمد بن المبارك، أبو الفضل ابن القصاب البغدادى، توفي سنة ٥٩٢هـ^(٥).

مصنفاته:

صنف ابن الشجري في علوم اللغة المختلفة من النحو والتصريف والأدب، وهذا بيان بمصنفاته:

١- الأمالي، وسيأتي تعريف موجز له، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور محمود الطناحي - رَحِمَهُ اللهُ - عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

(١) انظر ابن الشجري ومنهجه في النحو: ٤٢ (وذكر منهم أكثر من سبعة عشر تلميذا)، الأمالي ٢٥/١ من الدراسة (وذكر منهم أربعة عشر تلميذا، وأعرض عن ذكر غيرهم خشية الإطالة، ولأنهم لم يشتهروا شهرة من ذكرهم).

(٢) انظر الواقي بالوفيات ٤٩/١٩.

(٣) انظر معجم الأدباء ١١٤/١٩٤، وفیات الأعيان ٣٦٦/٢، الواقي بالوفيات ١٦٩/١٥.

(٤) انظر وفیات الأعيان ١١٣/٢، الواقي بالوفيات ٢٨/١٢.

(٥) انظر الواقي بالوفيات ١٦٨/٤.

- ٢- الانتصار، انتصر فيه لنفسه من ابن الخشاب، ورد عليه ما انتقده من الأمالي، قال القفطي: " وهو كتاب على صغر جرمه في غاية الإفادة، وملكته والحمد لله، بخطه رحمه الله، وقد قرأه عليه الناس"، وهذا الكتاب مما يغلب على الظن فقده.
- ٣- الحماسة، ضاهى به حماسة أبي تمام، قال ابن خلكان: " وهو كتاب غريب مليح أحسن فيه"، وهو مطبوع بتحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي عام ١٩٧٠م.
- ٤- الرد على أبي الكرم بن الدباس^(١) في كتابه الذي سماه (المُعَلِّم)، ذكره ابن الشجري في أماليه كما نبّه الدكتور الطناحي^(٢)، ويغلب على الظن فقده.
- ٥- شرح التصريف الملوكي لابن جني، ويغلب على الظن فقده.
- ٦- شرح لامية العرب، ذكره البغدادي كما نبّه الدكتور الطناحي^(٣)، ويغلب على الظن فقده.
- ٧- شرح اللمع لابن جني، ويغلب على الظن فقده.
- ٨- ما اتفق لفظه واختلف معناه، وهو مطبوع، وله تحقيقان، الأول بتحقيق عطية رزق، نشره المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ببيروت عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م، والثاني بتحقيق أحمد بسنج، نُشر في بيروت عام ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- ٩- مختارات أشعار العرب، وهو مطبوع بتحقيق على محمد البجاوي عام ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

(١) المبارك بن الفاجر بن محمد النحوي البغدادي [٤٣١هـ-٥٠٠هـ]، كان بارعا في النحو، يسير فيه على سنن الفارسي وابن جني، أخذ عن ابن برهان الأسدي، مما ألف المعلم في النحو، شرح خطبة أدب الكاتب، انظر نزهة الألباء: ٢٨١، إنباه الرواة ٢٥٦/٣، بغية الوعاة ٢٧٢/٢.

(٢) انظر الأمالي ٣٥/١ من الدراسة.

(٣) السابق ٣٦/١.

٢٢

الكتاب الأماني

جاء في (كشف الظنون)^(١): الأمالي هو جمع الإملاء، وهو أن يقعد عالم وحوله تلاميذه بالخبر والقراطيس، فيتكلم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم، ويكتبه التلامذة، فيصير كتابا ويسمونه الإملاء والأمالي، وكذلك كان السلف من الفقهاء والحدّثين وأهل العربية وغيرهم في علومهم، وعلماء الشافعية يسمّون مثله التعليق.

وكان ابن الشجري أحد علماء العربية الذين صنفوا في هذا الفن، وتعد أماليه من أجل مصنفاته وأكبرها، وهو كتاب نفيس، كثير الفائدة، يشتمل على فنون جمة من علم الأدب^(٢)، أملاه في أربعة وثمانين مجلسا، وهو من الكتب الممتعة.

وفنون الأدب التي اشتملت عليها (الأمالي) هي اللغة والصرف والنحو، والمعاني والبيان والبديع، كما حوت مسائل من العروض والقوافي، والتأريخ والأخبار، والجغرافيا والبلدان، والأدب بمعناه الحديث من نقد وموازنة^(٣).

ولما فرغ ابن الشجري من أماليه جاءه ابن الخشاب يلتمس سماعها عليه، فلم يجبه إلى ذلك، فعاداه ورد عليه مواضع من (الأمالي) ونسبه فيها إلى الخطأ، فوقف ابن الشجري على ذلك الرد، فرد على ابن الخشاب وبين وجوه غلطه، وجمعه كتابا سماه (الانتصار)^(٤).

وقد تميّزت (أمالي ابن الشجري) نحويا بعدد من الميزات من أهمها - كما ذكر الدكتور الطناحي^(٥):

(١) ١٦١/١.

(٢) انظر نزهة الألبا: ٣٠٠.

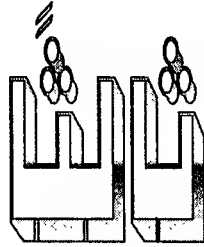
(٣) انظر الأمالي ١٩٦/١ من الدراسة.

(٤) انظر إنباه الرواة: ٣٥٦/٣، وفيات الأعيان ٤٥/٦.

(٥) انظر الأمالي ٩/١ من الدراسة.

- ١- حفظ نصوص وشواهد ليست في المطبوع من كتاب سيويه، وحفظ نصوص من كتب يغلب على الظن فقدانها، مثل كتاب (الأوسط) للأخفش، و(الواسط) لأبي بكر بن الأنباري، و(التذكرة) لأبي علي الفارسي.
- ٢- بسط الكلام على مسائل الحذف والإعراب والأدوات وحروف المعاني في الآيات والأشعار.
- ٣- شرح مسائل كثيرة من كلام سيويه وأبي علي الفارسي، مما يعد به ابن الشجري أحد شراح الكتاب، وكتب الفارسي.
- ٤- احتوت على اعتراضات على النحاة أفراداً وجماعات مقرونة بالدليل والتعليل، مما يعني استقلال شخصية ابن الشجري النحوية، وإعمال فكره فيما وصل إليه من التراث النحوي الضخم.





الدراسات الشخصية السالفة عن ابن السكيت

حَظِي ابن الشجري بدراسات نحوية تدور في فلك كتابه (الأمالي)؛ إذ هو ما تبقى من تراث ابن الشجري النحوي، وهذه الدراسات قد بلغت - فيما أعلم - خمساً، وإليك نبذة وصفية عن كل منها:

١- ابن الشجري ومنهجه في النحو:

رسالة ماجستير تقدم بها الباحث عبد المنعم أحمد التكريتي إلى جامعة بغداد، ونُشرت ببغداد عام ١٩٧٤، وجاء البحث في ثلاثة أبواب^(١):

الباب الأول: يحتوي على فصلين، الفصل الأول حياته وثقافته، الفصل الثاني مصنفاته.

الباب الثاني: نحوه، ويحتوي أربعة فصول:

الفصل الأول: الآراء التي تابع فيها جمهور البصريين.

١٠ الفصل الثاني: الآراء التي تابع فيها جمهور الكوفيين.

الفصل الثالث: الآراء التي وافق فيها نخبة مختلفين من مدرسة البصرة.

الفصل الرابع: الآراء التي انفرد بذكرها.

الباب الثالث: وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: منهجه والمؤثرات العامة فيه.

١٥ الفصل الثاني: المدارس النحوية حتى عصره، والمدرسة التي ينتمي إليها.

الفصل الثالث: أثره في الدراسات النحوية.

الخاتمة: ومن أهم ما جاء فيها^(٢):

١- المسائل التي تابع فيها البصريين بلغت أربعاً وأربعين مسألة وكلها في الخلاف

بين البصريين والكوفيين، وكان فيها أول نحوي يصل إلينا مصنف له في مسائل

٢٠ الخلاف، وجاء أبو البركات الأنباري فأخذ سبعا وثلاثين من هذه المسائل وبنى

عليها كتابه (الإنصاف).

(١) انظر مقدمة كتاب ابن الشجري ومنهجه في النحو: ٤.

(٢) السابق: ٣٥٤.

- ٢- تابع الكوفيين في مسائل قليلة حينما لم يجد مفرا من متابعتهم فيها إما لاستنادهم إلى قراءة موثوقة، وإما لأن أحدا من البصريين قبله وافق هذا الرأي إلى غير ذلك من الأسباب.
- ٣- الآراء التي تابع فيها نخاة مختلفين ظهر أنه قصر متابعتهم على النخاة البصريين ابتداء من أبي عمرو بن العلاء حتى أبي القاسم الثماني، وكان لسيبويه النصيب الوافر مما اختار.
- ٤- خالف البصريين في موقفه من القراءات وكان يأخذ بها جميعا حتى الشاذة منها، واستشهد بالحديث النبوي، كما استشهد بشعر الشريف الرضي والمتنبي، وكان في القياس لا يعتد إلا بما كان شائعا متابعا البصريين، إلا أنه كان من البصريين المتسامحين في القياس، وكانت علله بعيدة نوعا ما عن الفلسفة والمنطق.
- ٥- ما قيل عن وجود مدرسة بغدادية ضرب من التكلف وإبعاد من الواقع؛ لأن هذه المدرسة تفتقر إلى الأسس والمبادئ التي تؤهلها لتبني مذهب خاص، وثبت أن ابن الشجري بصري النزعة؛ لأنه التزم موقف البصريين في مسائل الخلاف، وحذا حذوهم في القياس، والتزم مصطلحاتهم وتطبيق نحوهم، وكان يعد نفسه فيهم.
- ٦- نظرات فيما أخذه ابن الشجري على مكّي في كتاب (مشكل إعراب القرآن): ثلاث مقالات نشرها الدكتور أحمد حسن فرحات في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، في الأجزاء الثلاثة الأولى من المجلد الحادي والخمسين عام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- ٢٠- وهذه المسائل التي أخذها ابن الشجري على مكّي قد أفرد لها في مجلسين من كتابه (الأمالي)، وهما المجلس الموفي الثمانين، والمجلس الحادي والثمانون، وذكر قبل ذلك مسألة في المجلس الثامن والسبعين، وبلغ مجموع هذه المؤخذات - كما ذكر الدكتور فرحات - ثمانية وعشرين مؤخذة.

وهدف هذه الدراسة - كما يقول الدكتور فرحات - ليس تنزيه مكّي عن الخطأ، وإنما رفع الظلم الذي حاق به نتيجة حملة ابن الشجري عليه.

وخلص الدكتور فرحات من دراسته إلى ملاحظات منها^(١):

- ١- ما ذهب إليه مكّي لم ينفرد به وحده، بل هو موجود قبله في كتب إعراب القرآن والتفسير.
 - ٢- بعض مؤخذات ابن الشجري كان سببه الخطأ في فهم عبارة مكّي بسبب إيجازها، أو بسبب اعتماد ابن الشجري على نسخة خطية وحيدة من كتاب مكّي، حيث أثبتت النسخ الأخرى أن ما أخذه ابن الشجري ليس إلا خطأ ناسخ أو وهم كاتب.
 - ٣- بعض مؤخذات ابن الشجري كان من باب تتميم الفائدة، أو أن مكّي لم يذكره أصلاً في كتابه وحكم ابن الشجري بخفائه عليه، أو جعل مكّي مسئولاً عن أقوال حكاهما ولم ينتقدها.
 - ٤- ابن الشجري وآراءه النحوية مع تحقيق الجزء الأول من أمانته:
- رسالة دكتوراه تقدم بها الدكتور محمود محمد الطناحي إلى جامعة القاهرة عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، ثم نشر الدكتور الطناحي (الأماي) محققة الجزأين عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- وقدّم للتحقيق بدارسة تشمل ثلاثة أبواب^(٢):
- الباب الأول: حياة ابن الشجري.
- الباب الثاني: آراء ابن الشجري النحوية، وهو لب الرسالة وعصبها كما يقول الدكتور الطناحي، وجمع له أربعة وستين رأياً، وأورد ما قيل حولها من آراء النحاة، استحساناً أو نقداً.

(١) انظر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ص ٦٣ / ج ١ / مج ٥١.

(٢) انظر مقدمة تحقيق الدكتور الطناحي للأماي ٤/١ وما بعدها.

وتحدث الدكتور في هذا الباب أيضا عن ظاهرتين غلبتا على (الأمالي) وهما ظاهرة الإعراب وظاهرة الحذوف، ثم درس الشواهد عند ابن الشجري، ثم تحدث عن مصادر ابن الشجري وموارده في تأليف (الأمالي)، ثم عن أثره فيمن جاء بعده من النحاة، وفي ختام هذا الباب بيّن الدكتور الطناحي مذهب ابن الشجري النحوي، وانتهى إلى أنه بصري خالص، وقد قوى حجج البصريين، وانتصر لهم في أكثر من موضع، بل إن كثيرا من حجج البصريين في المسائل الخلافية التي أوردها الأنباري في كتابه (الإنصاف) منتزعة من كلام ابن الشجري.

الباب الثالث: تحدث فيه عن كتاب (الأمالي) مبينا منهج ابن الشجري فيه، ثم تحدث عن علوم العربية في (الأمالي)، وفي ختام الباب تحدث عن نسخ (الأمالي) المخطوطة. وقد انتهى الدكتور الطناحي من خلال دراسته إلى عشر نتائج، وسبق أن ذكرت عددا منها في البحث السابق^(١).

هـ آراء ابن الشجرية النحوية في الأمالي الشجرية:

رسالة ماجستير تقدمت بها الباحثة عزة علي عبد الله الغامدي إلى كلية التربية للبنات بجدة عام ١٤٠٤هـ^(٢).

هـ آراء ابن الشجري عند ابن هشام في المغني:

بحث للدكتورة يسرية محمد إبراهيم حسن، من جامعة الأزهر فرع البنات، نشرته عام ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، والدافع لهذا البحث^(٣) - كما تقول - كثرة انتقاد ابن هشام لابن الشجري، فتارة يصفه بالسهو، وتارة بالتعسف، وتارة يصفه بالوهم، وتارة بعدم التأمل، وتارة يخطئه في نسبته الآراء إلى أصحابها، فيصف نقله عنهم بالمخالفة والغرابة،

(١) انظر ص ١٤.

(٢) حاولت الحصول على هذه الرسالة بالطرق الرسمية وغير الرسمية ولم أفلح.

(٣) انظر آراء ابن الشجري عند ابن هشام في المغني: ٥.

فجمعت الآراء التي نسبها ابن هشام لابن الشجري، وأقامت البحث على ثلاثة فصول وخاتمة كالتالي^(١):

الفصل الأول: ترجمة موجزة عن حياة ابن الشجري وابن هشام.

الفصل الثاني: منهج ابن هشام في (المغني) من آراء ابن الشجري.

الفصل الثالث: دراسة آراء ابن الشجري وبيان موقفه من آراء سابقيه، وموقف لاحقيه من آرائه.

الخاتمة: وأهم النتائج التي خلص إليها البحث:

- ١- أن ابن الشجري بغدادى المذهب، وذلك لأن مميزات المدرسة البغدادية قد ظهرت من خلال آرائه المذكورة في (مغني اللبيب)، فهو يناقش آراء أصحاب المدرستين البصرية والكوفية، ويرتضي قولاً بصرياً تارة، وقولاً كوفياً تارة أخرى، ويخالفهما معاً، وينفرد بآراء خاصة به، ويصرح بأنه غير مسبوق إليها، وضربت الدكتوراة الأمثلة على ذلك.
- ٢- كثرة نقول ابن الشجري من كتابي (معاني الحروف) للرماني، و(الأزھية في علم الحروف) للهروي، ولم يصرح ابن الشجري بهذا النقل.
- ٣- لم يعتمد ابن الشجري في نقله آراء سيويه من (الكتاب)؛ إذ ظهر نقله من (المقتضب) كلام سيويه، ونقله من (معاني الحروف) عن سيويه أيضاً.



(١) انظر آراء ابن الشجري عند ابن هشام في المغني: ٦ و ١٥٦ وما بعدها.

الغرض والدراية

ويحتوي الفصول الآتية

الفصل الأول: الاعتراضات في الحروف
والأدوات وما أشبهها.

الفصل الثاني: الاعتراضات في التراكيب.

الفصل الثالث: الاعتراضات في الأعراب.

الفصل الرابع: منهج ابن الشجري في
الاعتراضات.

الفصل الأول

الاعترافات في الحروف والأصوات وما أشبهها

وقوع (أن) المصدرية بعد العلم، والمخففة بعد الخوف

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " وأنكر أبو العباس محمد بن يزيد ما أجازة سيويه، من إيقاع الناصبة للفعل بعد العلم على الوجه الذي قرره سيويه، وأنكر أيضاً إيقاعه بعد الخوف والخشية المخففة من الثقيلة.... وأقول: إن استبعاد أبي العباس لما أجازة سيويه من إيقاع المخففة بعد الخوف، على المعنى الذي عناه سيويه، استبعاد غير واقع موقعه؛ لأن الشعر القديم قد ورد بما أنكره أبو العباس، وذلك قول أبي محجن الثقفي:

إذا مت فادفني إلى أصل كرمة تُروى عظامي بعد موتي عروقها

ولا تدفني بالفلاة فإني أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها

وقد جاءت الثقيلة بعد الخوف في الشعر وفي القرآن، ومجيء الثقيلة أشد، فالشعر قوله:

وما خفت يا سلام أنك قاطعي

والقرآن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ اشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾^(١). وكذلك

استبعاده لإجازة سيويه: ما أعلم إلا أن تقوم، استبعاد في غير حقه؛ لأن سيويه قد أوضح المعنى الذي أراد به في قوله: " وتقول: ما علمت إلا أن تقوم، إذا أردت أنك لم تعلم شيئاً كائناً ألبتة، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة، كما تقول: أرى من الرأي أن تقوم، فأنت لا تُخبر أن قياماً قد ثبت كائناً أو يكون فيما يُستقبل". والذي قاله سيويه غير مدفوع مثله؛ لأنهم كثيراً ما يستعملون معنى بلفظ معنى آخر، ألا ترى أنهم يستعملون: عِلِمَ الله، بمعنى: أقسم بالله، فيقولون: عِلِمَ الله لأفعلن، فهذا عندهم قَسَم صريح، فكما استعملوا: عِلِمَ الله، بمعنى: أقسم بالله، كذلك استعملوا: العِلِم بمعنى المشورة، فيما قاله سيويه " ^(٢).

ملخص الاعتراض:

(١) الأنعام: ٨١.

(٢) الأمالي ١/ ٣٨٦ - ٣٨٨.

دفع ابن الشجري استبعاد المبرد لرأي سيبويه المجوز وقوع (أن) الناصبة للفعل بعد العلم، ووقوع (أن) المخففة من الثقلة بعد الخوف؛ لأن كلاً من العلم والخوف هنا قد استعملا في غير بابهما.

الدراسة:

- ٥ أفعال القلوب تأتي على ثلاثة أضرب: الأول: فعل يدل على ثبات الشيء واستقراره، أي: بمعنى العلم واليقين، وذلك نحو: علمت، وتيقنت، وتبينت، والثاني: فعل يدل على خلاف الاستقرار والثبات، أي: بمعنى الشك والترجي، وذلك نحو: أطمع، وأخاف، وأخشى، والثالث: فعل يُجذب مرة إلى هذا القبيل، وأخرى إلى هذا القبيل، أي يصلح أن يكون علماً، ويصلح أن يكون شكاً وترجيّاً وتوقعاً، وذلك نحو: ظننت، وحسبت، وزعمت^(١)، فأما أفعال العلم واليقين فلا يقع بعدها إلا (أن) مثقلة أو مخففة؛ لأنها تفيد التوكيد المناسب للثبات والاستقرار، وأما أفعال الترجي والشك فلا يقع بعدها إلا (أن) الناصبة للفعل؛ لأنها لا تفيد التوكيد، إنما هي لأمر قد يقع وقد لا يقع، فناسبت خلاف الاستقرار والثبات، وأما الأفعال التي تكون مرة يقيناً ومرة شكاً فوقع (أن) بعدها بحسب معنى الفعل على ما سبق.

- ١٥ هذه الأصول هي الاختيار عند أهل العلم، وقد يجوز غير ذلك على مجاز وسعة، من هاهنا أجاز سيبويه أمرين:
- الأول: وقوع (أن) الناصبة للفعل بعد العلم المراد به الرأي والمشورة، وساق ابن الشجري نصه في هذا^(٢)، ويتضح منه ما يلي:

- ٢٠ ١- عدم جواز وقوع (أن) الناصبة للفعل بعد العلم الحقيقي الباقي على معناه، إنما يقع بعده (أن) مشددة أو مخففة، وهو مذهب الجمهور كالأخفش، والفارسي^(٣).

(١) انظر الحجة للقراء السبعة ٣/٢٤٦، الفوائد والقواعد: ٢٧٧، أمالي ابن الشجري ٣/١٥٨.

(٢) انظر الكتاب ٣/١٦٨.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٦٣٩، الإيضاح: ١٦٤.

وأجاز ذلك الفراء، وابن الأنباري^(١)، ووافقهما بدر الدين ابن مالك تمسكاً
بمثل قراءة مجاهد ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٢)، وقول الشاعر:

نرضى عن الله إنَّ الناس قد علموا ألا يُدَانِنَا من خلقه بشر^(٣)

وجعله مذهباً حسناً؛ لأنه قد جاء به السماع، ولا يأباه القياس^(٤).

واعتبر المانعون القراءة والبيت من باب الشذوذ، ومنهم من جعل (رأى) في
الآية بصرية، و(علم) في البيت ظناً قوياً^(٥).

٢- جواز وقوع (أن) الناصبة للفعل بعد العلم المؤول بالمشورة، وإليه ذهب
الفارسي، وعلَّله بأن المشورة أمر غير مستقر ولا متيقن من المشير، فصار
بمنزلة الأفعال الدالة على خلاف الثبات والاستقرار، وهو رأي ابن الشجري،

١٠ وابن مالك، وابنه، وأبي حيان، وابن عقيل^(٦)، وغيرهم.

وأما المبرد فذهب إلى أن (أن) الناصبة لا تقع بعد لفظ العلم أصلاً، واستبعد
ما أجازته سيبويه من إيقاع (أن) الناصبة للفعل بعد العلم المراد به المشورة،
ووافق ابن السراج في ذلك^(٧).

واحتج ابن الشجري لصحة رأي سيبويه بما ثبت واستقر من طرائق العرب
١٥ في الكلام، واستعمالهم المعنى بلفظ معنى آخر، وهو أمر لا يُنكر؛ لكثرة ما ورد

(١) انظر التسهيل: ٢٢٩، شرح الرضي على الكافية ٣٤/٤، ارتشاف الضرب ١٦٣٩/٤، خزنة الأدب ٤١٤/٨.

(٢) طه: ٨٩، وانظر مختصر في شواذ القرآن: ٩٢، ونسبها لأبي حيوة.

(٣) لجرير بن عطية، انظر الديوان: ٢٢٩.

(٤) انظر شرح التسهيل ١٢/٤.

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ١٥٢٥/٣، البحر المحیط ٢٥٠/٦ و ٢١٣/٢.

(٦) انظر الحجة للقراء السبعة ٢٥٠/٣، التسهيل: ٢٢٩، شرح الكافية الشافية ١٥٢٥/٣، شرح التسهيل ١٣/٤،
ارتشاف الضرب ١٦٣٩/٤، المساعد ٦٤/٣.

(٧) انظر المقتضب ٣٠/٢ و ٨٧/٣، الأصول ٢٠٩/٢.

منه في الكتاب العزيز، والشعر القديم، وفي الكلام الفصيح، فاستبعاد المبرد لذلك مرجوح مدفوع.

ويتضح ضعف رأي المبرد بقراءة النصب ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(١)؛ "لأنه إن كان الفعل مؤولا بالظن تشنيعاً عليهم فذاك، وإن كان على بابه فأولى"^(٢).

وَأما الأمر الثاني الذي أجازه سيبويه فهو: جواز وقوع (أن) المخففة من الثقيلة بعد الخوف أو الخشية المؤلفين بالعلم فقال: "ولو قال رجل: أخشى أن لا تفعل، يريد أن يخبر أنه يخشى أمراً قد استقر عنده أنه كائن جاز، وليس وجه الكلام"^(٣)، ويتضح من كلام سيبويه ما يلي:

١- إنما جاز ذلك؛ لأن الخوف جرى مجرى العلم لتيقن المخوف، فقد يشتد الخوف أو الرجاء ويقوى حتى يلحق باليقين.

٢- أن الأصل في ذلك والوجه هو النصب.

ووافق سيبويه الأخفش، والفراء، وابن الشجري، وابن مالك، وابنه، وابن عقيل^(٤)، وغيرهم.

ومنع المبرد من ذلك أيضاً محتجاً بأنه بعيد، ووافق ابن السراج^(٥)، وأنكر ابن عطية مجيء الخوف بمعنى اليقين فقال: "ولا يكون الخوف بمعنى اليقين بوجه، وإنما هو من أفعال التوقع، إلا أنه قد يميل الظن فيه إلى إحدى الجهتين، وأما أن يصل إلى حد اليقين فلا"^(٦).

(١) طه: ٨٩.

(٢) المساعد ٣/٦٤.

(٣) الكتاب ٣/١٦٧.

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ١/٣٠٤، معاني القرآن للفراء ١/٤٦١ و٢٦٥، التسهيل: ٢٢٩، شرح التسهيل ٤/١٣، المساعد ٣/٦٤.

(٥) انظر المقتضب ٣/٨، الأصول ٢/٢٠٩.

(٦) المحرر الوجيز ٣/٤٨٩.

وقد احتجَّ ابن الشجري بورود السماع بإيقاع (أن) المخففة من الثقلة بعد الخوف المراد به العلم و اليقين، ومن ذلك قول أبي محجن الثقفي:

ولا تدفنتني في الفلاة فإنني أخاف إذا ما متُّ أن لا أذوقها^(١)

فالخوف هنا يقين، وتأكيذاً لذلك ذكر ابن الشجري مجيء الثقلة بعد

الخوف اليقيني في القرآن نحو ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾^(٢)، وفي الشعر كقول أبي العول الطهوي:

أتاني كلامٌ عن نُصيبٍ يقوله وما خفتُ يا سَلَامُ أَلَك قاطعي^(٣)

ومما يحتجُّ به أيضاً أن الخوف من الأضداد، يكون بمعنى الشك، ويكون بمعنى اليقين^(٤)، وتفسير ذلك هو " أن الإنسان لا يخاف شيئاً حتى يَعْلَم أنه مما يُخاف منه، فهو من باب التعبير عن السبب بالمُسَبَّب " ^(٥).

ونقل ابن هشام ما زعمه بعضهم من أن (أن) في: (أن لا أذوقها) هي الناصبة أهملت حملاً على (ما) أختها المصدرية^(٦)، ويرى البغدادي أنه يشير بذلك للرد على المبرد^(٧)، والذي نصَّ على أن (أن) هنا مهملة ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)^(٨)، مع أنه قد أجاز وقوع (أن) المخففة بعد الخوف اليقيني في (التسهيل) كما سبق.

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ١٤٦/١ و ٢٦٥، الأزهية: ٦٧، خزنة الأدب ٣٩٨/٨.

(٢) الأنعام: ٨١.

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ١٤٦/١ و ٢٦٥، نواذر أبي زيد: ٤٦، البحر المحيط ٢٠٧/٢.

(٤) انظر الأضداد لأبي بكر الأنباري: ١٣٧.

(٥) الدر المصون ٢٦٤/٢، وانظر خزنة الأدب ٣٩٩/٨.

(٦) مغني اللبيب ٣٨/١.

(٧) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ١٣٩/١.

(٨) ١٥٢٧/٣.

وَجَعَلَ (أَنْ) فِي الْبَيْتِ نَاصِبَةً مَهْمَلَةً مَبْنِيَةً عَلَى أَنْ التَّعْلِيلَ بِقَوْلِهِ: (فَإِنِّي أَخَافُ) لِمَجْمُوعِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَلَى مَعْنَى: فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا أَذُوقَهَا غَدًا، وَعَلَى هَذَا فَلَا عِلْمَ وَلَا ظَنَ (١).
وَجَاءَ فِي (الْأُزْهِيَّةِ) (٢): وَقَالَ غَيْرُ الْبَصْرِيِّينَ: إِنَّ (لَا) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَعْنَى: لَيْسَ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنْ لَسْتُ أَذُوقَهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ (٣)، مَعْنَاهُ: أَنْ لَيْسَ تَكُونَ فِتْنَةً.

وبعد...

فَاسْتَبْعَادَ الْمَبْرَدَ لَوُقُوعِ (أَنْ) النَّاصِبَةِ بَعْدَ الْعِلْمِ الْمُؤَوَّلِ بِالْمَشُورَةِ، وَلَوُقُوعِ (أَنْ) الْمَخْفَفَةِ بَعْدَ الْخَوْفِ الْمُؤَوَّلِ بِالْيَقِينِ رَاجِعَ إِلَى تَمَسُّكِهِ بِظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَعَدَمَ إِجَازَةِ صَرْفِ مَعْنَاهُ إِلَى مَعْنَى آخَرَ، وَاحْتِجَّ ابْنُ الشَّجَرِيِّ لَصَحَّةِ مَا اسْتَبْعَدَهُ الْمَبْرَدَ بِالسَّمَاعِ، فَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ وَقُوعِ (أَنْ) الْمَخْفَفَةِ بَعْدَ الْخَوْفِ الْمُؤَوَّلِ بِالْيَقِينِ، وَهَذَا دَلِيلُ كَافٍ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا أَمْرَانِ:

١- الْحَمْلُ عَلَى النِّظِيرِ، فَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالشَّعْرِ وَقُوعِ (أَنْ) الثَّقِيلَةِ بَعْدَ الْخَوْفِ، وَمَجِيءُ الثَّقِيلَةِ أَشَدَّ، فَلَأَنَّ تَقَعِ (أَنْ) الْمَخْفَفَةِ بَعْدَ الْخَوْفِ مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى.

٢- التَّنْقِلُ مِنْ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى كَثِيرٍ فِي كَلَامِهِمْ، وَعَلَى هَذَا فَلَا مَانِعَ مِنْ خُرُوجِ الْعِلْمِ وَالْخَوْفِ عَنْ مَعْنَاهُمَا الْأَصْلِيَّ إِلَى مَعْنَى آخَرَ، فَالْمَجَازُ وَالتَّوَسُّعُ فِي الْمَعَانِي، وَإِنْزَالُ بَعْضِ الْأَلْفَافِ مَنْازِلَ بَعْضِهَا الْآخَرَ، كَإِنْزَالِ الْمَاضِي مَنْزِلَةَ الْمُسْتَقْبَلِ وَالْعَكْسُ مِنْ خَصَائِصِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي امْتَازَتْ بِهَا، وَمِنْ هُنَا جَازَ اسْتِعْمَالُ (أَنْ) الْمَخْفَفَةِ مَعَ الْخَوْفِ الْيَقِينِيِّ، وَ(أَنْ) النَّاصِبَةِ مَعَ الْعِلْمِ الظَّنِّيِّ.

وَبِنَاءٍ عَلَى مَا سَبَقَ يَتَضَحُّ أَنَّ اعْتِرَاضَ ابْنِ الشَّجَرِيِّ عَلَى الْمَبْرَدِ صَحِيحٌ، وَأَنَّ الْاسْتَبْعَادَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَبْرَدُ وَاقِعٌ فِي غَيْرِ مَوْقِعِهِ.



(١) انظر خزانة الأدب ٨/٤٠٠.

(٢) ص ٦٧.

(٣) المائدة: ٧١، وهذه قراءة أبي عمر وحمزة والكسائي، انظر الحجة للقراء السبعة ٣/٢٤٦.

استعمال (أن) بمعنى (إذ)

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " زَعَمَ بعض النحويين أَنَّ (أَنْ) قَدْ اسْتُعْمِلَتْ بِمَعْنَى (إِذ).... واحتجَّ بقول الله تعالى: ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِّنْهُمْ﴾^(١)، قال: أراد: إِذْ جَاءَهُمْ.... وبقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا﴾^(٢)..... وبقول الشاعر.... وهذا قول خالٍ من عِلْمِ العربية، والصواب أَنَّ (أَنْ) فِي الْآيِ الْمَذْكُورَةِ وَالْأَيَّاتِ الثَّلَاثَةِ، عَلَى بَاهِهَا، فَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ الَّذِي وُصِلَتْ بِهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَفْعُولٍ مِنْ أَجْلِهِ، فَقَوْلُهُ: ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ معناه: لِأَنَّ جَاءَهُمْ، وَمِنْ أَجْلِ أَنْ جَاءَهُمْ، وَكَذَا التَّقْدِيرُ فِي جَمِيعِ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ، ثُمَّ أَقُولُ: إِنْ تَقْدِيرُ (إِذْ) فِي بَعْضِ هَذِهِ الْآيِ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا يُفْسِدُ الْمَعْنَى وَيُحِيلُهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا﴾ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِتَقْدِيرٍ: مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكْبُرُوا، ثُمَّ إِذَا قَدَّرَهَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِالظَّرْفِ الَّذِي هُوَ (إِذْ) وَنَصَبَ بِهَا الْفِعْلَ، فَحَذَفَ نَوْنَ (يَكْبُرُونَ) كَانَ فَسَادًا ثَانِيًا "^(٣).

ملخص الاعتراض:

اعترض ابن الشجري على مَنْ زَعَمَ مَجِيءَ (أَنْ) بِمَعْنَى (إِذْ)، وَوَصَفَ هَذَا الْقَوْلَ بِأَنَّهُ خَالٍ مِنْ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِفُسَادِهِ فِي بَعْضِ الشَّوَاهِدِ مِنْ جِهَتَيْنِ، مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَمِنْ جِهَةِ مُخَالَفَةِ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ.

الدراسة:

ذهب الكوفيون إلى أَنَّ مِنْ مَعَانِي (أَنْ) كَوْنُهَا بِمَعْنَى: (إِذْ)، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي (إِنْ) الْمَكْسُورَةِ^(٤).

(١) ص: ٤.

(٢) النساء: ٦.

(٣) الأمالي ١٦٢/٣ و ١٦٣، وانظر الأزهية: ٧١.

(٤) انظر نظم الفرائد وحصر الشرائد: ١١٨، ارتشاف الضرب ١٦٩٣/٤، مغني اللبيب ٤٥/١، جواهر الأدب: ١٩٨، وذكر هذا المذهب بغير نسبة في الأزهية: ٧١، والجنى الداني: ٢٢٥.

وقال به منهم الكسائي، والفراء، وابن خالويه، وابن فارس^(١)، وفي التنزيل
والأشعار مواضع قدروها بهذا المعنى، فمن الآيات ما ذكره الكسائي^(٢) في قوله تعالى:
﴿يَمْنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا^ط﴾^(٣)، وقوله: ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾^(٤)، وقال الفراء
عند قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾^(٥):
"قرأ الأعمش: ﴿إِنْ كُنْتُمْ﴾ بالكسر، وقرأ عاصم والحسن: ﴿أَنْ كُنْتُمْ﴾ بفتح
(أَنْ)^(٦)، كأنهم أرادوا شيئاً ماضياً، وأنت تقول في الكلام: أأسبُك أن حرمتني؟ تريد: إذ
حرمتني، وتكسر إذا أردت: أأسبُك إن حرمتني^(٧)؟، ومثله: ﴿وَلَا تَجْرِمَنكُمْ شَتَائِنُ قَوْمٍ
أَنْ صَدُّوكُمْ﴾^(٨)، تكسر (إن) وتفتح^(٩)، ومثله: ﴿فَلَعَلَّكَ بَخِيعُ نَفْسِكَ عَلَى
ءَاثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا﴾ و﴿أَنْ لَمْ يُؤْمِنُوا﴾^(١٠) " (١١).

(١) انظر البحر المحيط في أصول الفقه ٢/٢٢، معاني القرآن ٣/٢٧، إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٢٩٢، الصاحبي: ١٧٨.

(٢) انظر البحر المحيط في أصول الفقه ٢/٢٢.

(٣) الحجرات: ١٧.

(٤) سريم: ٩١.

(٥) الزخرف: ٥.

(٦) قرأ بالفتح ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، ويعقوب، ووافقه ابن محيصن، واليزيدي، وبالكسر
البقية، انظر الميسر في القراءات الأربعة عشرة: ٤٨٩.

(٧) في المعاني (حرمتني)، وما أثبتته من تفسير الطبري ٢٠/٥٥١، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/١٢٠، وخزانة
الأدب ٩/٨٠.

(٨) المائدة: ٢.

(٩) قرأ بالكسر ابن كثير، وأبو عمرو، ووافقه ابن محيصن، واليزيدي، والبقية بالفتح، انظر الميسر في القراءات
الأربعة عشرة: ١٠٦.

(١٠) الكهف: ٦، وانظر القراءة بفتح الهمزة في مختصر في شواذ القرآن: ٨١، إعراب القراءات الشواذ ٧/٧.

(١١) معاني القرآن ٣/٢٧.

ومن ذلك ما ذكره ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿أَنْ جَاءَهُ الْآعَمَى﴾^(١)، وأبو حيان في قوله: ﴿خُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا﴾^(٢)، والزبيدي^(٣) في قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنَّ اسْتَحَبُّوا﴾^(٤)، وقوله: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾^(٥) بفتح (إن) فيمن قرأ به، إضافة إلى ما ذكره ابن الشجري من الآيات.

ولعل مما يؤيد مذهب الكوفيين قراءة ابن مسعود - رضي الله عنه - وزيد بن علي آية الزخرف
﴿إِذْ كُنْتُمْ﴾ بذال عوض النون^(٦)، وفيها معنى العلة، والأصل في القراءات التوافق.

وأما تفسير الكوفيين لـ (أن) بـ (إذ) في الأشعار فمنه قول الفرزدق:

أَنْغَضَبُ أَنْ أَذْنًا قُتِيَّةَ حُرَّتًا جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ؟^(٧)

وقوله:

أَتَجَزَعُ أَنْ بَانَ الْخَلِيطُ الْمودَّع وَحَبْلُ الصِّفَا مِنْ عَزَّةِ الْمُتَقَطَّعِ^(٨)

وقوله:

سَالَتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتُمَانِي بُكْرٍ^(٩)

(١) عبس: ٢، انظر إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٢٩٢، وجاء في معاني الحروف للرماني ص ٧٣ أن (أن) في هذه الآية عند الكوفيين بمعنى (إذا).

(٢) الممتحنة: ١، انظر ارتشاف الضرب ٤/١٦٩٣، وذكرت الآية كذلك في الجنى الداني: ٢٢٥، مغني اللبيب ١/٤٥.

(٣) انظر تاج العروس (أن) ١٨/٣٧.

(٤) التوبة: ٢٣، قرأ عيسى بن عمر بفتح همزة، انظر البحر المحيط ٥/٢٣.

(٥) الأحزاب: ٥٠، قرأ أبي بن كعب و الحسن وعيسى وسلام بفتح همزة، انظر مختصر في شواذ القرآن: ١٢١، المحتسب ٢/١٨٢.

(٦) انظر المحرر الوجيز ١٣/٢٠٠، البحر المحيط ٨/٨.

(٧) ديوان الفرزدق ٢/٣١١.

(٨) ورد بغير نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/١٣ و ٣/٢٨، البحر المحيط ٨/٨، الدر المنصور ٩/٥٧٥.

(٩) لزيد بن عمرو بن نفيل، انظر الكتاب ٢/١٥٥ و ٣/٥٥٥، الأزهية: ٧٣، خزنة الأدب ٦/٤١٠، وجاء البيت في الأصول ١/٢٥٢ برواية (إذ رأيتاني)، ولو صحت فهي مما يوافق مذهب الكوفيين.

وفي قول جميل:

أَحْبُكَ أَنْ سَكَنْتَ جِبَالَ حَسْمَى وَأَنْ نَاسَبْتَ بَشْنَةَ مِنْ قَرِيبٍ^(١)

ومَنْ أجاز مجيء (أَنْ) بمعنى: (إِذْ) أبو زيد، نَقَلَ ذلك عنه الأزهري في (تهذيب

اللغة)^(٢)، وجوَزَ الهروي ذلك، وأن تكون (أَنْ) باقية على أصلها^(٣).

أما البصريون فـ(أَنْ) عندهم في الشواهد السابقة - ما عدا بيت الفرزدق كما سيأتي - باقية على أصلها، فهي المصدرية، وتكون مع الفعل الذي وُصِلَتْ به في تأويل مصدر مفعول من أجله، ويُقدَّر قبلها لام العلة أو (مِنْ)^(٤)، ورأيهم هذا صَوِّبَهُ بعض النحاة من غير احتجاج له، أو إبطال لرأي الكوفيين^(٥)، وقد تولى ابن الشجري مهمة إفساد مذهب الكوفيين بقوله: " وهذا قول خالٍ من علم العربية "، ويبيِّن لنا أن خلوه من

علم العربية يرجع إلى وجود الخلل والفساد فيه من جهتين:

١ - من جهة المعنى: حيث إن تقدير (إِذْ) في بعض هذه الشواهد التي استشهدوا بها

يُفسد المعنى ويحيله عن جادة الصواب، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِسْرَافًا

وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا﴾^(٦)، فالمعنى يفسد بتقدير: إِذْ يَكْبَرُوا، والصواب: مِنْ أَجْلِ أَنْ

يَكْبَرُوا، قال الطبري: " وإنما يعني بذلك جل ثناؤه: ولاية أموال اليتامى، يقول لهم: لا

تأكلوا أموالهم إسرافاً، يعني: ما أباح الله لكم أكله، ولا مُبَادَرَةً مِنْكُمْ بُلُوغَهُمْ، وإِنِ نَاسَ

الرُّشْدَ مِنْهُمْ حَدَرًا أَنْ يَبْلُغُوا فَيُلْزَمَكُمْ تَسْلِيمُهُ إِلَيْهِمْ "^(٧)، وابن الشجري يحفل بالمعنى كثيراً.

(١) ديوان جميل: ١٠٤.

(٢) ٥٦٧/١٥ و ٥٦٨.

(٣) انظر الأزهية: ٧١.

(٤) انظر نظم الفرائد وحصر الشرائد: ١١٨، البحر المحيط في أصول الفقه ٢/٢٢.

(٥) انظر الجنى الداني: ٢٢٥، مغني اللبيب ١/٤٥.

(٦) النساء: ٦.

(٧) تفسير الطبري ٦/٤٠٩.

وقد ذكر هذا الوجه صاحب (جواهر الأدب) ^(١) فقال: " والأظهر تقدير حرف التعليل وهو اللام أو (من)؛ لأن المعنى عليه، وحذف حرف الجر عندهم قياس مطرد ".

٢- من جهة الإعراب: حيث إن تقدير (إذ) في بعض هذه الشواهد التي استشهدوا بها يُخلُّ بقواعد الإعراب، ويُفسد ما اتَّفَق عليه النحاة، ويظهر ذلك جلياً في تقدير (إذ) في ﴿أَنْ يَكْبُرُوا﴾، وفي ﴿أَنْ تَوْمِنُوا﴾، فلو قلنا إنَّ التقدير: إذ يكبروا، وإذ تؤمنوا، لا تعترض ذلك فساد الإعراب المتمثل في اعتبار (إذ) عملت النصب في الفعل المضارع وحذفت النون، وهذا لم يقل به أحد من النحاة، فليست (إذ) من نواصب المضارع بالإجماع.

فثبت بهذا أن التقدير الذي قال به الكوفيون مفسد للمعنى وللإعراب، وما كان كذلك فهو مرفوض واطَّراحه أولى.

فإن قيل: لعل مذهب الكوفيين مبني على جعل (أن) بمعنى (إذ) التعليلية الحرفية، لا الظرفية، فلا تعارض بينها وبين (أن) حينئذ، ويؤيده مجيء (إذ) بمعنى (أن) ^(٢)، فالجواب: لو جعلت (إذ) الدالة على التعليل حرفاً مصدرياً يُسبك مع ما بعده بمصدر لَلَزِم القول بذلك في (حيث)؛ لأنها من الظروف المفيدة للتعليل، ومما يمنع من ذلك أيضاً أن (إذ) التعليلية يقع بعدها الأسماء، ولو وضعنا (أن) المصدرية مكانها لما صح ذلك؛ لأن (أن) المصدرية لا تقع بعدها الجملة الاسمية ^(٣)، ثم إن فساد الإعراب الذي ذكره ابن الشجري باقٍ إذا جعلنا (أن) بمعنى: (إذ)، فعلى هذا يكون مذهب البصريين هو الصواب.

وأما (أن) في بيت الفرزدق:

أَتَغْضَبُ أَنْ أَذُنًا قُتِيَّةً حُرَّتَا

(١) ص ١٩٨.

(٢) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥٣/١/١.

(٣) السابق ٥٠/١/١.

فليست المصدرية الناصبة عند البصريين، واختلفوا فيها على ما يلي:

١- ذهب الخليل إلى أن الرواية في البيت (إن)، قال: "لأنه قبيح أن تفصل بين (أن) والفعل، كما قُبِحَ أن تفصل بين (كي) والفعل، فلما قُبِحَ ذلك ولم يُجْزِ حُمِلَ على (إن)؛ لأنه قد تُقَدَّم فيها الأسماء قبل الأفعال" (١)، ووافقه سيبويه ولم يخالفه، قال السيرافي: "لأن العرب لم تفصل بين (أن) المفتوحة الناصبة للفعل وبين الفعل، ولم يأت ذلك في كلام ولا شعر، فعُدِّلَ عن المفتوحة إلى المكسورة، وقد أتى الفصل في المكسورة قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (٢) " (٣).

وزعم المرادي وابن هشام أن الخليل يجعل (إن) في البيت مصدرية ناصبة (٤)، ونص (الكتاب) السابق مخالف لما زعماه.

٢- ذهب المبرد إلى أن الرواية في البيت (أن) (٥)، وهي مخففة من الثقيلة، كأنه قال: أتغضب أنه أذنا قتيبة، كما قال تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٦)، أي: أنه، وخطأ المبرد الخليل وسيبويه في رواية الكسر؛ لأن (إن) لما لم يقع، والشعر قيل بعد قتل قتيبة، فكسر (أن) هاهنا لا يجوز عنده ألبتة، ووافقه أبو بكر مبرمان (٧).

(١) الكتاب ٣/١٦١.

(٢) التوبة: ٦.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤/٤٩.

(٤) انظر الجني الداني: ٢٢٥، مغني اللبيب ١/٣٤.

(٥) انظر الانتصار لسيبويه على المبرد: ١٩٤، شرح الكتاب للسيرافي ٤/٤٩، تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف: ٢٥٢.

(٦) يونس: ١٠.

(٧) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/٤٩.

ومبرمان هو: محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، أخذ عن المبرد وطبقته، كان قيما بالنحو، أخذ عنه الفارسي والسيرافي. له شرح الكتاب، شرح شواهده، النحو المجموع على العلل، وغيرها، توفي سنة: ٣٢٦ هـ وقيل: ٣٤٥ هـ، انظر: إنباه الرواة ٣/١٨٩، بغية الوعاة ١/١٧٥.

وقد ردَّ ابن ولَّاد والسيرافي وابن خروف على المبرد وصحَّحوا رأي الخليل وسيبويه^(١).

٣- أنشد الفارسي البيت في (المسائل المنثورة)^(٢) بكسر (إن)، وأجاز فيها ما ذكره الخليل والمبرد فقال: "يجوز أن يكون أراد: أتغضب إن حُزَّتَا، فتكون (إن) للشرط، ويكون التقدير: أتغضب إن حُزَّتْ أذنا قتيبة، ويكون (حُزَّتَا) تفسيرًا له، ويجوز أن تكون المخففة من الثقيلة، كأنه أراد: أتغضب أنه أذنا قتيبة، ولا يجوز أن تكون (أن) التي تنصب الفعل؛ لأنك قد حُلَّتَ بينها وبين ما عملت فيه".

وإنما سقت كلام الفارسي بنصه؛ لأن البغدادي ذكر أنه يريد (إن) المخففة من الثقيلة، وعلَّق على ذلك بقوله: "وكونها مخففة من الثقيلة فيه نظر؛ فإن (إن) المكسورة المخففة مهملة لا يقدر لها ضمير شأن، ولو كانت مخففة اقتضى فتحها؛ لوقوعها بعد: غضب"^(٣).

ويجوز...

فمنع ابن الشجري مجيء (أن) بمعنى (إذ) صحيح؛ لأن ذلك يلزم منه فساد الإعراب والمعنى في بعض المواضع، أما الإعراب فلأن الأصل في الظرف ألا يعمل، وحمل (أن) على (إذ) يلزم منه ذلك في بعض الشواهد، وهذا يؤدي إلى عدم النظر، والحمل على ما له نظير في كلامهم أولى من الحمل على ما لا نظير له، وأما المعنى فلأن الأصل سلامة المعنى واستقامته، وخروج (أن) إلى (إذ) يفسد المعنى ويحيله في بعض الشواهد.

وسلامة المعنى وقواعد الإعراب هما الركنان الأساسان لتدعيم الرأي النحوي، وجناحه اللذان يخلق بهما، وأي خرق لهما يسقط الرأي النحوي، وهو يعني عدم قدرته على الاطراد، والسير مستقيمًا مع كل الشواهد، وبذلك يفقد هذا الرأي المضطرب أهم ما يميز القاعدة النحوية وهو الاستقرار والثبات.

(١) انظر الانتصار لسيبويه على المبرد: ١٩٤، شرح الكتاب للسيرافي ٤/٤٩، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف: ٢٥٢.

(٢) ص ٢٣٣.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ١/١٢٠.

سَدُّ (أَنَّ) وصلتها مسدَّ المفعولين في باب (ظَنَّ) وأخواتها

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: "والزَّعم يقتضي مفعولين، كما يقتضيهما الحُسبان ونحوه، ومذهب سيويه أن (أَنَّ) تسدُّ في هذا الباب مسدَّ المفعولين؛ لأنها تتضمن جملةً أصلها مبتدأ وخبر، كما أن المفعولين في هذا الباب أصلهما الابتداء وخبره، ومذهب أبي الحسن الأخفش أن (أَنَّ) بصلتها سدَّتْ مسدَّ مفعول واحد، والمفعول الآخر مُقدَّر، تقديره: كائنًا أو واقعًا. والذي ذهب إليه سيويه أولى؛ لأن المفعول المُقدَّر عند الأخفش لم يظهر في شيء من كلام العرب" (١).

ملخص الاعتراض:

- ١٠ ما ذهب إليه الأخفش من أن (أَنَّ) وصلتها تسد مسد المفعول الأول والآخر مقدر خلاف الأولى، وعلة ذلك عدم ظهور المفعول المقدر في كلام العرب.

الدراسة:

- ١٥ من خصائص أفعال القلوب أن تقع (أَنَّ) واسمها وخبرها موقع المفعولين من باب (ظننت)، والمفعولين الثاني والثالث من باب (أعلمت)، وذلك نحو: ظننت أن زيدًا قائمٌ، وأعلمت عمرًا أن أباه قائمٌ، فذهب سيويه إلى أن (أَنَّ) وصلتها سدَّتْ مسد مفعولي (ظننت)، وليس في الكلام حذف، يقول: "فأما ظننت أنه منطلقٌ فاستغني بخبر أن، تقول: أظن أنه فاعل كذا وكذا، فتستغني. وإنما يقتصر على هذا إذا علم أنه مستغن بخبر أن" (٢).

- ٢٠ قال السيرافي شارحًا كلام سيويه: "قال: "وأما ظننت أنه منطلق فاستغني بخبر أن، تقول: أظن أنه فاعل كذا وكذا" في موضع الفاعل والمفعول والمجرور..... وإذا وقعت في موضع مفعول فهي تقع موقع المفعول الواحد، وتنوب عنه في الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد - كما ذكرنا في: عرفتُ أنك منطلقٌ - وموقع المفعولين في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين وتنوب عنه، وهو قولك: ظننتُ أنك منطلقٌ، وحسبتُ أن بكراً

(١) الأمالي ١/٦٤.

(٢) الكتاب ١/١٢٥.

خارج، فنابت (أن) وما بعدها عن مفعولي المحسبة، كما أنك إذا قلت: علمتُ لزيدَ منطلقاً، نابت الجملة وإن كانت هي غيرَ عاملة فيها عن المفعولين، ولو أظهرت المصدر الذي في معناه (أن) فقلت: حسبتُ انطلاقك لاحتجت إلى مفعول ثانٍ؛ لأن (أن) قد وُجد بعدها اسم وخبر لو حذفتهما واختصرت عليهما كانا مفعولي الظن، والمصدر ليس فيه شيء من ذلك" (١).

وجاز أن تسدَّ (أن) ومعمولاها مسدَّ المفعولين في باب (ظن) وأخواتها لوجهين:

١- وحدة المعنى بين معمولي (أن) ومفعولي (ظن):

فسدَّت (أن) ومعمولاها مسدَّ المفعولين في باب (ظن) لاشتغالها على محكوم به ومحكوم عليه، وهو ما تقتضيه (ظن)، وتعلُّقه بها في المعنى على حسب ما كان، ولذا جاز كسر (أن) عند دخول اللام كقولك: ظننت إن زيدا لقائمٌ، وجاز العطف على موضعها بالرفع وإن كانت مفتوحة لفظاً؛ لأنها في معنى المكسورة، كقولك: ظننت أن زيدا قائمٌ وعمرو (٢).

٢- طول الكلام مع (أن) ومعموليه:

فأغنى ذلك عن مفعولي (ظن)؛ لأن طول الكلام في كثير من المواضع يُغني عن أشياء يجب ذكرها لو لم يطل الكلام، كما في باب (لولا)، وفي: عسى أن يقوم زيد (٣).
وأما الأخفش فكان يقول: (أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر، فإذا لابد من المفعول الثاني إما في اللفظ أو في التقدير، فإذا قال: ظننت أنك خارجٌ، فهذا عنده مفعول أول، والثاني محذوف تقديره: ظننت خروجك واقعاً (٤).

(١) شرح الكتاب ١/٢٣٥، وانظر التعليقة على كتاب سيبويه ٢/٢٣١.

(٢) انظر الأمالي النحوية ٤/١١١.

(٣) شرح اللمع لجامع العلوم الأصهباني ١/٤٣٦، وانظر شرح الكتاب للصفار ٢/٧١٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٨.

(٤) الفوائد والقواعد: ٢٧٧، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٣٥، الباب في علل البناء والإعراب ١/٢٥٣، شرح المفصل ٨/٦٠ و ٨٥، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/٩٠٣، شرح الرضي على الكافية ٤/١٧١، ارتشاف الضرب ٤/٢١٢٣.

وحُذِفَ المفعول الثاني عنده للعلم به، وجاء تقديره مختلفاً عند الذين نقلوا رأيه، فهو إما: واقعاً، أو كائناً، أو حاضراً، أو حاصلاً، أو مستقراً، أو ثابتاً.

وقد وافق الأخفش فيما ذهب إليه الزمخشري في (المفصل) (١)، ولكنه في (الكشاف) (٢) وافق سيويه، وذكر كل من أبي حيان والسيوطي أن المبرد وافق الأخفش فيما ذهب إليه، ونسب الصبان رأي الأخفش للمبرد وحده (٣)، والذي في (المقتضب) (٤) مخالف لذلك، فهو يرى رأي سيويه، يقول المبرد: " فإذا قلت: ظننت أن زيدا منطلقاً، لم تحتج إلى مفعول ثانٍ؛ لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة؛ لأن المعنى: ظننت انطلاقاً من زيد؛ فلذلك استغنيت ". ٥

ويرى جمهور النحاة - ومنهم ابن الشجري - أن القول ما قاله سيويه، وما ذهب إليه الأخفش مستغنى عن تقديره لما يلي: ١٠

١- أن هذا المفعول الثاني لم يظهر في شيء من كلام العرب كما قال ابن الشجري - وهو مسبوق في هذا بالسيرافي (٥) -، ثم إنه يلزم الأخفش جواز ذكره؛ لأن حذف المفعول الثاني أقل أموره أن يكون غير واجب، إذ لم يسد مسدده شيء حتى يكون واجب الإضمار (٦).

٢- أن تقدير المفعول الثاني لا فائدة فيه ولا حاجة إليه؛ لأن ما تعلّق به الظن مصرّح به. ١٥

(١) ص ٢٩٤.

(٢) ٦٤٩/١.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٢١٢٣/٤، مع الهوامع ٢٢٣/٢، حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٩/٢.

(٤) ٣٤١/٢.

(٥) انظر شرح الكتاب ١/٢٣٥.

(٦) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٧٠/٢، شرح الرضي على الكافية ١٧١/٤.

٣- أن (أن) للتوكيد مع بقاء الجملة على رمتها، فهي كلام ابتداء، وكما لا يحتاج هناك إلى تقدير مفعول، كذلك هاهنا^(١).

والخلاف بين سيبويه والأخفش واقع أيضاً في (ليت) إذا وقع بعدها (أن)، فتسُدُّ (أن) وصلتها مسدً جزأي الإسناد بعد (ليت)، كما سدَّت مسدَّهما في باب (ظن) عند سيبويه، وعند الأخفش مسدُّ الاسم فقط والخبر محذوف^(٢).

ووجهه....

فاعتراض ابن الشجري على الأخفش صحيح؛ لأنه لا حذف إلا بدليل، وإذا عُذِل إلى الحذف وجب تقدير المحذوف، والمفعول الثاني لم يظهر في شيء من كلام العرب، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

ولأن الأصل الذكر، ولا عُذول عن الأصل إلا لفائدة، ولا فائدة في تقدير المفعول الثاني؛ لأن ما تعلق به الظن مصرَّح به، وبناء على ما سبق يكون رأي سيبويه أسهل من إضمار المفعول الثاني لـ(ظن)، أو الخبر لـ(ليت).



(١) الثاني والثالث من اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٥٤.

(٢) انظر شرح المفصل ٨/٨٥، شرح التسهيل ٢/٣٩، الجني الداني: ٤٠٨.

استعمال (إن) بقتية (إمّا)

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " وقد ذكروا لهذا الحرف (١) معنى خامساً، فقالوا: إنه بمعنى (إمّا) في قول النّمر بن تَوَلّب:

سَقَتَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

قال سيويه: أراد: إمّا من خريف، وحذف (ما) لضرورة الشعر..... وقال الأصمعي: (إن) هاهنا للشرط..... وبقول الأصمعي أخذ أبو العباس المبرد..... وقول الأصمعي قويٌّ من وجهين: أحدهما: أن (إمّا) لا تُستعمل إلا مُكرّرة، أو يكون معها ما يقوم مقام التكرير، كقولك: إمّا أن تتحدّث بالصدق وإلا فاسكت، وإمّا أن تزورني أو أزورك، وهذا معدوم في البيت. والثاني: أن مجيء الفاء في قوله: (فلن يَعدَمَا) يدلُّ على أن (إن) شرطية؛ لأن الشرطية تُجاب بالفاء، و(إمّا) لا تقتضي وقوع الفاء بعدها، ولا يجوز ذلك فيها، تقول: إمّا تزورني وإمّا أزورك، ولا يجوز: وإمّا فأزورك، فهذين كان قول الأصمعي عندي أصوب القولين.

وكذلك اختلفوا في قول ذُرَيْد بن الصَّمّة:

لقد كذبتك عينك فاكذبنيها فإن جَزَعًا وإن إجمال صبر

قال سيويه: فهذا على (إمّا) ولا يكون على (إن) التي للشرط؛ لأنها لو كانت للشرط لاحتيج إلى جواب؛ لأن جواب (إن) إذا لحقتها الفاء لا يكون إلا بعدها..... وقال غير سيويه: هو على (إن) التي للشرط، والجواب محذوف، فكأنه قال: إن كان شأنك جَزَعًا شقيت به، وإن كان إجمال صبر سَعِدْتَ به.

وقول سيويه هو القول المعوّل عليه؛ لأنه غير مفتقر إلى هذا الحذف الذي هو حذف كان ومرفوعها، وحذف جوابين لا دليل عليهما (٢).

ملخص الاعتراض:

(١) يعني: (إن).

(٢) الأمالي ٣/١٤٩-١٥١، وانظر الأزهية: ٥٦-٥٨.

لم يوافق ابن الشجري سيويه في مجيء (إن) بمعنى (إمّا) في بيت النمر بن تولب، ورجّح قول الأصمعي مقويًا له من وجهين، ثم أخذ بقول سيويه في مجيء (إن) بمعنى (إمّا) في بيت دريد بن الصمة واحتج له.

الدراسة:

- المراد بـ(إمّا) هنا التي تكون لأحد الشيئين كـ(أو)، واختلف في بساطتها وتركيبها، فذهب الخليل وسيويه إلى أنها مركبة من (إن) و(ما)، قال سيويه: "وأما قول الشاعر:

لقد كذبتك نفسك فاكذبنيها فإن جزعًا وإن إجمال صبر^(١)

- فهذا على (إمّا)، وليس (إن) الجزاء، كقولك: (إن حقًا وإن كذبًا). فهذا على (إمّا) محمول، ألا ترى أنك تُدخل الفاء، ولو كانت على (إن) الجزاء وقد استقبلت الكلام لاحتجت إلى الجواب، فليس قوله: (فإن جزعًا) كقوله: (إن حقًا وإن كذبًا)، ولكنه على قوله تعالى: ﴿فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾^(٢). ولو قلت: فإن جزع وإن إجمال صبر، كان جائزًا، كأنك قلت: إمّا أمري جزع وإمّا إجمال صبر؛ لأنك لو صححتها فقلت: (إمّا) جاز ذلك فيها. ولا يجوز طرح (ما) من (إمّا) إلا في الشعر، قال النمر بن تولب:

سَقَتُهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا^(٣)

- وإنما يريد: وإمّا من خريف. ومن أجاز ذلك في الكلام دخل عليه أن يقول: مررت برجل إن صالح وإن طالح، يريد: إمّا. وإن أراد (إن) الجزاء فهو جائز؛ لأنه يُضمَرُ الفعل^(٤)، وقال أيضًا: "وسألت الخليل عن: إنمّا، وأنمّا، وكأنمّا، وحيثمّا، وإمّا في قولك: إمّا أن تفعل وإمّا أن لا تفعل، فقال: هنّ حكايات؛ لأن

(١) لدريد بن الصمة، انظر الديوان: ٦٨.

(٢) محمد: ٤.

(٣) شعر النمر بن تولب: ١٠٤.

(٤) الكتاب ١/٢٦٧.

(ما) هذه لم تُجْعَل بمنزلة (مَوْت) في: حَضَرَمَوْت، ألا ترى أنها لم تَغْيَر (حيثُ) عن أن يكون فيها اللغتان: الضمُّ والفتح، وإنما تَدْخُل لِمَنع (أَنْ) من النصب، ولِتَدْخُل (حيثُ) في الجزاء، فجاءت مُغْيَرَةً، ولم تَجِءْ كـ (مَوْت) في (حَضَر)، ولا لغوًا. والدليل على أن (ما) مضمومة إلى (إِنْ) قولُ الشاعر:

لقد كذبتك نفسك فاكذبتهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرَ
وإنما يريدون: (إِمْأ). وهي بمنزلة (ما) مع (أَنْ) في قولك: إمْأ أنت منطلقًا
انطلقت معك" (١).

يتضح من كلام سيبويه ما يلي:

أَنَّ (إِنْ) عنده في البيتين ليست (إِنْ) الجزاء، وإنما هي (إِمْأ) المُرْكَبَةُ من (إِنْ) و (ما)، ودليل التركيب أنه لا يجوز حذف (ما) هذه إلا في الضرورة الشعرية (٢)
- كما جاء في البيتين - وفائدة إعلامه لنا أَنَّ (إِنْ) من (إِمْأ)، أَنَّ الحرف المدغم في (إِمْأ) نون وليس بميم؛ لأن الشاعر لما اضطر فحذف (ما) وأظهر النون عُلِمَ أن ذلك أصله، وعُلِمَ أنهم يحذفون منها عند الضرورة، وأنها مُرْكَبَةٌ (٣).
واستدلَّ سيبويه على أَنَّ (إِنْ) في قوله:

فإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرَ
ليست للجزاء بأن الفاء دخلت عليها في (فإِنْ جَزَعًا)، ووجه استدلاله بدخول الفاء على أَنَّ (إِنْ) ليس للجزاء هو: أَنَّ (إِنْ) لا تخلو في البيت من أحد وجهين: إِمَّا أن تكون التي للجزاء، أو أن تكون المحذوفة من (إِمْأ)، ولا يجوز أن تكون التي للجزاء دون المحذوفة من (إِمْأ)؛ لأنها لو كانت للجزاء لاحتاجت إلى جواب حينئذٍ، وجواب (إِنْ) يكون فيما بعدها، وقد يكون ما قبلها مغنيًا عن الجواب إذا لم يدخل عليها شيء من حروف العطف، نحو: أنت ظالم إن فعلت،

(١) الكتاب ٣/٣٣١، وانظر المقتضب ٢٨/٣.

(٢) أجاز الفراء الحذف في غير الضرورة، انظر دقائق التصريف: ٤٨٧.

(٣) انظر المسائل المشككة: ٣٢٨.

فما تقدّم الشرط سدّ مسدّ الجواب، ولو دخلت عليها (الفاء) أو (ثم) بطل أن يكون ما قبلها مغنيا عن الجواب، نحو: أنت ظالم فإن فعلت، ولزم أن يذكر للشرط جوابا، ولا يُجزىء ما تقدّم عما يقتضيه الشرط من الجزاء؛ للقطع بين الجملتين بالفاء، فكذلك قوله: (فإن جَزَعًا)، لا يصلح أن تكون (إن) فيه للجزاء؛ لدخول الفاء عليها، ولو كانت للجزاء لزمها الجواب، فلما لم تصلح ٥ أن تكون للجزاء كانت المحذوفة من (إمّا)، فهذا وجه استدلال سيويه بدخول الفاء (١).

وقيل: ليست (إمّا) مُركبةً من (إن) و (ما)؛ لأن الأصل البساطة لا التركيب، والإفراد أصل في الحروف (٢)، وعلى هذا فـ (إن) في البيت عند بعضهم هي (إن) الجزاء، واحتجّ على سيويه بأن دخول الفاء على (إن) لا يزيل عنها تأويل الشرط ومعنى الابتداء به، والجواب مقدّر بعدها يدل عليه ويكفي منه الذي قبلها، كما يقول القائل: قد أحسنت إليك وإن كنت أعلم أنك لا تشكر الإحسان، ولا يُبطل دخول حرف العطف ما يُبنى الكلام عليه من الاكتفاء بالمقدّم من المؤخّر (٣)، وعلى جعل (إن) في البيت للجزاء يكون شرطها (كان) المحذوفة، وكذا الجواب محذوف لفهم المعنى، والتقدير: إن كان جَزَعًا شقيت به، ١٥ وإن كان إجمال صبرٍ سعدت به، وقيل: فإن كنت ذا جَزَع فاجزع، وإن كنت مُجمل صبر فاصبر (٤).

وقد ردّ ابن الشجري كون (إن) في هذا البيت للجزاء، ورجّح رأي سيويه؛ لأنه أولى وأسهل؛ محتجًا بما يلي:

(١) انظر المسائل المشكّلة: ٣٢٤، كتاب الشعر ١/٨٦، الأزهية: ٥٨، النكت في تفسير كتاب سيويه ٣٤٢/١، خزنة الأدب ١١/٩٤.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ٤/٤٠٣، ارتشاف الضرب ٤/١٩٩٣.

(٣) انظر دقائق التصريف: ٤٨٨.

(٤) انظر الأزهية: ٥٨، شرح الرضي على الكافية ٤/٤٠٣، الجني الداني: ٥٣٤.

١- رأي سيبويه غير مفتقر إلى هذه الحذوف الثلاثة في كل جملة، وهي: كان ومرفوعها، وجواب الشرط، وما لا يحتاج إلى إضمار أولى مما يحتاج إليه.

٢- أنه لا دليل على حذف جوابي الشرط، وحذف ما لا دلالة عليه ضعيف؛ لأنه مناف لغرض وضع الكلام من الإفادة والإفهام.

وأما قول النمر بن تولب:

سَقَّتْهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

فلفي (إن) هنا ثلاثة آراء:

الأول: رأي سيبويه: أنَّ (إن) هي (إمّا) حُذفت منها (ما) للضرورة، وهذا هو الوجه عنده؛ لأنه قال في تفسير البيت: " وإمّا يريد: وإمّا من خريف"، فحمل معنى البيت على إرادة الشاعر، وذلك أن الشاعر ذكر وعلاً يَرِدُ هذا الماء متى شاء، وأنه غزير موجود فقال:

إذا شاء طالع مسجورة ترى حولها النبع والسَّاسَمَا^(١)

قوله: (مسجورة) يريد: عيناً كثيرة الماء إذا شاء هذا الوعل طالع مسجورة، وقوله: (سَقَّتْهُ) يجوز أن يكون رَجَعَ إلى الوعل، أو حمّله على المعنى، والوجه أن يكون للعين، فيكون المعنى: سقت الرواعد هذه المسجورة إمّا من صَيِّفٍ وإمّا من خريف، فهي على كل أحوالها لا تَعْدِمُ السقي إمّا صيفاً وإمّا خريفاً، فأعلم أن ذلك ثابت لها، فهي خصبة لا ينقطع ماؤها^(٢).

وبقول سيبويه أخذ ابن ولّاد، والنحاس، والقزاز القيرواني، والأعلم الشنتمري، وابن عصفور، وابن هشام^(٣)، وعدّه الفارسي الأولى والأسهل، ولم يمنع غيره^(٤).

(١) شعر النمر بن تولب: ١٠٣.

(٢) انظر الانتصار لسيبويه على المبرد: ٩٤، المسائل المشكّلة: ٣٣٠.

(٣) انظر الانتصار لسيبويه على المبرد: ٩٤، خزنة الأدب ٩٧/١١ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٨٢/١، ما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٦٠، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٤٢/١، شرح الحمل ٢٣٣/١ وضرائر الشعر: ١٦٢، مغني اللبيب ٧١/١.

(٤) انظر المسائل البصريات ٦٥١/١، المسائل المشكّلة: ٣٣١.

الثاني: رأي الأصمعي: أن (إن) هنا للجزاء، ومُراد الشاعر: سقته الرواعد من صيْف، وإن سقته من خريف فلن يَعْدَم الرِّيَّ، وساغ حَذَف الفعل بعد (إن) لذكره أولاً^(١).

ويبدو أن الأخفش موافق للأصمعي، يقول النحاس: "ولم يحتج أبو الحسن لسيبويه في هذا بشيء، وكأن القول عنده ما قال الأصمعي، وكان شديد الميل إلى ما قاله الأصمعي في اللغة، ألا ترى أن أبا زيد قد حكم للأصمعي على سيبويه في اللغة، وقال: "هذا أعلم باللغة وهذا أعلم بالنحو" يعني سيبويه. وأن أستاذ سيبويه الخليل قد أخذ عن الأصمعي شيئاً من اللغة، ولم يكن أبو إسحاق الزجاج يميل إلى شيء من هذا، وقال: "مَنْ نظر إلى كتاب سيبويه وما ذكر فيه من الأبنية وَقَفَ على تقدُّمه على الجماعة في اللغة"....^(٢).

وقول الأصمعي هو اختيار المبرد، وابن الشجري، وابن يعيش، والمرادي^(٣)، واحتج المبرد لذلك بوجهين^(٤):

١- (ما) لا يجوز إلغاؤها من (إن) إلا في غاية الضرورة، ولا ينبغي أن يُحمل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى غيرها سبيلاً.

٢- (إمّا) يلزمها أن تكون مكررة، وإنما جاءت هنا مرة واحدة.
وعدم تكرار (إمّا) في البيت، أو يكون معها ما يقوم مقام التكرار — (إلا) و (أو) احتجَّ به ابن الشجري أيضاً، وأضاف وجهاً ثالثاً للاحتجاج لرأي الأصمعي وهو:

(١) انظر الانتصار لسيبويه على المبرد: ٩٤، كتاب الشعر ١/٨٧، دقائق التصريف: ٤٨٨، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٤٢.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب ١/٣٨٢، خزانة الأدب ١١/٩٦.

(٣) انظر الانتصار لسيبويه على المبرد: ٩٤، شرح المفضل ٨/١٠٢، الجني الداني: ٢١٢.

(٤) هما في الانتصار لسيبويه على المبرد: ٩٣، والثاني في المفتضب ٣/٢٨ والكامل ١/٣٧٧.

٣- وجود الفاء في (فلن يَعدَمَا) يدل على أن (إن) شرطية؛ لأنها تُجاب بالفاء، و(إمّا) لا تقتضي وقوع الفاء بعدها، ولا يجوز ذلك فيها، فلا تقول: إمّا تزورني وإمّا فأزورك.

وقد انتصر ابن ولّاد لسيبويه، وردّ على المبرد احتجاجه - وفي هذا ردّ على

ابن الشجري أيضا - ويتلخص هذا الرد في النقاط الآتية^(١):

١- الوجه الذي اختاره الأصمعي والمبرد قد أجاز سيبويه بعقب البيت، وذلك قوله في إثره: "وإن أراد (إن) الجزاء فهو جائز؛ لأنه يضمن فيها الفعل" ^(٢). إلا أنه أخره لأنه لم يكن الوجه عنده، ولا مُراد الشاعر عليه - كما سبق - وليس للجزاء في هذا البيت معنى يحسن في الشعر ويليق بمُراد الشعر؛ لأنه إذا حملها على الجزاء فإنما يريد: إن سقته لم يَعدَم الرّي، وإن لم تسقه عدم الرّي، ولا فائدة في هذا يحسن معها الشعر، ولا يشبه قوله:

إذا شاء طالع مسجورة

فقد جعل له ذلك متى شاء وجعلها مملوءة؛ فلذلك أخر سيبويه معنى الجزاء ولم يُرد أن الجزاء مراد الشاعر، وإنما أن مثل هذا لو وقع في كلام غير هذا البيت لجاز فيه هذا التأويل، لا أنه مراد الشاعر؛ لأنه قد قال: "وإنما يريد: وإمّا"، يعني الشاعر.

٢- قول المبرد: "لا يجوز إلغاء (ما) من (إمّا) إلا في غاية الضرورة"، قد قاله سيبويه: "إنه لا يجوز إلا في الشعر للضرورة"، وقد وافقه على ذلك، وليس بين القولين فرق غير زيادة (غاية)، ومع ذلك فالعرب تحذف من نفس الكلمة للضرورة مع زوال اللبس، فما بالها لا تحذف الزائد للضرورة مع زواله؟، و(ما) هاهنا زائدة في (إن ما)، وقد دلّ على صحة ذلك وجوازه في الشعر بالبيت الذي قبله:

(١) انظر الانتصار لسيبويه على المبرد: ٩٤ - ٩٦.

(٢) الكتاب ١/ ٢٦٨.

فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرَ

فهذه (إمّا)، ولم يكن من المبرد اعتراض على هذا البيت (١).

٣- قوله: " إن التكرير يلزمها "، فليس الأمر على ذلك؛ لأن الأولى إنما هي زائدة لبيادر إلى المخاطب أن الكلام مبني على الشك أو التخيير، والعمل على الثانية، والأولى زائدة وليست توجب في الكلام معنى غير معنى الثانية، وسيلها ٥ في ذلك سبيل (لا) إذا قلت: ما قام لا زيد ولا عمرو، فإن شئت قلت: ما قام زيد ولا عمرو، فإن شئت أكدت النفي وزدت (لا) أولاً، وإن شئت حذفتها، إلا أن الحذف في (لا) الأولى أكثر في كلامهم منه في (إمّا)، فقياسها قياس (لا)، والكلام لا يلتبس بطرحها، ومعناه بنقصانها كمعناه بزيادتها، فما الذي منع مع هذا كله من تجويز طرحها؟ وقد يطرح من الكلام ما هو الأولى بالإثبات منها. ١٠

ثم إن لزوم هذا التكرار مع (إمّا) أو ما يقوم مقامه - كما ذكر ابن الشجري - هو الأكثر استعمالاً في الكلام، وقد تُستعمل غير مكررة من غير أن يأتي معها شيء يؤدي عن معناها فيُستغنى به عن تكرارها، فلا يمتنع عند الضرورة حذف الأولى؛ لأن الثانية تدل عليها، ومما يدل على أنه غير ممتنع وجائز قول الفرزدق:

تُهَاضُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا (٢)

يريد: تُهَاضُ إِمَّا بَدَارٍ وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ (٣)، وبناء على هذا يمكن القول بسلامة رأي سيبويه في (وإن من خريف)؛ لأن (إمّا) لما كانت قد حُذفت من قوله:

تُهَاضُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا

وحُذفت (ما) من (إن) في قوله:

فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرَ

(١) انظر المقتضب ٢٨/٣، الكامل ٣٧٨/١.

(٢) الديوان ٧١/٢.

(٣) انظر المسائل المشككة: ٣٣١، ضرائر الشعر: ١٦١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٣/١، رصف المباني: ١٠٢.

لم يمتنع اجتماع الأمرين في (وإن من خريف)؛ إذ قد جاءاً جميعاً في الشعر^(١)،
فَيَحْتَمَلُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ عَدِيلُ (إِنْ) فِي (وإن من خريف) حُذِفَ مِنَ الْأَوَّلِ،
فَالْحَذُوفُ إِمَّا نَقْدَرُهُ (إِمَّا)، وَإِمَّا نَقْدَرُهُ (إِنْ) فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: إِنْ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ
مِنْ خَرِيفٍ، فَحُذِفَتْ (إِنْ) الْأُولَى لِدَلَالَةِ الثَّانِيَةِ عَلَيْهَا، وَأَصْلُهُمَا (إِمَّا)، حُذِفَتْ
مِنْهُمَا (مَا)^(٢).

وَمِنْ الْغَرِيبِ أَنَّ ابْنَ الشَّجَرِيِّ نَقَلَ عَنِ الْفَرَاءِ أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تُفْرَدُ (إِمَّا) مِنْ
غَيْرِ أَنْ تَذْكَرَ (إِمَّا) سَابِقَةً عَلَيْهَا، وَاسْتَشْهَدَ الْفَرَاءُ بَيْتَ الْفَرَزْدَقِ السَّابِقِ، وَلَمْ
يَعْلَقْ ابْنُ الشَّجَرِيِّ عَلَى هَذَا، فَكَأَنَّهُ يَجُوزُ هَذَا الِاسْتِعْمَالُ الَّذِي اعْتَرَضَ عَلَيْهِ
هُنَا^(٣).

وَأَمَّا احْتِجَاجُ ابْنِ الشَّجَرِيِّ بِوُجُودِ الْفَاءِ عَلَى أَنْ (إِنْ) فِي الْبَيْتِ جَزَائِيَّةٌ فَهُوَ
صَحِيحٌ بِنَاءً عَلَى أَنْ (إِنْ) شَرْطِيَّةٌ فِي الْبَيْتِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ هِيَ (إِمَّا) فَالْفَاءُ فِي
(فَلَنْ يَعْدَمَا) عَاطِفَةٌ جَمْلَةً عَلَى جَمْلَةٍ^(٤).

وَلَمْ يَمْنَعْ الْفَارَسِيُّ أَنْ تَكُونَ (إِنْ) لِلْجَزَاءِ فِي (وإن من خريف) قَالَ: "
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: سَقَتِ الرِّوَاعِدُ مِنَ السَّحَابِ هَذِهِ الْعَيْنَ أَوْ هَذَا الْوَعْلَ،
وَإِنْ سَقَتِ الْعَيْنَ أَوْ الْوَعْلَ مِنَ الْخَرِيفِ فَلَنْ تَعْدَمَ الْعَيْنُ السَّقْيَ أَوْ الْوَعْلَ الرَّيَّ،
وَدَفَعَ بَعْضُهُمْ هَذَا وَقَالَ: "لَا مَعْنَى لَهُ"، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ، إِلَّا أَنْ
التَّأْوِيلَ الْأَوَّلَ^(٥) أَسْهَلُ فِي الْمَعْنَى، وَأَدْخَلَ فِيمَا يَعْتَرِضُهُ الشَّاعِرُ^(٦).

(١) انظر المسائل البصريات ٦٥١/١.

(٢) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٣٨٢/١.

(٣) انظر معاني القرآن ٣٩٠/١، الأمالي ١٢٧/٣.

(٤) انظر المسائل المشكلة: ٣٣١.

(٥) يقصد التأويل على رأي سيويه كما سبق.

(٦) المسائل المشكلة: ٣٣١.

الثالث: رأي أبي عبيدة: أن (إن) في (وإن من خريف) زائدة، كأنه سقته من صيف ومن خريف فلن يَعمَد السقي^(١)، قال الفارسي: "فقول أبي عبيدة غير مستحيل ولا ممتنع إلا أن قول سيبويه أولى..... ومما يقوي قول أبي عبيدة أن (أن) لما جاءت زائدة في ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾^(٢)، جاءت أيضًا زائدة منفردة في قوله:

كَأَنَّ ظَبِيَّةَ^(٣)

فيما أنشده أبو زيد، فكَذلك (إن) في البيت في تأويل أبي عبيدة "^(٤).

إلا أن البغدادي ذكر أن زيادة (إن) بعد العاطف غير موجود، وإن كان بتقدير زيادتها يُستفاد اتصال الرئي^(٥).

هذا وقد عدَّ بعض النحاة (إن) التي هي بقية (إمّا) من معاني (إن)^(٦)، وردَّ الفارسي ذلك بقوله: "وإنما لم يذكر^(٧) (إن) هذه فيجعلُه ضربًا من (إن)؛ لأنه لا يُستعملُ في الكلام، ولأن الشاعر إذا حَذَف منه (ما) فهو يريدُها، فهو وإن ذكر (إن) فمراده (إمّا)، فلم يجعل ذلك قسمًا خامسًا لهذا "^(٨).

(١) انظر كتاب الشعر ١/٨٦، المسائل البصريات ١/٦٥١، ارتشاف الضرب ٤/١٩٩٤، الجني الداني: ٥٣٥، مغني اللبيب ١/٧١.

(٢) العنكبوت: ٣٣.

(٣) جزء من بيت ينسب لابن صريم اليشكري، و بقيته:

....تعطو إلى وارق السلم

انظر الكتاب ٢/١٣٤، اللسان (قسم) ١٢/٤٨٢، خزانة الأدب ١٠/٤١١.

(٤) المسائل البصريات ١/٦٥١ و ٦٥٣، وانظر كتاب الشعر ١/٨٦.

(٥) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ١/٣٨٥.

(٦) انظر الأزهية: ٥٦، الجني الداني: ٢١١.

(٧) يعني: سيبويه.

(٨) المسائل المشككة: ٣٢٨.

وبعد...

فابن الشجري لم يوافق سيويه في بيت النمر بن تولب تمسكا بالصنعة النحوية في أصل استعمال (إمّا)، من حيث لزوم تكرارها أو ما يقوم مقامه، ومن حيث عدم اقتضائها للفاء بعدها، ولمخالفة هذين الأصلين في البيت انتفى كون (إن) هي (إمّا) في البيت عند ابن الشجري وثبت أنها الشرطية، وهذا وإن كان غير ممتنع إلا أن رأي سيويه أولى وأسهل لموافقته للمعنى.

وأما ما ذهب إليه سيويه من أن (إن) ليست شرطية وإنما هي بقية (إمّا) في بيت دريد بن الصمة فهو الأرجح كما ذكر ابن الشجري؛ لأن جعلها شرطية مخالف للقياس من وجهين:

- ١- أنه يلزم منه تقدير محذوف، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إليه.
- ٢- أنه يلزم منه الحذف بلا دليل، ولا حذف إلا بدليل.



أصل ألف (ذَان)

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: "وَزَعَمَ الفراء أن ألف (ذَان) هي ألف (ذَا)، قال: لأنه لا يجوز أن يبقى الاسم غير المضمّر على حرف.

والدليل على أنها ألف التنئية انقلابها في الجر والنصب، وإنما جاز أن يبقى الاسم على حرف؛ لأنه تكثر بألف التنئية ونونها" (١).

ملخص الاعتراض:

خالف ابن الشجري الفراء في حكمه على ألف (ذَان) بأنها ألف (ذَا)، وأقام الدليل على أنها ألف التنئية، وردّ تعليل الفراء المبني على حكمه فيها.

الدراسة:

عند تنئية اسم الإشارة (ذَا) تلتقي ألفان، ألف (ذَا) وألف التنئية، ولا بد من حذف أحدهما؛ لأنه لا يجتمع ساكنان جريا على قواعد العربية، فذهب جمهور النحويين كالسيرافي والفارسي وابن جني وابن الشجري وابن يعيش وأبي حيان إلى أن المحذوف هو ألف (ذَا) (٢)، والعلة في ذلك من وجهين (٣):

الأول: أن الحكم للطارئ، وذلك أن ألف التنئية هي الطارئة على ألف (ذَا)، فلما ترادفا في الكلمة تضادا، فكان الحكم لطارئهما، وهو ألف التنئية، فيجب أن تحذف ألف (ذَا) لمكانها.

والثاني: أن ألف التنئية حرف زيد لمعنى، فلا يسقط وتبقى الألف الأصلية، كما لم يسقط التنوين في هذا قاضٍ وتبقى الياء الأصلية؛ لأن التنوين زيد لمعنى فلا يصح حذفه.

(١) الأمالي ٥٦/٣.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٥٩ل/١، الحجة للقراء السبعة ٢٣١/٥، الخصائص ٦٥/٣، شرح المفصل ١٢٧/٣، التذييل والتكميل ١٨٥/٣.

(٣) الأول ذكره ابن جني في الخصائص ٦٥/٣، وهو منتزع من كلام الفارسي كما في اللسان (ذَا) ٤٥٠/١٥، والثاني ذكره ابن برّي كما في اللسان (ذَا) ٤٤٩/١٥.

وذهب الفراء إلى أن الألف في (ذان) ليست بألف التنثية وإنما هي ألف (ذا)، جاء ذلك في أثناء توجيهه قراءة: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَانِ﴾^(١) حيث قال: "وَجَدْتَ الألف من (هذا) دِعامَة وليست بلام فَعَل، فلما ثَبِتَ زِدْتَ عليها نونا، ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال...."^(٢).

ونقل هذا الرأي ابن فارس مفصلاً عن بعض أهل العلم - ولعله يريد الفراء - حيث قال: "إن (هذا) اسم منهوك، ونهكه أنه على حرفين، أحدهما حرف علة وهي الألف، و(ها) كلمة تنبيه ليست من الاسم في شيء، فلما نُثِّي احتيج إلى ألف التنثية، فلم يوصل إليها لسكون الألف الأصلية، واحتيج إلى حذف أحدهما، فقالوا: إن حذفنا الألف الأصلية بقي الاسم على حرف واحد، وإن أسقطنا ألف التنثية كان في النون منها عوض ودلالة على معنى التنثية، فحذفوا ألف التنثية. فلما كانت الألف الباقية هي ألف الاسم، واحتاجوا إلى إعراب التنثية - لم يُغَيِّرُوا الألف عن صورتها؛ لأن الإعراب واختلافه في التنثية والجمع إنما يقع على الحرف الذي هو علامة التنثية والجمع، فتركوها على حالها في النصب والخفض"^(٣).

وإنما اختار الفراء حذف ألف التنثية - كما ذكر ابن الشجري - حتى لا يبقى الاسم (ذا) على حرف واحد، وهو لا يكون إلا في المضمَر. ورأي الفراء هذا في كون الألف الباقية في (ذان) ألف (ذا) قد ذكره الجوهري وابن هشام - من غير نسبة لأحد - ولم يعترضوا عليه بشيء^(٤)، وهو ما لم يوافق عليه ابن الشجري، وسبقه إلى ذلك الفارسي وابن جني^(٥).

(١) طه: ٦٣، قرأ بها أبو جعفر، والحسن، وشيبة، والأعمش، وطلحة، وحميد، وأيوب، وخلف في اختياره، وأبو عبيد، وأبو حاتم، وابن عيسى الأصبهاني، وابن جرير، وابن جبير الأنطاكي، والأخوان، والصاحبان من السبعة، انظر البحر المحيط ٢٣٨/٦.

(٢) معاني القرآن ١٨٤/٢، وانظر تفسير الطبري ٩٩/١٦، إعراب القرآن للنحاس ٤٥/٣.

(٣) الصاحي: ٢٩.

(٤) انظر الصحاح (ذا) ٢٥٥٠/٦، شرح شذور الذهب: ٥١، مغني اللبيب ٤٨/١.

(٥) انظر الحجة للقراء السبعة ٢٣١/٥، الخصائص ٦٥/٣.

واحجَّ ابن الشجري لدفع رأي الفراء بأن ألف (ذان) لو كانت ألف (ذا) لم تنقلب إلى ياء في حالتي النصب والجر، والتي تُثبت في الواحد لا يتعاورها القلب، ولا تزول عن أن تكون ألفاً، فكونها مرة ياء ومرة ألفاً دلالة على أنها للتثنية كما في سائر الأسماء المثناة. وهذه الحجة مأخوذة من كلام الفارسي، وقال بها أيضاً ابن يعيش^(١)، وأضاف الفارسي وجهاً آخر يدل على أن ألف (ذان) للتثنية، وأن الألف التي كانت في الواحد قد حُذفت، وهو حذف الياء من (التي) و(الذي) إذا قلت: اللتان واللذان، فالياء التي كانت في الاسم قد حُذفت وجيء بالتي في التثنية، فكذاك تُحذف من (ذا) ألفه، وتُلحق التي تكون علماً للتثنية^(٢).

وأما ما اعتلَّ به الفراء من كون الاسم سيقى على حرف واحد لو كان المحذوف ألف (ذا) فقد ردّه ابن الشجري بأن الاسم تكثّر بألف التثنية ونونها، فلن يكون على حرف واحد حينئذ.

ولعل مما يُردُّ به رأي الفراء أن مما عُللَّ به التشديد في نون (ذان) كونه عوضاً من ألف (ذا) المحذوفة^(٣).

وبعد...

فرأي الفراء في ألف (ذان) مخالف للقياس من وجوه ثلاثة: أنه حكم لا يستمر في حالتي النصب والجر بسبب انقلاب الألف، وأن ما جاء لمعنى لا يحذف، وأن الحكم للطارئ، وعلى هذا فما ذهب إليه ابن الشجري هو الأولى بالقبول.



(١) انظر الحجة للقراء السبعة ٢٣١/٥، شرح المفصل ١٢٧/٣.

(٢) انظر الحجة للقراء السبعة ٢٣١/٥.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرا في ١/٥٩، الباب في علل البناء والإعراب ١٣٥/٣، لسان العرب (ذا) ٤٥٠/١٥، التذييل والتكميل ١٨٢/٣.

استعمال (سوى) غير ظرف

نص الاعتراض:

ذكر ابن الشجري أنه استُفتي في هذه المسألة بعد ما استُفتي أبو نزار ملك النحاة فيها فخالف العرب قاطبة في كلمة أجمعوا عليها إذ أجاب بقوله: " وأما (سوى) فقد نُصَّ على أنها لا تأتي إلا ظرف مكان، وأن استعمالها اسماً منصرفاً بوجوه الإعراب بمعنى (غير) خطأ ^(١) .

وساق ابن الشجري جواب الجواليقي عن هذه المسألة ^(٢) ، ثم أجاب هو بقوله: " وأما (سوى) فإن العرب استعملتها استثناء وهي في ذلك منصوبة على الظرف والكوفيون يرون استعمالها بمعنى (غير) .

وأقول: إدخال الجار عليها في قول الأعشى:

وما قصدت من أهلها لسوائكا

يخرجها من الظرفية، وإنما استجازت العرب ذلك فيها تشبيها لها بـ (غير) من حيث استعمالها استثناء، وعلى تشبيهها بـ (غير) قال أبو الطيب:

أرض لها شرف سواها مثلها لو كان مثلك في سواها يوجد

رفع (سوى) الأولى بالابتداء، وخفض الثانية بـ (في)، فأخرجهما من الظرفية، فمن خطأه فقد خطأ الأعشى في قوله: (لسوائكا)، ومن خطأ الأعشى في لغته التي جُبل عليها - وشعره يُستشهد به في كتاب الله تعالى - فقد شهد على نفسه بأنه مدخول العقل، ضارب في غمرة الجهل ^(٣) .

ملخص الاعتراض:

أنكر ابن الشجري على أبي نزار تخطئته استعمال (سوى) غير ظرف، واحتج ابن الشجري بالسمع المؤيد لخروج (سوى) من الظرفية.

الدراسة:

(١) الأمالي ٢/٣٦٤ و ٣٦٥.

(٢) السابق ٢/٣٦٦.

(٣) السابق ٢/٣٧٢ و ٣٧٣.

استعمال (سوى) غير ظرف استعمال صحيح وليس بالخطأ كما ادّعى أبو نزار، بدليل أن أهل اللغة قد نقلوه ولم يخطئوه^(١)، وفي كلام العرب من الشواهد العديدة نثرا وشعرا ما يؤكد صحة هذا الاستعمال.

فمن النثر ما نقله الأخفش عن بعض النحويين أنه سمع العرب يقولون: ارقبني في سوائه، فأجراه مجرى (غير) وجعله اسما^(٢)، وكذا ما رواه الفراء من قولهم: أتاني سواؤك^(٣).

وأما الشعر فمنه ما ذكره ابن الشجري من قول الأعشى:

تَجَانَّفُ عَنْ جُلِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا^(٤)

ومنه قول المرار العجلي:

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا^(٥)

ومنه قوله:

وَإِذَا تُبَاعَ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسَوَاكُ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى^(٦)

إلى غير ذلك من الشواهد العديدة الدالة على خروج (سوى) من الظرفية^(٧)، وإنما جاز ذلك تشبيها لها بـ (غير) من حيث استعملوها استثناء كما قال ابن الشجري، ولتقارب ما بينهما من المعنى^(٨).

(١) انظر الأضداد لابن الأنباري: ٤٠، لسان العرب (سوا) ١٤/٤٠٨ و٤١٢.

(٢) انظر الحجة للقراء السبعة ١/٢٥١.

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٩٨، ضرورة الشعر: ٢٩٢، شرح التسهيل ٢/٣١٥.

(٤) الديوان: ١٦٠.

(٥) البيت في الكتاب ١/٣١ و٤٠٨، المقتضب ٤/٣٥٠، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٩٤.

(٦) محمد المدني المعروف بابن المولى، انظر المقاصد النحوية ٢/١٥٩ (بمحاشية حاشية الصبان).

(٧) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٩٥، شرح التسهيل ٢/٣١٣ و٣١٤، شرح الكافية الشافية ٢/٧١٧.

(٨) انظر علل النحو: ٤٠١.

ولم يخطئ ذلك أحد من النحاة - كما فعل أبو نزار - وإنما كان لهم في نقل (سوى) عن الظرفية إلى معنى (غير) ثلاثة أقوال:

١- أن ذلك مخصوص بالشعر فقط، وهو قول سيبويه وجمهور البصريين، وذلك لملازمتها للنصب على الظرفية فلا تتصرف عندهم^(١).

٢- أن ذلك جائز قليلاً؛ لأن (سوى) ظرف متمكن، فتستعمل ظرفاً غالباً، وبمعنى (غير) قليلاً، وهو قول الكوفيين، والرماني، والعكبري، وابن هشام (في التوضيح)، والمرادي^(٢).

٣- أن ذلك جائز على الإطلاق؛ لأن (سوى) اسم بمعنى (غير) دائماً وليست ظرفاً، وهو قول الزجاجي، وابن مالك، وابن هشام في (المغني)^(٣).

وبعد...

١٠

فقد أثبت ابن الشجري صحة استعمال (سوى) غير ظرف بالسماع الوارد عن العرب المحتجّ بكلامهم، وهو أقوى دليل في إثبات الاستعمال وصحته، وقيام الحجة على أبي نزار، مما يعني سقوط ادعائه في تخطئة هذا الاستعمال الذي لم يقل به بصري ولا كوفي، إلا أنه يمكن أن يكون أبو نزار قد أراد ما ذهب إليه جمهور البصريين من أن خروج (سوى) إلى معنى (غير) مخصوص بالشعر فقط، وأما في النثر فهو خطأ، وعلى هذا لا يكون لاعتراض ابن الشجري على أبي نزار وجه، وكان ينبغي لأبي نزار أن يوضح مراده ولاسيما وهو يفتي السائل.



(١) انظر الكتاب ١/٣١ و ١/٤٠٧، المقتضب ٤/٣٤٩، الأصول ١/٢٨٧، كتاب الشعر ٢/٤٥٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٩٤.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/٧٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٩٤، اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٠٩، ارتشاف الضرب ٣/١٥٤٧، أوضح المسالك ٢/٢٨٢، تعليق الفرائد ٦/١٤١.

(٣) انظر الجمل: ٦١، شرح التسهيل ٢/٣١٤، شرح الكافية الشافية ٢/٧١٦، ارتشاف الضرب ٣/١٥٤٦، مغني اللبيب ١/١٦٢، تعليق الفرائد ٦/١٤١.

(قَبْلُ) وَ(بَعْدُ) مِنَ الظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ وَالْمَكَانِيَّةِ

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: ".....فإن قيل: لِمَ كان حذف (أَنْ) اضطراراً في قوله: (قَبْلُ أَفْقَدُهَا)^(١)، وظاهر أمر (قَبْلُ وَبَعْدُ) أنهما ظرفا زمان، فهلاً أضيفا إلى الفعل بغير تقدير (أَنْ) كسائر أسماء الزمان؟ . فالجواب: أن المكان أحق بهما من الزمان، وقد أوضح ٥
حاملهما أبو سعيد السيرافي في (شرح الكتاب) في قوله: "إن (قَبْلُ وَبَعْدُ) غيرُ متمكّنين، فلا يُرفعان، ولا يجوز: سير قبلك، والذي منعهما من التصرف والرفع أنهما ليسا باسمين لشيء من الأوقات، كالليل والنهار، والساعة والظهر والعصر، وإنما استعملتا في الوقت للدلالة على التقديم والتأخير"..... ويشهد بأن أصلهما المكان ثلاثة أشياء:

أحدها: امتناعهم من إضافتهما إلى الفعل في حال السَّعة، وإنما يضافان إلى (أَنْ) ١٠
والفعل، و(ما) والفعل، كما جاء في التثنية ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾^(٢).

والثاني: إخبارك بهما عن الجثة، كقولك: الجبل بعد الوادي، والوادي قبل الجبل، وظروف الزمان لا تُستعمل أخباراً عن الأشخاص.

والثالث: أنهما أصلٌ في الغايات، ولم نجدْهم أدخلوا في حكمهما إلا ظروف المكان: ١٥
كفوق، وتحت، ووراء، وقُدَّام، وعل.

فهذا قول جلي كما تراه، والمتسمون بالنحو قبيل وقتنا هذا، ممن شاهدته وسمعتُ كلامه على خلاف ما قلته وأوضحته. فاستمسك بما ذكرته لك، فقد أقمتُ لك بُرهانه. وهذه المسألة مما ذكرته في الرد على أبي الكرم بن الدباس أغاليطه في كتابه الذي سماه: ٢٠
(المُعلم) "^(٣).

(١) في قول المتنبي:

يا حادِي عِيْسِيهَا وَأَحْسَبِي أَوْجَدُ مَيْتًا قُبَيْلَ أَفْقَدُهَا

(٢) الأعراف: ١٢٩.

(٣) الأمالي ٣/٢١٠ و٢١١.

ملخص الاعتراض:

حَكَمَ ابن الشجري على (قبل وبعد) بالظرفية المكانية، ودَعَمَ ذلك بأدلة ثلاثة، فخالف بذلك النحاة قبله، كما ردَّ بهذا على أبي الكرم بن الدَّبَّاس^(١).

الدراسة:

(قَبْلُ وَبَعْدُ) اسمان متقابلان، وتلزمهما الظرفية ما لم ينجراً — (مِنْ)^(٢)، واختُلف في ظرفيتهما أهى زمانية أم مكانية؟ وفي ذلك أقوال ثلاثة:

١ - أنهما ظرفا زمان:

ذكر ابن الشجري أن هذا ما عليه المُتَّسِمُونَ بالنحو قبيل وقته، وهو ما عُرف في العربية كما يقول الزَّيَّدي^(٣)، وجاء التصريح بذلك عند عدد من النحاة كالأخفش، وابن يعيش الصنعاني، وابن القوَّاس، والسمين الحلبي، والإسنوي، والسيوطي، وابن طولون الدمشقي^(٤)، وغيرهم.

وعَلَّ ابن القوَّاس كونهما للزمان بأن التقدُّم والتأخُّر اللذين لا يجتمعان من خواص الزمان.

٢ - أنهما ظرفا مكان:

هذا رأي ابن الشجري، وقد ذكر أن السيرافي قبله نفى عن (قبل وبعد) أن يكونا اسمين لشيء من الأوقات، وكذا فعل الصيمري أيضا^(٥).

(١) سبقت ترجمته في ص ١٢.

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/٢٤٢.

(٣) تاج العروس (بعد) ٤/٣٥٩.

(٤) انظر. مغني اللبيب ١/١٧٩، التهذيب الوسيط في النحو: ١٧٣ و ١٧٤، شرح ألفية ابن معط ١/٥٤٧، الدر المصون ١/٩٩، الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية: ٢٦٢ و ٢٦٣، همع الهوامع ٣/١٩٢، المسائل المُلقَّبات في علم النحو: ١٢٨.

وابن طولون هو: محمد بن علي بن أحمد بن طولون الدمشقي الصالحي، [٨٨٠هـ - ٩٥٣هـ]، مؤرخ، عالم بالتراجم والفقه والنحو، وله مشاركة في سائر العلوم، تلمذ للسيوطي وغيره، وله عدد من المصنفات في النحو ما بين حواش واختصارات وتجميعات، انظر الأعلام ٦/٢٩١، مقدمة المسائل المُلقَّبات في علم النحو: ٤-١٢.

(٥) انظر التبصرة والتذكرة ١/٣٠٦.

ودعّم ابن الشجري رأيه هذا بأدلة ثلاثة انفرد بذكرها، ولم أجدها عند أحد من النحويين فيما رجعت إليه^(١)، وقد ذكر ابن القوّاس أنه قيل في (قبل وبعد) أنهما ظرفا مكان لقطعهما عن الإضافة^(٢).

ويرجع استدلال ابن الشجري على الظرفية المكانية لـ (قبل وبعد) إلى أمرين:

- ٥ الأول: أحكام ظروف الزمان لا تنطبق على (قبل وبعد)، حيث إن من أحكامها الإضافة إلى الفعل في حال السّعة، وعدم جواز الإخبار عن الجُثّة، فلما امتنع الأول في (قبل وبعد) إلا مع (أنّ) والفعل، و(ما) والفعل، وجاز الثاني دلّ على أن (قبل وبعد) ليسا بظرفي زمان وإنما ظرفا مكان.
- والثاني: اختصاص (قبل وبعد) بأتهما أصل في الغايات، ولم يُدخلوا في حكمهما إلا ظروف المكان التي فيها هذه الخاصية^(٣)، فدلّ هذا على أنهما للمكان لا للزمان.
- ١٠ ٣- أنهما يتجاوزهما الزمان والمكان:

- وذلك بحسب ما يضافان إليه، فإن أُضيفا إلى الزمان كانا زمانين كقولك: قدمت قبل الظهر، وأسافر بعد العصر، وإذا أُضيفا إلى المصدر فهما زمانان أيضا، كقولك: قمت قبل قيامك، وقد يحذف الزمان بينهما وبين ما يضافان إليه كقولك: جئت قبل زيد، أي: قبل زمان مجيء زيد، وإن أُضيفا إلى المكان كانا مكانين، كقولك: داري قبل دراك وبعد المسجد، وهذا رأي عدد من النحويين واللغويين كالعكبري، وابن الحُبّاز، والدمامي، والراغب الأصفهاني، وأبي البقاء الكفوي، والزبيدي^(٤).

(١) ذكر السيرافي أن (قبل وبعد) يكونان خبرين للحدث وغيرها إذا كانا مضافين، كقولك: زيد قبل عمرو، وبعد عمرو، والقتال قبل يوم الجمعة، وبعد يوم الجمعة، ولكنه لم يستخدم هذا دليلا على أنهما ظرفا مكان، انظر شرح الكتاب ٤/ل ١٢٤، وقد أشار إلى هذا أيضا سيبويه، انظر الكتاب ٣/٢٨٦.

(٢) انظر شرح ألفية ابن معط ١/٥٤٧.

(٣) انظر الكتاب ٣/٢٨٩.

(٤) انظر الباب في علل البناء والإعراب ٢/٨١، توجيه اللمع: ١٩٤، التصريح بمضمون التوضيح ٣/١٩٢، مفردات ألفاظ القرآن (قبل): ٦٥٣، الكلّيات: ٥٩٠، تاج العروس (قبل): ١٥/٥٩٥، وجاء هذا الرأي في شرح ألفية ابن معط لابن القوّاس ١/٥٤٧.

وهو ما ذهب إليه ابن الشجري في موضع آخر من (الأمالي)^(١)، حيث ذكر أن (قبل وبعد) يتجاذبهما الزمان والمكان.

وعلى هذا يمكن الإخبار بهما عن الجثة متى ما أضيفا إلى المكان، فلا يكون في ذلك حجة على أنهما للمكان فقط كما ذهب إليه ابن الشجري.

ولأبي حيان رأي آخر في (قبل وبعد)، حيث يرى أنهما في الحقيقة ليسا بظرفين، بل هما صفتان في الأصل للظرف، فإذا قلت: جاء زيد قبل عمرو، فأصله: جاء زيد زمانا قبل زمان مجيء عمرو، وكذلك جاء بعد عمرو، أي: زمانا بعد زمان مجيء عمرو، ثم حُذِفَ ذلك اتساعا. وفيه نظر لا يخفى على متأمله كما يقول السمين الحلبي^(٢).

وبعد...

فالرأي الأقرب للصواب هو أن (قبل وبعد) بحسب ما يضافان إليه، والأكثر فيهما بحسب هذه الإضافة أنهما يكونان للزمان، ولعل هذا ما جعل النحاة قبل ابن الشجري يحكمون عليهما بأنهما ظرفا زمان بناء على الأكثر، إلا أن ذلك لا يمنع من كونهما للمكان أيضا في بعض المواضع، وهو ما منع من أن ينطبق عليهما بعض أحكام ظروف الزمان؛ لما فيهما من هذا التجاذب بين الزمان والمكان، ولكن هذا لا يعني الحكم عليهما بأنهما ظرفا مكان فقط كما ذهب إليه ابن الشجري.



= وأبو البقاء الكفوي هو: أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، [١٠٢٨هـ - ١٠٩٤هـ]، كان من قضاة الأحناف، من أهم ما صنف الكليات، وهو معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، انظر الأعلام ٣٨/٢، مقدمة الكليات: ٧.

(١) ٥٩٥/٢.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٨١٦، الدر المصون ١/١٠٠.

اللام في (لاه) التي أصلها: إلاه

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: "فـ(لاه) في قوله: (لاه ابن عمك) أصله: لله، فحذف لام الجر، وأعملها محذوفة كما أعمل الباء المحذوفة في قولهم: الله لأفعلن.... ولا يجوز أن تكون اللام في قوله: (لاه ابن عمك) لام الجر وفُتحت لمجاورتها للألف - كما زعم بعض النحويين - لأنهم قالوا: لهي أبوك، بمعنى: لله أبوك، ففتحوا اللام، ولا مانع لها من الكسر في (لهي) لو كانت الجارة، وإنما يفتحون لام الجر مع المضمر في نحو: لك ولنا، وفتحوها في الاستغاثة إذا دخلت في اسم المستغاث به؛ لأنه أشبه الضمير من حيث كان منادى، والمنادى يُحَلُّ محل الكاف من قولك: أدعوك" (١).

ملخص الاعتراض:

لم يجز ابن الشجري زعم بعض النحويين في كون اللام في (لاه) لام الجر وفُتحت لمجاورة الألف، لورود ما ينقضه، ولأنه ليس من المواضع التي يقاس فيها فتح لام الجر.

الدراسة:

ذهب الجمهور كالخليل وسيبويه والزجاج والسيرافي والفارسي (٢) وابن الشجري إلى أن لام الجر قد حُذفت من (لاه) حيث إن أصلها: لله، وحُذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال.

وخالفهم المبرد في هذا وزعم أن لام الجر باقية في (لاه) (٣)، فعورض بأن لام الجر مكسورة مع الظاهر ولام (لاه) مفتوحة (٤)، فعلل ذلك بأنها فُتحت لمجاورة

(١) الأمالي ١٩٥/٢.

(٢) انظر الكتاب ١١٥/٢ و١٦٣/٤ و٤٩٨، شرح الكتاب للسيرافي ٢/٢١٦ و٤/٢٣٣، كتاب الشعر ٤٦/١.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢/٢١٦ و٤/٢٣٣، شرح المفصل ٩/١٠٤، ارتشاف الضرب ٤/١٧٦١، مجمع الهوامع ٤/٢٢٦.

(٤) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/٢٣٣.

الألف، إذ لو كُسرت اللام لقلبت الألف ياء^(١)، والذي حمل المبرد على هذا أن حرف الجر عنده لا يحذف ويبقى عمله إلا بعوض^(٢).

وتعليل المبرد لفتح اللام لم يوافق عليه ابن الشجري - وهو مسبوق في ذلك بالسيرافي والفارسي^(٣) - لمخالفته للقياس من وجهين:

١ - أن اللام قد فُتحت وليس بعدها ألف في قولهم: لَهْيَ أبوك، بمعنى: لله أبوك، فلو كانت هذه اللام هي الجارة لبقيت مكسورة؛ إذ لا مقتضى لفتحها.

٢ - أن القياس في فتح لام الجر يكون مع المضمَر كلك ولنا، ومع المستغاث به، والقياس في كسرها مع المظهر، وإنما كان ذلك للفرق بينهما، ففتحها في (لاه) لا يسوغ في اللغة الفاشية.

ويجوز...

فاعتراض ابن الشجري على تعليل فتح اللام ليصح كونها جارة في (لاه) صواب؛ وذلك لمخالفته لقياس فتح لام الجر في الشائع من اللغة، ولعدم اطراد هذا الفتح حيث يرد عليه ما ينقضه، فثبت بهذين الوجهين أن الحكم على لام (لاه) بأنها لام الجر غير صحيح، وإنما لام الجر قد حُذفت لكثرة استعمال اسم (الله) تعالى، فخصوه بأحكام عدة هذا منها.



(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/٢٣٣،

(٢) انظر المقتضب ٢/٣٣٦ و٣٤٨، مجالس العلماء: ٥٧.

(٣) انظر شرح الكتاب ٤/٢٣٣، كتاب الشعر ١/٤٦.

زيادة (لا) مطلقا

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " إنه ليست (لا) في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ
النُّجُومِ﴾^(١) وقوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾^(٢) ونحو ذلك
بمترلتها في قوله: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(٣) كما زعم بعض النحويين؛ لأنها
ليست في أول السورة، فمجيئها بعد الفاء - والفاء عاطفة جملة على جملة -
يُخرجها عن كونها بمترلتها في ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾، فهي إذا زائدة
للتوكيد "^(٤).

ملخص الاعتراض:

١٠ يعترض ابن الشجري على بعض النحويين حملهم (لا) في آتي الواقعة
والمعارج على (لا) في آية القيامة، وحجته في ذلك وجود الفرق بينهما.
الرد:

(لا) في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ صلة عند أكثر المفسرين كابن
عباس - رضي الله عنه - وسعيد بن جبير - رضي الله عنه -^(٥)، وعند أكثر النحويين كالكسائي،
وقطرب، وأبي عبيدة، والأخفش، والزجاج، وابن السراج، والفارسي^(٦).
١٥

(١) الواقعة: ٧٥.

(٢) المعارج: ٤٠.

(٣) القيامة: ١.

(٤) الأمالي ٥٢٧/٢.

(٥) انظر الجامع لأحكام القرآن ٨٣/١٩.

(٦) انظر الأضداد: ٢١٥ وإعراب القراءات السبع وعللها ٤١٤/٢، الصاحي: ٢٥٨، مجاز القرآن ٢٧٧/٢، معاني
القرآن للأخفش ٦٨٤/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥١/٥، الأصول ٤٠١/١، الحجة للقراء السبعة ٣٤٣/٦.

واعترض الفراء على جعل (لا) صلة هنا، وعلل ذلك بأنه لا يُتبدأ بجحد ثم يُجعل صلة يُراد به الطرح؛ لأن هذا لو جاز لم يُعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه، ووافقه في هذا ابن قتيبة^(١).

وهذا الاعتراض من الفراء بأن (لا) لا تكون صلة في أول الكلام صحيح ولا اختلاف فيه، وأجيب عن ذلك بأن مجاز القرآن مجاز السورة الواحدة، فبعضه متصل ببعض^(٢)، فعلى هذا تكون (لا) قد وقعت بين كلامين فلا مانع من كونها صلة.

ويرى الفراء أن (لا) في الآية ردٌّ لكلام سابق؛ لأن القرآن جاء بالرد على الذين أنكروا البعث والجنة والنار، فجاء الإقسام بالرد عليهم في كثير من الكلام المبتدأ منه، وغير المبتدأ^(٣).

وما ذهب إليه الفراء في جعل (لا) ردًّا في آية القيامة غير بعيد، وهو رأي الطبري، وابن قتيبة، والرماني، وأجازه أيضا الفارسي^(٤).

ولكن الحكم بذلك على (لا) في كل آية جاءت مع الإقسام كقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾^(٥)، وقوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ﴾^(٦)، وقوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾^(٧)، وقوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْشفقِ﴾^(٨) فيه نظر، وهو المفهوم من كلام

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٧/٣، تأويل مشكل القرآن: ٢٤٧.

(٢) انظر الأصول ٤٠١/١، إعراب القرآن للنحاس ٧٨/٥، الحجة للقراء السبعة ٣٤٣/٦، شرح المفصل ١٠٩/٨، ويرى الزمخشري أن هذا الجواب غير سديد، انظر الكشف ٦٤٦/٤.

(٣) انظر معاني القرآن ٢٠٧/٣.

(٤) انظر تفسير الطبري ٤٦٨/٢٣، تأويل مشكل القرآن: ٢٤٧، معاني الحروف: ٨٤، الحجة للقراء السبعة ٣٤٥/٦.

(٥) الواقعة: ٧٥.

(٦) الحاقة: ٣٨.

(٧) المعارج: ٤٠.

(٨) الإنشقاق: ١٦.

الفراء ونقل ذلك عنه^(١)؛ ولذا اعترض ابن الشجري على جعل (لا) في هذه الآيات بمثلتها في آية القيامة^(٢).

وحجته في ذلك وجود الفرق بين (لا) في الموضعين، وذلك الفرق هو أن (لا) في هذه الآيات ليست في أول السورة، وإنما هي واقعة بين الفاء ومعطوفها، وهذا يعني أنها صلة بلا خلاف؛ لوقوعها حشواً، فهي ليست كـ (لا) في آية القيامة التي وقعت في أول الكلام، وهو ما اعترض به على صلتها هناك، وانتفاؤه هنا في هذه الآيات يجعل حملها على آية القيامة غير صحيح، فتلك محتملة لكونها صلة أو رد، وأما في هذا الآيات فهي صلة فقط ليس غير، وهذا ما جعل أبا جعفر النحاس يقطع بذلك بلا خلاف، فقال وهو يتحدث عن (لا) في آية المعارج: "و(لا) زائدة للتوكيد لا نعلم في ذلك اختلافاً، فإنما اختلفوا في ﴿لَا أُقْسِمُ﴾؛ لأنه أول السورة فكرهوا أن يقولوا: زائد في أول السورة، وقد أجمع النحويون أنه لا تُزاد (لا) و(ما) في أول الكلام، فكان الكلام في هذا أشد" ^(٣).

ويحد...

فاعترض ابن الشجري على حكم (لا) مع الإقسام في الآيات صحيح، وحجته في ذلك وجود الفرق في موقع (لا) في الآيات ولذا اختلف الحكم عليها، وإطلاق الحكم عاماً دون النظر في كل حالة لوحدها خلاف للقياس؛ لأن ما يشبه شيئاً من وجه لا يشبهه من كل الوجوه.



(١) انظر تفسير الطبري ٣٥٩/٢٢ و ٢٤١/٢٣، الأزهية: ١٥٣، كشف المشكلات وإيضاح العضلات ١٣٨٠/٢، الجامع لأحكام القرآن ١٩٢/١٧ و ٢٣٩/١٨.

(٢) نقل الزركشي كلام ابن الشجري في البرهان في علوم القرآن ٣٥٩/٤.

(٣) إعراب القرآن ٣٤/٥.

حذف (لا) بعد (أن) المصدرية حملاً على حذفها من جواب القسم

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: "اختلف النحويون في مواضع من كتاب الله، منها قوله: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾^(١)، ومنها..... فقال الكسائي والفراء:

يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ لئلا تَضِلُّوا، وقال أبو العباس المبرد: بل المعنى: كراهة أَنْ تَضِلُّوا..... وقال علي بن عيسى الرَّمَّاني: إن التقديرين في قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ

اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ واقعان موقعهما؛ لأن البيان لا يكون طريقاً إلى

الضلال، فَمَنْ حَذَفَ (لا) فحذفها للدلالة عليها، كما حُذِفَت للدلالة عليها من جواب القسم في نحو: والله أقوم، أي: لا أقوم، إلا أن أبا العباس حَمَلَ الحذف

على الأكثر؛ لأن حذف المضاف لإقامة المضاف إليه مقامه أكثر من حذف (لا). ١٠

وأقول: ليس يجري حذف (لا) في نحو: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾

مَجْرَى حذفها من جواب القسم؛ لأن الدلالة عليها إذا حُذِفَتْ من جواب القسم قائمة؛ لأنك إذا قلت: والله أقوم، لو لم تُرِدَ (لا) لَجِئْتَ باللام والنون، فقلت: لأقومَنَّ^(٢).

ملخص الاعتراض: ١٥

رد ابن الشجري تنظير الرماني لحذف (لا) في الآية بحذفها في جواب القسم، معللاً ذلك بوجود الفرق في دلالة الحذف بين الموضعين.

الدراسة:

اختلف في المصادر المؤولة من (أن) والفعل التي في موضع المفعول له في مثل

قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ على قولين: ٢٠

(١) النساء: ١٧٦.

(٢) الأمالي ٣/١٦٠ و١٦١.

١- التقدير: كراهة أن تضلوا، فحُذِف المضاف وأُقيِم المضاف إليه مقامه،

وهذا قول جمهور البصريين كالمبرد، والزجاج، والفارسي، وغيرهم^(١).

٢- التقدير: لئلا تضلوا، فحُذِف حرف الجر و(لا) النافية، وهذا قول

الكوفيين كالكسائي، والفراء، ويعقوب، وأبي بكر الأنباري، ووافقهم ابن قتيبة،

والمالقي^(٢).

وقول الكوفيين هذا لا يميزه جمهور البصريين؛ لأن فيه حذف (لا) وهي

حرف جاء لمعنى، فحذفه متعسف كما قال ابن هشام^(٣).

وأجاز الرماني القولين - كما ذكر ابن الشجري - وعلل حذف (لا) هنا بأنها

حُذِفَت للدلالة عليها، كما حُذِفَت للدلالة عليها من جواب القسم في نحو: والله

أقوم، أي: لا أقوم.

واعترض ابن الشجري على تنظير الرماني لوجود الفرق بين دلالتى الحذف

على (لا) في الموضعين، حيث إن الدلالة على حذف (لا) في الآية معنوية؛ لأن

البيان إنما يقع لأجل ألا يضلوا، بينما الدلالة على حذفها في جواب القسم

لفظية، ووجه ذلك أن العرب تضمّر (لا) في القسم مع المنفي؛ لأن الفرق بينه

وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون، فلو لم تكن (لا) محذوفةً من

جواب القسم (أقوم) لكان مؤكّدًا باللام والنون، لأن هذا هو القياس في القسم

الموجب، فلما لم يؤكد بهما دل على أن القسم منفي بـ(لا) المحذوفة^(٤).

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ٥١١/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٧/٢، المسائل العضديات: ٤١، شرح

القوائد العشر: ٢٣٥، الكشف ٥٨٧/١.

(٢) انظر معاني القرآن للنحاس ٢٤٣/٢، معاني القرآن للفراء ٢٩٧/١، القطع والإتشاف: ٢٧٩، شرح القوائد السبع

الطوال: ٥٧٣، تأويل مشكل القرآن: ٢٢٥، رصف المباني: ١١٧.

(٣) مغني اللبيب ٤٦/١، وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٧/١، إعراب القرآن للنحاس ٥١١/١ ومعاني القرآن

له ٢٤٤/٢.

(٤) انظر في حذف (لا) من جواب القسم أمالي الزجاجي: ٧٨، كتاب الشعر ٥٤/١ و٥٦.

وقد نظر المالقي أيضا لحذف (لا) في الآية بحذفها في جواب القسم أيضا، إلا أنه نبه على وجود اختلاف في الموضعين في الدلالة^(١).

ولا يرى الهروي والمهلي^(٢) أن (أن) في الآية مصدرية، وإنما هي بمعنى (لئلاً) فأضافا بذلك معنى جديدا لمعاني (أن)، وقد رد ذلك المالقي وابن هشام^(٣).

وقد قيل في المصدر المؤول في الآية أنه مفعول به لـ (يبين)، أي: يبين الله لكم الضلالة، فإذا بين لكم الضلالة اجتنبتموها، قاله النحاس، وهو الوجه عند جامع العلوم الأصهباني، ونسب للأخفش والجرجاني^(٤)، ويظهر أنه الأولى لعدم تكلف الحذف.

هذا وقد حكى البغدادى في (شرح أبيات المغني)^(٥) اعتراض ابن الشجري على الرماني بنصه ولم يعلق عليه بشيء فكأنه أقره عليه.

ويجوز...

فالرماني ساوى بين حذف (لا) في الموضعين ولم يلحظ الفرق بينهما، وهو ما لحظه ابن الشجري بإثباته اختلاف الدلالة على حذف (لا) في جواب القسم، وهو فرق دقيق يدل على ثاقب نظر ابن الشجري، وعلى هذا فاعتراضه صحيح.



(١) انظر رصف المباني: ١١٧ و ١١٨.

(٢) أبو المحاسن مهلب بن الحسن بن بركات، قرأ النحو على جماعة منهم ابن بري، وتصدر لإقراء الأدب، وانتفع به ناس كثير، له نظم الفرائد وحصر الشرائد، توفي عام ٥٨٣هـ، انظر إنباه الرواة ٣/٣٣٣، بغية الوعاة ٢/٣٠٤.

(٣) انظر الأزهية: ٧٠، نظم الفرائد وحصر الشرائد: ١١٩، رصف المباني: ١١٧، مغني اللبيب ١/٤٦.

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٥١١ ومعاني القرآن له ٢/٢٤٤، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١/٣٣٤، يجمع البيان للطبرسي مج ٢/ج ٦/٣٠٩، التفسير الكبير للرازي ١١/١٢١، وانظر البرهان في علوم القرآن ٤/٣٥٨.

أصل (الذي) عند الفراء

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: ".... وقال الفراء: أصل (الذي): ذا، المُشار به إلى الحاضر، أرادوا نقله من الحضرة إلى الغيبة، فأدخلوا عليه الألف واللام للتعريف، وحَطُّوا أَلِفَه إلى الياء؛ للفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب.

٥

وهذا قول ظاهر الفساد وهو من دَعَاوَى الكوفيين، فمن فساده: أن (ذا) معرفةٌ بما فيه من الإشارة، فلا حاجة به إلى التعريف بالألف واللام، ثم قوله: "وحَطُّوا أَلِفَه إلى الياء؛ للفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب" فاسد أيضاً؛ لأننا لسنا نجد في (الذي) إشارة إلى غائب، كما نجد في (ذلك)، وفي (تلك وذانك وأولئك) إشارة إلى غائب، وأقوى وجوه فساده أنه إذا كان أصل (الذي): ذا -بزعمه- فما وَجَّه هذه اللام المُدْغَمَة فيها لام التعريف؟ فقد وَضَح لك بما ذكرته أن أصل (الذي والتي): لَدٍ وَلَتٍ، كما قال البصريون^(١).

١٠

ملخص الاعتراض:

يعترض ابن الشجري على قول الفراء في أصل (الذي)، واصفا إياه بالفساد، وأنه من دعاوَى الكوفيين، ويبيِّن فساده بثلاثة أوجه صحَّ بها قول البصريين.

١٥

الدراسة:

اختلف النحاة في أصل (الذي) على أقوال أربعة، وهي على النحو التالي:

١- أصل (الذي): لَدِي، فهو اسم منقوص على وزن (فَعِل)، ويعِلُّ إعلال (قاضي)

فيقال: لَدٍ.

٢٠

وهذا قول الخليل، وسيبويه، والأخفش^(٢)، يقول سيبويه: " وأما (الذي) فإذا سَمِّيت

به رجلاً -أو بـ(التي)- أخرجت الألف واللام؛ لأنك تجعله عَلَمًا له، ولستَ تجعله ذلك

(١) الأمالي ٥٢/٣.

(٢) انظر الكتاب ٢٨١/٣، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧١/١، اللامات للزجاجي: ٢٨.

الشيء بعينه كـ (الحارث)، ولو أردت ذلك لأثبت الصلة. وتصرفه وتجره مجرى (عم) " (١).

وشرح السيرافي كلام سيبويه بقوله: " قال: وإن سُميت رجلاً بـ (الذي) أو (التي) نَزَعَتِ الألف واللام فقلت: هذا لذي ولتي، ومررت بلذي ولتي؛ لأن الألف واللام كانتا دخلتا للتعريف، كما تدخلان على القائم..... لأن قولك: مررت بالذي قام، كقولك: مررت بالقائم، فإذا أفردت (الذي) فسُميت به نَزَعَتِ الألف واللام؛ لأن التعريف باللقب، وتصير علماً قد أغنى من الألف واللام، ولو سُميته بـ (الذي) مع صلتها لم تُخرج الألف واللام، وصار كتسميتك بالقائم، والحسن..... لأن هذه صفات قائمة بأنفسها، فإذا سُمي بها فكأنها صفات غلبت على المسمى " (٢). وهذا القول في أصل (الذي) مذهب سائر البصريين، ووافقهم ابن خالويه (٣).

والدليل على أن أصله (لذي) " أن له نظيراً في كلامهم، نحو: شَجِي، وَعَمِي، وهو أقل الأصول التي تبنى عليها الأسماء، وما نقص عن ذلك من الأسماء التي أُوغِلَتْ في شبه الحرف فعلى خلاف الأصل " (٤).

ثم اختلف البصريون في الغرض من (أل) الداخلة على (الذي) على فريقين:

أ- أنها دخلت للتعريف، وهو رأي الليث، وسيبويه، والأخفش، والمبرد، والزجاج، والزجاجي، والسيرافي وغيرهم (٥)، ووافقهم القراء، وابن خالويه، وابن فارس (٦).

(١) الكتاب ٢٨١/٣.

(٢) شرح الكتاب ٤/ل ١٢٠ و ١٢١.

(٣) انظر رأي البصريين في ما ينصرف وما لا ينصرف: ١١١، الأصول: ٢/٢٦٢، الأزهية: ٢٩١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٧٠، الباب في علل البناء والإعراب ٢/١١٥، شرح المفصل ٣/١٣٩، شرح الرضي على الكافية ٣/١٧، التذيل والتكميل ٣/١٩، ارتشاف الضرب ٢/١٠٠٢، ورأي ابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة: ٣١.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٧٢.

(٥) انظر اللسان (ذا) ١٥/٤٥٥، الكتاب ٣/٢٨١، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٣٥، المسائل المنتورة: ٢٧١ و ٢٧٢، ما ينصرف وما لا ينصرف: ١١١، اللامات: ٢٨، شرح الكتاب ٤/ل ١٢٠.

(٦) انظر اللامات للزجاجي: ٢٨ والأزهية: ٢٩١، إعراب ثلاثين سورة: ٣١، الصاحي: ١٢٥.

وقد ذكر الزجاجي أن النحويين مجمعون على هذا، ولعله يقصد إلى زمانه؛
لانتقاض هذا الإجماع برأي الفريق الآخر الآتي ذكره.

ب- أمّا زائدة لازمة، وتعرّف الموصول بصلته، لا بـ (أل)، وهو رأي
الفارسي، وابن جني، والثمانيني، وابن الشجري، وابن الخشاب، وأبي البركات
الأنباري، وابن مالك، وابن أبي الربيع، وابن هشام^(١)، وغيرهم^(٢).

٢- أصل (الذي): الدال الساكنة وحدها، وما زيد عليه تكثير لها، كراهية
أن يبقى الاسم على حرف واحد، ثم لما أرادوا إدخال اللام عليه زادوا قبلها
لاماً متحركة؛ لتلا يجمعوا بين الدال الساكنة ولام التعريف الساكنة، ثم حرّكوا
الدال بالكسر، وأشبعوا الكسرة فتولدت ياء، ذهب إلى ذلك الكوفيون ما عدا
الفراء^(٣)، وما ذهبوا إليه قريب من دعوى علم الغيب، كما يقول الرضي^(٤)،
ولهم احتجاجات أبطلها البصريون^(٥).

٣- أصل (الذي): ذا، المشار بها إلى الحاضر، وصار على صورة (الذي)
بخطوات ثلاث:

الأولى: نُقل من الحضرة إلى الغيبة. الثانية: أُدخلت عليه (أل) للتعريف.
الثالثة: حُطّت الألف إلى الياء؛ فرقاً بين الإشارة إلى الحاضر والغائب.

(١) انظر الحجة للقراء السبعة ١/٥٢ و المسائل المنثورة: ٢٧١ و ٢٧٣، سر صناعة الإعراب ١/٣٥٣، الفوائد والقواعد: ٧٠٧، الأمالي ٣/٥٢، المرتجل في شرح الجمل: ٣٠٦، أسرار العربية: ٣٧٩، شرح التسهيل ١/٢٦١، البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣١١، أوضح المسالك ١/١٨٠.

(٢) لكلا الفريقين أدلة احتج بها، ولم يسلم قول كل فريق من الاعتراض، انظر المسائل المنثورة: ٢٧٣، سر صناعة الإعراب ١/٣٥٣، الفوائد والقواعد: ٧٠٧، المرتجل في شرح الجمل: ٣٠٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٣٥، النكت الحسان: ٤٥، شرح اللوحة البدرية ١/٢٨٣.

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٦٩، الباب في علل البناء والإعراب ٢/١١٤، شرح المفصل ٣/١٣٩، شرح الرضي على الكافية ٣/١٧، التذييل والتكميل ٣/١٩، ارتشاف الضرب ٢/١٠٠٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣/١٧.

(٥) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٧٠ و ٦٤٧، الباب في علل البناء والإعراب ٢/١١٤، شرح المفصل ٣/١٣٩، التذييل والتكميل ٣/١٩.

هذا رأي الفراء، كما ذكره ابن الشجري، وقد ذكره قبله الزجاجي،
والهروي^(١).

وعلق ابن الشجري على قول الفراء بأنه ظاهر الفساد ومن دعاوى
الكوفيين، وتقديرات الفراء في (ذا) حتى صارت (الذي) عند أبي حيان
تمحلات، وهي في غاية الاضمحلال والتعسف لذا ضرب عن كتابتها صفحاً^(٢).
وقد أفسد ابن الشجري قول الفراء بثلاثة أوجه هي:

أ- أنه فاسد من جهة تعريف (الذي)؛ لأنه إذا كان أصله (ذا) المشار بها فهي
في الأصل معرفة بما فيه من الإشارة، فلا حاجة به إلى التعريف بالألف واللام،
فلو أدخلناها عليه لاجتمع فيه تعريفان، وهذا لا يصح.

ب- أنه فاسد من جهة تعليل قلب الألف في (ذا) إلى ياء في (الذي) وهو
الفرق بين إشارة الحاضر وإشارة الغائب؛ لأننا لسنا نجد في (الذي) إشارة إلى
غائب، كما نجد في (ذلك)، وفي (تلك وذانك وأولئك) إشارة إلى غائب.

ج- أنه فاسد من جهة إثبات ما لا وجه له في (الذي) إذا كان أصله (ذا)
وهو اللام المدغمة فيها لام التعريف، وهو أقوى وجوه فساده؛ لأن هذا
التشديد الذي في اللام يدل على أن أصل (الذي): لَذي، وأن اللام في (أل)
دخلت على حرف من جنسه في الكلمة، فأدغمت لام (أل) مع لام: لَذي^(٣).

٤- أصل (الذي): ذو، وصار على صورة (الذي) بخطوات شرحها السُّهيلي
بقوله: "إن أكثر العرب لما رأوه اسماً وُصف به المعرفة، أرادوا تعريفه ليتفق
الوصف والموصوف في التعريف، فأدخلوا الألف واللام عليه، ثم ضاعفوا اللام
كيلا يُذهب لفظها الإدغام، ويُذهب ألف الوصل في الدَّرَج فلا يظهر التعريف،

(١) انظر اللامات للزجاجي: ٢٨، الأزهية: ٢٩١، وانظر رأي الفراء أيضاً في: التذييل والتكميل ٢٠/٣، ارتشاف
الضرب ١٠٠٢/٢، همع الهوامع ٢٨٣/١.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١٠٠٢/٢، التذييل والتكميل ٢٠/٣.

(٣) انظر الأزهية: ٢٩١.

فجاء منه هذا اللفظ: (الذو)، فلما رأوا الاسم قد انفصل عن الإضافة حيث صار معرفة قلبوا الواو منه ياء؛ إذ ليس في كلامهم واو متطرفة مضموم ما قبلها إلا وتنقلب ياء، كقولهم: دلو وأدل، ولا نطوّل بتكثير النظائر؛ لأن الأصل معروف عند الشّادين، فلما انقلبت الواو ياءً، والضمّة كسرة، صار اللفظ: (الذي) ^(١).

وعدّ أبو حيان تقديرات السّهيلي في (ذو) حتى صارت (الذي) تمحّلات، وهي في غاية الاضمحلال والتعسف؛ ولذا ضرب عن ذكرها صفحاً ^(٢).
ويعد...

فإن قول البصريين هو أصح الأقوال في أصل (الذي)؛ لأنه موافق لأصول كلام العرب، وبعيد عن التكلف والتعسف، ويخلو من التقديرات التي فيها تعقيد وإشكال، وكل ذلك ملائم لطبيعة العربية التي تتميز بالوضوح والبيان، والبعيد عن الغموض والإبهام، وعلى هذا فاعتراض ابن الشجري على الفراء صحيح؛ لما في قوله من الفساد البين، والتكلف الممجوج.



(١) نتائج الفكر: ١٧٨.

(٢) انظر التذييل والتكميل ٢٠/٣، ارتشاف الضرب ١٠٠٢/٢.

وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) الامتناعية

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: "...مذهب سيويه أنه يرى إيقاعَ المنفصل المرفوع بعدها هو الوجه..... ولا يمتنع من إجازة استعمال المتصل بعدها..... ومذهب أبي العباس محمد بن يزيد أنه لا يجوز أن يليها من المضمورات إلا المنفصلُ المرفوع، واحتجَّ بأنه لم يأت في القرآن غير ذلك، وذلك قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(١)، وقد ذكرتُ أن هذا هو الوجهُ عند سيويه، ولكنه وأبا الحسن الأخفش رويَا عن العرب وقوعَ الضمائر المتصلة بعدها، واحتج سيويه بقول الشاعر في هذه القصيدة:

وكم موطنٍ لولاي طُحِتَ

- ١٠ ودفع أبو العباس الاحتجاج بهذا البيت، وقال: إن في هذه القصيدة شذوذاً في مواضع، وخروجاً عن القياس، فلا مُعَرَّج على هذا البيت.
- وأقول: إن الحرف الشاذَّ أو الحرفين أو الثلاثة إذا وقع ذلك في قصيدة من الشعر القديم لم يكن قادحاً في قائلها، ولا دافعاً للاحتجاج بشعره، وقد جاء في شعر لأعرابي:
- لولاك هذا العام لم أحجج^(٢).

١٥

نص الاعتراض:

ردَّ ابن الشجري احتجاج المبرد لإنكار وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) الامتناعية، واحتجَّ لصحة هذا الاستعمال بورود السماع.

الذميمة:

- ٢٠ ابن الشجري ممن يميز وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) الامتناعية، فهو موافق لسيويه، والأخفش، والفراء^(٣)، حيث إنهم يرون أن الوجه والذي عليه أكثر الاستعمال أن يلي (لولا) الضمير المرفوع المنفصل؛ لئلا يختلف إعرابه عن الظاهر؛ إذ كلاهما

(١) سبأ: ٣١.

(٢) الأمالي ١/٢٧٦ - ٢٧٨.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٧٣، وجاء رأي الأخفش في تعليقه في بعض نسخ الكتاب، انظر حاشية ٦ من الكتاب ٢/٣٧٥، وأثبتها البغدادي ضمن نص الكتاب في خزنة الأدب ٥/٣٣٧، ورأي الفراء في معاني القرآن ٢/٨٥.

مرفوع، والعامل فيهما واحد مع الاختلاف في نوعه بينهم، وغير ممنوع عندهم أن يأتي بعد (لولا) الضمير المتصل الموضوع للنصب والجر، كالياء والهاء والكاف؛ لأنه قد جاء عن العرب استعمال: لولاك، ولولاي.

واحتج سيبويه^(١) بقول يزيد بن الحكم الثقفى:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي^(٢)

واحتج به الفراء أيضاً، وبقول الآخر^(٣):

أُطْمِعُ فينا مَنْ أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن^(٤)

واحتج ابن الشجري أيضاً بقول الآخر:

أوَمَتْ بعينها من الهودج لولاك هذا العام لم أحجج^(٥)

١٠ إلا أن المبرد قد أنكر هذا الاستعمال فقال في (الكامل)^(٦) بعد ذكره لرأي سيبويه: "

والذي أقوله إن هذا خطأ، لا يصلح أن تقول إلا: لولا أنت، قال الله عز وجل: ﴿لَوْلَا

أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(٧)، ومن خالفنا فهو لا بد يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدّعي

الوجه الآخر فيجيزه على بُعد."

ونقل أبو جعفر النحاس عن المبرد قوله: "وحدّث أن أبا عمرو اجتهد في طلب مثل:

١٥ لولاك ولولاي بيتاً يصدّقه، أو كلاماً مأثوراً عن العرب، فلم يجده. قال أبو العباس: وهو

(١) انظر الكتاب ٢/٣٧٣.

(٢) البيت في الأغاني ١٢/٣٤٤، خزانة الأدب ٥/٣٣٦.

(٣) انظر معاني القرآن ٢/٨٥.

(٤) لعمرو بن العاص، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٩٣، شرح المفصل ٣/١٢٠.

(٥) ينسب لعمرو بن أبي ربيعة، انظر الديوان: ٨٠.

(٦) ١٢٧٨/٣، وانظر الأصول ٢/١٢٤.

(٧) سبأ: ٣١.

مدفوع لم يأت عن ثقة، ويزيد بن الحكم ليس بالفصيح. وكذلك عنده قول الآخر:
لولاك هذا العام لم أحجج، قال: إذا نظرت إلى القصيدة رأيت الخطأ فيها فاشيا ^(١).
وقال السيرافي: " وكان أبو العباس ينكر لولاي ولولاك، ويزعم أنه خطأ لم يأت عن
ثقة، وأن الذي استغواهم بيت الثقفي، وأن قصيدته فيها خطأ كثير ^(٢).
ويتضح لنا من نص المبرد وما نُقل عنه من النصوص الأخرى أن رأيه في استعمال
(لولاك) و(لولاي) يتمثل في:

١- إنكار هذا الاستعمال وعده خطأ.

٢- الاحتجاج بعدم ورود هذا الاستعمال في القرآن الكريم.

٣- دفع بيت الثقفي الذي احتج به سيبويه؛ لأن الثقفي - كما يزعم - ليس بالثقة
ولا بالفصيح.

٤- عيبه لقصيدة الثقفي التي جاء فيها البيت الشاهد، فالخطأ فيها فاش، وفيها
شذوذ، وخروج عن القياس، فلا يحتج بها.

وإنكار المبرد لهذا الاستعمال وتخطئه له مردود عليه بالشواهد التي احتج بها سيبويه
والفراء وابن الشجري، وهي حجج لا تُجحد، كما قال ابن مالك في (الكافية الشافية):

ونحو يا (لولاي) مجرورٌ لدى عمرو ورَفَعَهُ سعيدٌ أيّداً

وأنكر استعماله المبرد وللمُجيزِ حُججٌ لا تُجحدُ ^(٣)

أضف إلى ذلك أنه قد ورد هذا الاستعمال في شعر لرؤبة، وهو ممن لا تُدفع فصاحته،
إذ يقول:

لولاكُمّا قد خرجت نفساهما ^(٤)

(١) خزانة الأدب ٥/٣٤٠.

(٢) شرح الكتاب ٣/١٥٢.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ٢/٧٨٠.

(٤) البيت في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٩٢، خزانة الأدب ٥/٣٤١.

ومن الغريب أن المبرد أنكر هذا الاستعمال وقد روى بيتاً فيه هذا الاستعمال قبل إنكاره له، وهو قوله:

ويومٌ بجيِّ تَلافَيْتَهُ ولولاكَ لا صُطِّلَمَ العسكرُ^(١)

وإنكار المبرد هذا لم يسلم من رد النحاة واعتراضهم عليه، يقول الشلويين: "اتفق أئمة الكوفيين والبصريين، كالخليل وسيبويه، والكسائي والفراء، على رواية (لولاك) فإنكار المبرد هذيان"^(٢)، وأبطل ابن عصفور رأي المبرد ووصفه بالفساد^(٣).

وأما احتجاج المبرد بعدم ورود (لولاك) و(لولاي) في القرآن الكريم فهو مردود أيضاً، وقد كفانا أبو البركات الأنباري مئونة الرد على المبرد بقوله: "وعدم مجيء الضمير المتصل في التنزيل لا يدل على عدم جوازه، ألا ترى أنه لم يأت في التنزيل ترك عمل (ما) في المبتدأ والخبر، نحو: ما زيدٌ قائمٌ، وما عمروٌ منطلقٌ، وإن كانت لغة جائزة فصيحة، وهي لغة تميم، قال الشاعر:

رِكَابُ حُسَيْلٍ أَشْهَرُ الصَّيْفِ بُدْنٌ وناقَةٌ عَمْرٍو ما يُحَلُّ لها رَحْلٌ

ويزعمُ حَسَلٌ أَنَّهُ فَرَعُ قَوْمِهِ وما أنتَ فَرَعٌ يا حُسَيْلٌ ولا أصلٌ

ثم لم يدلَّ عدم مجيئها في التنزيل على أنها غير جائزة ولا فصيحة، فكذلك هاهنا"^(٤).

و أما دفع المبرد لبيت الثقيفي بحجة أنه غير ثقة ولا فصيح فذلك غير صحيح، يقول السيرافي: "ما كان لأبي العباس أن يُسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من

(١) الكامل ٣/١٢٧٥، وانظر خزنة الأدب ٥/٣٤٢.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٧٥٧، الجني الداني: ٥٩٨.

(٣) انظر شرح الجمل ١/٤٧٣.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٩٤، وقد جاء إهمال (ما) في بعض القراءات، ولكن الأخذ بلغة الحجاز أول.

القصيدة، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب" (١)، وقال ابن يعيش: " وإنكار مثل هذا لا يحسن؛ إذ الثقفي من أعيان شعراء العرب، وقد روى شعره الثقات، فلا سبيل إلى منع الأخذ به" (٢).

وأما عيبه لقصيدة الثقفي بحجة أن فيها أخطاءً وشذوذاً فلا يحتج بها فقد وهن ذلك ابن الشجري بأن ذلك لا يقدر في قائلها، ولا يمنع الاحتجاج بها.

وإنكار المبرد لبیت الثقفي الذي فيه (لولاي) ليس بالغريب عليه إذا ما عرفنا أن له سوابق في ردّ الروايات التي تخالف القواعد التي ارتضاها النحاة؛ لأنه كان يريد أن تجري المسائل على نظام مستقيم، وقياس مطرد، فدفعه ذلك إلى أن ينكر بعض الروايات التي تخالف القياس العام، حتى عرض نفسه بسبب ذلك للنقد العنيف (٣).

ووجه...

فاعترض ابن الشجري على المبرد صحيح؛ لأن السماع يشهد لصحة استعمال (لولاك) و(لولاي) ونحوهما، إلا أن هذا الاستعمال قليل مختص بالشعر فقط ولم يرد في النثر، وهو خلاف الأولى والأفصح الذي هو: لولا أنا، ولولا أنت.



(١) شرح الكتاب ٣/ ١٥٢.

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٢٠.

(٣) انظر المقتضب ١/ ١٠٨ من الدراسة، وذكر الشيخ عظيمه لهذا النقد نماذج هي في الانتصار لسيبويه على المبرد: ١٢٤، التنبيهات على أغاليط الرواة: ١٢٤، المختص ١/ ١١٠.

استعمال (لولا) بمعنى (لم)

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " وزعم قوم من الكوفيين أن (لولا) قد استعملت بمعنى (لم)، واحتج بقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾^(١)، قال: معناه: لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب، فنفعها إيمانها إلا قوم يونس، وكذلك: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَجَجْنَا مِنْهُمْ﴾^(٢). وهذا التقدير موافق للمعنى، ومباين لأصح الإعرابين؛ لأن المستثنى بعد النفي يقوى فيه البطل، ويجوز النصب، ولم يأت في الآيتين إلا النصب "^(٣).

ملخص الاعتراض:

لا يرى ابن الشجري مجيء (لولا) بمعنى (لم) في الآيتين كما يزعم فريق من الكوفيين، معللاً ذلك بأنه استعمال - وإن وافق المعنى - إلا أنه يجازته يؤدي إلى حمل الآيتين على الوجه الضعيف من الإعراب وهو النصب.

الدراسة:

تأتي (لولا) على معنيين مشهورين أحدهما: أن تكون امتناعية، والآخر: أن تكون تحضيضية، ووقع الخلاف في معنى (لولا) في الآيتين اللتين ذكرهما ابن الشجري، والحاصل من ذلك ما يلي:

١- (لولا) بمعنى حرف النفي:

فعند بعض المفسرين هي بمعنى (لم)^(٤)، وهو تفسير ابن عباس - رضي الله عنه -، ومجاهد وقتادة

- رحمهما الله - (٥) - الآية يونس.

(١) يونس: ٩٨.

(٢) هود: ١١٦.

(٣) الأمالي ٥١٣/٢.

(٤) انظر تأويل مشكل القرآن: ٥٤١، حروف المعاني للزجاجي: ٥.

(٥) انظر تفسير الطبري ٢٩٢/١٢.

وقال بهذا المعنى لـ (لولا) الفراء أيضا في آية هود، وابن فارس والهروي في كلتا الآيتين^(١)، وذكر أبو حيان والمرادي وابن عقيل أن علي بن عيسى والنحاس حملا (لولا) بمعنى: (ما) النافية في آية يونس^(٢)، ولكن نصُّ النحاس عند إعراب هذه الآية يخالف ما تُسبب إليه إذ يقول: " قال الأخفش والكسائي: أي: فهلا. قال الفراء: وفي حرف أبيّ ﴿فَهَلَّا﴾؛ لأن معناه: أنهم لم يؤمنوا. وقال غيره: المعنى: فلم تكن قرية آمنت بمن حُقت عليهم كلمات ربك، أي: أهل قرية " ^(٣).

فواضح من كلام النحاس أنه لم يقل بهذا وإنما نقله عن غيره، ويؤيد ذلك ما ذكره صاحب (معاني الحروف) من أن النحاس حكى أن (لولا) تكون جحداً^(٤). وجعل (لولا) في الآيتين بمعنى حرف النفي تفسير معنى لا تفسير إعراب عند ابن الشجري؛ لأنه يترتب عليه المباعدة لأصح الإعرابين وأقواهما، حيث إن المستثنى بعد النفي المختار فيه البديل، ولكنه لم يأت في الآيتين إلا منصوباً على أصل الاستثناء عند جميع السبعة، قال الزجاج: "ولا أعلم أحداً قرأ بالرفع"^(٥)، وذلك مراعاة للفظ، لا للمعنى؛ لأن معنى: (لولا) في الآيتين (هلاً)، قال بذلك الكسائي وأبو عبيدة والزجاج في آية

(١) انظر معاني القرآن ٣٠/٢، الصاحبي: ٢٥٤، الأزهية: ١٦٩.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢٣٧١/٥، الجني الداني: ٦٠٨، المساعد ٢٢٥/٣.

(٣) إعراب القرآن ٢٦٨/٢، ولم أجد في معاني القرآن له ما يفيد بأنه قال ذلك، انظر معاني القرآن ٣١٨/٣.

(٤) انظر معاني الحروف للرماني: ١٢٤.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣٥/٣.

يونس^(١)، ويعضده قراءة أبي وابن مسعود - **خُشِيَ** -: ﴿فَهَلَّا كَانَتْ^(٢)﴾، وبه قال الأخفش في الآيتين، وكذا الزمخشري^(٣).

وعلى هذا يكون قوله: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾، و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ نصب على الاستثناء المَوْجَب المنقطع عند سيويه، والكسائي، والأخفش^(٤)، وغيرهم، قال السيرافي بعد ذكره للآيتين: " فلا يجوز في واحد منهما البدل؛ لأنها للاستبطاء والتحضيض، وفي معنى: لو قلت ذلك لكان أصلح، وهذه أشياء تجري مجرى الأمر وفعل الشرط، ولا يجوز في شيء من ذلك البدل، لو قلت: ليقم القوم إلا زيد، لم يُجْز، كما لا يجوز: ليقم إلا زيد، وكذلك لو قلت: إن قام أحد إلا زيد، أو: لو قام أحد إلا زيد، لم يُجْز، كما لا يجوز: إن قام إلا زيد، ولا: لو قام إلا زيد، ولا يجوز فيه إلا الاستثناء الذي هو إخراج جزء من جملة هو منها؛ لأن المقصد من ذلك إلى قوم من الكفار أطبقوا على الكفر به ولم يكن فيهم مؤمنون فقبَّح فعلهم، ثم ذكر قومًا مؤمنين باينوا طريقتهم فمدحهم "^(٥).

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦٨، مجاز القرآن ١/٢٨٤، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٣.

(٢) انظر قراءة أبي في معاني القرآن للفراء ١/٤٧٩، تفسير الطبري ١٢/٢٩١، وقراءة ابن مسعود في الكشف ٢/٣٥٨، المحرر الوجيز ٧/٢٢٠، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٥٩٤، الجامع لأحكام القرآن ٨/٣٤١، البحر المحیط ٥/١٩٢، مغني اللبيب ١/٣٠٤.

(٣) انظر معاني القرآن ١/٢٩٤، الكشف ٢/٣٥٨ و ٤٢٠، وسيأتي أن الزمخشري جوّز في الآيتين أن (لولا) تكون تحضيضية نافية.

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٢٥، إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦٨، معاني القرآن للأخفش ١/٢٩٤، تذكرة النحاة: ١٥٩، ويُقل عن الأخفش أنه يرى تعيين اتصال الاستثناء في آية هود، كأنه لَحَظَ النفي، انظر البحر المحیط ٥/٢٧١، الدر المصون ٦/٤٢٤.

(٥) شرح الكتاب ٣/١١٣.

فإن احتجَّ لِمَنْ جعل (لولا) في الآيتين بمعنى (لم) بأنه قُريء بالرفع على الإبدال في ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ و ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾، حيث رُويت الأولى عن الجرمي والكسائي، والثانية قراءة زيد بن علي^(١).

فالجواب أن ذلك من الشاذ النادر^(٢)؛ لأن الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي، وهو في غير المَوْجَب أرجح من النصب، وقد أجمعت السبعة على النصب، فدل على أن الكلام مَوْجَب، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب^(٣)، ثم إنه يمكن تخريج القراءتين على غير إعراب البديل بجعل (إلا) بمعنى: (غير) صفة للأهل المحذوفين في المعنى، ثم يعرب ما بعد (إلا) بمثل إعراب (غير) لو ظهرت في موضع (إلا)، أجازة يونس، والأخفش، والزجاج، والنحاس، ومكي، والعكبري^(٤)، وغيرهم.

١٠ ٢- (لولا) بمعنى: (هلاً)، والغرض التحضيض المنفي:

هذا رأي الفراء في آية يونس، ووافقه الطبري، والمنتجب الهمداني، وجوّزه الزمخشري في الآيتين^(٥).

وعلى هذا المعنى لـ (لولا) يجوز أن يكون الاستثناء في: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ و ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ متصلاً بحسب المعنى؛ لأن تقديره في آية يونس: ما آمن من أهل قرية إلا قوم يونس عليه السلام، وتقديره في آية هود: ما كان من القرون أولو بقية إلا قليلاً،

١٥

(١) الأولى في مختصر في شواذ القرآن: ٦٣ والكشاف ٣٥٨/٢ وظاهر من كلامهما أنها قراءة، وأما الثانية فهي في البحر المحيط ٢٧١/٥.

(٢) انظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٥٥١/١، وقراءة الكسائي سبعة لا توصف بالشذوذ، ولعل المراد شذوذ الطريق، أو أن الذي رُوي عنه وجه إعرابي جائز لا قراءة.

(٣) انظر مغني اللبيب ٣٠٤/١.

(٤) انظر البديع في علم العربية ٢٢٨/١، معاني القرآن للأخفش ٢٩٥/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٥/٣، إعراب القرآن للنحاس ٢٦٩/٢، مشكل إعراب القرآن ٣٥٤/١، التبيان في إعراب القرآن ٦٨٦/٢.

(٥) انظر معاني القرآن ٤٧٩/١، تفسير الطبري ٢٩١/١٢، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٩٤/٢، الكشاف ٣٥٨/٢ و٤٢١.

بالنصب على أصل الاستثناء المنفي المتصل، وإن كان الأفصح فيه الرفع على البدل؛ ولذا جوزه الزجاج، مع نصه على عدم وجود قراءة به^(١)، وردّ عليه؛ لأنه ينبغي أن يكون تأويل النفي ظاهراً^(٢)، كما يرد عليه تضعيف ابن الشجري السابق.

وجعل الفراء الاستثناء على هذا المعنى لـ (لولا) منفيًا منقطعاً^(٣)، والنصب فيه كلام أهل الحجاز، وهو المختار، ويجوز الرفع على البدل، وهو كلام تميم.

وأخذ الطبري برأي الفراء فقال: "فإن قال قائل: فإن كان الأمر على ما وصفت من أن قوله: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾، بمعنى: فما كانت قرية آمنت، بمعنى الجحود، فكيف نُصب ﴿قَوْمٌ﴾، وقد علمت أن ما قبل الاستثناء إذا كان جحدًا كان ما بعده مرفوعًا، وأن الصحيح من كلام العرب: ما قام أحدٌ إلا أخوك، وما خرج أحدٌ إلا أبوك؟ قيل: إن ذلك إنما يكون كذلك إذا كان ما بعد الاستثناء من جنس ما قبله، وذلك أن الأخ من جنس أحد، وكذلك الأب، ولكن لو اختلف الجنسان حتى يكون ما بعد الاستثناء من غير جنس ما قبله، كان الفصيح من كلامهم النصب، وذلك لو قلت: ما بقي في الدار أحدٌ إلا الوتد، وما عندنا أحدٌ إلا كلبًا أو حمارًا؛ لأن الكلب والوتد والحمار من غير جنس (أحد)، ومنه قول النابغة الذبياني:

عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ^(٤)

ثم قال:

إِلَّا أَوَارِيَّ لَأَيًّا مَا أُبَيِّنُهَا وَالتُّؤَيَّ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

فَنَصَبَ (الأواري)؛ إذ كان مستثنى من غير جنسه، فكذلك نُصِبَ ﴿قَوْمٌ يُؤُنْسُ﴾، نُصِبُوا لِأَنَّهُمْ أُمَّةٌ غَيْرُ الْأُمَمِ الَّذِينَ اسْتُثْنُوا مِنْهُمْ، وَمِنْ غَيْرِ جِنْسِهِمْ وَشَكْلِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٥.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيراfi ٣/١١٤، شرح الرضي على الكافية ٢/٩٥.

(٣) انظر معاني القرآن ١/٤٧٩.

(٤) الديوان: ٤٧.

من بني آدم، وهذا الاستثناء الذي يسمّيه بعض أهل العربية الاستثناء المنقطع، ولو كان قومٌ يونس بعض الأمة الذين استُثِنوا منهم كان الكلام رفعا، ولكنهم كما وصفتُ " (١). وعلى هذا لا إشكال في إعراب المستثنى، حيث جاء نصبا على الاستثناء المنفي المنقطع، وهو ما يدفع حجة ابن الشجري حينما ضعّف بها مجيء (لولا) بمعنى حرف النفي.

٣- (لولا) بمعنى: (هَلَّا)، والغرض التوبيخ:

ذهب إليه ابن عطية في آية يونس، يقول: " وقد تجيء (لولا) وليس من قصد المخاطب أن يحضَّ المخاطب على فعل ذلك الشيء، فيكون حينئذ توبيخاً.... كقولك لرجل قد وقع في أمر صعب: لولا تحرّرتَ، وهذه الآية من هذا القبيل " (٢).

وإليه ذهب أبو حيان (٣)، وابن هشام الذي نسبته للأخفش، والكسائي، والفراء، وعلي ابن عيسى، والنحاس، يقول: " والظاهر أن المعنى على التوبيخ، أي: فهلاً كانت قرية واحدة من القرى المهلكة ثابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك، وهو تفسير الأخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس، ويؤيده قراءة أبيّ وعبد الله: ﴿فَهَلَّا كَانَتْ﴾، ويلزم من هذا المعنى النفي؛ لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع، وقد يُتَوَهَّم أن الزمخشري قائل بأنها للنفي؛ لقوله: " والاستثناء منقطع بمعنى: (لكن)، ويجوز كونه متصلاً والجملة في معنى النفي، كأنه قيل: ما آمنت (٤) " ولعله أراد ما ذكرنا، ولهذا قال: " والجملة في معنى النفي "، ولم يقل: ولولا للنفي.... " (٥).

(١) تفسير الطبري ٢٩١/١٢، وكلامه بسط لكلام الفراء في المعاني ٤٧٩/١، كما ذكر الدكتور الطناحي، انظر الأمالي ٦٤/١ من الدراسة.

(٢) المحرر الوجيز ٢٢٠/٧.

(٣) انظر البحر المحيط ١٩٢/٥.

(٤) الكشف ٣٥٨/٢.

(٥) مغني اللبيب ٣٠٤/١.

وذكر ابن الأنباري في قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ قولين آخرين^(١)، أحدهما: أن (إلا) بمعنى الواو، والمعنى: وقوم يونس لما آمنوا فعلنا بهم كذا وكذا، وهذا مروي عن أبي عبيدة، والقراء ينكره^(٢).

والآخر: أن الاستثناء من الآية التي قبل هذه، تقديره: حتى يروا العذاب الأليم إلا قوم يونس، فالاستثناء على هذا متصل غير منقطع.

وأما (لولا) في آية هود فبمعنى (هلا) استعملت للتعجب عند النحاس، وهي عند أبي حيان تحضيضية صحتها معنى التفجع^(٣).

و...و...

فمنع ابن الشجري مجيء (لولا) بمعنى (لم) في الآيتين صواب؛ لأن تجويز خروج الحرف إلى معنى آخر يحتاج إلى الشواهد القوية المؤيدة لها، والخالية من التضارب مع بقية القواعد الأخرى، إذ لا يكفي لإثبات ذلك موافقة المعنى فقط؛ لذا كان القول بمجيء (لولا) بمعنى (لم) في الآيتين الكريمتين ضعيفا؛ لأنه يؤدي إلى أن يُحملا على الوجه الإعرابي المرجوح، وهذا أمر ينبغي أن يُنزه عنه كتاب الله تعالى.



(١) هما في زاد المسير ١/٦٥.

(٢) انظر مجاز القرآن ١/٢٨٢، معاني القرآن ٢/٢٨٧.

(٣) انظر إعراب القرآن ٢/٣٠٧، البحر المحیط ٥/٢٧٠.

نوع (ما) التعجيبة

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: "و(ما) التعجيبة في تقدير: شيء، وموضعها رفع بالابتداء، وخبرها ما بعدها من الفعل والفاعل والمفعول..... فالتقدير في قولك: ما أحسن أخاك! على مذهب الخليل وسيبويه: شيء أحسن أخاك.

وذهب الأخفش إلى أنها موصولة بمعنى: الذي، والجملة التي هي أفعل وفاعله ومفعوله صلته، وأنها مبتدأ خبره محذوف، فالتقدير: الذي أحسن أخاك شيء.

وقول الخليل وسيبويه أصح؛ لأن التعجب في الإبهام بمثالة الشرط والاستفهام، فإذا حكم بأن (ما) التعجيبة موصولة، فإن الصلة تخرجها من الإبهام، من حيث كانت الصلة موضحة للموصول، ويقوي مذهب الخليل وسيبويه أن الكلام على قولهما تام غير مفتقر إلى تقدير محذوف، وأن هذا الخبر المقدّر - فيما ذهب إليه الأخفش - لم يظهر في شيء من كلامهم^(١).

ملخص الاعتراض:

رجح ابن الشجري قول الخليل وسيبويه في نوع (ما) التعجيبة، وعلّله وقوّاه، وردّ على الأخفش رأيه فيها؛ بحجة ما يترتب عليه من إخراج التعجب من معنى الإبهام، وتقدير محذوف لم يثبت في كلام العرب.

الدراسة:

(ما) في ما أحسن زيداً! اسم مبتدأ بالإجماع إلا خلافاً شاذاً عن الكسائي أنه لا موضع له من الإعراب^(٢)، واختلفت أقوال النحاة في نوع (ما) التعجيبة كما يلي:

أولاً - (ما) التعجيبة نكرة تامة مستغنية عن الصلة والصفة بمعنى: شيء، والتقدير: شيء أحسن زيداً، أي: جعله حسناً.

(١) الأمالي ٥٥٣/٢.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢٠٦٥/٤.

هذا قول الخليل، ووافقه سيبويه، وإليه ذهب البصريون^(١)، ورجّحه ابن الشجري، وهو أحد أقوال الأخفش^(٢)، و به قال ثعلب من الكوفيين^(٣).

وعلى هذا تكون (ما) في موضع رفع بالابتداء، و(أحسن) فعل ماضٍ غير متصرف - على مذهب البصريين^(٤) - وفيه ضمير يرجع إلى (ما)، و(زيدًا) مفعول به، والجملة في موضع الخبر، كما تقول: عبدُ الله أحسن زيدًا.

والدليل على أن (ما) هنا منكورة غير موصوفة " أن ما بعدها لا يخلو من أن يكون صفة، أو صلة، أو خبرًا، فلو كان صفة أو صلة لاحتاج الاسم المبتدأ إلى خبر؛ إذ الوصف مع الموصوف لا يكون كلامًا تامًا، كما أن الصلة مع الموصول لا تكون كلامًا تامًا، والخبر ينبغي أن يكون مضمّرًا إذ ليس بمظهر، وذلك المضمّر لا يخلو من أن يكون شيئًا متصلًا به من فعلٍ يفعله، أو أمرٍ يُنسب إليه أو غيره، فإذا قصد به شيء أو خُصَّ به أمر فسَدَ بذلك معنى التعجب "^(٥)، والعلّة في ذلك " أن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتح بنكرة غير مختصة؛ ليحصل بذلك إيهام متلوّ بإفهام، ولا ريب أن الإفهام حاصل

(١) انظر الكتاب ١/٧٢، المقتضب ٤/١٧٣، الأصول ١/٦٦، مجالس العلماء: ١٢٥، شرح الكتاب للسيرا في ١/١٨٢، الإيضاح: ١٣٠، الفوائد والقواعد: ٥٥١، الباب في علل البناء والإعراب ١/١٩٦، شرح المفصل ٧/١٤٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٢، شرح التسهيل ٣/٣١، ارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٥، مغني اللبيب ١/٣٢٧.

(٢) رأيه في معاني القرآن ١/١٩٢، وانظر شرح التسهيل ٣/٣١، ارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٥، مغني اللبيب ١/٣٢٧.

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٤٧.

(٤) انظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٨١، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٢٦.

(٥) المسائل المشكّلة: ٢٥٥.

بإيقاع أفعال على المتعجب منه، إذ لا يكون إلا مختصاً، فيتعين كون الثاني مقتضياً للإيهام وهو (ما)؛ فلذلك اختير القول بتكثيرها "(١)".

ثانياً - (ما) التعجبية موصولة بمعنى: الذي، وهي في موضع رفع بالابتداء، وما بعدها من قولك: (أحسن زيداً) الصلة، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: الذي أحسن زيداً شيء.

هذا ثاني أقوال الأخفش في (ما) التعجبية، وورد قوله هذا في تعليقة على (الكتاب) نصها: "قال الأخفش: وإن شئت جعلت (أحسن) صلة لـ(ما)، وأضمرت الخبر، فهذا أقيس وأكثر" (٢)، وهو المشهور من مذهبه، وحكاها ابن بابشاذ عن طائفة من الكوفيين، وقيل هو مذهب الكوفيين (٣).

وذكر السيرافي حجة الأخفش في جعله (ما) التعجبية موصولة فقال: "قال الأخفش: إنما تكون (ما) غير موصولة في الاستفهام والمجازاة، فالاستفهام قولك: ما عندك؟ والمجازاة قولك: ما تفعلُ أفعل، وإذا كانت في الخبر فهي بمعنى: (الذي) موصولة، كقولك: ركبْتُ ما عندك، وشربتُ ما أصلحته، أي: ركبْتُ الذي عندك، وشربت الذي أصلحته. قال: والتعجب خبر فينبغي أن تكون (ما) فيه موصولة" (٤).

(١) شرح التسهيل ٣/٣١، واعتُرض على هذا القول ورُد عليه انظر المقتضب ٤/١٧٦، مجالس العلماء: ١٢٧، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٨٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٤٧، شرح المفصل ٧/١٤٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٣، شرح قطر الندى: ٤٥٥.

(٢) الكتاب ١/٧٣ حاشية ١، وانظر رأي الأخفش هذا في المقتضب ٤/١٧٧، الأصول ١/١٠٠، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٨٣، الفوائد والقواعد: ٥٥٢، المقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٧٥، أسرار العربية: ١١٢، الباب في علل البناء والإعراب ١/١٩٦، شرح المفصل ٧/١٤٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٢، شرح التسهيل ٣/٣١، ارتشاف المضرب ٢/٢٠٦، مغني اللبيب ١/٣٧٢.

(٣) انظر ارتشاف المضرب ٤/٢٠٦.

(٤) شرح الكتاب ١/١٨٣، وانظر المقتضب ٤/١٧٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٣.

وقال ابن السراج: " واحتجَّ مَنْ يقول هذا القول بقولك: حسبك؛ لأن فيه معنى النهي ولم يؤت له بخبر "(١).

ويتحصّل من قول الأخفش هذا إفهام وإبهام - بعكس قول الخليل - حيث إن حصول الإفهام بذكر المبتدأ وصلته، والإبهام حاصل بالتزام حذف الخبر (٢).
واعترض ابن الشجري على رأي الأخفش معللاً ذلك بثلاثة أوجه:
الوجه الأول:

الكلام على قول الأخفش فيه تناقض بين معنى التعجب الذي لا يكون إلا من خفي السبب؛ لأنه من مواضع الإبهام، و(ما) الموصولة الموضّحة بالصلة (٣)، يقول السيرافي: " العلة التي من أجلها كانت (ما) في الاستفهام والمجازاة غير موصولة هي بعينها موجودة في التعجب، وذلك أن المستفهم إنما يستفهم عمّا لا يعرف، فلو وصل (ما) لأوضح واستغنى عن الاستفهام، والمجازي إنما يريد أن يعمّ، ولو وصل لحصل على شيء بعينه، فاستغنى عن الصلة، والمتعجب مُبهم، فلا يصحّ أن يصل (ما) فتخرج عن الإبهام؛ لأن الصلة إيضاح وتبين "(٤).

ثم إن قول الأخفش مخالف للنظائر من حيث تقدّم الإفهام وتأخير الإبهام، والعادة في الكلام المتضمن إفهاماً وإبهاماً تقديم الإبهام وتأخير الإفهام، كما في ضمير الشأن ومفسره، وفي ضميري (نعم) و(ربّ)، وفي المميّز والتمييز (٥).
الوجه الثاني:

(١) الأصول ١/١٠٠، وانظر شرح المفصل ٧/١٤٩.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣١.

(٣) انظر هذا الوجه في الفوائد والقواعد: ٥٥٢، المقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٧٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٩٦، شرح المفصل ٧/١٤٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٢.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١/١٨٣، وانظر المقتضب ٤/١٧٣، مجالس العلماء: ١٢٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٣.

(٥) انظر شرح التسهيل ٣/٣١، شرح الرضي على الكافية ٤/٢٣٤.

الكلام على قول الأخفش غير تام لما فيه من الافتقار إلى تقدير محذوف وهو الخبر، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إليه.

الوجه الثالث:

حذف الخبر هنا حذف بلا دليل؛ لأن الخبر المقدّر لم يظهر في شيء من كلامهم، فلا يجوز أن يقدر شيء لم يظهر في نظم ولا نشر^(١).

وحذف الخبر هنا على قول الأخفش يرد عليه أمور أخرى لم يذكرها ابن

الشجري وهي:

الأمر الأول:

أن الخبر المضمر إما أن يكون مجهولاً أو معروفاً، فإذا كان مجهولاً لم يَجُز أن يضمّر؛ لأن المضمرات إنما تُحذف في اللفظ وتُراد في المعنى؛ لمعرفة العلم بها، فإذا جهلت لم تُضمّر، وإذا كان معروفاً لم يَجُز أن يُضمّر أيضاً؛ لأن الكلام سيدخله الاختصاص بهذا التعريف، وهو غير مقصود ولا مراد؛ لأنه موضع تعجب القصد منه الإبهام، فإذا تخصّص خرج عن الحد الذي وُضع له^(٢).

الأمر الثاني:

أن العادة في الخبر الملتزم الحذف أن يسدّ مسدّه شيء يحصل به استطالة، كما فيما بعد (لولا)، وفي: عَمَرُكَ لأفعلن، فكون الخبر محذوفاً هنا دون استطالة حكم بما لا نظير له^(٣).

الأمر الثالث:

أن تقدير الخبر هنا لا فائدة فيه؛ إذ تقديره: الذي أحسن زيداً شيء، وهذا لا يستفيد منه السامع؛ لأنه معلوم أن الحسن إنما يكون بشيء أوجه، فيكون بذلك قد أضمر ما هو معلوم فلم يكن فيه فائدة^(٤).

(١) انظر هذا الوجه في الفوائد والقواعد: ٥٥٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٢/١.

(٢) المسائل المشكّلة: ١٧٠، وانظر شرح المفصل ١٤٩/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٢/١، شرح التسهيل ٣٢/٣.

(٣) شرح التسهيل ٣١/٣، وانظر شرح الرضي على الكافية ٢٣٤/٤.

(٤) انظر الباب في علل البناء والإعراب ١٩٦/١، شرح المفصل ١٤٩/٧.

ثالثاً- (ما) التعجيبة نكرة موصوفة، والفعل صفتها، والخبر محذوف واجب الحذف، والتقدير: شيء أحسن زيداً عظيماً.

وهذا ثالث أقوال الأخفش^(١)، وقوله هذا مردود عليه أيضاً بأن الصفة تُوضَّح الموصوف، والغرض بالتعجب الإبهام، فتناقض اجتماعهما^(٢)، وتقدير الخبر هنا مردود عليه أيضاً بما سبق في رأيه الثاني.

رابعاً- حكى ابن درستويه: أن الأخفش كان يقول مرة (ما) في التعجب بمعنى: الذي، إلا أنه لم يؤت لها بصلة، ومرة يقول: هي الموصوفة، إلا أنه لم يؤت لها بصفة؛ وذلك لما أُريد فيها من الإبهام، والفعل بعدها وما اتصل به في موضع الخبر، وهذا قريب من مذهب الجماعة^(٣).

وما تعدد آراء الأخفش في نوع (ما) التعجيبة إلا لاستبعاده أن تكون (ما) اسماً تاماً غير استفهام ولا جزاء، أو يلزمها النعت في مثل: مررت بما مُعجبٍ لك؛ فلذا اضطرب ولم يستقرَّ على رأي واحد فيها^(٤).

خامساً- (ما) التعجيبة هي التي يُستفهم بها كما في قولك: ما تصنع؟ وما عندك؟ وما بعدها خبرها، وهي بمنزلة (من) و(أي) في الإبهام.

هذا رأي الفراء، وابن درستويه^(٥)، وتأوله على الخليل^(٦)، وردّه النحاة^(٧).

(١) انظر الفوائد والقواعد: ٥٥٢، ارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٥، الجنى الداني: ٣٣٧، مغني اللبيب ١/٣٢٧، شرح قطر الندى: ٤٥٦.

(٢) انظر الفوائد والقواعد: ٥٥٢.

(٣) شرح المفصل ٧/١٤٩.

(٤) انظر شرح المفصل ٧/١٤٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٢.

(٥) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٨٢، شرح المفصل ٧/١٤٩، شرح التسهيل ٣/٣٢، شرح الرضي على الكافية ٤/٢٣٤، ارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٥، الجنى الداني: ٢٣٧.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٥.

(٧) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٨٢، أمالي ابن الشجري ٢/٣٩٩ و٤٠١، شرح المفصل ٧/١٤٩، شرح التسهيل ٣/٣٢، شرح الرضي على الكافية ٤/٢٣٤.

وبعد...

فرأي الأخص مخالف للمعنى والقياس، أما المعنى فلزوال الإبهام في التعجب،
وأما القياس فلأنه مفتقر إلى تقدير محذوف، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر
إليه، ثم إن هذا المحذوف لا دليل عليه إذ لم يظهر في شيء من كلام العرب،
وبهذا يكون رأي الخليل وسيبويه هو الأصح لسلامته من هاتين المخالفتين، فكان
هو الأولى بالقبول من غيره.



(ما) المصدرية بن الحرفية والاسمية

في الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " مذهب سيبويه أن (ما) المصدرية لا تحتاج إلى عائد، وكان أبو الحسن الأخفش يخالفه في ذلك، ويُضمرُ لها عائداً، فهي على قوله اسم، وعلى قول سيبويه حرف.

ومما يُبطل قول الأخفش أننا نقول: عَجِبْتُ مِمَّا ضَحَكْتَ، وَمِمَّا نَامَ زَيْدٌ، فنجد (ضحك) و (نام) خاليتين من ضمير عائد على (ما) ظاهر أو مقدّر، ونجد أبداً عائداً إلى (ما) الخبرية، ظاهراً في نحو: عَجِبْتُ مِمَّا أَخَذْتَهُ، وَمِمَّا جَلَبَهُ زَيْدٌ، ومقدّراً في نحو: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾^(١).

- ١٠ فإن احتجّ للأخفش بأن الفعل الذي لا يتعدّى إلى مفعول به يتعدّى إلى مصدره، كما يتعدّى الفعل المتعدّي إلى المفعول به إلى مصدره، و الفعل إذا ذكر دلّ بلفظه على مصدره، فنقدّر إذن ضميراً يعود على الضحك في قولنا: عَجِبْتُ مِمَّا ضَحَكْتَ، وضميراً يعود على النوم في قولنا: عَجِبْتُ مِمَّا نَامَ زَيْدٌ، ويجوز أن يُبرَزَ هذا الضمير فنقول: عَجِبْتُ مِمَّا ضَحَكْتَهُ، وَمِمَّا نَامَهُ زَيْدٌ. فهذا قد أفسده النحويون بقول الله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(٢)، في قراءة مَنْ ضَمَّ ياءه وشدّد ذاله، وقالوا: لا يخلو الضمير المحذوف من قوله: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ أن يعود على القرآن، أو على النبي، أو على المصدر الذي هو التكذيب، فإن أعدناه إلى القرآن أو النبي فقد استحقوا بذلك العذاب، وإن أعدناه إلى التكذيب، لم يستحقوا العذاب؛ لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن وبالنبي كانوا مؤمنين، فكيف يكون لهم عذابٌ أليمٌ بتكذيب التكذيب؟" ^(٣).

ملخص الاعتراض:

(١) النحل: ١١٤.

(٢) البقرة: ١٠.

(٣) الأمالي ٥٥٨/٢.

اعترض ابن الشجري على الأخفش لجعله (ما) المصدرية اسمًا يكون لها عائد من صلتها، وردَّ حجة من احتجَّ لرأي الأخفش، فوافق بذلك رأي سيبويه في جعله (ما) المصدرية حرفًا لا عائد عليه.

الدراسة:

- ٥ تأتي (ما) على عدة معان منها المصدرية، ووقع الخلاف بين النحاة في اسميتها وحرفيتها على النحو التالي:
- ١- ذهب سيبويه إلى أنَّ (ما) المصدرية حرف، يقول: "وتقول: ائني بعد ما تقولُ ذاك القول، كأنك قلت: ائني بعد قولك ذاك القول، كما أنك إذا قلت: بعد أن تقول، فإنما تريد: ذاك" (١).
- ١٠ ووجه الدلالة من كلامه: أنَّ (ما) كـ(أن) وكلاهما حرف مصدرية، وهذا مذهب جمهور النحويين، كالفارسي، وابن جني، والزمخشري، وابن الشجري، والعكبري، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام (٢)، وغيرهم.
- ٢- وذهب الأخفش إلى أن (ما) المصدرية لا تكون إلا اسمًا (٣)، فإن كانت معرفة فهي بمنزلة الذي، وإن كانت نكرة فهي في تقدير: شيء، ويكون الفعل بعدها صفة لها، وفي كلا الحالين لا بد من عائد يعود عليها، فإذا قلت: أعجبنى ما صنعت، فالتقدير: ما صنعت، أي: الصنع الذي صنعت، كما تقول: أعجبنى الذي صنعت، وحُذف الضمير من الصلة.

(١) الكتاب ١٥٦/٣، وانظر المقتضب ٢٠٠/٣، شرح الكتاب للسيرافي ١٤ل/١.

(٢) انظر المسائل المشككة: ٢٧٢، اللمع: ٢٥٤، المفصل: ٣١٤، الباب في علل البناء والإعراب ١٢٦/٢، شرح الجمل ٤٥٧/٢، التسهيل: ٣٨، شرح قطر الندى: ٥٥، مغني اللبيب ٣٣٥/١.

(٣) تحدث الأخفش عن (ما) المصدرية في معاني القرآن ١٩٦/١، ولم يظهر من كلامه أنها اسم ولها عائد، وجاء رأيه هذا في المقتضب ٢٠٠/٣، الأصول ١٦١/١، شرح الكتاب للسيرافي ١٤ل/١، المسائل المثورة: ١٦٦، المسائل المشككة: ٢٧١، الباب في علل البناء والإعراب ١٢٦/٢، شرح المفصل ١٤٢/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/٢، التسهيل: ٣٨، ارتشاف الضرب ٩٩٣/٢، الجني الداني: ٣٣٢، مغني اللبيب ٣٣٥/١.

ووافقه المازني، وابن السراج، والرماني، والسّهيلي، وابن الحاج^(١)، وجماعة من الكوفيين^(٢)، ونسب الرضي وأبو حيان والسيوطي ذلك إلى المبرد^(٣)، وفي (المقتضب)^(٤) ما ينافيه بكل وضوح.

وقد أبطل ابن الشجري كون (ما) المصدرية اسماً بأنها تأتي في مواضع لا يمكن أن يعود عليها من صلتها عائد؛ لأن الصلة فعل لازم، فلو كانت المصدرية اسماً كـ(ما) الموصولة لما خلّت صلتها من عائد ظاهر أو مقدر.

وهذا الاحتجاج من ابن الشجري قد سبقه إليه الفارسي^(٥)، وهو احتجاج صحيح؛ ولهذا اضطرب رأي الأخفش في دخول (ما) المصدرية على الفعل اللازم، نحو: أعجبنى ما قمت، فقد ذكر المبرد أن هذا لا يُجيزه الأخفش؛ لأنه لا يتعدّى، ثم قال: "وقد خلط، فأجاز مثله"^(٦).

ولكن ابن هشام تعقب هذا الاحتجاج بقوله: "وقيل: ولا يمكن؛ لأن (قام) غير متعدّ، وهذا خطأ بيّن؛ لأن الهاء المقدرة مفعول مطلق، لا مفعول به"^(٧).

وقد احتجّ للأخفش بأن مجيء (ما) المصدرية بغير عائد في بعض المواضع إنما هو على سبيل الاتساع^(٨)، أو بأن الفعل الذي في صلة (ما) المصدرية يعمل في ضمير المصدر،

(١) انظر مع الهوامع ٢٨١/١، الأصول ١٦١/١، معاني الحروف للرماني: ١٥٤، نتائج الفكر: ١٨٦، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٣٩/٥.

(٢) انظر رصف المباني: ٣١٥، ارتشاف الضرب ٩٩٣/٢، الجني الداني: ٣٣٢.

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ٥٢/٣، التذيل والتكميل ١٥٢/٣، مع الهوامع ٢٨١/١.

(٤) ٢٠٠/٣.

(٥) في المسائل المشكّلة: ٢٧٢، وانظر شرح المفصل ١٤٣/٨.

(٦) المقتضب ٢٠٠/٣.

(٧) مغني اللبيب ٣٣٥/١.

(٨) انظر الأصول ١٦١/١، المسائل المنثورة: ١٦٦.

وهو العائد على (ما)، فيكون مفعولا مطلقاً، فيعود عليها حينئذ من صلتها ضمير المصدر إن كان الفعل غير متعد^(١).

إلا أن الاحتجاج بتقدير ضمير المصدر العائد على (ما) أفسده ابن الشجري والنحويون بقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(٢)، في قراءة مَنْ ضَمَّ ياءه

وشدّد ذاله^(٣)، وقالوا: لا يخلو الضمير المحذوف من قوله: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ أن يعود على القرآن، أو على النبي، أو على المصدر الذي هو التكذيب، فإن أعدناه إلى القرآن أو النبي فقد استحقوا بذلك العذاب، وإن أعدناه إلى التكذيب، لم يستحقوا العذاب؛ لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن وبالنبي كانوا مؤمنين، فكيف يكون لهم عذابٌ أليمٌ بتكذيب التكذيب؟.

وتعقبه ابن هشام في هذا فقال: " وهذا سهو منه ومنهم؛ لأن كذبوا ليس واقعاً على التكذيب، بل مؤكّد به؛ لأنه مفعول مطلق، لا مفعول به، والمفعول به محذوف أيضاً، أي بما كانوا يكذبون النبي أو القرآن تكديماً، ونظيره: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾^(٤) " (٥).

والذي يُبطل الاحتجاج بتقدير ضمير المصدر العائد على (ما) أنه لم يُعهد هذا الضمير بارزاً في موضع، فلم يُسمع: أعجبنني ما قمته وما قعدته، ولو صح ما ذكر لجاز ذلك؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكوراً، لا محذوفاً، فالأصل عدم الإضمار^(٦)، ثم إن هذا التقدير للعائد فيه تكلف ولا ضرورة تدعو إليه؛ لأن الفائدة تحصل بدونه^(٧).

وأبطل ابن عصفور رأي الأخفش بقول الشاعر:

(١) انظر نتائج الفكر: ١٨٦.

(٢) البقرة: ١٠.

(٣) قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، انظر الحجة للقراء السبعة ١/٣٢٩.

(٤) النبأ: ٢٨.

(٥) مغني اللبيب ١/٣٣٦.

(٦) انظر شرح الرضي على الكافية ٣/٢٤، شرح قطر الندى: ٥٥، مغني اللبيب ١/٣٣٥.

(٧) انظر رصف المباني: ٣١٥.

أليس أميري في الأمور بأنتمما بما لستم أهل الحيانة والغدر^(١)
 قائلا: " ألا ترى أنه لا يسوغ هنا تقديرها بـ(الذي)، أعني (ما) المصدرية لا تدخل
 على جملة اسمية أصلا "^(٢)، وبالبيت كذلك رد أبو حيان، والمرادي، وابن هشام^(٣).
 وزعم ابن خروف أن (ما) المصدرية حرف باتفاق، ورد على من نقل فيها خلافاً، ورد
 عليه ابن هشام^(٤).

ويعمل...

فعلى القول باسمية (ما) المصدرية يكون لها محل من الإعراب، ويجوز أن يعود ضمير
 عليها من صلتها، وعلى القول بحرفيتها لا يكون ذلك وهو الصواب؛ لأن اسميتها باطلة
 من جهة القياس والمعنى - كما ذكر ابن الشجري -، أما القياس فلعدم أطراد ذكر العائد،
 لأنه يلزم من القول باسميتها أطراد ذكر عائد لها لفظاً أو تقديرًا كـ(ما) الموصولة، وهو
 منتقض بمواضع تأتي فيها المصدرية ولا عائد عليها، وأما المعنى فلأن تقدير العائد متكلف
 يؤدي إلى فساد المعنى كما في الآية، ثم إن الأصل في العائد الذكر لا الإضمار.



(١) ورد بغير نسبة في معاني القرآن للأخفش ٦٣٦/٢، ارتشاف الضرب ٩٩٤/٢، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٤٤/٥.

(٢) شرح الجمل ٤٥٧/٢.

(٣) انظر التذييل والتكميل ١٥٤/٣، الجنى الداني: ٣٣٢، مغني اللبيب ٣٣٦/١.

(٤) انظر مغني اللبيب ٣٣٥/١.

القول بزيادة الواو

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: ".... وقال أبو إسحاق الزجاج: وقال قوم: الواو مقحمة، والمعنى: حتى إذا جاءوها فُتحت أبوابها، وقال: والمعنى عندي ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾^(١) دَخَلُوهَا، وحُذف الجواب؛ لأن في الكلام دليلا عليه، انتهى كلام أبي إسحاق.

وأقول: إن حذف الأجوبة في هذه الأشياء أبلغ في المعنى، ولو قُدِّر في موضع دخلوها: فازوا، لكان حسنا، ومثل الآية في حذف الجواب قول الشاعر:

حَتَّىٰ إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ ورَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُوهَا
وَقَلْبَتْكُمْ ظَهَرَ الْمَجَنِّ لَنَا إِنَّ اللَّيْمَ الْعَاجِزُ الْخَبُّ

تقدير الجواب بعد قوله:

وَقَلْبَتْكُمْ ظَهَرَ الْمَجَنِّ لَنَا

ظَهَرَ عَجْزُكُمْ عَنَّا، وَخَبُّكُمْ لَنَا، وَذَلِكَ عَلَىٰ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

إِنَّ اللَّيْمَ الْعَاجِزُ الْخَبُّ

وقيل في البيت كما قيل في الآية: إن الواو مُقحمة، وليس ذلك بشيء؛ لأن زيادة الواو لم تثبت في شيء من الكلام الفصيح، وحذف الأجوبة كثير^(٢).

ملخص الاعتراض:

يعترض ابن الشجري على مَنْ قال بزيادة الواو في الآية والبيت، محتجا بأن ذلك لم يثبت في كلام فصيح، وإنما المعنى على حذف الجواب وهو الكثير.

الدراسة:

(١) الزمر: ٧٣.

(٢) الأمالي ٢/١٢٠ - ١٢٢.

تعد زيادة الواو من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين^(١)، فعند الكوفيين تجوز زيادة الواو، قال بذلك منهم الكسائي، والفراء، وابن فارس^(٢).
وحجة زيادة الواو عندهم أنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وفي كلام العرب^(٣)، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٤)، فالواو زائدة؛ لأنه جواب لقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾، كما قال تعالى في صفة سوق أهل النار إليها: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتُحْتَفَّتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٥)، ولا فرق بين الآيتين، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾^(٦) وأقترَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ^(٧)، فالواو زائدة؛ لأنه جواب لقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ﴾، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾^(٨) وَنَدَيْنَاهُ أَنْ يَتَّيَّرْ هَيْمُ^(٩)، والتقدير فيه: نادينا، والواو زائدة؛ لأنه جواب (لما)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ﴾^(١٠)، والتقدير فيه: أوحينا، والواو زائدة؛ لأنه جواب (لما).

(١) انظر المقتضب ٨٠/٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٣٣/٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٦/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٤١٩/١، شرح المفصل ٩٣/٨، الجني الداني: ١٦٤، معني اللبيب ٤١٧/٢.

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٨٠/٣، معاني القرآن للفراء ٢٣٨/١ و ٢١١/٢ و ٣٩٠، الصاحي: ١٥٨.

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٦/٢.

(٤) الزمر: ٧٣، وانظر معاني القرآن للفراء ٢١١/٢.

(٥) الزمر: ٧١.

(٦) الأنبياء: ٩٦ و ٩٧، وانظر معاني القرآن للفراء ٢١١/٢، تفسير الطبري ٤٠٩/١٦، إعراب القرآن للنحاس ٨٠/٣.

(٧) الصافات: ١٠٣ و ١٠٤، وانظر معاني القرآن للفراء ٢١١/٢، تفسير الطبري ٥٨٦/١٩، إعراب القرآن للنحاس ٤٣٣/٣.

(٨) يوسف: ١٥، وانظر معاني القرآن للفراء ٥٠/٢، تفسير الطبري ٣٠/١٣.

وأما كلام العرب فمنه قول امرئ القيس:

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى بَنَّا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلٍ^(١)

والتقدير فيه: انتحى، والواو زائدة؛ لأنه جواب (لما)، ومنه قول الآخر:

حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا

وَقَلَبْتُمْ ظَهَرَ الْمَجَنِّ لَنَا إِنَّ اللَّيِّمَ الْعَاجِزُ الْخَبُّ^(٢)

والتقدير فيه: قلبتم، والواو زائدة؛ لأنه جواب لقوله: حتى إذا قَمِلَتْ.

ونقل الطبري عن بعض نحوِّي الكوفة قولهم: أَدْخَلْتُ فِي (حتى إذا) وفي (فلما) الواو

في جوابها وأُخْرِجَتْ، فأما مَنْ أخرجها فلا شيء فيه، وَمَنْ أَدْخَلَهَا شَبَّهَ الْأَوَائِلَ بِالتَّعَجُّبِ،

فجعل الثاني نسقاً على الأول، وإن كان الثاني جواباً كأنه قال: أَتَعَجَّبُ لهذا وهذا^(٣).

ولم يقتصر القول بزيادة الواو على نحة الكوفة، بل ذهب إليه غيرهم كالأخفش،

واحْتِجَّ لذلك بآية الزُّمَرِ، وببيتين من الشعر، إلا أنه خالف الكوفيين في موضع الزيادة في

الآية، وهو تَبَعَ في ذلك للحسن البصري - رَحِمَهُ اللهُ -، يقول الأخفش: "وقد فسر الحسن

﴿حَتَّى إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾^(٤)، على حذف الواو،

وقال: "معناها: قال لهم خزناتها"، فالواو في هذا زائدة، قال الشاعر:

فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلِمَةً حَالِمٍ بِخَيَالٍ^(٥)

وقال:

فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا حِينَهُ وَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَانَ لَمْ يُفْعَلِ^(٦)

(١) الديوان: ٣٦، وانظر معاني القرآن للفراء ٥٠/٢ و ٢١١.

(٢) للأسود بن يعفر، انظر الديوان: ١٩، بتقديم الثاني على الأول، معاني القرآن للفراء ١٠٧/١ و ٢٣٨، ٥١/٢،

المقتضب ٨١/٢، مجالس ثعلب ٥٩/١.

(٣) تفسير الطبري ٢٠/٢٦٩.

(٤) الزمر: ٧٣.

(٥) لثميم بن أبي بن مُقبل العجلاني، انظر الديوان: ١٨٩، خزنة الأدب ٥٨/١١.

(٦) لأبي كبير الهذلي، انظر ديوان الهذليين ١٠٠/٢، خزنة الأدب ٥٨/١١.

كأنه زاد الواو، أو جعل خبره مضمراً، ونحو هذا مما خبره مضمراً كثير^(١).

ومع قول الأخفش بزيادة الواو في الآية والبيتين إلا أنه أجاز في الآية الوجه الآخر

الذي أخذ به جمهور البصريين - وهو حذف الجواب كما سيأتي - بل جعله أحسن^(٢).

ولزيادة الواو عند الأخفش موضع مطرد، وهو زيادتها في باب (كان)، نقل ذلك عنه

ابن السراج^(٣)، وابن مالك حيث يقول: "وقال الأخفش في (المسائل

الصغرى): "وتقول: كنا ومن يأتنا نأته، يجعلون الواو زائدة في باب (كان)، ولا تحسن

زيادة هذه الواو في غير باب (كان)". يعني أنه لا تطرد زيادتها إلا في باب (كان)^(٤).

ووافقه في ذلك ابن جني، وصاحب (معاني الحروف)^(٥)، وعلمه ابن جني بقوله: "

وكأنهم إنما استجازوا زيادتها هنا لمشابهة خبر (كان) للحال؛ ألا ترى أن قولك: كان زيد

قائماً، مُشَبَّه من طريق اللفظ بقولهم: جاء زيد ركباً، وكما جاز أن يُشَبَّه خبر (كان)

بالمفعول فيُنصب، فغير مُنكر أيضاً أن يُشَبَّه بالحال في نحو قولهم: جاء زيد وعلى يده باز،

فتزاد فيه الواو"^(٦).

ومن قال بزيادة الواو ابن شقير، وسمّاها (واو) الإقحام، ونسب لسيبويه القول بزيادة

الواو في ﴿فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّهِ لِلْجَبِينِ﴾ وَتَدَيَّنَهُ أَنْ يَتَابَرَاهِيمُ^(٧).

وإنما استشهد سيبويه بهذه الآية في باب (ما تكون فيه (أن) بمترلة: أي)^(٨)، ولم يقل إن

الواو زائدة فيها، وإنما ذكرها من أجل أن (أن) مخففة من الثقيلة، وليست بمعنى: (أي).

(١) معاني القرآن ١/٣٠٦ و ٢/٦٧٣.

(٢) انظر معاني القرآن ٢/٦٧٣.

(٣) انظر الأصول ٢/١٨٧.

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٥٦، وانظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٨٧.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ٢/٦٥٠، معاني الحروف للرماني: ٦٣.

(٦) سر صناعة الإعراب ٢/٦٥٠، وانظر الخصائص ٢/٤٦٢.

(٧) الصفات: ١٠٣ و ١٠٤، وانظر المحلى (وجوه النصب): ٢٦٧.

(٨) انظر الكتاب ٣/١٦٣.

ومن قال بزيادة الواو أيضا ابن قتيبة^(١)، والمهروي الذي حدّد مواطن زيادة الواو بقوله: "واعلم أن الواو لا تقحم إلا مع (لـ) و(حـ)، ولا تقحم مع غيرهما إلا في الشاذ، كقولهم: ربنا ولك الحمد، المعنى: ربنا لك الحمد، والواو مُقحمة. وقال قتادة: "إن جواب الجزاء في قوله عز وجل: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ قوله: ﴿أَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾^(٢) ". يعني: أن الواو في قوله: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا﴾ مُقحمة، ومعنى المُقحم: أن يكون الحرف مذكوراً على نية السقوط^(٣).

وذهب ابن عصفور إلى مذهب الكوفيين، إلا أنه خصّ زيادة الواو بالشعر، وخرّج الشواهد الشعرية على ذلك^(٤)، وعلّق البغدادي على ذلك بأنه "تحكّم منه من غير فارق"^(٥).

وقال بزيادة الواو أيضاً ابن مالك، واستشهد بشواهد شعرية انفرد بذكرها^(٦)، منها قوله:

فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لِأَجْبَرِ عَظْمُهُ حِفَاطًا وَيَنْوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي^(٧)

وقول الآخر:

ولقد رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِي^(٨)

(١) انظر تأويل مشكل القرآن: ٢٥٢.

(٢) الانشقاق: ٢٠١، وانظر معاني القرآن للفراء ٢٣٨/١ و ٢٤٩/٣، المقتضب ٨٠/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٧/٢.

(٣) الأزهية: ٢٣٦، وهو مسبوق في تحديد مواطن الزيادة بالفراء وأبي بكر الأنباري، انظر معاني القرآن ٢٣٨/١، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٥٥.

(٤) انظر ضرائر الشعر: ٧١.

(٥) خزنة الأدب ٤٦/١١.

(٦) انظر شرح التسهيل ٣٥٥/٣ و شرح عمدة الحفاظ ٦٥٠/٢.

(٧) مختلف في نسبته، انظر شرح أبيات مغني اللبيب ١٢١/٦.

(٨) لأبي العيال الهذلي، انظر ديوان الهذليين ٢/٢٦٠، شرح أبيات مغني اللبيب ١٢٦/٦.

ويرى ابن هشام أن الزيادة ظاهرة في البيتين^(١).

وعلق البغدادي على ما ذهب إليه ابن هشام في البيت الأول بقوله: " وإنما قال: "زيادة الواو ظاهرة"، ولم يجزم بزيادتها؛ لأنه يمكن جعلها واو الحال...." (٢).

وأما البيت الثاني فقد قال البغدادي فيه: " وزيادتها هنا مُتَحْتَمَةٌ؛ لأن (إذا) الفجائية لا تدخل إلا على جملة اسمية مبتدؤها مجرداً من حرف العطف " (٣).

هذا وقد نسب صاحب (معاني الحروف) وأبو البركات الأنباري إلى المبرد القول بزيادة الواو^(٤)، وما في (المقتضب) يخالف ذلك بكل وضوح؛ لأن المبرد بعد أن ذكر القول بزيادة الواو في آية الانشقاق قال: " وهو أبعد الأقاويل. أعني زيادة الواو". ثم ذكر بقية شواهد مَنْ قال بزيادة الواو العاطفة، وعلق على ذلك بقوله: " وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين، والله أعلم بالتأويل. فأما حذف الخبر فمعروف جيد...." (٥).

وقال أبو جعفر النحاس بعد أن ذكر قول مَنْ قال بزيادة الواو: " وكان أبو العباس محمد بن يزيد لا يُعَرِّج على هذا القول، وينكر أن يقع الشيء زائداً لغير معنى في شيء من الكلام، ويقول في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٦)، جواب (إذا) محذوف، والتقدير: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها سعدوا بدخولها...." (٧).

ونسب أبو البركات الأنباري أيضاً القول بزيادة الواو لأبي القاسم بن برهان من البصريين^(٨)، والذي يظهر من كلام ابن برهان في (شرح اللمع) أنه مجرد ناقل لذلك عن

(١) انظر مغني اللبيب ٤١٧/٢.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب ١١٩/٦.

(٣) السابق ١٢٦/٦.

(٤) انظر معاني الحروف للرماني: ٦٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٦/٢.

(٥) المقتضب ٨٠/٢ و ٨١.

(٦) الزمر: ٧٣.

(٧) شرح القصائد التسع المشهورات ١٣٦/١.

(٨) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٦/٢.

الأخفش والكوفيين، وذكر شواهدهم أيضاً في هذا، إلا أنه لم يعلق على ذلك بالقبول أو الرفض^(١).

- واعترض ابن الشجري على زيادة الواو، شأنه في هذا شأن جمهور البصريين الذين لا يميزون ذلك، وحجته في ذلك أنه لم تثبت زيادة الواو في شيء من الكلام الفصيح، وجميع ما استشهد به على ذلك يمكن أن يُحمل فيه على أصله^(٢)، إذ الواو فيها عاطفة على الأصل، وما يحتاج إلى جواب منها فجوابه مقدّر؛ للعلم به والاعتیاد في مثله^(٣)، وحذف الجواب كثير في القرآن الكريم والشعر، قال السيرافي: "وقد اجتمع النحويون وجاء التفسير في بعض ما في القرآن من نحو ذلك أنه محذوف الجواب، واختلفوا في بعض، فمما أجمعوا على حذف جوابه قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ﴾^(٤)، ومنه قوله تبارك وتعالى: ﴿فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ﴾^(٥)، فلم يأت لـ ﴿إِنْ أَسْتَطَعْتَ﴾ بجواب، وجوابه فيما ذكره: فافعل، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُتِبَ بِهِ الْمَوْتُ بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾^(٦)، فلم يأت بجواب (لو)، وجوابها فيما يُقدّر: لكان ذلك يُفعل بهذا القرآن". ثم أورد السيرافي ما اختلفوا فيه من الشواهد القرآنية - وسبق ذكرها - وذكر رأي الفراء فيها حيث إنه

(١) انظر شرح اللمع ١/٢٤٥.

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٥٩.

(٣) انظر في تقدير الأجوبة للشواهد القرآنية والشعرية سر صناعة الإعراب ٢/٦٤٦، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٥٩، الباب في علل البناء والإعراب ١/٤٢٠، شرح المفصل ٨/٩٤، شرح الرضي ٤/٣٩٣، رصف المباني: ٤٢٦.

(٤) البقرة: ١٦٥.

(٥) الأنعام: ٣٥.

(٦) الرعد: ٣١.

يقول بزيادة الواو فيها، ثم قال: " وليست له في هذا حجة؛ لأنه موافق للبصريين في حذف الجواب في المواضع التي ذكرناها، وذكر هو في كتاب (المعاني)^(١) أن الحذف كثير في القرآن وكلام العرب، وإذا كان كذلك جاز أن يكون ما فيه الواو قد حُذف جوابه " (٢).

- وإنما كثر حذف الجواب لأنه أبلغ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنه لو قيل للمسيء: والله لئن قمتُ إليك، وسُكت عن الجواب، لذهب فكره إلى أنواع المكروه فتكاثرت عليه، وعظمت الحال في نفسه، ولم يدر أيها يتقي، ولو قيل له: والله لئن قمتُ إليك لأضربنك، فجاء بالجواب لم يتق شيئاً غير الضرب، ولا خطر بفكره نوع من المكروه سواه، فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه، والأمر كذلك في الجميل من الفعل، نحو قولك: والله لئن زرتني، إذا حُذف الجواب تعددت أنواع الجميل وضروبه من الإحسان، ولو قيل: والله لئن زرتني لأعطينك ديناراً، لذهب الفكر نحو الدينار فقط دون غيره من أنواع الجميل^(٣).

ومما يُحتجُّ به على عدم جواز زيادة الواو وجهان آخران ذكرهما العكبري وهما^(٤):

- ١- أن الحروف وُضعت للاقتصار، أو عوضاً عن ذكر الجمل، كالهزمة فإنها بدل عن: استفهم، أو: أسأل، و(ما) بدل عن: أنفي، فزيادتها تنقض هذا الغرض.
- ٢- أن الحروف وُضعت للمعاني، فذكرها دون معناها يُوجب اللبس وخلوها عن المعنى، وهو خلاف الأصل.

ولبعض النحويين رأي آخر في هذه الواو لم يذكره ابن الشجري، فقد حكى الزجاج أن بعض النحويين يذهب فيما كان من هذا النوع مذهباً يخالف فيه البصريين والكوفيين،

(١) ٩٧/١ و ٣٣١، ٦٣/٢.

(٢) شرح الكتاب ٤/٦٤، وقد جاء في معجم الأدباء ٨/٢٠٩ أن السيرافي في مناظرته متى بن يونس أجاز بحذف الواو العاطفة مقحمة.

(٣) انظر المسائل المشورة: ١٦٩، سر صناعة الإعراب ٢/٦٤٩، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٦١، اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٢١.

(٤) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤١٩.

٢- أن الحروف وُضعت للمعاني، فذكرها دون معناها يُوجب اللبس وخلوّها عن المعنى، وهو خلاف الأصل.

ولبعض النحويين رأي آخر في هذه الواو لم يذكره ابن الشجري، فقد حكى الزجاج أن بعض النحويين يذهب فيما كان من هذا النوع مذهباً يخالف فيه البصريين والكوفيين، فكان يقول في الآية: حتى إذا جاؤوها جاؤوها وفتحت أبوابها، وكذلك بيت امرئ القيس: فلما أجزنا ساحة الحي أجزناها وانتحي، فالجواب على رأيه محذوف، والواو واو الحال، وفي الكلام (قد) مضمرة لتقرب الماضي من الحال^(١).

ونسب ابن هشام القول بأن الواو للحال في آية الزمر للمبرد والفارسي وجماعة، وقال به المالقي أيضاً^(٢).

١٠ وقد أبطل الشيخ عظيمه نسبة ذلك للمبرد؛ لأن المبرد لا يرى أن تقع الجملة المصدرية بماضٍ حالاً من غير (قد)^(٣).

وإيجاز...

١٥ فاعتراض ابن الشجري صحيح؛ لأن القول بحذف الجواب هو الأولى بالقبول؛ لموافقته للكثير مما جاء في القرآن وكلام العرب، ثم هو الأبلغ والأجود كما رأينا، وأما زيادة الواو العاطفة فهو قول مرجوح؛ لمخالفته لأصول وضع الحروف والغرض منها، ومادام أن الكوفيين يوافقون على حذف الجواب في بعض الشواهد فما المانع من طرد القاعدة في الشواهد كلها، بدلا من الازدواجية في الرأي، والقول بقولين مختلفين في مواضع متشابهة.



(١) انظر الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٣٧٧.

(٢) انظر مغني اللبيب ٤١٩/٢، رصف المباني: ٤٢٥.

(٣) انظر المقتضب ٨٠/٢ حاشية ١.

الفصل الثاني

المشروعات في الشراكب

فعل الأمر للمواجهة بين الإعراب والبناء

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " وزعم الكوفيون أن فعل الأمر للمواجه مجزوم بتقدير اللام الأمرية، وهو قول مناف للقياس، وذلك أن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، فحرف الجر أقوى من حرف الجزم، كما أن الاسم أقوى من الفعل، وحرف الجر لا يسوغ إعماله مقدراً إلا على سبيل الشذوذ، وإذا امتنع هذا في القوي فامتناعه في الضعيف أجدر.

- ومما يُبطل ما قالوه أن الفعل المضارع إنما استحق الإعراب لمضارعه للاسم، ووجه مضارعه له بوجود حرف المضارعة فيه؛ لأنه بذلك يتخصّص بدخول السين أو سوف عليه بعد شياعه، كما يتعرّف الاسم بالألف واللام بعد تنكيره؛ ولأنك تقول: إنَّ زيداً لينطلق، كما تقول: إنَّ زيداً لمَنتلق، فتدخل عليه لام التوكيد، ولا يصح دخول هذه اللام على الفعل الأمري، كما لا يصح دخولها على الماضي، والماضي أقوى من فعل أمر المواجه، بدلالة الوصف به والشرط به، وبنائه على حركة تُشبه حركة الإعراب، من حيث لا تلحق آخره (هاء) السكت، كما لا تلحق أواخر الأسماء المعربة ^(١).

ملخص الاعتراض:

ردّ ابن الشجري ما ذهب إليه الكوفيون من أن فعل الأمر للمواجه معرب غير مبني؛ لمنافاته للقياس من وجهين.

الدراسة:

- يستمع الأمر للمخاطب المواجه في الشائع من الكلام بغير حرف المضارعة نحو: افعل، وعلى هذا عامة ما في التنزيل وسائر الكلام نشره ونظمه ^(٢)، ووقع الخلاف فيه بين النحويين هل هو مبني أو معرب؟ على النحو الآتي:
- ١- أنه معرب مجزوم بإضمار لام الأمر فيه:

(١) الأمالي ٢/ ٣٥٥ و ٣٥٦.

(٢) انظر المسائل العضديات: ١٨٣.

ذهب إلى ذلك عامة الكوفيين^(١)، واحتجوا لذلك بما يلي:

أ- القياس على فعل الغائب، ومجيئه باللام على الأصل:

فالأصل فيه (لَتَفْعَلْ)، كقولهم في الأمر الغائب: (لَيَفْعَلْ)، وعلى ذلك قوله

تعالى: ﴿فَبَدَّلَ لَكَ فَلْتَفَرَحُوا﴾^(٢)، إلا أنه لما كُثِر استعماله استثقلوا مجيء اللام

فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف^(٣).

ب- الحمل على فعل النهي:

ففعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر؛ لأن الأمر ضد النهي، والشيء

يُحْمَلُ على ضده كما يُحْمَلُ على نظيره^(٤).

ج- معاملة آخره معاملة المجزوم:

(١) انظر رأيهم في معاني القرآن للفراء ١/٤٦٩، شرح القصائد السبع الطوال: ٣٨، إعراب ثلاثين سورة: ٢٣٢، وانظر كذلك: المقتضب ٣/٢ و ١٣١، الأصول ٢/١٧٤، اللامات للزجاجي: ٩١، المفصل: ٢٥٧، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٢٥، أسرار العربية: ٣١٧، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٦، الباب في علل البناء والإعراب ٢/١٧، شرح المفصل ٧/٦١، رصف المباني: ٢٢٧، مغني اللبيب ١/٢٥٣.

(٢) يونس: ٥٨، ذكر أنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في المقتضب ٢/٤٤، إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٥٩، إعراب ثلاثين سورة: ٢٣٢، المحتسب ١/٣١٣، الكشف ٢/٣٤١، وقال الدكتور محمود فجال: "كثير من المفسرين والنحاة يذكرون قراءات ويعزوونها للنبي صلى الله عليه وسلم.... والمراد بقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن علماء الحديث النبوي نقلوها عنه، ولم يدونها القراء من طرقهم، وهذا اصطلاح المفسرين". السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث ٢/٤١٧.

وهذه القراءة رويت عن جماعة كبيرة من السلف -رضي الله عنهم- وهم: عثمان بن عفان وأبي بن كعب والحسن وأبي رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبي جعفر بخلاف والسلمي وقتادة والجحدري وهلال ابن يساف والأعمش بخلاف وعباس بن الفضل وعمرو بن فائد، انظر المحتسب ١/٣١٣، ونسبت لغيرهم انظر معاني القرآن للفراء ١/٤٦٩، إعراب ثلاثين سورة: ٢٣٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٢٤.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١/٤٦٩، اللامات: ٩١، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٩، إعراب ثلاثين سورة: ٢٣٢، المحتسب ١/٣١٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٢٨، أسرار العربية: ٣١٨، شرح المفصل ٧/٦١، شرح الرضي على الكافية ٤/٨٥.

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٢٨، أسرار العربية: ٣١٨، التخمير ٣/٢٦٠، شرح الرضي على الكافية ٤/٨٥.

حيث تقول في المعتل: اغز، وارم، واخش، فتحذف الواو والياء والألف كما تقول: لم يغز، ولم يرم، ولم يخش، بحذف حروف العلة أيضاً، وتقول: اضربا، واضربوا، فتحذف النون كما تقول: لم يضربا، ولم يضربوا، وهذا الحذف يكون للجزم، وليس الحذف من علامات البناء؛ لأن البناء لزوم آخر الاسم سكوناً أو حركة، فدل على أن الأمر معرب مجزوم^(١).

هذا وقد نُقل أن الأخفش وافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه^(٢)، وقال ابن كيسان بقولهم، وصححه المالقي، ووافقهم ابن هشام واحتج بحججهم وزاد عليها أخرى^(٣).

٢- أنه مبني على الوقف غير معرب:

١٠ هذا مذهب البصريين^(٤)، وتابعهم ابن الشجري الذي أبطل مذهب الكوفيين محتجاً بمخالفته للقياس من وجهين:

أ- لا يجوز إضمار الجازم:

١٥ لأن إعراب الأفعال محمول على إعراب الأسماء، وعوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، وأضعف إعراب الأسماء الجر؛ لعدم تصرف المجرور تصرف المرفوع والمنصوب من حيث مفارقة الجار مجروره كما يُفارق الرفع والناصب المنصوب والمرفوع، ولهذا كان إضمار الجار غير جائز، والجزم في الأفعال نظير

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٩ و ٢٠، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٢٨، أسرار العربية: ٣١٩، الباب في علل البناء والإعراب ٢/١٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٢٨، شرح الرضي على الكافية ٤/٨٥.

(٢) انظر مغني اللبيب ١/٢٥٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٥٨.

(٣) انظر الموفق في النحو، مجلة المورد مج ٤/٢ ص ١١٧، رصف المباني: ٢٢٨، مغني اللبيب ١/٢٥٣ و ٢٥٤.

(٤) انظر الكتاب ١/١٧، المقتضب ٣/٤٤٠ و ١٣١، الأصول ٢/١٧٤، الجمل: ٢٠٨، اللامات للزجاجي: ٩١، شرح الكتاب للسيرافي ١/٤٤، أعجب العجب في شرح لامية العرب: ٣٣، المفصل: ٢٥٧، شرح اللمع لجامع العلوم الأصبهاني ١/٢١٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٢٤، أسرار العربية: ٣١٧، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٦، الباب في علل البناء والإعراب ٢/١٧، توجيه اللمع لابن الخباز: ٧٣، شرح المفصل ٧/٦١، شرح الرضي على الكافية ٤/١٢٥، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٢٧، البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٢٢٤.

الجر في الأسماء، وهو أضعف من الجر، فلما كان إضمار الجار في الأسماء لا يجوز، كان إضمار الجازم في الأفعال الذي هو أضعف من الجار أشد امتناعاً^(١).

ب- ليس في فعل الأمر ما يقتضي إعرابه:

- لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، إلا أن يقوم دليل على إعراب شيء منها، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بُني ما بُني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء، وهو كذلك لا يحتمل معاني يُفَرَّق الإعراب بينها، فكان باقياً على أصله في البناء^(٢)، بخلاف الفعل المضارع الذي أعرب بما في أوله من الزوائد وكيونته على صيغة ضارع بها الأسماء، ويدل على ذلك أن لام التأكيد التي تدخل على المضارع في نحو: إن زيدا ليقوم لا يجوز دخولها على فعل الأمر، كما لا يصح دخولها على الماضي، وإن كان الماضي أقوى من الأمر بدلالة الوصف به والشرط به وبنائه على حركة تشبه حركة الإعراب، فإذا كان الماضي لا تدخله هذه اللام مع وجود شبه ما بينه وبين الاسم فمن باب الأولى عدم دخولها على الأمر الذي لا يشبه الاسم بوجه، وإذا كان كذلك فالأمر مبني على أصله^(٣).
- وهذا يبطل حمل الأمر على فعل النهي؛ لأن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل مشابهة الاسم، فاستحق الإعراب، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يُوجب للفعل المشابهة بالاسم، فاستحق ألا يعرب وأن يبقى على أصله في البناء^(٤).

(١) انظر هذا الوجه في اللامات للزجاجي: ٩٢، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٨١، شرح المفصل ٦١/٧، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٩٦/٢، شرح الحمل لابن عصفور ٣٢٧/٢.

(٢) انظر هذا الوجه في أعجب العجب في شرح لامية العرب: ٣٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٤/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢، شرح الحمل لابن عصفور ٣٢٧/٢.

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٢/٢.

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٢/٢، أسرار العربية: ٣٢٠.

وأما معاملة آخر الأمر معاملة المجزوم فلأنه لما استوى المجزوم غير المعتل وفعل الأمر غير المعتل نحو: لم يذهب واذهب - وإن كان أحدهما مجزوما معربا والآخر مسكنا على أصله - سُوي بينهما في المعتل والثنية والجمع، وحُمِل ذلك أجمع على الواحد الصحيح^(١)، قال المازني: "إنما قالوا: اقض وارم؛ لمضارعة الجزم السكون"^(٢).

ويحذف....

فاعتراض ابن الشجري على الكوفيين صواب ومذهب البصريين هو الصحيح؛ لأنه ليس فيه تقدير لعامل محذوف، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه، وأما الاحتجاج بأصول المذهب البصري في أن أصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال، ولا يعرب الفعل إلا بوجود الشبه بينه وبين الاسم، فهي ليست بالحجة القوية؛ لأن أصول الكوفيين في أصل الإعراب والبناء خلاف أصول البصريين، ولذا أخر ابن الشجري الاحتجاج بهذا الوجه ولم يبدأ به.



(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٠، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٤٢، أسرار العربية ٣٢٠، شرح المفصل ٦٢/٧.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٠.

إعراب الأسماء الستة المضافة للضمير من مكانين

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " وهذا الاسم أحد الأسماء التي جعلوا ما قبل حرف إعرابها تابعا لحرف الإعراب، فقالوا: أبوه وأباه وأبيه، وعلّة ذلك أنهم إذا أفردوهنّ أعربوهنّ بالحركات، فقالوا: أبّ وأباً وأبٍ، والأبُ والأبِ والأب، وكذلك الأخ والحَمَ والمَن، فلما ردوا إليهن حرف العلة في الإضافة كرهوا أن يمنعوا الحرف الملاصق لحرف العلة ما ألفوه فيه من الحركة، وإن كانت الحركة مختلفة في التقدير، فكانت في الأفراد إعرابا، وفي الإضافة إتباعا.

وزعم الفراء أن حركة الإتياع إعراب، وسمّى هذا الضرب معرباً من مكانين، وليس ما قاله بصحيح؛ لأنه لا يجوز الجمع بين إعرابين، كما لا يجوز الجمع بين تعريفين ولا تأنيثين.

وعلة أخرى تحسن الإتياع في هذه الأسماء، وذلك أنهم قد استعملوا الإتياع في الصحيح من قولهم: امرؤ وابنم، فقالوا: رأيت امرءاً، ومررت بامرئ، وهذا امرؤ، وكذلك ابنم وابنمّا وابنم، وإذا كانوا قد استحسنا ذلك في الحرف الصحيح، فاستحسناهم إياه في المعتل أجدر "(١).

ملخص الاعتراض:

حكّم الفراء على حركة ما قبل حرف الإعراب في الأسماء الستة بأنها حركة إعراب غير صحيح عند ابن الشجري لمخالفة ذلك للقياس في عدم جواز الجمع بين شيئين لمعنى واحد، وحكّم ابن الشجري على هذه الحركة بأنها للإتياع وعلل ذلك بعلمتين.

الدراسة:

اختلف في الحكم على حركة ما قبل حرف الإعراب في الأسماء الستة المضافة للضمير، فذهب الكسائي والفراء إلى أن الحركة حركة إعراب (٢)، وعلّة ذلك

(١) الأمالي ٢/٢٤٣.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ١/٢١١، الإيضاح في شرح المفصل ١/١١٧، التذيل والتكميل ١/١٧٧، مع المواع ١/١٢٥، ونُسب هذا الرأي للفراء وحده كما عند ابن الشجري في التبيين عن مذاهب النحويين: ١٩٤ =

أن هذه الحركة تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الإفراد، فإذا أضيفت - والإضافة طارئة على الإفراد - كانت هذه الحركة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد، وحرف الإعراب حال الإضافة يختلف باختلاف العامل، فكانا جميعاً إعراباً، فعلى هذا تكون هذه الأسماء معربة من مكانين^(١).

وهذا الرأي عند ابن الشجري غير صحيح؛ لأنه لا يُجمع بين إعرابين، حيث إن الإعراب إنما دخل لمعنى وهو الفرق بين المعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية وغيرها، وهذا إنما يحصل بإعراب واحد، فلا حاجة إلى أن يكون في كلمة واحدة إعرابان، ومن نهج العرب في كلامها عدم الجمع بين شيئين لمعنى واحد في مكان واحد، فكما لم يجمعوا بين أداتي تعريف، ولا بين علامتي تأنيث، فكذلك لا يصح هنا أن يُجمع بين علامتي إعراب^(٢).

ومما يُفسد به قول الكسائي والفراء أن ذلك يؤدي إلى عدم النظر؛ لأنه ليس في الكلام معرب له إعرابان، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير^(٣)، ولا يصح قياسه على (امرئ) لأن الراء والهمزة تختلف حركتهما؛ فحركة الراء تابعة لحركة الهمزة وليست إعراباً، كما أن الحركة قبل حروف المد هنا تابعة لها وليست إعراباً^(٤)، ويُفسد أيضاً بأن العامل لا يحدث علامتي إعراب في معرب واحد^(٥).

=تذكرة النحاة: ٧١٤، وللكوفيين في المقتضب ١٥٥/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧/١، شرح المفصل ٥٢/١، شرح الرضي على الكافية ٧٧/١، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢٥٢/١.

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩/١، التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٠٠.

(٢) هذا التعليل اعتل به الأنباري في الإنصاف ٢٠/١ دون أن ينسبه لشيخه!

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠/١، سفر السعادة ٥٤٥/٢ (وفيه أن هذا الوجه من كلام الزجاجي)، البسيط في شرح جمل الزجاجي ١٩٤/١، التذييل والتكميل ١٨٣/١، همع الهوامع ١٢٥/١.

(٤) انظر التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٠٠، اللباب في علل البناء والإعراب ٩٣/١.

(٥) انظر شرح المقدمة المحسبة ١٢١/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٢١/١.

ويرى ابن أبي الربيع أن القول بأن هذه الأسماء معربة بإعرابين إن أُريد به أن المعنى يفهم منهما وأطلق هذا اللفظ بحكم المسامحة فالأمر قريب، وإن أُريد به أن العرب جعلت إعرابه بشيئين فباطل كما سبق^(١).

وأما رأي ابن الشجري في حركة ما قبل حرف الإعراب في الأسماء الستة المضافة فهو أنها حركة إتباع لا إعراب، وهو رأي جمهور البصريين^(٢)، وعلل ابن الشجري كون الحركة للإتباع بوجهين:

١- الألفة ببقاء حركة الإفراد في حال الإضافة:

وذلك أنهم أعربوا هذه الأسماء بالحركات لما أسقطوا حرف العلة، فلما ردوا حرف العلة لم يزيلوا الحركات التي قد أَلَفوها وأبقوها على حالها، وإن كانت الحركة مختلفة التقدير؛ لأنه بزوال حرف العلة تكون الحركة إعراباً، وبوجود حرف العلة تصير الحركة إتباعاً، وغير ممتنع أن يتفق اللفظ ويختلف التقدير، وهذا الوجه قد ذكره الثماني^(٣).

٢- حمل المعتل على الصحيح:

وذلك أنهم قد أتبعوا ما قبل حرف الإعراب حركاته في بعض الأسماء الصحيحة، كما في امرئ وابنم، وإذا كانوا قد أتبعوا في الصحيح وهم لا يستفيدون بذلك خفةً فإتباعهم في المعتل أولى وأجدر؛ لأنهم يستفيدون به خفةً، وهذا الوجه ذكره الثماني أيضاً وقبله الفارسي^(٤).

(١) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/١٩٤.

(٢) انظر المقتضب ٤/٢٣١، الحجة للقراء السبعة ١/١١٦، التعليقة على كتاب سيبويه ١/٢٨، المسائل الشيرازيات ١/٣٢٩، المسائل العضديات: ١٨٥، التكملة: ٢٥٠، الفوائد والقواعد: ١١٣، المرتجل في شرح الجمل: ٥٥، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٢، التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٠٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٢، البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/١٩٥.

(٣) انظر الفوائد والقواعد: ١١٣.

(٤) انظر الفوائد والقواعد: ١١٣، المسائل الشيرازيات ١/٣٢٩، الحجة للقراء السبعة ١/١١٦، وذهب القراء وغيره من الكوفيين إلى أن حركة ما قبل حرف الإعراب في (امرؤ وابنم) حركة إعراب وأنها معربة من مكانين كالأسماء الستة أيضاً، انظر إيضاح الوقف والابتداء ١/٢١١، التذيل والتكميل ١/١٧٥.

وذهب المازني إلى أن حركة ما قبل حرف الإعراب في الأسماء الستة المضافة حركة إعراب والحروف ناشئة من الإشباع، وهي كذلك حركة إعراب عند الرباعي منقولة من حروف العلة إلى ما قبلها، ولم يُوافقا على ما ذهبوا إليه أيضا^(١).

و...و...

فقد ثبت بالوجهين اللذين ذكرهما ابن الشجري صحة كون حركة ما قبل حرف الإعراب في الأسماء الستة المضافة حركة إتباع؛ لما فيه من مراعاة الأصل وحمل الفرع عليه، وما ذهب الفراء إليه مخالف للقياس؛ لأن فيه نسبة دلالة واحدة إلى شيئين أدت إلى عدم النظر.



(١) انظر شرح المقدمة المحسبة ١/١٢٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٧ و ٢٢ و ٢٣، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٩٤ و ١٩٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٠ و ١٢١، البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥، شرح الرضي على الكافية ١/٧٨، التذييل والتكميل ١/١٧٧ و ١٨٢.

نصب الحال (كان) الناقصة

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: ".... وَمَنْ منع من إعمال (كان) في الأحوال فغير مأخوذ بقوله؛ لأن الحال فَضْلَةٌ في الخبر منكورة، فرائحة الفعل تعمل فيها، فما ظنك بـ(كان) وهي فعل متصرف تعمل الرفع والنصب في الاسم الظاهر والمضمر؟ وليست (كان) في نصبها ٥ الحال بأسوأ حالاً من حرف التنبيه والإشارة، وحكى أبو زكريا في تفسيره لشعر المتنبي عن أبي العلاء المعري أنه قال: "زعم بعض النحويين أن (كان) لا تعمل في الحال. قال: وإذا أخذ بهذا القول جعل العامل في (مُحْتَلَمًا) من قوله:

وَأَنْتَ بِالْأَمْسِ كُنْتَ مُحْتَلَمًا

١٠ الفعل المضمر الذي عمل في قوله: (بالأمس) ".

وأقول: إن هذا القول سهوٌ من قائله وحاكه؛ لأنك إذا علقت قوله: (بالأمس) بمحذوف فلا بد أن يكون (بالأمس) خبراً لأنْ أو لكان؛ لأن الظرف لا يتعلق بمحذوف إلا أن يكون خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة، ولا يجوز أن يكون خبراً لأنْ ولا لكان؛ لأن ظروف الزمان لا تُوقع أخباراً للجُثْث، ولا صفات لها، ولا صلات، ولا أحوالاً منها. وإذا استحال أن يتعلق قوله: (بالأمس) بمحذوف علّفته بـ(كان)، وأعملت (كان) في ١٥ (مُحْتَلَمًا) "(١).

ملخص الاعتراض:

صحّ عند ابن الشجري عمل (كان) الناقصة في الحال خلافاً لمن منع ذلك، واحتج لصحته بالقياس واختلال التوجيه الإعرابي عند تطبيق المنع.

٢٠ الدراسة:

اختلف النحاة في دلالة (كان) الناقصة على الحدث، فقليل: هي دالة على الزمان المجرد من الحدث، وعلى هذا فليست بأفعال حقيقية، وهذا ظاهر كلام سيويه (٢)، وبه

(١) الأمالي ٣/١٥٤ و١٥٥.

(٢) انظر الكتاب ١/٢٦٤، التذييل والتكميل ٤/١٣٣.

قال أكثر النحويين كالمبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وابن برهان، وابن بابشاذ، والجرجاني، وابن الخشاب، والشلوين، وابن أبي الربيع^(١)، وغيرهم.

وقيل: هي دالة على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال الأخرى، وهو رأي ابن خروف، وابن عصفور، وابن مالك الذي أبطل عدلها على الحدث بعشرة أوجه، والرضي، وأبي حيان، وابن هشام، والدمايني^(٢)، وغيرهم.

ويرى ابن مالك أن دلالتها على الحدث والزمان هو الظاهر من قول سيويه والمبرد والسيرافي^(٣).

والخلاف في دلالة (كان) الناقصة على الحدث تبعه خلاف آخر، وهو هل يصح لها عمل في الحال؟^(٤).

وعلى هذا فكل من يرى أن (كان) الناقصة لا دلالة فيها على الحدث فهي لا تعمل عنده في الحال^(٥)، وصرح بالمنع الواسطي الضرير، وابن بابشاذ ونسبه للمحققين، وابن أبي الربيع، وابن القوّاس، وهو الأصح عند السيوطي^(٦).

(١) انظر المختضب ٣/٣٣ و ٩٧ و ١٨٩، الأصول ١/٨٢، المسائل البصريا ١/٢٣٢ والمسائل العسكرية: ٩٦ والمسائل المشكلة: ١١٣ والمسائل المنشورة: ٢٠٧ وفي التذكرة كذلك كما في الأشباه والنظائر ٢/١٤٦، اللمع: ٨٥، شرح اللمع ١/٤٩، شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٤٩، المقتصد ١/٣٩٨، المترجل في شرح الجمل: ١٢٤، التوطئة: ٢٤٤ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢١٧، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/٦٦٤.

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٤١٥ و ٤١٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٥، شرح التسهيل ١/٣٣٨، شرح الرضي الكافية ٤/١٨١، التذييل والتكميل ٤/١٣٣ وارتشاف الضرب ٣/١١٥١، مغني اللبيب ٢/٥٠٣، تعليق الفرائد ٣/١٧.

(٣) انظر شرح التسهيل ١/٣٤٠.

(٤) وكذا في الظرف والمجرور، قاله الخفاف في (شرح الإيضاح) كما في الأشباه والنظائر ٣/٣٣٧، وانظر ارتشاف الضرب ٣/١١٥٢، مغني اللبيب ٢/٥٠٣، تعليق الفرائد ٣/١٧٤، همع الموامع ٢/٧٤.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٣/١١٥٢، الأشباه والنظائر ٣/٣٣٨.

(٦) انظر شرح اللمع للواسطي: ٧٣، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٤٤٩، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/٧٣٧، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/٨٦٥، الأشباه والنظائر ٣/١٧٨.

والواسطي الضرير هو القاسم بن محمد بن مباشر، كان حيا قبل ٤٦٩ هـ، أخذ عنه ابن بابشاذ، وصنف شرح جمل الزجاجي واللمع، انظر معجم الأدباء ١/٥، بغية الوعاة ٢/٢٦٢.

وعلة المنع هي: أن (كان) الناقصة فعل غير حقيقي، ولا استدعاء لها للحال، والعامل مُستدع، وخبرها أغنى في ذلك عنها، وإلّا لما تدخل بعد استقلال الجملة لتدلّ على أن مقتضاها فيما مضى، فالذي كان يَنْصبُ الحال قبل دخولها ينصبُّه بعد دخولها^(١).

وأما مَنْ يرى أن (كان) الناقصة تدل على الحدث فهي تعمل عنده في الحال^(٢)، وقد ذكر الواسطي الضرير أن أبا علي يُجيز انتصاب الحال عن (كان)^(٣)، على الرغم من أن (كان) الناقصة لا تدل على الحدث عنده كما سبق.

وأما ابن الشجري فإن (كان) عاملة في الحال عنده، واحتجّ لذلك بالقياس وسلامة التوجيه الإعرابي في البيت الذي ذكره.

فأما القياس فهو أن الحال فضلة في الخبر منكورة، ورائحة الفعل تعمل فيها، فكيف بـ(كان) وهي فعل متصرف يعمل الرفع والنصب في الاسم الظاهر والمضمر؟ وإذا صح أن يعمل في الحال معنى الفعل كما في (هذا) فمن باب الأولى عمل (كان) وهي لفظ فعل لا معناه^(٤).

وأما سلامة التوجيه الإعرابي فهي محققة بعمل (كان) في الحال كما في بيت المتنبي:

وَأَنْتَ بِالْأَمْسِ كُنْتَ مُحْتَلِمًا شَيْخَ مَعْدٍ وَأَنْتَ أَمْرُهَا^(٥)

فـ(مُحْتَلِمًا) حال عملت فيه (كان) و(بالأَمْسِ) متعلق بـ(كان)، وبهذا يسلم التوجيه الإعرابي للبيت، ولكن لو أخذ برأي مَنْ منع من عمل (كان) الناقصة في الحال لاحتاج الحال (مُحْتَلِمًا) إلى عامل آخر غير (كان)، وحاول المعري توجيه الإعراب بما يناسب مذهب المنع فجعل عامل الحال الفعل المحذوف الذي عمل في قوله: (بالأَمْسِ)، وهذا التوجيه من المعري يؤدي إلى محذور لا يسلم به الإعراب، وهو أن ظرف الزمان لا يتعلق

(١) انظر شرح اللمع للواسطي الضرير: ٧٣، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٣٧/٢، التذييل والتكميل ٢٥١/٤، مع الهوامع ٧٥/٢.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١١٥٢/٣، الأشباه والنظائر ٣٣٨/٣.

(٣) انظر شرح اللمع: ٧٣.

(٤) ذكر هذا الوجه في التذييل والتكميل ٢٥١/٤، مع الهوامع ٧٥/٢.

(٥) الديوان بشرح العكبري ٣١٠/١.

بمحذوف إلا إذا كان خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً، وهو هنا في البيت لا يصح أن يكون خبراً لـ (أن) ولا لـ (كان)؛ لأن ظروف الزمان لا تُوقع أخباراً للجُثْث، ولا صفات لها، ولا صلوات، ولا أحوالاً منها^(١)، وإذا استحال أن يتعلّق قوله: (بالأمس) بمحذوف علّقه بكان، وأعملت (كان) في (مُحْتَلِّماً)، فهذا هو الأسلم لكي يصح التوجيه الإعرابي.

بقي أن أشير إلى أن وجه الاحتجاج بالقياس الذي ذكره ابن الشجري قد ساقه شارح (ديوان المتنبي) منسوباً إلى ابن جني وجماعة من أهل الصناعة باللفظ نفسه الذي ذكره ابن الشجري في (أماليه)^(٢)، ولم يكن من ابن جني حديث عن عمل (كان) في الحال في (الفسر)^(٣) عند شرحه لبيت المتنبي، وإنما اكتفى بإعراب (مُحْتَلِّماً) حالاً، وإذا ثبت هذا فابن جني مَن يرى عمل (كان) الناقصة في الحال رغم أن (كان) الناقصة لا تدل على الحدث عنده كما سبق.

ويحد...

فما ذهب إليه ابن الشجري من جواز عمل (كان) في الحال هو المختار، لأن (كان) إن لم تكن فعلاً حقيقياً ففيها رائحة الفعل وهي دلالة على تضمن الحدث، ثم إن منع (كان) من العمل في الحال يلزم منه تقدير عامل للحال، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه، كما أنه يؤدي إلى ارتكاب مخالفات كما جاء في البيت، والأولى تجنب كل ذلك.



(١) انظر الفوائد والقواعد: ١٦٩، وخالف ابن الطراوة النحاة جميعاً فجوّز أن يكون ظرف الزمان خبراً عن الجُثْث، انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٠١/١، الأشباه والنظائر ١٠/٥.

(٢) انظر ديوان المتنبي بشرح العكبري ٣١١/١.

(٣) ٣٠٠/٢.

تقديم الحال على صاحبها المجرور محرف جر أصلي

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " قال أبو الفتح عثمان: " تقول: مررتُ بهند جالسةً، ولا يجوز: مررتُ جالسةً بهند؛ لأن حال المجرور لا يتقدم عليه". وهذا قول جميع النحويين إلا ابن كيَّسان، فإنه أجاز تقديم حال المجرور عليه، واحتجَّ بأن قال: العامل في الحال على الحقيقة هو: مررتُ، وإذا كان العامل هو الفعل لم يمتنع تقديمُ الحال، واحتجَّ أيضًا بقوله جلَّ وعز: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾^(١)، قال: أراد إلا للناس كافةً، أي: إلى الناس، يقال: خرج القوم كافةً، ولقيتهم كافةً، كما قال تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾^(٢).

- ١٠ وعلة النحويين في امتناعهم من هذا: أن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال على الأكثر، فالعامل في الحال هاهنا هو: الجارُّ؛ لأنه عمل في لفظ ذي الحال، ولم يكن كالفعل الذي عمل في الموضع، وقاس النحويون الخافض على الرافع والناصب، فلمَّا خالفهما ألزموا حالَ المخفوض التأخير..... وأما ما تعلّق به ابن كيَّسان من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾، فإن ﴿كَافَّةً﴾ ليس بحال من الناس - كما توهم - وإنما هو على ما قاله أبو إسحاق الزجاج: حال من الكاف في ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾، والمراد: كافةً، وإنما دخلته (هاء) للمبالغة في الوصف، كدخولها في: علامة ونسابة وراوية، أي: أرسلناك لتكفَّ الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر " (٣).

نص الاعتراض:

- ٢٠ لم يوافق ابن الشجري ابن كيَّسان فيما ذهب إليه من جواز تقديم حال المجرور عليه، وتابع النحويين في المنع وبين علة، ثم ردَّ على ابن كيَّسان احتجاجه بالآية الكريمة.

(١) سبأ: ٢٨.

(٢) البقرة: ٢٠٨.

(٣) الأمالي ١٥/٣ و١٦، وانظر أيضًا ٢/٢٥٥.

الدراسة:

"نسبة الحال من صاحبه نسبة الخبر من المبتدأ، فالأصل تأخيرُه وتقديم صاحبه، كما كان الأصل تأخير الخبر وتقديم المبتدأ، وجواز مخالفة الأصل ثابت في الحال كما كان ثابتاً في الخبر، ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو الخروج عنه" (١).

واختلف النحاة في حكم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي (٢) على ما يلي:

أولاً: الجواز مطلقاً:

ذهب إلى ذلك ابن كيسان (٣)، والفارسي (٤)، وابن برهان، وابن مَلَكُون، وابن مالك، وأبو حيان في (البحر المحيط)، وابن عقيل، والسيوطي (٥).

ونقل الجواز عن الكسائي، ولعل هذا ما دفع ابن أبي الربيع لجعله مذهب بعض الكوفيين (٦)، ونسبه جامع العلوم الأصبهاني إلى الأخفش، ونقل ابن مالك وابن هشام

(١) شرح التسهيل ٣٣٥/٢.

(٢) أما المجرور بحرف جر زائد فإن جميع النحاة متفقون على جواز التقديم، انظر منهج السالك لأبي حيان ١/ق ٢٨٤، ارتشاف الضرب ١٥٧٩/٣، توضيح المقاصد والمسالك ١٤٨/٢، المساعد ٢٢/٢.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢/٢٢٠، شرح اللمع لابن برهان ١/١٣٨، شرح اللمع للواسطي الضمير: ٧٢، المرتجل في شرح الجمل: ١٦٧، شرح المفصل ٥٩/٢، شرح التسهيل ٣٣٧/٢، شرح الرضي على الكافية ٣٠/٢، ارتشاف الضرب ١٥٧٩/٣، المقاصد الشافية ٤٦/٢، ابن كيسان النحوي رسالة ماجستير لمحمد الدعجاني: ٢٩٨.

(٤) أجازة في (التذكرة) كما في شرح عمدة الحفاظ ١/٤٢٩ وشرح التسهيل ٢/٣٣٨، وفي (المبسوط) كما في شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٤، وانظر رأي الفارسي أيضاً في إعراب الحماسة لابن جني: ١٥٢، شرح اللمع لابن برهان ١/١٣٧، المرتجل في شرح الجمل: ١٦٧، شرح الرضي على الكافية ٣٠/٢، ارتشاف الضرب ١٥٧٩/٣، المقاصد الشافية ٤٦/٢، خزنة الأدب ٣/٢١٢.

(٥) انظر شرح اللمع لابن برهان ١/١٣٨، المقاصد الشافية ٤٦/٢ والدر المنصون ٩/١٨٦ والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٦٣٦، شرح التسهيل ٢/٣٣٦ وشرح عمدة الحفاظ ١/٤٢٦ وشرح الكافية الشافية ٢/٧٤٤ والخلاصة: ٣٣، البحر المحيط ٧/٢٦٩، المساعد ٢/٢٢، همع الهوامع ٤/٢٥.

(٦) انظر بحال العلماء: ١٣١، البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣١٤ و ٥٢٩، النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم: ٥٨.

الجواز عن ابن جني على رغم تصريحه بالمنع منه في (اللمع)^(١)، وبناء على ما سبق يكون ما ذكره ابن الشجري من أن المنع قول جميع النحويين إلا ابن كيسان فيه نظر. وحجة المجيزين السماع، فمن السماع الذي احتج به ابن كيسان - كما ذكر ابن الشجري - ومن وافقه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾^(٢).

قال ابن برهان: " (كافة) حال من (الناس)، وقد تقدّم على المجرور باللام، وما استعملت العرب (كافة) قط إلا حالا "^(٣).
وساق ابن مالك الشواهد الشعرية على ذلك وكثرها؛ لأن المخالفين كثير كما قال^(٤)، ومما استشهد به قوله:

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أَصْبَنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْعَاً بِقَتْلِ حِبَالٍ^(٥)

وقوله:

لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيَا إِلَيَّ حَبِيْبًا إِنَّهَا لَحَبِيْبٌ^(٦)

وقوله:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ يَنِينِكُمْ بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي^(٧)

(١) انظر شرح اللمع للأصبهاني ٤٦٦/٢، شرح عمدة الحفاظ ٤٢٩/١ وشرح التسهيل ٣٤٥/٢ وأوضح المسالك ٣٢١/٢، اللمع: ١١٨.

(٢) سبأ: ٢٨.

(٣) شرح اللمع ١٣٨/١.

(٤) شرح عمدة الحفاظ ٤٢٩/١.

(٥) لطليحة الأسدي، انظر إصلاح المنطق: ١٩، المحتسب ١٤٨/٢، شرح التسهيل ٣٣٨/٢، شرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢، شرح عمدة الحفاظ ٤٢٧/١، اللسان (فرغ) ٤٤٦/٨.

(٦) ينسب لقيس بن ذريح ولجئون ليلي ولكثير عزة وصحح البغدادي في الخزانة - ٢١٤/٣ و ٥٣٦ - نسبته إلى عروة ابن حزام، وهو في الكامل ٧٨٩/٢، شرح التسهيل ٣٣٨/٢، شرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢، شرح عمدة الحفاظ ٤٢٨/١، شرح الرضي على الكافية ٣٠/٢.

(٧) ورد بغير نسبة في شرح التسهيل ٣٣٨/٢، شرح عمدة الحفاظ ٤٢٦/١، البحر المحيط ٢٦٩/٧، أوضح المسالك ٣٢١/٢، المقاصد الشافية ٤٢/٢.

وقوله:

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمُرُوءَةُ نَاشِئًا فَمَطَّلَهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ^(١)

وغلل الجواز بوجوه منها:

١- العامل في الحال هنا هو الفعل، والفعل متصرف في نفسه فينبغي أن يتصرف في

معموله^(٢)، ولا يفتقر الفعل هنا في نصبه الحال إلى واسطة، كما لا يفتقر إليها في نصب المفعول، وحرف الجر لا عمل له إلا الجر، ولا جيء به إلا لتعدي الفعل^(٣).

٢- المجرور بالحرف هنا بمنزلة منصوب إذ هو مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم

حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به^(٤).

٣- الاستقراء يدل على جواز تقديمه؛ لأن قولك: جاءني راكبًا زيدًا، لم يحتج جواز

التقديم فيه إلى سماع مخصوص، بل حكم بالجواز نظرًا إلى عموم القاعدة المعلومة من استقراء كلامهم وهي كثرة تقديم الحال، فلما صار ذلك معلوماً غير محتاج إلى نقل في موضع مخصوص جعلوا الباب كله واحدًا^(٥).

ثانياً: عدم الجواز مطلقاً:

(١) ينسب للمعلوط السعدي، ولسويد العبدي، وللمنخل السعدي، انظر الخزانة ٢٢٠/٣، وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٨/٣، شرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢، شرح الرضي على الكافية ٣٠/٢، المقاصد الشافية ٤١/٢.

(٢) هذه حجة ابن كيسان، انظر الفوائد والقواعد: ٣٠٤، شرح اللمع لابن برهان ١٣٧/١، شرح اللمع للواسطي الضمير: ٧٢، المرتجل في شرح الجمل: ١٦٧، الإيضاح في شرح المفصل ٣٣١/١، شرح عمدة الحفاظ ٤٢٦/١.

(٣) انظر شرح عمدة الحفاظ ٤٢٦/١، شرح التسهيل ٣٣٩/٢، وانظر شرح اللمع لابن برهان ١٣٧/١.

(٤) انظر شرح عمدة الحفاظ ٤٢٦/١، شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢، شرح التسهيل ٣٣٩/٢، وهذه حجة الفارسي انظر المقاصد الشافية ٤٦/٢، خزنة الأدب ٢١٢/٣.

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٣١/١، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٥٠٨/٢.

ذهب إلى ذلك أكثر النحويين^(١) وعلى رأسهم سيويه الذي يقول: "ومن ثم صار (مررت قائماً برجل) لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل" (٢).

وهو رأي اليزيدي، والمبرد، وابن السراج، وابن جني، والثمانيني، والزمخشري، وابن الشجري، وابن الدهان، والعكبري، وابن الحاجب، وابن أبي الربيع، وأبو حيان في (منهج السالك)، وابن هشام، والشاطبي^(٣)، وغيرهم.

واحتج ابن الشجري لعدم الجواز بما اعتل به النحويون وهو أن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال على الأكثر^(٤)، والعامل في الحال هنا هو الجار؛ لأنه عمل في لفظ ذي الحال، ولم يكن كالفعل الذي عمل في الموضع، وقاس النحويون الجار على الرافع والناصب، فلما خالفهما ألزموا حال المخفوض التأخير، وذلك أن الرافع والناصب يتقدم الحال عليهما؛ لأن المرفوع والمنصوب يجوز تقديمه عليهما، تقول: خرج زيدٌ مسرعاً، وزيدٌ خرج مسرعاً، فلما جاز تقديم زيد على خرج، جاز تقديم الحال عليه، فقيل: مسرعاً خرج زيدٌ، وتقول في عامل النصب في ذي الحال: ضربت زيداً مشدوداً، وزيداً ضربت مشدوداً،

(١) نقل عن ابن الأنباري الإجماع على المنع، انظر ارتشاف الضرب ٣/١٥٨٠، منهج السالك لأبي حيان ١/ق ٢٨٢، توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٤٩، المساعد ٢/٢١، وقال ابن أبي الربيع في البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٥٢٩: "ولا أعلم من البصريين خلافاً في منعه"، وما ذكر سابقاً من إجازة عدد من النحويين لذلك يخالف ما ذهبوا إليه.

(٢) الكتاب ٢/١٢٤.

(٣) انظر مجالس العلماء: ١٣١، المقتضب ٤/١٧١ و ٣٠٢، الأصول ١/٢١٥، اللمع: ١١٨، الفوائد والقواعد: ٣٠٣، الكشف ٣/٥٦٦، الفصول في العربية: ٢٤، الباب في علل البناء والإعراب ١/٢٩١، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/٥٠٨، البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٥٢٩، منهج السالك ١/ق ٢٨٤، أوضح المسالك ٢/٣١٩، المقاصد الشافية ٢/٤٣.

(٤) انظر شرح اللمع للواسطي الضريع: ٧٢، الباب في علل البناء والإعراب ١/٢٩١، البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٥٢٩، وتقييد ذلك بالأكثر هو الصواب كما فعل ابن الشجري، لأن جعله على الإطلاق ليس بلازم، ونسب على ذلك ابن هشام في باب: التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، انظر مغني اللبيب ٢/٧٥٩.

فجاز لذلك مشدوداً ضربت زيداً، فجاز تقديم ذي الحال المرفوع على الرافع،
وذي الحال المنصوب على الناصب، ولا يمكن تقديم المخفوض على الخافض،
فامتنع لذلك تقديم الحال على ذي الحال المخفوض.

كما غُلل المنع بوجوه أخرى منها:

- ٥ ١- حق الحال إذا تعدى العامل لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك
الواسطة، إلا أنه منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلاً واحداً لا
يتعدى إلى شيئين بحرف واحد، فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام
التأخير^(١).
- ١٠ ٢- لا يجوز أن يعمل الفعل في الحال قبل ذكر الجار؛ لأن الفعل والجار صارا
كالشيء الواحد، فتقديم الحال على الجار يفضل بينهما^(٢).
- ٣- كثر الحال من المجرور في كلامهم، ولم يُسمع تقديمه من الفصحاء، ولو
كان تقديمه جائزاً لوقع في كلامهم^(٣).
- ١٥ ٤- تقديم الحال على الجار والمجرور يوجب أن تكون حالا لهما جميعاً؛ لأن
الفعل عمل فيهما معاً، ومحال أن يكون للحرف حال، ولو جاز أن يكون
للحرف حال لانضمامه إلى غيره جاز أن يكون له حال إذا انفرد، وليس أحد
يجعل له حالا إذا انفرد^(٤).
- ٥- هذا التقديم ممنوع حملاً على حال المجرور بالإضافة^(٥).

(١) انظر شرح التسهيل ٣٣٦/٢، شرح الألفية لابن الناطم: ٣٢٣، المقاصد الشافية ٤٢/٢.

(٢) انظر الأصول ٢١٥/١، مجالس العلماء: ١٣٢، الباب في علل البناء والإعراب ٢٩١/١، التخمير ٤٢٨/١، شرح
المفصل ٥٩/٢.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٣١/١، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٥٠٨/٢، البسيط في شرح جمل
الزجاجي ٥٢٩/١، المساعد ٢١/٢.

(٤) انظر الفوائد والقواعد: ٣٠٤.

(٥) انظر شرح التسهيل ٣٣٦/٢، شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢، شرح الألفية لابن الناطم: ٣٢٣، المقاصد
الشافية ٤٢/٢.

وأما السماع الذي احتج به المجيزون فقد أوله المانعون، فالآية التي احتج بها ابن كيسان لا يرى ابن الشجري فيها دليلاً على تقديم حال المجرور عليه؛ لأن (كافّة) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾^(١)، ليس حالاً من (الناس) كما توهم ابن كيسان، وإنما هو حال من الكاف، والمراد كافاً، ونسب ابن الشجري هذا التأويل للزجاج^(٢)، وعلل دخول التاء في الحال للمبالغة في الوصف لا للتأنيث^(٣)، وقيل: إن (كافّة) مصدر جاء على الفاعلة كالعافية والعاقبة، وعلى هذا فوقوعها حالاً: إما من المبالغة، وإما على حذف مضاف أي: ذا كافّة للناس^(٤).

وللزّمخشري تأويل آخر حيث جعل (كافّة) صفة لموصوف محذوف فأخرجها من باب الحال، فقال في تقدير الآية: "إلا إرسالاً عامة لهم محيطّة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم"^(٥).

وإضافة إلى احتمال التأويل في الآية فإنها لا نظير لها في ظاهرها^(٦)، كما أن جعل (كافّة) حالاً من المجرور متقدماً عليه يلزم منه ارتكاب مخالفات أخرى، يقول الزّمخشري: "وكم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى: إلى؛ لأنه لا يستوي له الخطأ الأول إلا بالخطأ الثاني، فلا بد

(١) سبأ: ٢٨.

(٢) الذي في معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٥٤: "والمعنى: أرسلناك جامعاً للناس في الإنذار والإبلاغ"، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٤٧، مشكل إعراب القرآن ٢/٥٨٨، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/٧٢.

(٣) انظر هذا التعليل في الكشف ٣/٥٦٥، الباب في علل البناء والإعراب ١/٢٩٢، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/٧٢، أوضح المسالك ٢/٣٢٤.

(٤) انظر الدر المصون ٩/١٨٥.

(٥) الكشف ٣/٥٦٥.

(٦) انظر المقاصد الشافية ٢/٤٣.

له من ارتكاب الخطأين ^(١)، ويقول ابن هشام: " ويلزمه تقديم الحال المحصورة، وتعدي (أرسل) باللام، والأول ممتنع، والثاني خلاف الأكثر ^(٢)."

ودعوى التأويل في الآية لم يُسلم بها المجوزون لتقديم الحال على صاحبها الجور، فابن مالك يقول: " ولا يلتفت إلى قول الزمخشري والزجاج، أما الزمخشري فلأنه جعل (كافة) صفة ولم تستعمله العرب إلا حالا، وهذا شبيه بما فعل في خطبة (المفصل) من إدخال باء الجر عليه، وإضافته والتعبير به عما لا يعقل ^(٣)، وليته إذ أخرج (كافة) عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس، بل جعله صفة موصوف محذوف، ولم تستعمله العرب مفردًا ولا مقرونا بالصفة أعني: إرسالة، وحق الموصوف المستغني بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف، وألا تصلح الصفة لغيره، والمشار إليه بخلاف ذلك فوجب الإعراض عما أفضى إليه. وأما الزجاج فبطلان قوله بين أيضًا؛ لأنه جعل (كافة) حالا مفردا ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثا، ولا يتأتى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة وبابه مقصور على السماع، ولا يتأتى غالبا ما هي فيه إلا على أحد أمثلة المبالغة كنسابة وفروقة ومهذارة، و(كافة) بخلاف ذلك، فبطل أن تكون منها؛ لكونها على فاعلة، فإن حُمِلت على رَاوِية حُمِلت على شاذ الشاذ؛ لأن لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ، ولمَّا لا مبالغة فيه أشد، فيعبر عنه بشاذ الشاذ، والحمل على الشاذ مكروه فكيف على شاذ الشاذ؟ وإذا بطل القولان تعين الحكم بصحة القول الثالث، وهو أن يكون

(١) الكشف ٥٦٦/٣.

(٢) أوضح المسالك ٣٢٤/٢.

(٣) في قوله: " لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب". المفصل: ٥، وردّ عليه ابن هشام أيضًا في مغني اللبيب ٦٤٧/٢، وقد جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٧٧/٢: " وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر بن الخطاب أنه قال: قد جعلت لآل بني كأكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً أبرزاً... أه، وقد يقال هذا شاذ."

الأصل: وما أرسلناك إلا للناس كافة، فقدم الحال على صاحبه مع كونه مجروراً^(١).

ووصف الرضي تأويل الزجاج بالتعسف، وهو عند أبي حيان لا تساعده اللغة؛ لأن (كفّ) ليس بمحفوظ أن معناه: جمع^(٢).

- وَأما دعوى ارتكاب المخالفات فقد أُجيب عنها، فما ذهب إليه الزمخشري
أجاب عنه أبو حيان بقوله: "وقول الزمخشري: وكم ترى ممن يرتكب هذا
الخطأ.... إلى آخر كلامه شنيع؛ لأن قائل ذلك لا يحتاج إلى أن يتأوّل اللام
بمعنى: (إلى)؛ لأن (أرسل) يتعدّى بـ (إلى) ويتعدّى باللام، كقوله تعالى:
﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(٣)، ولو تأوّل اللام بمعنى: (إلى) لم يكن ذلك
خطأ؛ لأن اللام قد جاءت بمعنى: (إلى)، و (إلى) جاءت بمعنى: اللام، و (أرسل)
مما جاء متعدياً بهما إلى المجرور^(٤).

- إلا أن إجابة أبي حيان ليست بالمسلم بها عند السمين الحلبي إذ يقول: "
قلت: أما ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ﴾ فلا دلالة فيه؛ لاحتمال أن تكون اللام لام العلة
المجازية، وأما كونها بمعنى: (إلى) والعكس فالبصريون لا يتجوّزون في
الحروف^(٥)".

وأجاب الأزهري عن اعتراض ابن هشام فقال: "ويُدفع الأول بأن تقديم المحصور
بـ (إلا) ليس ممتنعاً عند الجميع، كيف؟ وقد قال الموضّح في (باب الفاعل) في المفعول
المحصور بـ (إلا): وأجاز البصريون، والكسائي، والفراء، وابن الأنباري تقديمه على
الفاعل، وأي فرق بين الحال والمفعول؟ لأن الاقتران بـ (إلا) يدل على المقصود. ويُدفع

(١) شرح التسهيل ٣٣٧/٢، وانظر المقاصد الشافية ٤٠/٢.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ٣٠/٢، البحر المحيط ٢٦٩/٧.

(٣) النساء: ٧٩.

(٤) البحر المحيط ٢٦٩/٧.

(٥) الدر المصون ١٨٨/٩.

الثاني بأن مخالفة الأكثر لا تضر؛ فإن تعدّي (أرسل) باللام كثير فصيح واقع في التزليل، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(١) " (٢).

وأما ما جاء في الشعر من تقدم الحال على صاحبها المجرور فقد حمله المانعون على الاضطرار، وأولوا ما أمكن منه^(٣)، قال أبو حيان: " وهذا الذي استدلوا به من السماع على تقدير ألا يتصور تأويله لا حجة فيه؛ لأنه شعر والشعر يجوز فيه ما لا يجوز في الكلام، هذا وقد تؤوّل جميع ذلك " (٤).

فقال العكبري في قوله:

فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال

: " وأما (فرغاً) فحال من الفاعل، أي: فلن يذهبوا ذوي فرغ " (٥).

وقال ابن جني في قوله:

لئن كان برد الماء حرّان صاديا إلى حبيباً إنَّها لحبيب

: " وقد يجوز في هذا عندي وجه آخر لطيف المعنى، وهو أن يكون (حران صاديا) حالا من الماء، أي: كان برد الماء في حال حرّته وصداه حبيباً إلى، وصف الماء بذلك مبالغة في الوصف.... " (٦).

ولأي حيان تأويل آخر جعل فيه (برد) مصدرًا مقدّرًا بأن والفعل ناصبًا لـ (حرّان) على المفعولية، والتقدير: لئن كان أن برد الماء حرّان صاديا، و(إلي) متعلق بقوله: حبيباً^(٧).

(١) النساء: ٧٩.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٦٣٨/٢، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٧٦/٢.

(٣) انظر المقاصد الشافية ٤٧/٢.

(٤) منهج السالك ١/ق ٢٨٤.

(٥) الباب في علل البناء والإعراب ٢٩٢/١.

(٦) إعراب الحماسة: ل ١٥٢، وانظر خزانة الأدب ٢١٢/٣.

(٧) انظر منهج السالك ١/ق ٢٨٤، وهذا التأويل متعسف عند البغدادي، انظر خزانة الأدب ٢١٣/٣.

وأما قوله:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (طُرًّا) حَالٌ مِنْ (عَنْكُمْ) مَحذُوفَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: تَسَلَّيْتُ عَنْكُمْ طُرًّا عَنْكُمْ، وَ(عَنْكُمْ) دَالَةٌ عَلَى (عَنْكُمْ) الْمَحذُوفَةِ^(١).

وأما قوله:

فَمَطْلَبُهَا كَهَلًّا عَلَيْهِ شَدِيدٌ

فَأَوَّلَهُ أَبُو حِيَانٍ^(٢) عَلَى أَنْ (كَهَلًّا) حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ الْمَحذُوفِ مِنَ الْمَصْدَرِ، أَي: فَمَطْلَبُهُ إِيَّاهَا كَهَلًّا عَلَيْهِ شَدِيدٌ، وَجَازَتْ الْحَالُ مِنَ الْمَحذُوفِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٣)، إِلَّا أَنَّ ابْنَ جَنِي قَدْ رَدَّ هَذَا التَّأْوِيلَ مِنْ قَبْلِ بَقُولِهِ: "إِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا جَعَلْتَ (كَهَلًّا) حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْمَطْلَبِ، قِيلَ: الْمَصْدَرُ فِي الْخَبَرِ لَا يُضْمَرُ فِيهِ الْفَاعِلُ، بَلْ يُحذفُ مَعَهُ حَذْفًا"^(٤).

وَقَدْ أُجِيبَ عَنْ اِحْتِمَالِ التَّأْوِيلِ فِي الْآيَةِ وَالْأَيَّاتِ بِأَنَّهُ يَكْفِي فِي الظَّنِّيَّاتِ ظَوَاهِرُ الْأَدْلَةِ مَا لَمْ يَرُدَّهَا صَرِيحٌ وَلَا سِيَّمَا مَعَ مُسَاعَدَةِ الْقِيَاسِ، قَالَهُ الْمُرَادِي^(٥)، ثُمَّ إِنَّ الْإِحْتِمَالَ فِي بَعْضِهَا بَعِيدٌ جَدًّا، وَتَكَلَّفٌ جَدًّا^(٦).

ثالثًا/ الجواز المقيّد:

هذا مذهب الكوفيين، وأجازوه في ثلاث مسائل:

أ- إِنْ كَانَ ذُو الْحَالِ مَضْمَرًا نَحْوُ: مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِكَ. ب- أَوْ كَانَ الْحَالُ لِمَضْمَرَيْنِ أَحَدُهُمَا مَجْرُورٌ بِالْحَرْفِ نَحْوُ: مَسْرَعَيْنِ مَرَرْتُ بِكَ، وَمَرَرْتُ مَسْرَعَيْنِ

(١) انظر منهج السالك ١/ق ٢٤٨.

(٢) منهج السالك ١/ق ٢٨٤، وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٩/٣.

(٣) الفرقان: ٤١.

(٤) إعراب الحماسة: ل ١٢٥، وانظر خزانة الأدب ٣/٢١٩.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٥٠، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٧٦/٢.

(٦) انظر توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٥٠، المساعد ٢/٢٢.

بك. ج- أو كانت الحال فعلاً وإن كان صاحبها مظهرًا نحو: مررت تضحك بهند^(١).

وعُلِّل الجواز بعدم ظهور الإعراب في صاحبها في المسألة الأولى والثانية وفي الحال في الثالثة، فلا حاجة حينئذ لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة؛ لضعفها بخفاء العمل^(٢).

وبعد...

فمنع أكثر النحويين ومنهم ابن الشجري تقدم الحال المجرور بالخرف على صاحبها هو الصواب، وقد حكم بذلك الشاطبي وبينه أحسن بيان فقال: "والصواب - والله أعلم - مع النحويين دون ابن مالك؛ لأنهم لم يأتوا بوجه المنع القياسي إلا بعد استقراء كلام العرب، وأنهم لم يجدوا التقديم إلا في شعر لا يُجعل وحده مأخذ قياس، أو في الآية الكريمة مع احتمالها وعدم نظير لها في ظاهرها، ومعارضة الاستقراء للقياس في المسألة، فحينئذ جزموا بمنع المسألة، وأولوا الآية الكريمة حين لم يجدوا لها في الكلام نظيراً، ولم يثبت عندهم جواز التقديم في لغة من اللغات، فالحق ما ذهبوا إليه.... ليس كل ما تكلم به العرب يُقاس عليه، وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحويين أن قولهم: شاذ، أو: لا يُقاس عليه، أو: بعيد في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيف في نفسه، وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى لعمر الله أن يُشنع عليهم، ويُمال نحوهم بالتجهيل والتقيح...."^(٣). وعلى هذا يكون تقديم حال المجرور عليه من القليل الشاذ الذي يُحفظ ولا يُقاس عليه.



(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/٢٩، منهج السالك لأبي حيان ١/ق ٢٨٢، ارتشاف الضرب ٣/١٥٧٩، توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٤٨، المساعد ٢/٢١.

(٢) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/١٧٨.

(٣) المقاصد الشافية ٢/٤٣ و٤٤.

نوع حركة ما قبل (ياء) المتكلم في: غلامي ونحوه

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: "حكم أبو الفتح عثمان بن جني في كتابه الذي سَمَّاه (الخصائص) على الكسرة في: غلامي ونحوه بأنها لا حركة إعراب ولا حركة بناء، وإنما حكم بذلك لأن الاسم الذي اتصلت به الياء لم يُشبه الحرف، ولا تضمّن معناه.

وأقول: إن هذه الحركة حركة بناء كحركة التقاء الساكنين في نحو: لم يخرج القوم، ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾^(١)، وإن كانت في كلمة معربة. وأقول: إن

كل حركة لم تحدث عن عامل حركة بناء، كما حكم أبو علي في الباب الثاني من الجزء الثاني من كتاب (الإيضاح)، بأن حركة التقاء الساكنين حركة بناء، وذلك في قوله: "و

وحركات البناء التي تتعاقب على أواخر هذه المبنية نحو حركة التقاء الساكنين في: اردد القوم". ألا ترى أن أبا الفتح قد نصّ على ما قلته في قوله: "الإعراب ضد البناء في

المعنى ومثله في اللفظ، والفرق بينهما زوال الإعراب لتغيّر العامل وانتقاله، ولزوم البناء الحادث من غير عامل وثباته". أراد أن البناء حدوثه عن علة لا عن عامل، فالعلة التي

أوجبت الكسرة في: لم يخرج القوم التقاء الساكنين، والعلة التي أوجبت الكسرة في: غلامي ونحوه انقلاب الياء واوًا لو ضُم ما قبلها، وانقلابها ألفًا لو فُتح ما قبلها"^(٢).

ملخص الاعتراض:

لم يرتضِ ابن الشجري حكم ابن جني على كسرة ما قبل ياء المتكلم بأنها لا حركة إعراب ولا بناء، فخالفه في الحكم عليها محتجا لذلك بكلام الفارسي وابن جني نفسه.

الدراسة:

يلزم من إضافة الاسم الصحيح الآخر إلى ياء المتكلم أن يُكسر ما قبلها، واختلف في الحكم على هذه الكسرة، ويتلخص هذا الخلاف في الآراء التالية:

١- الكسرة ليست بإعراب ولا بناء:

(١) آل عمران: ٢٨.

(٢) الأمالي ١/٤.

وهو رأي ابن جني - كما ذكر ابن الشجري - يقول في باب (الحكم يقف بين الحكمين): " هذا فصل موجود في العربية لفظاً، وقد أعطته مقاداً عليه وقياساً، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو: غلامي وصاحبي، فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء. أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه نحو: هذا غلامي ورأيت صاحبي، وليس بين الكسر وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقارنة. وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكنة، فليست الحركة إذن في آخرها ببناء، ألا ترى أن غلامي في التمكن واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا" (١).

فاستدل ابن جني بدخول الإعراب على الاسم رفعاً ونصباً والكسرة فيه على أن الكسرة ليست بإعراب إذ لا علاقة بينهما، واستدل بعدم وجود سبب للبناء في اسم معرب متمكن لا فرق بينه وبين ما أضيف إلى الضمائر الأخرى على أن الكسرة ليست ببناء.

وإذا ثبت نفي الإعراب والبناء عن هذه الكسرة عند ابن جني فماذا تكون عنده حينئذ؟

والجواب عن هذا أنه قد وصف هذه الكسرة بأنها يُكره الحرف عليها، فيكون في كل الحالات ملازماً لها، وهي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح (٢)، ولعل وصفه هذا يوافق ما ذكره النحاة المتأخرون عنها - كما سيأتي - وهو أنها حركة المناسبة لياء المتكلم (٣).

(١) الخصائص ٣٥٦/٢، ووافق ابن جني فيما ذهب إليه ابن بري والمهلي انظر نظم الفرائد وحصر الشرائد: ١٤٧ و ١٤٥.

(٢) انظر الخصائص ٣٥٧/٢ و ٥٧/٣.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤، شرح شذور الذهب: ٦٥، شرح قطر الندى: ٧٧، تعليق الفرائد ١٧١/١.

هذا وقد ذكر الزمخشري والعكبري أن من النحاة مَنْ يرى أن المضاف إلى ياء المتكلم ليس بمعرب ولا مبني^(١)، ولعلهما يريدان ابن جني، وجاء التصريح بنسبة ذلك إليه عند أبي حيان والمرادي وابن عقيل^(٢).

وواضح وضوحاً بيناً من كلام ابن جني السابق أنه لم يقل أن المضاف إلى ياء المتكلم ليس بمعرب ولا مبني، بل هو عنده معرب وإعرابه غير ظاهر لوجود هذه الكسرة على ما قبل الياء وهو مذهب جمهور النحويين^(٣)، وإنما انصبَّ كلام ابن جني على الحكم على كسرة ما قبل الياء حيث نفى الإعراب والبناء الأصلي عنها فقط، وهذا صحيح ولا غبار عليه؛ لأنها حركة لازمة تصحب ما قبل ياء المتكلم.

٢- الكسرة بناء عارض:

وهو رأي عدد من النحاة منهم عبد القاهر الجرجاني، يقول: " والبناء في الأسماء يكون لازماً نحو: مَنْ وكيف، وعارضاً وذلك في خمسة أشياء: المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامي.... " ^(٤).

وهذا رأي ابن الشجري أيضاً الذي خالف به رأي ابن جني السابق، واحتجَّ لذلك بوجهين:

الأول: الشبه بين كسرة ما قبل ياء المتكلم وكسرة التقاء الساكنين، ووجه الشبه بينهما هو البناء العارض لا الأصلي بدليل قوله: " وإن كانت في كلمة معربة "، واستدل ابن الشجري على صحة هذه المشابهة بكلام الفارسي في (التكملة)^(٥) والذي حكم فيه على كسرة التقاء الساكنين بالبناء.

(١) انظر أعجب العجب في شرح لامية العرب: ٣٥، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٥٠، مسائل خلافة: ٨٣، الباب في علل البناء والإعراب ٦٧/١.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٨٤٧، توضيح المقاصد والمسالك ٢/٢٩٧، المساعد ٢/٣٧٣.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٣١، ارتشاف الضرب ٤/١٨٤٧، توضيح المقاصد والمسالك ٢/٢٩٧، المساعد ٢/٣٧٣.

(٤) الجمل: ١١، وانظر المقتصد ١/٢٤٠.

(٥) ص ١٨٦.

والثاني: سبب وجود هذه الكسرة، فالحركة بصفة عامة إنما تحصل بعامل أو بعلة، فإن كانت بعامل فهي إعراب، وإن كانت بعلة فهي بناء، وهذا الوجه أخذه ابن الشجري من كلام ابن جني في (اللمع)^(١) - وكأنه يردُّ عليه رأيه السابق في الكسرة بكلامه - ثم طَبَّقَهُ على: لم يخرج القوم، وغلَامِي، فعِلَّة كسر الأول التقاء الساكنين، وعلة كسر الثاني انقلاب الياء واوًا لو ضُم ما قبلها، وانقلابها ألفًا لو فُتِح ما قبلها.

فثبت بهذين الوجهين عند ابن الشجري أن كسرة ما قبل ياء المتكلم بناء عارض، وتبعه في ذلك تلميذه ابن الحشّاب الذي فصّل الكلام في الوجه الثاني الذي احتج به ابن الشجري ولم ينسبه إليه^(٢)، وذكر ابن الحشّاب عِلَّةً أخرى لهذا البناء العارض فقال: "والكسرة في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم كسرة بناء عارض، وذلك أن المضاف ينزل من المضاف إليه منزلة بعض الكلمة من بعض، هذا إذا كان المضاف إليه مما يمكن أن يكون مستقلاً بنفسه، فإذا انضم إلى ذلك كون المضاف إليه مما لا يقوم بنفسه ولا ينفرد اشتد اتصاله بما قبله حتى يجري الأول من الثاني والثاني من الأول مجرى بعض الكلمة من بعض حقيقةً لامتزاجهما، فيغلب على الأول حكم الثانية، وهذه الصفة موجودة في المضاف إلى ياء المتكلم"^(٣).

وقد قال بالبناء العارض أيضا المطرّزي، وابن الخباز، وهو الأقيس عند ابن يعيش الذي احتجّ بما احتج به ابن الشجري، وجعله الرضي مذهب النحاة وقد أبعد في هذا^(٤).

ويرى ابن مالك وتبعه أبو حيان أن القول بالبناء هو ظاهر كلام الزمخشري^(٥)، ولعلّ مما يؤيد ذلك أن اثنين من شراح (المفصل) قد فهما كلام الزمخشري عند حديثه عن

(١) ص ٥٠.

(٢) المرجل في شرح الجمل: ١٠٧ و ١٠٨.

(٣) المرجل في شرح الجمل: ١٠٩، وانظر أعجب العجب في شرح لامية العرب: ٣٦.

(٤) انظر المصباح: ٦٢، شرح الكافية الشافية ٢/٩٩٩، شرح المفصل ٣/٣٢، شرح الرضي على الكافية ١/١٠٠.

(٥) انظر شرح التسهيل ٣/٢٧٩، ارتشاف الضرب ٤/١٨٤٧، وانظر المفصل: ١٠٧.

حكم المضاف إلى الياء أنه يريد البناء فوافقاه على ذلك، وذهبا يدفعان ما يُعترض به على حكم البناء هذا^(١)، وربما يؤيد ذلك أيضاً أن الزمخشري في كتاب آخر له قد أطل قليلاً عندما ذكر حجة البناء بينما أوجز عند ذكر حجة المذهبين الآخرين^(٢).

ويرى ابن مالك كذلك أن في كلام ابن السراج ما يُوهم بالقول بالبناء وساق كلامه، ثم فُتد احتمال الوهم فيه وفسره بما يوافق مذهب جمهور النحويين القائلين بالإعراب المقدر في المضاف لياء المتكلم^(٣).

هذا وقد حمل ابن مالك لواء الرد على الجرجاني ومن تبعه من القائلين بالبناء، وفي هذا رد على ابن الشجري، وكان رده كما يلي^(٤):

أ- إن كان سبب البناء الإضافة إلى غير متمكن رُدَّ ذلك بثلاثة أوجه:

الأول: أن ذلك يُوجب المساواة بين المضاف إلى سائر الضمائر والمضاف إلى الياء، وذلك باطل^(٥).

الثاني: أن ذلك يُوجب بناء المثني المضاف إلى الياء، وذلك أيضاً باطل.

الثالث: أن المضاف إلى غير متمكن لا يجوز بناؤه دون أن يكون ذا إبهام يفتقر بسببه إلى الإضافة لتكتمل دلالته بما كـ (غير) و (مثل)، والمضاف إلى الياء لا يشترط في خفاء إعرابه ذلك فعلم أنه معرب تقديراً^(٦).

(١) هما الخوارزمي في التخمير ٦٥/٢، والجندي في الإقليد ٧١١/٢.

(٢) انظر أعجب العجب في شرح لامية العرب: ٣٦.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١٠٠١/٢ و ١٠٠٢، وذكر في شرح التسهيل ٢٧٩/٣ أنه سيبين مراد ابن السراج من كلامه المحتمل للبناء ولكنه لم يفعل، وانظر كلام ابن السراج في الأصول ١٢٣/٢ و ٣٦٥، وقد نبه على الموضوع الثاني الدكتور جمال نخيمر في شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٥٥/١.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٠٠٠/٢-١٠٠١، وانظر شرح التسهيل ٢٨٠/٣.

(٥) سبقه إلى هذا ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٢٥٦/٢، وتبعهما ابن هشام في مغني اللبيب ٥٩٤/٢، وهذا الوجه قد أوله الخوارزمي في التخمير ٦٥/٢، والجندي في الإقليد ٧١١/٢.

(٦) سبقه إلى هذا ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٤٣١/١، وتبعهما الرضي في شرح الكافية ١٠٠/١، وابن هشام في مغني اللبيب ٥٩٤/٢.

ب- إن كان سبب بنائه تقدير إعرابه بلزوم انكسار آخره لزم من ذلك الحكم ببناء المقصور والمُتَعِّع والحكي؛ لأن كلا منها ممنوع من ظهور الإعراب، ولا قائل بأنه مبني، إنما هو معرب تقديرًا، فكذلك المضاف إلى الياء.

وبعد أن أبطل ابن مالك قول الجرجاني أخذ يوجِّهه بتوجيهين يمكن أن يُنتصر بهما، وهذان الوجهان كما قال لم يُسبق إليهما وانفرد بالعثور عليهما^(١).

٣- الكسرة حركة إعراب ظاهرة في حالة الجر فقط:

وهو رأي ابن مالك إذ يقول: "...وأما حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير، هذا عندي هو الصحيح، ومَنْ قدَّر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفًا لا مزيد عليه، ولا حاجة إليه"^(٢).

ونظير ما ذهب إليه ابن مالك في هذا قول مَنْ زعم أن: مَنْ زيدٌ؟ في جواب مَنْ قال: قام زيدٌ، معرب بالحركة الظاهرة، وليست الحركة للحكاية، بخلاف: مَنْ زيدًا؟ لقائل: ضربت زيدًا، ومَنْ زيدٌ؟ لقائل: مررت بزيد^(٣).

وقد ردَّ النحاة هذا الرأي من قِبَل ابن مالك ولم يرتضوه كابن جني وابن الحاجب^(٤).

٤- الكسرة تُغيِّر لحق علامة الإعراب في حالة الرفع والنصب:

انفرد بهذا السهيلي، فهو يرى أن الضمة في حالة الرفع انقلبت كسرة لمجاورة الياء في: قومي، كما انقلبت الواو ياء لمجاورة الياء في: هؤلاء مسلمي، وإذا كانت الواو - وهي أقوى من الحركة - تنقلب ياء في هذا الموطن، فكيف بالحركة وهي أضعف منها؟ وفي حالة النصب غُلِبَ صوت الياء على الفتحة، وإذا كانت الواو من (خاف) يُغَلَّبُون عليها صوت الكسرة في حال الإمالة حتى يكون اللفظ بها كاللفظ بـ(باع) إذا أُمِيت، فكيف بالفتحة التي هي حركة، والحركة أضعف من الحروف، ولا سيما والفتحة أضعف

(١) شرح التسهيل ٢٨٠/٣.

(٢) شرح التسهيل ٢٧٩/٣.

(٣) انظر المساعد ٣٧٤/٢.

(٤) انظر الخصائص ٣٥٧/٢ و ٥٧/٣، الأمالي النحوية ١٢٨/٤، الإيضاح في شرح المفصل ٤٣١/١.

الحركات؟ أما في حالة الخفض فلم يحصل تغيير؛ لأن الكسرة امتزجت بصوت الياء إذا كانت ساكنة، وبقيت على حالها إذا كانت الياء متحركة^(١).

٥- الكسرة حركة مناسبة لياء المتكلم:

هذا رأي جمهور النحويين؛ لأن المضاف إلى ياء المتكلم عندهم معرب بالحركات المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم^(٢)، قال صاحب البسيط: " فإنه جيء بها لتصح الياء، وليست حركة إعراب، ولا حركة بناء "^(٣)، وهذا هو ما أراده ابن جني - كما سبق -، ووافقهم ابن مالك في الرفع والنصب فقط^(٤).

وعدَّ ابن الناظم الكسرة حركة إتباع للياء^(٥)، والذي يظهر - كما يقول الدماميني - : " أن إتباع الشيء للشيء هو الإتيان به تبعاً له ومناسباً له، وحينئذ فتارة يكون الإتيان بحركة الحرف، وتارة لذات الحرف.... "^(٦).

وبنحوه...

فما ذهب إليه ابن جني والذي هو رأي الجمهور هو الصواب، ويؤيده أن المشهور في تقسيم الحركات أنها سبع: حركة إعراب، وحركة بناء، وحركة حكاية، وحركة إتباع، وحركة نقل، وحركة تخلص من سكونين، وحركة المضاف إلى ياء المتكلم^(٧)، وعلى هذا فاعتراض ابن الشجري فيه نظر؛ لأنه معارض بغيره.



(١) انظر نتائج الفكر: ٢٤٣ و٢٤٤.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٤٣١/١، ارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤، التذييل والتكميل ١٩٨/١، توضيح المقاصد والمسالك ٢٩٧/٢، شرح شذور الذهب: ٦٥، المساعد ٣٧٣/٢.

(٣) الأشباه والنظائر ٣٩/٢.

(٤) انظر شرح التسهيل ٢٧٩/٣.

(٥) انظر شرح الألفية: ٦٨.

(٦) تعليق الفرائد ١٦٨/١.

(٧) انظر التذييل والتكميل ١٩٨/١، الأشباه والنظائر ٣٩/٢.

علة حذف (نون) اسم الفاعل المثني والمجموع المتصل بالضمير

من الاعتراض:

- يقول ابن الشجري: "وعلة ذلك عند النحويين أن الحذف لزم النون في هذا الوجه حملا على التنوين، كأنهم لما ألزموا التنوين الحذف في قولهم: مُكْرَمَك وضاربته، فلم يقولوا: مكرمُك ولا ضاربُته، ألزموا النون الحذف، فلم يقولوا: مكرماتك ولا مكرموتك، ولا ضارباته ولا ضاربونه، قالوا: وإنما لزم حذف التنوين مع الضمير لأنه مماثلة من حيث كان التنوين مما لا ينفصل، كما أن هذا الضمير وضع متصلا فلا ينفصل، وكرهوا الجمع بينه وبين التنوين، كما كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد كالجمع بين إنَّ ولام التوكيد وأقول: إن في هذه العلة التي ذكرها النحويون نظراً، من حيث كان الشبه العارض بين التنوين والضمير غير مانع من الجمع بينهما، كما لم يمتنع الجمع بين هذا الضمير ونون التوكيد الخفيفة في نحو: لَا يُطْعِمُكَ مَالُكَ، ﴿وَلَا يَسْتَخِفُّكَ﴾ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ^(١)، في قراءة مَنْ خَفَّفَ النون، وحكم هذه النون حكم التنوين في أنه لا ينفصل. وأقول أيضاً: إن النون التي تزداد في التثنية والجمع، وإن كانت توافق التنوين في أنها تحذف في الإضافة، فإنها تخالفه بشوقها في مواضع لا يثبت فيها التنوين، فمن ذلك ثبوتها مع الألف واللام في نحو: الزيدان والزيدون، وفي النداء في قولهم: يا زيدان ويا زيدون، وفي باب التبرئة في نحو: لا زيدَين عندي ولا زيدَين، وإذا كانت النون مخالفة للتنوين بشوقها في هذه الأماكن، فليس بمستنكر أن يجوز ثباتها مع الضمير وإن لم يجز ثبات التنوين" ^(٢).

ملخص الاعتراض:

- ٢٠ تعقب ابن الشجري النحاة في تعليلهم حذف نون اسم الفاعل المثني والمجموع المتصل بالضمير، واحتجَّ لذلك بأنه يرد عليه ما ينقضه، والنقض من قوادح العلة.

(١) الروم: ٦٠.

(٢) الأمالي ١/٣٠٥ و٣٠٦.

الدراسة:

عَلَّلَ النحويون حذف نون اسم الفاعل المثني والمجموع المتصل بالضمير بواحد من العلل الآتية:

١- حُذِفَت النون صونا للضمير من الانفصال:

- ٥ وهذه علة الأخفش وهشام الكوفي^(١)، حيث إن الجمع بين النون والضمير المتصل يؤدي إلى التناقض؛ لأن النون تشعر بالتمام، والضمير المتصل في حكم تنمة الأول، فيصير متصلا منفصلا في آن واحد^(٢).
- ورد ابن مالك هذه العلة بأنها مستغنى عنها لأمرين^(٣):
- أحدهما: أن حذف النون للإضافة مُحَصَّلٌ لذلك.
- والآخر: أن مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد النون؛ لأن نسبتها من الاسم كنسبة نون التوكيد من الفعل، واتصال الضمير لا يُزال بنون التوكيد، فكذلك لا يزول بهذه النون.

٢- حُذِفَت النون كراهة الجمع بين شيئين لمعنى واحد:

- هذا رأي الكثيرين كسيبويه، والفارسي، وابن يعيش^(٤)، فالنون حُذِفَت لإصلاح اللفظ؛ لأنها زيادة لا تنفصل من الاسم، والضمير أيضا في معناها من حيث عدم فصله عن الكلمة، فلما اشتبه في هذا الوجه وهما زيادتان لم يجتمعا في موضع واحد^(٥).

(١) انظر التبصرة والتذكرة ٢٢٣/١، شرح المفصل ١٢٤/٢، شرح التسهيل ٨٣/٣، البسيط في شرح جمل الزجاجي ١٠٤٨/٢، شرح الرضي على الكافية ٢٣٢/٢، ارتشاف الضرب ٢٢٧٥/٥.

(٢) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٦٠١/٢، الإيضاح في شرح المفصل ٤٠٥/١، شرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٢.

(٣) انظر شرح التسهيل ٨٤/٣.

(٤) انظر الكتاب ١٨٧/١، التعليقة على كتاب سيبويه ١٣٧/١، المسائل البصريات ٨٦١/١، شرح المفصل ١٢٤/٢، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٨٣/٢.

(٥) انظر المسائل البصريات ٨٦١/٢.

وتعقّب ابن الشجري هذه العلة بحجة أن الشبه العارض بين النون والضمير غير مانع من الجمع بينهما؛ لأنه لم يمتنع الجمع بين هذا الضمير ونون التوكيد الخفيفة في نحو: لَا يُطْعِمُكَ مَالِكُ، وفي قراءة ابن أبي عبلة ويعقوب: ﴿وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾^(١)، فجمع بينهما، وحكم نون التوكيد الخفيفة كحكم نوني التثنية والجمع في أنهما لا ينفصلان.

وليس بمستنكر أن يجوز ثبات نوني التثنية والجمع مع الضمير وإن لم يحز ذلك مع التنوين من حيث كونها محمولة عليه؛ لأن النون التي تزداد في التثنية والجمع، وإن كانت توافق التنوين في أنها تحذف في الإضافة، فإنها تخالفه بشوئها في مواضع لا يثبت فيها، فمن ذلك ثبوتهما مع الألف واللام في نحو: الزيدان والزيدون، وفي النداء في قولهم: يا زيدان ويا زيدون، وفي باب التبرئة في نحو: لا زيدين عندي ولا زيدين، والشيء قد يشبه الشيء وليس مثله في جميع أحواله.

٣- حُذِفَتِ النون للإضافة:

هذا رأي ابن الشجري وقال به النحاة بعده كابن مالك، وابن هشام^(٢). واحتجّ ابن الشجري لذلك بأن اتصال الاسم بالاسم يوجب عمل الأول في الثاني، واسم الفاعل يعمل الجر بحق الاسم، ويعمل النصب بحق مشابته للفعل، وعمل الاسم الجر حكم توجيه الإضافة، والإضافة مختص بها الاسم دون الفعل، وعمله النصب عارض طرأ عليه بمضارعة الفعل، فوضح أن عمله النصب فرع على عمله الجر؛ لأن عمله الجر بحق الأصل، وعمله النصب بحق الشبه بالفعل، ولما كان اسم الفاعل يتصل بالفعل تارة بحق الأصل، وتارة بحق الفرع وهو

(١) الروم: ٦٠، وانظر البحر المحيط ١٧٦/٧.

(٢) انظر الأمالي ٣٠٧/١، شرح التسهيل ٨٤/٣، أوضح المسالك ٩٧/٣.

شبهه بالفعل، ثم اتصل بالضمير، ألزمه الضمير الأصل الذي هو الإضافة؛ لأن الضمير يردُّ ما اتصل به إلى أصله؛ فلذلك وجب حذف التنوين والنون^(١).

و...
...

فاعتراض ابن الشجري على النحويين قائم على الخلاف في التعليل، حيث اعتلوا بالشبه المانع من الجمع بين شيئين لمعنى واحد، ودفع ابن الشجري ذلك بعدم الاطراد؛ لإمكانية الجمع بينهما مع وجود هذا الشبه، وبهذا تكون علة النحويين منقوضة، وما اعتل به ابن الشجري هو الأقرب للصواب؛ لسلامته مما يدفعه.



(١) انظر الأمالي ١/٣٠٦ و ٣٠٧.

علة زيادة (الميم) في اللهم

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " وإنما لم يجمعوا بين الميم وحرف النداء؛ لأنهم إنما ضمّوا الميم إلى هذا الاسم - تعالى مسماه - عوضا من حرف النداء، هذا قول البصريين، وهو الصواب، لا ما ذهب إليه يحيى بن زياد الفراء من قوله: "إن هذه الميم مأخوذة من فعل، وإنما أرادوا: يا الله أمنا بخير، أي: اقصدنا، فحذفوا همزة (أم) تخفيفا".

وهذا القول يبطل بما سأذكره لك.... قال أبو علي في مذهب الفراء: ليس هذا القول بشيء؛ لقول الله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالُوا اَللّٰهُمَّ اِنْ كَانَ هٰذَا هُوَ اَلْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَاَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا﴾^(١)، فلو كان المراد: يا الله أمنا، لأغنى هذا الفعل عن جواب الشرط، وكانت الميم سادة مسدّ الجواب، كما تقول: يا ربنا قابل فلانا إن كان باغيا.

وأقول: إن هذه الآية تدفع قول الفراء من الوجه الذي ذكره أبو علي، وتدفعه أيضا من قبل أن التقدير عنده: يا الله أمنا بخير، ثم جاء بعد هذا ﴿فَاَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِّنَ السَّمَاءِ اَوْ اَنْتِنَا بِعَذَابِ اَلِيْمٍ﴾، فالكلام الآخر ينقض الأول على ما قدره الفراء.

ودفع أبو علي قول الفراء بشيء آخر، وهو أنه قال: لو كان المراد ما قاله لَمَّا حُسِّنَ: اللهم أمنا بخير، وفي حسنه دليل على أن الميم ليست مأخوذة من (أم)، إذ لو كانت مأخوذة منه لكان في الكلام تكرير، ثم قال: والاستدلال بالآية فيه كفاية" ^(٢).

نص الاعتراض:

أبطل ابن الشجري تعليل الفراء لزيادة الميم في (اللهم) معتمدا على كلام الفارسي، ووجه إبطاله عدم صحته من حيث الصنعة ومن حيث المعنى.

والمراد:

(١) الأنفال: ٣٢.

(٢) الأمالي ٢/ ٣٤٠ و ٣٤١.

علل الفراء دخول الميم في (اللهم) بأنها بقية فعل ضَمَّ إلى لفظ الجلالة، والأصل: يا الله أَمَّنَا بخير، فكثر في الكلام فاختلط^(١)، وهذا الكلام أبطله ابن الشجري من جهتين:

الجهة الأولى: مخالفته لقواعد الصناعة النحوية:

وذكر ابن الشجري وجهين منها معتمدا على كلام الفارسي وهما:

١- لو كانت الميم أصلا من الفعل لم يحتج الشرط إلى جواب في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ

قَالُوا اٰللّٰهُمَّ اِنْ كَانَتْ هٰذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَاَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً﴾^(٢)؛ لأن الشرط إذا تقدمه الأمر استغني بالأمر عن جواب الشرط، فلما افتقر الشرط إلى جواب، وأجيب بالفاء - دلَّ على أن الميم زائدة وليست من الفعل^(٣).

٢- حصول التكرار في الكلام؛ لأنه يحسن أن يقال: اللهم أَمَّنَا بخير، فلو كان الأصل كما زعم لقيط: اللهم أَمَّنَا بخير، وهو تكرار مستقبح، وحسن استعماله دليل على فساد ما قال الفراء^(٤).

ومن وجوه مخالفة ما زعمه الفراء لقواعد الصناعة النحوية أيضا ولم يذكره ابن الشجري:

٣- لو كان الأمر على ما زعم الفراء لكان (اللهم) فيه تركيب اسم وجملة، وذلك لا يجوز^(٥).

(١) انظر معاني القرآن ٢٠٣/١.

(٢) الأنفال: ٣٢.

(٣) انظر المسائل الشيرازيات ١٨٥/١ (وقد أشبع الفارسي في الشيرازيات ١٧٨/١ - ١٩٨ الكلام على اللهم وأبطل ما زعمه الفراء من وجوه عدة)، وانظر هذا الوجه أيضا في الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٤/١، شرح المفصل ١٧/٢، توجيه اللمع: ٣٢٩، شرح الجمل ١٠٧/٢، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٠٨٢/٢.

(٤) انظر الأصول ٣٣٨/١، المسائل الشيرازيات ١٩٢/١، علل النحو: ٣٤٤، الفوائد والقواعد: ٤٦١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٤/١، التبيين عن مذاهب النحويين: ٤٥٠، شرح المفصل ١٦/٢، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٠٨٢/٢، رصف المباني: ٣٠٦.

(٥) انظر المسائل الشيرازيات ١٨٩/١، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٠٨٢/٢.

٤ - حصول الفصل بجملتين بين الابتداء والخبر في مثل: أنت اللهم الرزاق^(١).

٥ - لو كان الأصل: يا الله أمتنا بخير لكان يجب أن يقال: اللهم وارحمنا، فلما لم يجوز أن يقال إلا: اللهم ارحمنا ولم يجوز: وارحمنا - دل ذلك على فساد ما زعم الفراء^(٢).

الجهة الثانية: مخالفته للمعنى:

وهو ما احتج به ابن الشجري، حيث إنه لو كان أصل (اللهم): يا الله أمتنا بخير - كما زعم الفراء - لكان يجب ألا يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي إلى هذا المعنى، ولا شك أنه يجوز أن يقال: اللهم العنه، اللهم أهلكه^(٣)، بل إن تقدير الفراء يؤدي إلى التنافر وفساد المعنى في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اَللّٰهُمَّ اِنْ كَانَ هٰذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَاَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِّنَ السَّمَاءِ اَوْ اَتِّنَا بِعَذَابٍ اَلِيمٍ﴾^(٤)، حيث يصبح تقدير الكلام: يا الله أمتنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو اتتنا بعذاب أليم، وهذا لا يتصور فدل على بطلان ما زعمه الفراء.

ووجه فساد المعنى في الآية احتج به ابن عصفور، وذكره أبو البركات الأنباري وضعفه^(٥)، ومثل ابن الحجاز لفساد المعنى المترتب على ذلك التقدير بآية أخرى وهي قوله تعالى: ﴿قُلِ اَللّٰهُمَّ فَاطِرَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ عَلِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ اَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيْ مَا كَانُوْا فِيْهِ يَخْتَلِفُوْنَ﴾^(٦).

(١) انظر المسائل الشيرازيات ١/١٨٦، الجامع لأحكام القرآن ٤/٥٨.

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٤٤، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/١٠٨٢.

(٣) انظر شرح الكتاب للسرياني ١/٩٩، أسرار العربية: ٢٣٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٤٤.

(٤) الأنفال: ٣٢.

(٥) انظر شرح الجمل ٢/١٠٧، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٤٤، ولم يضعفه في أسرار العربية: ٢٣٤.

(٦) الزمر: ٤٦، انظر توجيه اللمع: ٣٣٠.

ومن وجوه فساد تقدير الفراء من ناحية المعنى أيضا:

١- أنه لا يُقدِّمه أحد بين يدي دعائه، فلا يقال: يا الله أُمِّنا بخير اغفر لنا^(١).

٢- كان يجب أن يقال: (اللَّهُمَّ) ويُقْتَصَرُ عليه لأنه معه دعاء^(٢).

ويجوز...

- ٥ فاعتراض ابن الشجري على الفراء لا شك في صحته وسلامته؛ لما يترتب على تقدير الفراء من المفاصد العديدة النحوية والمعنوية، ولهذا وصف أبو حيان قول الفراء بأنه " قول سخي لا يحسن أن يقوله مَنْ عنده علم "^(٣)، وصواب القول في علة زيادة الميم أنها علة تعويض من حذف حرف النداء (يا) على ما قاله الخليل وسيبويه^(٤) وجميع البصريين.



١٠

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٩٣، إعراب القرآن للنحاس ١/٣٦٤.

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ٤/٥٨.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٤/٢١٩١.

(٤) انظر الكتاب ٢/١٩٦ و١/٢٥.

مَنْحَى الضمة والألف واللام في تابع (أي) في النداء

فصل الاضطرابات:

ذكر ابن الشجري أن هذه إحدى المسائل التي استفتي فيها بعدما استفتي أبو نزار ملك النخعة، فجاء بخلاف ما عليه أئمة النحويين أجمعين، فقال: " الضمة في اللام من قوهم: يا أيها الرجل، ضمة بناء، وليست ضمة إعراب؛ لأن ضمة الإعراب لا بد لها من عامل يوجبها، ولا عامل هنا يوجب هذه الضمة. والألف واللام ليست هاهنا للتعريف؛ لأن التعريف لا يكون إلا بين اثنين في ثالث، والألف واللام هنا في اسم المخاطب، والصحيح أنها دخلت بدلا من (يا)، و(أي) وإن كان منادى فنداؤه لفظي، والمنادى على الحقيقة هو الرجل، ولما قصدوا تأكيد التنبيه، وقدروا تكرير حرف النداء، كرهوا التكرير فعوضوا عن حرف النداء ثانيا (ها) في أيها، وثالثا الألف واللام، فالرجل مبني بناء عارضا، كما أن قولك: يا زيد، يُعلم منه أن الضمة فيه ضمة بناء عارض ^(١).

وساق ابن الشجري جواب الجواليقي على الفتوى أولا ^(٢)، ثم أجاب هو فقال: " إن ضمة اللام في قولنا: يا أيها الرجل، ضمة إعراب؛ لأن ضمة المنادى المفرد المعرفة لها باطرادها منزلة بين المنزلتين، فليست كضمة حيث؛ لأن ضمة حيث غير مطردة، وذلك لعدم اطراد العلة التي أوجبتها، ولا كضمة زيد في نحو خرج زيد؛ لأن هذه حدثت بعامل لفظي، ولو ساغ أن توصف (حيث) لم يجوز وصفها بمرفوع حملا على لفظها؛ لأن ضممتها غير مطردة، ولا حادثة بعامل. ولما اطردت الضمة في قولنا: يا زيد..... وكذلك اطردت في النكرات المقصودة قصدًا نحو: يا رجل.... تنزل الاطراد فيها منزلة العامل المعنوي الرافع للمبتدأ، من حيث اطردت الرفع في كل اسم ابتدئ به مجردا من عامل لفظي، وجيء له بخبر.... فلما استمرت ضمة المنادى في معظم الأسماء، كما استمرت في الأسماء المعربة الضمة الحادثة عن الابتداء، شبهتها العرب بضمة المبتدأ، فأتبعها ضمة الإعراب في صفة المنادي في نحو: يا زيد الطويل، وجمع

(١) الأمالي ٢/٣٦٤.

(٢) السابق ٢/٣٦٥.

بينهما أيضا أن الاطراد معني كما أن الابتداء معني، ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء، مع حصول أدنى تناسب بينهما، حتى إنهم قد حملوا أشياء على نقائضها، ألا ترى أنهم قد أتبعوا حركة الإعراب حركة البناء في قراءة مَنْ قرأ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(١) بكسر الدال، وكذلك أتبعوا حركة البناء الإعراب في قراءة مَنْ قرأ: ﴿الْحَمْدُ

- لِلَّهِ﴾ بضم اللام.... وأما قوله: "إن الألف هنا ليست للتعريف...." فقول فاسد، بل
 ٥ الألف واللام هنا لتعريف الحضرة، كالتعريف في قولك: جاء هذا الرجل، ولكنها لما دخلت على اسم المخاطب صار الحكم للخطاب من حيث كان قولنا: يا أيها الرجل، معناه: يا رجل، ولما كان الرجل هو المخاطب في المعنى غلب حكم الخطاب فاكتفى باثنين؛ لأن أسماء الخطاب لا تفتقر في تعريفها إلى حضور ثالث، ألا ترى أن قولك:
 ١٠ خرجت يا هذا، وانطلقت.... لا حاجة به إلى ثالث، وليس كل وجوه التعريف تقتضي أن تكون بين اثنين في ثالث، ألا ترى أن ضمائر المتكلمين... لا يوجب تعريفها حضور ثالث. فقد وضح لك بهذا أن قوله: "التعريف لا يكون إلا بين اثنين في ثالث" كلام ظاهر الفساد؛ لأنه أطلق هذا اللفظ على جميع التعاريف.... ومن شواهد إعراب الرجل في قولنا: يا أيها الرجل، نعته بالمضاف المرفوع في قولك: يا أيها الرجل ذو المال، وعلى ذلك أنشدوا:

يا أيها الجاهل ذو التَّزَيِّ

- فهذا دليل على إعراب (الرجل) قاطع؛ لأن الصفة المضافة في باب النداء لا يجوز حملها على لفظ المبني، ولا تكون إلا منصوبة أبدا، كقولك: يا زيد ذا المال، وقد عارضته بهذا الدليل الجلي الذي تناصرت به الروايات عن النحوي واللغوي فزعم أنه لا يرفع هذه الصفة، ولا ينشد إلا: (ذا التَّزَيِّ) ولا يعتد بإجماع النحويين واللغويين على سماع
 ٢٠ الرفع فيها عن العرب.... وأما قوله: "ولما قصدوا تأكيد التنبيه...." فهذا من دعاويه الباطلة؛ لأنه زاعم أن أصل: يا أيها الرجل: يا أيُّ ييارجل، فعوضوا من (يا) الثانية (ها)،

(١) الفاتحة: ١.

ومن الثالثة الألف واللام، وليس الأمر على ما قاله وابتدعه من هذا المحال، ولكن العرب كرهوا أن يقولوا: يا الرجل، وما أشبه ذلك، فيولوا حرف النداء الألف واللام، فأدخلوا (أي)، فجعلوها وُصلةً إلى نداء المعارف بالألف واللام، وألزموها حرف التنبيه عوضاً لها مما مُنعتَه من الإضافة، هذا قول النحويين، فمن تكلف غيره بغير دليل فهو مُبطل، فلا حاجة بنا إلى أن نقدر أن الأصل: يا أي ييارجل، فإنه مع مخالفته لقول الجماعة خُلف من القول يُمجّه السمع، ويُنكره الطبع^(١).

ما مضى الاعتراض:

أنكر ابن الشجري على أبي نزار ما ذهب إليه في جوابه من مخالفة النحويين جميعاً في الحكم على الضمة والألف واللام في (الرجل) تابع (أي) في النداء، وأجاب ابن الشجري بما هو الثابت من قول جماعة النحويين في ذلك محتجاً لصحته بحجج من القياس النحوي.

الدراسة:

حُكِمَ أبي نزار على ضمة اللام في: (يا أيها الرجل) بأنها ضمة بناء لا إعراب شبيه بما ذكره الأخفش في (المسائل الكبير) من أن بعض النحاة يعتقد بناء الصفة على الضم في نحو: يا زيد الطويل؛ لأن حركتها كحركة المنادى^(٢)، واحتج أبو نزار لما ذهب إليه بأن ضمة الإعراب تستلزم وجود عامل، ولا عامل هنا يوجب هذه الضمة، ولما حكم على الضمة بالبناء كان لا بد أن يعلل لهذا البناء فأداه ذلك إلى أن يُوجد سبباً لهذا البناء غريباً وهو أن الألف واللام في (الرجل) ليست للتعريف وإنما هي بدل من (يا)؛ لأن الرجل هو المنادى حقيقة فضمته بناء كما أن الضمة في: يا زيد بناء أيضاً.

ولم يوافق أحد من النحاة على ما ذهب إليه أبو نزار؛ لأن ضمة التابع لـ (أي) في النداء - وكذا تابع العَلَم المفرد - عندهم ضمة إعراب، وإن كان هذا من مشكلات أبواب النحو من حيث كان تابعا معرباً أعرب بحركة متبوعه

(١) الأمالي ٣٦٧/٢ - ٣٧٠.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ٣٦٥/١، ارتشاف الضرب ٢١٩٩/٤.

المبني مع استحقاقه إعراباً مخالفاً له^(١)، ولعل هذا الإشكال هو ما دفع أبا نزار إلى الحكم على ضمة (الرجل) بأنها ضمة بناء، هذا وقد رد الجواليقي - كما نقل لنا ابن الشجري^(٢) - وابن الشجري نفسه على أبي نزار وأبطل ما زعمه من كون الضمة بناء، وإنما هي ضمة إعراب والدليل على ذلك ما يلي:

- ٥ ١- أن المنادى المفرد شبيه بالاسم الظاهر المعرب، ووجه المشابهة بينهما أن الضم قد اطرّد في كل منادى مفرد، وصار الاطرّاد فيه يجري مجرى عامل يوجب الرفع، فأشبهت حركته ضمة الأسماء المعربة كما في الفاعل والمبتدأ، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً كوصف الفاعل والمبتدأ، احتج بهذا الجواليقي^(٣) وابن الشجري، وهي حجة منتزعة من كلام الخليل، وجرى على ذلك النحاة^(٤)، ويجوز أن يقال: إن المنادى في الأصل معرب ثم طرأ عليه ما أوجب بناءه، فإذا وُصفَ رُوعي فيه الأصل^(٥).
- ١٠ ٢- إجازة الماضي نصب تابع (أي) على الموضع قياساً على تابع المنادى المفرد في: يا زيد الظريف^(٦)، وبغض النظر عن عدم موافقة النحويين على هذا فلو لم يكن (الرجل) معرباً لما جاز فيه نصب كما قال الجواليقي^(٧).
- ١٥ ٣- نعت تابع (أي) بالمضاف المرفوع في قول الشاعر:
يا أيها الجاهل ذو التَّنَزِّي^(٨)

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٦١/١.

(٢) انظر الأمالي ٣٦٥/٢.

(٣) السابق ٣٦٥/٢.

(٤) انظر الكتاب ١٨٣/٢، علل النحو: ٣٣٨، البيان في شرح اللمع: ٣٧٢، المرتجل في شرح الجمل: ١٩٤، أسرار العربية: ٢٢٥، الباب في علل البناء والإعراب ٣٣٣/١.

(٥) انظر شرح اللمع للواسطي: ١٤٢.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٨/١ و٢٢٩، إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١، شرح الكتاب للسيرا في ٣/ل ٣٨.

(٧) الأمالي ٣٦٥/٢.

(٨) لرؤية بن العجاج، انظر الديوان: ٦٣.

فهذا دليل على إعراب تابع (أي) قاطع؛ لأن الصفة المضافة في باب النداء لا يجوز حملها على لفظ المبني، ولا تكون إلا منصوبة أبداً، وهذا الوجه احتج به ابن الشجري والإسفرائيني^(١)، وقد عرض ابن الشجري هذا الدليل على أبي نزار فزعم أنه لا يرفع هذه الصفة، ولا ينشد إلا (ذا التَّزَيُّ) ولا يعتد بإجماع النحويين واللغويين على سماع الرفع فيها عن العرب، وما إنكار أبي نزار لرواية الرفع إلا دليل على ضعف رأيه عندما حكم على ضمة (يا أيها الرجل) بالبناء، لذا هرب إلى الرواية الأخرى في البيت التي لا شاهد فيها على مسألتنا عندما ألزمه ابن الشجري برواية الرفع.

- ٤ - أنه لا موجب لبناء تابع (أي) في النداء؛ لأنه لم توجد فيه علة البناء وإن وجدت في المتبوع، ولا يلزم من بناء المتبوع بناء التابع إذا فقدت علة البناء منه، بدليل قولك: جاء هذا العاقل، فالمتبوع مبني لوجود علة البناء فيه، والتابع معرب لفقدان العلة، وإن كان هو في المعنى المشار إليه، فكذلك إذا قلت: يا أيها الرجل، بني (أي) لكونه واقعا موقع المضمرة المخاطبة، ولم يبنَ (الرجل) لأنه لم يرد ذلك الورود، وإنما قصد به التوضيح والتبيين، ولا اعتبار بكونه هو الذات المناداة في المعنى؛ لأنه لم يقصد به قصد الذات فيكون واقعا ذلك الموقع فخرج عن المعنى الموجب للبناء في (أي)^(٢).

- وأما ما ذهب إليه أبو نزار من كون الألف واللام في (الرجل) ليست للتعريف وإنما هي بدل من (يا) فلم يقل بذلك أحد من النحاة، وإنما هي لتعريف الحضور كما ذكر ابن الشجري، وهذا هو أحد المواضع التي تكون فيه الألف واللام للحضور^(٣)، وما احتج به أبو نزار من كون التعريف لا يكون إلا

(١) انظر اللباب في علم الإعراب: ٩١.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٢/١، وجاء هذا الوجه أيضا في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٠٤٤/٢.

(٣) انظر الحجة للقراء السبعة ٣٣٨/٣، المسائل الحلييات: ٢٣١ و ٢٩٠، شرح الجمل لابن عصفور ١١١/١، التذييل والتكميل ٢٣٤/٣، الجنى الداني: ١٩٥، مغني اللبيب ٦١/١.

بين اثنين في ثالث، فاسد عند ابن الشجري؛ لأنه ليس كل وجوه التعريف تقتضي أن تكون بين اثنين في ثالث، فضمائر المتكلمين لا يوجب تعريفها حضور ثالث، وأسماء الخطاب لا تفتقر في تعريفها إلى حضور ثالث أيضا، ولما كان (الرجل) هو المخاطب في المعنى غلب حكم الخطاب فاكتفى باثنين.

وَأَمَّا قَوْل أَبِي نَزَارٍ: " وَلَمَّا قَصَدُوا تَأْكِيدَ التَّنْبِيهِ، وَقَدَرُوا تَكْرِيرَ حَرْفِ النِّدَاءِ، كَرِهُوا التَّكْرِيرَ فَعَوَّضُوا عَنْ حَرْفِ النِّدَاءِ ثَانِيَا (هـ) فِي أَيِّهَا، وَثَالِثَا الْأَلْفَ وَاللَّامَ"، فَقَدْ أَفْسَدَهُ الْجَوَالِيقِيُّ وَابْنُ الشَّجَرِيِّ مِنْ وَجْهَيْنِ:

١- أن الألف واللام إنما تقدر بدلا من (يا) فيما عطف بالألف واللام نحو: يا زيد والرجل؛ لأن المنادى الثاني غير الأول، فيحتاج أن يقدّر فيه تكرير (يا)، وليس كذلك: يا أيها الرجل؛ لأن المنادى فيه واحد، فمحال أن يُدعى تكرير (يا) مكان (ها) ومكان الألف واللام، وهذا رد الجوالقي^(١).

٢- على ما زعم أبو نزار يكون أصل يا أيها الرجل: يا أي يايارجل، وفضلا عن أن هذا التقدير خلف من القول، يَمْجِه السمع، ويُنْكَرُه الطبع، فهو دعوى باطلة وابتداع محال مخالف لقول جماعة النحويين كما قال ابن الشجري، وحقيقة الأمر أن (أي) إنما جيء بها لتكون وُصلة لنداء ما فيه الألف واللام لكرهية الجمع بين (يا) والألف واللام في النداء، لأنه لا يُجمع بين تعريفين، وأُلزمت (ها) تعويضا لها مما مُنِعَتْه من الإضافة.

وهذا التعليل الذي ذكره ابن الشجري للزوم (ها) لأي في النداء قد رده أبو علي بقوله: " لا يكون عوضا من حَذْفِ الإضافة؛ لأن ما جاء مضافا أبدا، وما حُذفت الإضافة منه لم يعوّض وهو (كل وبعض)، ولو عوّض في (كل وبعض)

(١) انظر الأمالي ٣٦٥/٢.

لوجب الحذف في هذا الموضع؛ لأنه باب حذف " (١)، وقد قيل في لزوم (ها) لأي في النداء غير ذلك (٢).

ويجوز...

فاعتراض ابن الشجري على أبي نزار صحيح؛ لأن مستند أبي نزار من الحجج لا ينهض دليلاً على مخالفة النحاة جميعاً في الحكم الذي ابتدعه، حيث أثبت ابن الشجري بالقياس والسماع إعراب تابع (أي) في النداء، وأبطل كون الألف واللام فيه ليست للتعريف، وأنها و (ها) عوض من حرف النداء (يا) بمخالفة إجماع النحاة، ونقض حجة أن التعريف لا يكون إلا بين اثنين في ثالث بما لا يوجب تعريفه حضور ثالث.



(١) شرح اللمع للنواصبي: ١٤٦.

(٢) انظر علل النحو: ٣٤٦، اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٣٧، توجيه اللمع: ٣٢٦.

ترخيم (طَيْلَسَان) على لغة مَنْ لا ينتظر

من الاعتراض:

يقول ابن الشجري: "إِنْ سَمَّيْتَ بِطَيْلَسَانِ فِي لُغَةٍ مَنْ كَسَرَ لَامَهُ - وَفَتَحُهَا أَجْرَهُ - قُلْتَ فِي تَرْخِيمِهِ فِي الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ: يَا طَيْلَسَ تَعَالِ، وَلَا يَجُوزُ: يَا طَيْلَسُ - بِالضَّم - لِأَنَّكَ تَجْعَلُهُ فِي هَذِهِ اللُّغَةِ اسْمًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ فِعْلٌ صَحِيحٌ الْعَيْنِ، إِنَّمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي الْمَعْتَلِ، كَسَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وَهَيِّنٍ وَلَيِّنٍ..... وَأَجَازَ أَبُو سَعِيدٍ السَّيرَافِيُّ: يَا طَيْلَسُ - بِكَسْرِ اللَّامِ - عَلَى لُغَةٍ مَنْ ضَمَّ آخِرَ الْمَرْخَمِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّحِيحِ اسْمٌ عَلَى فِعْلٍ، قَالَ: كَمَا جَازَ: يَا مَنْصُ، فَجِئْتُ بِهِ عَلَى مَفْعٍ، وَلَيْسَ مِثْلُهُ فِي الْكَلَامِ.

- ١٠ وهذا تشبيه فاسد؛ لأنه شبه مثالا تاما بمثال ناقص محذوف اللام، وإنما يشبه التَّامُ بالتَّامَ، كشبيهه طَيْلَسُ بِحَيْدَرٍ^(١).

من الاعتراض:

رد ابن الشجري على السيرافي قياسه الترخيم في يَا طَيْلَسُ عَلَى يَا مَنْصُ؛ لوجود الفارق بينهما من حيث البنية.

١٥

الدراسة:

اختلف النحويون في ترخيم ما يلزم بتقدير تمامه الأداء إلى عدم النظر كما في ترخيم طَيْلَسَانِ - بِكَسْرِ اللَّامِ - عَلَى لُغَةٍ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ، حَيْثُ جَاءَ فِي ذَلِكَ رَأْيَانُ:

١ - عدم الجواز:

- ٢٠ فلا يقال: يَا طَيْلَسُ؛ لأن الترخيم على هذه اللغة يؤدي إلى نية الاستقلال، وهو يعني تمام الاسم بحيث يكون اسما قائما بذاته، وإذا كان كذلك كان وزنه: فِعْلٌ، وهذا الوزن اختص في كلامهم بالمعتل فقط، ولا نظير له في الصحيح في كلامهم^(٢).

(١) الأمالي ٢/٣٢٩.

(٢) قال سيبويه: "ولا نعلم في الكلام فِعْلٌ وَلَا فِعْلٌ فِي غَيْرِ الْمَعْتَلِ". الكتاب ٤/٢٦٦.

وهذا رأي الأخفش والمازني، جاء في (الأصول): "وقال أبو عثمان: سألت الأخفش كيف تُرَخَّم طَيْلِسَانَا فيمن كَسَرَ اللام على قولك: يا حار؟ فقال: يا طَيْلِسُ أَقْبِلْ، قلت: أَرَأَيْتَ فَعَيْلَا اسْمًا قَطُّ في الصحيح؟ إنما يوجد هذا في المعتل نحو: سَيْد ومَيْت. فقال: قد علمت أني قد أخطأت، لا يجوز ترخيمه إلا على قولك: يا حار" (١).

وإلى المنع كذلك ذهب كثير من النحويين ومنهم المبرد، والفارسي، والجوهري، والثمانيني، والواسطي الضرير، وابن الشجري، وابن مالك، وغيرهم (٢).

٢- الجواز:

١٠ فيجوز أن يقال: يا طَيْلِسُ؛ لأن الوزن في الترخيم لا يعتبر فيما يبقى من الكلمة، إذ ليس هو بالأصل الموضوع في لفظها، وإنما الذي يعتبر في الترخيم هو الحروف، فإذا وقعت في موضع يستمر الحكم في تغييرها غُيِّرَتْ، هذا رأي السيرافي، وقد احتج له بثلاثة أوجه (٣):

- أ- أن سبويه لم يذكر شيئاً من هذا الباب اعتبر فيه بناء ما يبقى، وإنما اعتبر فيها ما إذا عَرَضَ في الكلام غَيْرَتَه العرب من حرف إلى حرف، وذلك كتحويل الواو من عَرُقُوْ وقَمَحْدُوْ في الترخيم إلى ياء؛ لأن من كلامهم: أَحَقِّ وَأَدْلٍ.
- ١٥ ب- أن البنية العارضة في كلامهم الخارجة من الأبنية لا يلتزمون تغييرها إلى أبنيتهم ولا إخراجها من كلامهم، نحو استعمائهم: إبراهيم، وإسماعيل، وهابيل،

(١) الأصول ٣٧٣/١، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٧٢/٣، البيان في شرح اللمع للشريف الكوفي: ٤٠٤، الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٠/١، ارتشاف الضرب ٢٢٣٨/٥ و ٢٢٣٩، وجاء في شرح الجمل لابن عصفور ١٢١/٢ أن السائل أبو عمرو، والسؤال أبو عثمان.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٧١/٣ والبيان في شرح اللمع للشريف الكوفي: ٤٠٤ واللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٠/١ وشرح الرضي على الكافية ٤١١/١، المسائل المنشورة: ٢٢٥، الصحاح (طلس) ٩٤٤/٣، الفوائد والقواعد: ٤٨١، شرح اللمع للواسطي الضرير: ١٥٣، شرح التسهيل ٤٢٥/٣.

(٣) انظر شرح الكتاب ٧١/٣ و٧٢.

وقايل، ونحو ذلك، فكذلك إذ قيل: يا طيلس، إنما هو شيء عَرَضَ في الكلام وليس بنية أصلية.

ج- أنه يقال لِمَنْ مَنَعَ مِنْ (طيلس): أخبرنا عن (حار) من قولك: يا حار ما وزنه؟ فإن قال: فاعل على أصله قبل الترقيم، قيل له: فما أنكرت أن يكون طيلس وزنه فيعلان على أصله قبل الترقيم وهو طيلسان، فيجوز يا طيلس؛ لأنه فيعلان لا فيعل. فإن قال وزنه فاع، قيل له فلم قلت: يا حار وليس في الكلام فاع؟. فإن قال وزنه فعل، قيل له لم قلت أن أصله فعل وقد علمت أن الألف زائدة لا أصلية؟ وإن جاز هذا فما أنكرت أن يكون منص من قولنا: يا منص في ترقيم منصور وزنه فعل، ومنذ من قولنا: يا منذ في ترقيم منذر وزنه فعل وإن كانت الميم فيهما زائدة، وليس هذا طريق وزن الأسماء على حقائقها.

وتجوز السيرافي الترقيم في يا طيلس قياسا على تجويزهم الترقيم في يا حار، بحجة أن كليهما يؤديان إلى وزن غير موجود في كلامهم - اعترض عليه ابن الشجري، ووجه اعتراضه أن في ذلك تشبيها فاسدا؛ لأن السيرافي شبه مثالا تاما وهو: طيلس، بمثال ناقص محذوف اللام وهو: حار - وإن كان ابن الشجري قد ذكر في نصه أنه شبهه بمنص كما سبق - وإنما يشبه التام بالتام، كتشبيه طيلس بحدرد.

وواضح من كلام السيرافي أنه لم يُرد أن (طيلس) يشبه (حار) في البنية والزنة، فهذا مما لا يخفى على أصاغر الطلبة، وإنما أراد أن يبين أنه قد يلقى بعد الترقيم بناء لا نظير له في غيره، وأن ذلك ليس مقصورا على (طيلس) فقط.

وقال بجواز الترقيم على (طيلس) أيضا ابن الحاجب، وابن عصفور الذي احتج بمثل ما قال السيرافي، وهو وجود: يا حار، على وزن فاع، ولا يوجد في كلامهم^(١).

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٠/١، شرح الجمل ١٢١/٢.

بقي أن أشير إلى أن الأصمعي والأزهري قد أنكرا مجيء طَيْلسان بكسر اللام، وإنما هو عندهما بفتح اللام فقط^(١).

ووصف...

فاعتراض ابن الشجري على السيرافي فيه نظر، وهو إن صح اعتراض شكلي فرعي، ولا يُردُّ به رأي السيرافي في جواز الترخيم على طَيْلس، وهو رأي قوي؛ لأن الترخيم حذف اعتباطي^(٢) غرضه التخفيف، ولا تراعى فيه الأوزان؛ لأن الذي يُعتبر في المرخَّم الأصل لا ما صار إليه بعد الحذف.



(١) انظر اللسان (طلس) ١٢٥/٦.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٠/١.

الترخيم في غير النداء ضرورة على لغة من ينتظر

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: ".... واتفق النحاة على جواز الترخيم في غير النداء على لغة الذين قالوا: يا حار - بالضم -؛ لأن أصحاب هذه اللغة يجعلون الاسم بمنزلة ما لم يُحذف منه شيء، فهم لا يريدون المحذوف، واختلفوا في الترخيم على اللغة الأخرى، فأجازه سيبويه، وأنشد فيه أبياتاً.... وأبى أبو العباس محمد بن يزيد أن يكون ترخيم الضرورة إلا على لغة من قال: يا حار - بالضم -، وخرج بعض الأبيات التي أنشدها سيبويه على ما يسوغ في مذهبه الذي عول عليه، وروى بعض تلك الأبيات على غير رواية صاحب (الكتاب).... ومن الاحتجاج لأبي العباس في هذه المسألة أن من يقول: يا حار، يريد المحذوف، وإذا أراد المحذوف كان منادى مستوجباً إعراب النداء، وإذا استوجب إعراب النداء لم يصح أن يُرخم في غير النداء، لاختلاف الإعراب والحكم في البابين، باب النداء، وباب الخبر، وهذا لا يلزم سيبويه؛ لأن الترخيم في اللغتين أصله في باب النداء دون غيره، وإن اختلف الحكم فيهما، وإذا ثبت جوازه في أحد الوجهين، والأصل فيهما واحد جاز في الوجه الآخر.

ومما يدل على مذهب سيبويه، ولم يكن فيه ما تأوله أبو العباس في بيت زهير^(١)، فزعم أنه أراد: يا آل عكرم - بالجر والتنوين - قول الشاعر:

أبا عُرُو لا تَبْعُدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ سيدعوه داعي موته فيُجيبُ

ألا ترى أنه لا يمكن أبا العباس أن يقول: إن (عُرُو) قبيلة، كما قال ذلك في (عكرمة)، ولا يمكنه أن يقول: أراد: أبا عُرُو - بالجر والتنوين -، فمنعه من ذلك أن (عُرُو) لا ينصرف للتأنيث في التعريف.

وكذلك قول حسان:

أتاني عن أُمِّي نثا حديثٍ

(١) وذلك في قوله:

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا

شاهد لسيبويه على أبي العباس؛ لأنه أراد أمية بن أبي الصلت الثقيفي، ولم يُرد القبيلة التي هي: أمية بن عبد شمس، ويوضح ذلك مع الرواية قوله:

وما هو في المغيّب بذِي حفاظٍ

فقد ثبت بهذا صحّة ما ذهب إليه سيبويه ^(١).

- ويقول في موضع آخر: "..... وقال المبرد: ذهب سيبويه إلى أن (أثالا) ^(٢) مرخّم، وليس القول عندي كما قال، ولكنه نصبه لأنه مفعول معطوف على ما قبله من الضمير المنصوب. فهذا القول من المبرد وفاقٌ لقول مَنْ زعم أنه ليس في العرب (أثالة) علّما، فإن صحّ هذا فقد بطل كونه مرخّما، وبطل أيضا قولُ أبي العباس إنه مفعول معطوف على المضمّر المنصوب في قوله: (يؤرّقني)؛ لأن (أثالا) من الجماعة المؤرّقين لابن أحمر..... وإذا بطل قول سيبويه وقولُ أبي العباس أن (أثالا) من المؤرّقين، وثبت أنه من المؤرّقين، فانتصابه بفعل مضمّر دلّ عليه الكلام، تقديره: وأتذكر آونةً أثالا....." ^(٣).

ملخص الاعتراض:

وافق ابن الشجري سيبويه في وقوع الترخيم في غير النداء ضرورة على لغة مَنْ ينتظر، ودفع حجة المبرد المانع لذلك، إلا أنه أبطل قولهما في بيت ابن أحمر ووافق رأي السيرافي فيه كما سيأتي.

الدراسة:

- للساعر أن يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر كما يزيد لتقويمه، وهذا الحذف على أنواع منها ترخيم الاسم في غير النداء، إجراء له مجرى النداء عند الاضطرار إلى ذلك، ومن المعلوم أن الترخيم في النداء يجيء على ضربين: أحدهما: أن يُحذف من آخر الاسم المنادى ما يجوز حذفه ويبقى سائر الاسم على حاله، والمحدوف منوي الثبوت. والآخر: أن يحذف للتخيم ما يجوز حذفه،

(١) الأمالي ١/١٩٠ - ١٩٦، وأعاد الاعتراض أيضا في ٣١٧/٢.

(٢) وذلك في قول ابن أحمر:

أبر حنش يؤرّقني وطلق وعمار وآونة أثالا

(٣) الأمالي ٢/٣٢٠ و ٣٢١.

ويُجعل باقي الاسم كاسم غير مرخّم، فتُجرّيه في النداء على ما ينبغي للاسم المفرد، فهو في تقدير الاستقلال.

فإذا اضطرّ شاعر فليس بين النحويين خلاف أنه جائز له في غير النداء أن يجعله اسمًا مفردًا، ويعرّبّه بما يستحق من الإعراب^(١)، نحو قوله:

لِنِعْمَ الْفَتَى تَعَشُوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ^(٢)

يريد: ابن مالك.

وقد اختلف النحويون في ترخيم غير المنادى لضرورة الشعر بحذف آخره وبقاء ما قبل المحذوف على حاله، فكان سيبويه وغيره من المتقدمين البصريين والكوفيين يُجيزونه^(٣)، ومن أجازته السيرافي، والصيمري، وابن الشجري، وابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام^(٤)، وغيرهم.

وحجتهم في ذلك السماع، فمما احتجّ به سيبويه قول زهير:

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ^(٥)

أراد: عكرمة، فرخّم في غير النداء بحذف التاء، وأبقى فتحة الميم على حالها.

وقول جرير:

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامًا^(٦)

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٠، ضرائر الشعر: ١٣٦.

(٢) لامرئ القيس، انظر الديوان: ٣١٨.

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٦٩-٢٧٢، شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٠، الفوائد والقواعد: ٤٨١، ضرائر الشعر: ١٣٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢٥ و ٥٧٠.

(٤) انظر شرح الكتاب ١/١١١، التبصرة والتذكرة ١/٣٧٢، شرح الجمل ٢/١٢٥ و ٥٧١ و ضرائر الشعر: ١٣٨، شرح التسهيل ٣/٤٣٠ و شرح عمدة الحفاظ ١/٣١٣، ارتشاف الضرب ٥/٢٢٤٣ و ٢٢٤٥، أوضح المسالك ٤/٧٠.

(٥) الديوان: ١٥٩، الكتاب ٢/٢٧١.

(٦) أثبت بمجد الرواية في الكتاب ٢/٢٧٠، النوار: ٣١ وغيرهما، وأما رواية الديوان فلا شاهد فيها لسيبويه، وهي:

وَمَا عَهْدُ كَعْهَدِكَ يَا أُمَامًا

انظر الديوان: ٤١٠.

يريد: أمانة، فرخَم في غير النداء بحذف التاء، وأبقى فتحة الميم على حالها، وأشبعها فصارت أَلَفًا للإطلاق. وقول الآخر:

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ اشْتَقَّ لِرُؤْيَيْهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا^(١)

يريد: حارثة، فرخَم في غير النداء بحذف التاء، وأبقى فتحة التاء على حالها.

وقول الآخر:

أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَآوَنَةٌ أَثَالَا^(٢)

يريد: أثالة، فرخَم بحذف التاء، وأبقى فتحة اللام على حالها، وأشبعها فصارت أَلَفًا

لِلإطلاق، وهو على رأي سيبويه معطوف على (أبو حنش وطلق)^(٣).

واحتج سيبويه أيضاً كما ذكر ابن الشجري^(٤) بقول حسان - رحمه الله - :

أَتَانِي عَنْ أُمِّي نَثَا حَدِيثٍ وَمَا هُوَ فِي الْمَغِيبِ بِذِي حِفَاطٍ^(٥)

يريد: أمية، فرخَم بحذف التاء، وأبقى فتحة الياء على حالها.

واحتج السيرافي أيضاً بقول الشاعر:

أَلَا يَا أُمَّ فَارِعَ لَا تَلُومِي عَلَى شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي^(٦)

يريد: فارعة، فرخَم بحذف التاء، وأبقى فتحة العين على حالها.

واحتج السيرافي والصيمري وابن الشجري وابن عصفور وابن مالك بقول الآخر:

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سِيدَعُوهُ دَاعِي مَوْتِهِ فَيُجِيبُ^(٧)

(١) لابن حنبل التميمي، انظر الكتاب ٢/٢٧٢، ما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٤٤.

(٢) لابن أحمَر الباهلي، انظر الكتاب ٢/٢٧٠، ما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٤٤.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١١١، الفوائد والقواعد: ٤٨٢.

(٤) البيت غير موجود في الكتاب، انظر تعليق الدكتور الطناحي - رحمه الله - على ذلك في الأمالي ١/١٩١.

(٥) رواية الديوان ص ١٤٧ لا شاهد فيها، وهي:

أَتَانِي عَنْ أُمِّيَّةٍ ذَرُّوْ قَوْلٍ

(٦) الجاهلي من بني نمشل، انظر نوادر أبي زيد: ٣٠ و ٣٢ و ٥٨، شرح الكتاب ١/١١١.

(٧) ورد بغير نسبة في شرح الكتاب ٣/٨١، التبصرة والتذكرة ١/٣٧٣، ضرائر الشعر: ١٣٩، شرح عمدة

الخافزا ١/٣١٣.

يريد: عروة، فرخَمَ بحذف التاء، وأبقى فتحة الواو على حالها.

واحتجَّ ابن عصفور بيتين آخرين، أحدهما: قول امرئ القيس:

وَعَمْرُو بْنُ دَرَمَاءَ الْهَمَامُ الَّذِي غَزَا بِذِي شَطْبٍ عَضْبٍ كَمِشِيَّةٍ قَسُورًا^(١)

يريد: قسورة، فرخَمَ بحذف التاء، وأبقى فتحة الراء على حالها، وأشبعها

فصارت ألفاً للإطلاق. والآخر: قوله:

وما أدري وظنِّي كلُّ ظنٍّ أُمْسِلُمْنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحٍ^(٢)

يريد: شراحيل، فرخَمَ بحذف آخره وحرف العلة الزائد قبله، وأبقى الحرف

الذي كان قبلها - وهو الحاء - على حركته.

ومما يعضد مذهب سيبويه - مع السماع الوارد - القياس، يقول السيرافي:

والقول عندي ما قاله سيبويه وسائر المتقدمين لعلتين:

إحدهما: الرواية في (أماماً). والثانية: القياس، وذلك أن هذا الترخيم أصل

جوازه في النداء، فإذا اضطر الشاعر إلى ذكره في غير النداء أجراه على حكمه

في الموضع الذي كان فيه؛ لأن ضرورته في النقل من موضع إلى موضع " (٣).

ثم إن تقدير المحذوف في ترخيم المنادى أكثر وأقيس، وما دام كذلك فلا مانع

منه في ترخيم غير المنادى، فالأصل فيهما واحد، يقول ابن مالك: " كون

المحذوف في الترخيم منوي الثبوت شبيه بقولهم في جمع (جارية): جوار، بقاء

الكسرة دليلاً على ثبوت الياء تقديراً، وأن الإعراب منوي فيها، وكون الباقي

بعد الترخيم في حكم المستقل تشبيهه بحذف آخر المعتل الآخر وجعل ما قبله

حرف إعراب، كقولهم: يد ودم وجوار، ولا ريب في اطراد الأول وشذوذ

(١) اللحيون: ٣٤٤، ضرائر الشعر: ١٣٩.

(٢) نيريد بن محرم الحارثي، انظر ضرائر الشعر: ١٣٩.

(٣) شرح الكتاب ١/ ١١١.

الثاني؛ ولذلك كثر في الترخيم تقدير ثبوت المحذوف..... وقلَّ فيه تقدير الاستقلال^(١).

ومع أن السماع والقياس يؤيدان مذهب سيويه إلا أن المبرد لم يرتضه، وكان لا يجوز الترخيم في الشعر إلا على لغة من لم ينو خاصة، نقلوا ذلك عنه^(٢).

ورأي المبرد قائم على حجتين، ذكر الأولى ابن الشجري وهي: " أن من يقول: يا حار، يريد المحذوف، وإذا أراد المحذوف كان منادى مستوجبا إعراب النداء، وإذا استوجب إعراب النداء لم يصح أن يُرخم في غير النداء، لاختلاف الإعراب والحكم في البابين، باب النداء، وباب الخبر".

٥ إلا أن ابن الشجري قد دفع هذه الحجة بقوله: " وهذا لا يلزم سيويه؛ لأن الترخيم في اللغتين أصله في باب النداء دون غيره، وإن اختلف الحكم فيهما، وإذا ثبت جوازه في أحد الوجهين، والأصل فيهما واحد جاز في الوجه الآخر".

١٠ وذكر ابن عصفور الحجة الثانية وهي: " أن هذا حذف في غير النداء فصار بمنزلة ما حُذف من الأسماء على غير قياس نحو: يدٍ ودم، وهذا النوع إنما يكون إعرابه في الحرف الذي يلي المحذوف ولا ينتظر غيره^(٣)".

١٥ ودفع ابن عصفور هذه الحجة كذلك فقال: " هذا الحذف وإن كان في غير النداء فهو مشبه به جاز فيه ما جاز في النداء، والدليل على أنه مشبه به أنه يكون فيما كان الترخيم فيه، ولو كان على حد الحذف من (يدٍ) لم يكن مقتصرًا به على ما عدا الثلاثي، فكأنهم في النداء لا يرخمون إلا ما زاد على الثلاثي دليل على أنه مشبه بذلك، إذ لو لم يكن كذلك لجاء من كلامهم: مررتُ بعمرٍ، يريدون: بعمرٍ، وهم لا يقولون ذلك، فثبت أنه

(١) شرح التسهيل ٤٢٤/٣.

(٢) ليس في مظان هذه المسألة ما يدل على رأي المبرد في (المقتضب) و(الكامل)، وجاء رأيه في: شرح الكتاب للسرياني ١١١/١ و ٨٠/٣، شرح أبيات سيويه لابن السرياني ١٣/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٢٥/٢ و ٥٧١، ضرائر الشعر: ١٣٨، شرح التسهيل ٤٣٠/٣، شرح عمدة الحفاظ ٣١٣/١، شرح الرضي على الكافية ٣٩٥/١، ارتشاف الضرب ٢٢٤٥/٥، أوضح المسالك ٧٠/٤.

(٣) شرح الجمل ١٢٥/٢ وانظر ٥٧١ منه.

وإن كان حذفاً في غير النداء فهو مشبّه بالترخيم في النداء مع أن السماع القاطع قد ورد بذلك^(١).

وقال ابن مالك في ردّه على المبرد: "وهو محجوج بصحة الشواهد على الوجه الثاني، وبأن حذف بعض الاسم مع بقاء دليل على الحذف أحق بالجواز من حذفه دون بقاء دليل^(٢)".

وأما الشواهد التي احتجّ بها سيويه فقد وقف المبرد منها موقفين كما ذكر ابن الشجري:

الموقف الأول: ردّ الرواية التي احتجّ بها سيويه برواية أخرى تسوّغ مذهبه، فمن ذلك أنه روى عجز بيت جرير:

وأضحت منك شاسعة أمّاماً

برواية أخرى تُخرج المسألة مما نحن فيه، حيث قال أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش بعد أن ذكر رواية سيويه لبيت جرير: "فأجراه في غير النداء لما اضطرّ كما أجراه في النداء، وهذا من أقبح الضرورات، وذلك أن النداء باب حذف، ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة يُحذف منه التنوين، فحذف في الترخيم أو آخر المناديات كما حُذف التنوين، وأنشدنا هذا البيت أبو العباس محمد بن يزيد عن عُمارة:

وما عهدٌ كعهدك يا أمّاماً

على غير ضرورة، وهذا شيء يصنعه النحويون ليعرفوك كيف مجراه متى وقع في شعر^(٣)".

وصنيع المبرد هذا لم يُسلم به النحاة، يقول ابن السيرافي: "وأقرب الأحوال في هذا أن يكون الإنشادان روايتين، ويكونان بمنزلة بيتين، فيكون كل إنسان يحتجّ به على اللفظ

(١) شرح الجمل ١٢٥/٢ وانظر ٥٧١ منه.

(٢) شرح التسهيل ٤٣٠/٣.

(٣) نوادر أبي زيد: ٣١، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١١١ و ٣/٨١، شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ١٣/٢، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٣٦٤، شرح الجمل ٥٧١/٢، ضرائر الشعر: ١٣٨، شرح التسهيل ٤٣٠/٣، خزانة الأدب ٣٦٤/٢.

الذي وَرَدَ عليه، ولا تُرَدُّ كلُّ روايةٍ بالرواية الأخرى^(١). وعلى هذا تكون رواية المبرد غير قاذحة في رواية سيبويه وغيره من البصريين^(٢)، ويرى ابن مالك أن ما زعمه المبرد في الرواية " لا يُلتفت إليه، مع مخالفته نقل سيبويه، فأحسن الظن به إذا لم تُدفع روايته أن تكون رواية ثانية، وللمبرد إقدام في ردِّ ما لم يَرَوْ" ^(٣).

والموقف الثاني للمبرد من الشواهد التي احتجَّ بها سيبويه: تأويل الشاهد في الأبيات بما يتلاءم مع مذهبه، فذكر أن قوله:

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاذْكُرُوا

هو ترخيم على قول مَنْ قال: يا حارُّ، وحقه: (آل عكرم) بإضافة (آل) إليه، ولكنه جعل (عكرم) بمثالة القبيلة، ففتح الميم لأنه لا ينصرف، لا للترخيم^(٤).

وأما قوله:

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ اشْتَقَّ لِرُؤَيْتِهِ

فذكر السيرافي^(٥) وابن الشجري أن المبرد قال في: (ابن حارث) كما قال في: (آل عكرم).

وأما قوله:

أَلَا يَا أُمَّ فَارِعَ لَا تَلُومِي

فلم يذكره المبرد^(٦)، إلا أن علي بن سليمان الأخفش خرَّجه بقوله: " لم يعتدَّ بالهاء ولكنه لم يصرف؛ لأنه عنى مؤنثة معرفة " ^(٧).

(١) شرح أبيات سيبويه ١٤/٢، ووافقه ابن مالك في شرح الكافية ١٣٧١/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٣١٤/١.

(٢) انظر شرح الجمل ٥٧١/٢، ضرائر الشعر: ١٣٨.

(٣) شرح التسهيل ٤٣٠/٣.

(٤) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١١١/١ و ٨١/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧١/٢، ضرائر الشعر: ١٣٨.

(٥) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٨١/٣.

(٦) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١١١/١.

(٧) نوادر أبي زيد: ٣٢.

وعلق ابن عصفور على تأويل المبرد هذا بقوله: " وهذا ممكن، لكن إذا ثبت أن الترخيم في غير النداء يجيء على اللغتين لم يحتج إلى هذا التأويل" (١).
وأما قوله:

أبو حنّسٍ يُورّقني وطلّق وعَمَّارٌ وآوَنَةٌ أَثَالَا

ففي (أثالا) ثلاثة أقوال:

الأول: قول سيبويه إنه يريد: (أثالة) (٢)، فعلى هذا - كما سبق - هو مرخّم على لغة: يا حار، وهو مرفوع بالعطف على ما قبله من المقتولين الذين ذكرهم (٣).

والثاني: قول المبرد: حيث ذهب إلى أن (أثالا) مرخّم على لغة (يا حار) ونصبه عطفًا على ما قبله من الضمير المنصوب في الفعل (يؤرق)، هذا ما نقله عنه السيرافي، وما نقله عنه ابن الشجري في الموضع الأول من الاعتراض (٤).

إلا أن الثماني نقل عن المبرد قولاً آخر يرى فيه أن (أثالا) غير مرخّم أصلاً؛ لأنه ليس في العرب أثالة، وإنما هو أثال، وهو في جملة الأحياء، لا في جملة المقتولين، ونُصب بالعطف على الياء والنون في (يؤرقني) (٥)، وهذا الذي نقله الثماني يوافق ما نقله ابن الشجري عن المبرد في الموضع الثاني من الاعتراض (٦)، وهو كذلك قول السيرافي الآتي ذكره.

وعلى هذا ربما يكون للمبرد رأيان في (أثالا)، رأي أنه مرخّم، وآخر أنه غير مرخّم، والحصل من كلا الرأيين واحد وهو تخريج الشاهد على غير رأي سيبويه، وذلك بجعل

(١) شرح الجمل ٥٧١/٢.

(٢) انظر الكتاب ٢٧٠/٢.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١١١ ل/١ و ٨٠ ل/٣، الفوائد والقواعد: ٤٨٢،

(٤) انظر شرح الكتاب ١١١ ل/١ و ٨٠ ل/٣، الأمالي ١٩٤/١.

(٥) انظر الفوائد والقواعد: ٤٨٢.

(٦) انظر الأمالي ٣٢٠/٢.

(أثالا) معطوفا منصوبا على الضمير المنصوب في الفعل (يُورق)، ففتحة اللام عند المبرد فتحة إعراب.

والثالث: قول السيرافي: حيث ذهب إلى أن (أثالا) غير مرخم أصلا، يقول: " والذي عندي في (أثال) غير ما قال الفريقان، وهو أن (أثال) لم يُحذف منه هاء؛ لأنه ليس في الأسماء (أثالة) وإنما هو (أثال)، ولم ينصبه للعطف على النون والياء في (يُورقني)؛ لأن ابن أحرر يبكي قوماً من عشيرته ماتوا أو قُتلوا فيهم: أبو حنش وطلق وعمار وأثال، فرفع الأسماء المرفوعة بـ (يُورقني)، فدل (يُورقني) على أنه يتذكرهم؛ لأنهم لا يُورقونه إلا وهو يذكرهم، فنصب (أثالا): بأذكر الذي قد دلّ عليه (يُورقني)، وهذا قول أظن الأصمعي قاله في تفسير شعره، ومثله:

١٠ إذا تَغَيَّ الحَمَامُ الورقَ هَيَّجَنِي ولو تَعَزَّيْتُ عنها أُمَّ عَمَّارٍ^(١)

نصب (أُمَّ عمار) بفعل مضمر، كأنه قال: تُذكرني أُمَّ عمار؛ لأن التَّهْيِجَ لا يكون إلا بالذكر^(٢). ويقول في موضع آخر: " والذي عندي أنه وقع وَهَمٌ في أن الرجل (أثالة) وإنما هو (أثال)، ولا نعلم في أسماء العرب ولا في أسماء المواضع (أثالة)، وقد عرفنا من كلامهم في أسماء الناس وغيرهم (أثال)، قال امرئ القيس:

١٥ نَاعِمَةٌ نَائِمٌ أَبْجَلُهَا كَأَنَّ حَارِكَهَا أَثَالُ^(٣)

وهو جبل، وهو معطوف على الأسماء المرفوعة بإضمار فعل ناصب لا يخرج عن معنى الرافع، كأنه قال: وتذكر أثالاً آونةً، أي: أحيانا؛ لأن (يُورقنا) فيه معنى: يُذكرنا..... وهذا كنعو تأويل سيبويه في المعنى لا في اللفظ؛ لأن سيبويه جعل (أثالة) ممن مات أو قُتل، فأرَّقهم تذكره، وهؤلاء قوم ماتوا أو قُتلوا من قوم ابن أحرر وعشيرته، فحزن عليهم وسهر يتذكرهم^(٤).

(١) للناطقة الذبياني، انظر الديوان: ٩٣.

(٢) انظر شرح الكتاب ١/ ١١١.

(٣) الديوان: ١٨٠.

(٤) شرح الكتاب ٣/ ٨٠، وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤١٠.

وواضح من كلام السيرافي أنه هو أول مَنْ قال بعدم الترخيم أصلاً في (أثالا)، إلا أن الثماني نقل ذلك عن المبرد - كما سبق -، ثم نقل عن السيرافي قوله: " ليس في العرب (أثالة) كما قال المبرد أبو العباس، إلا أن (أثالا) هذا هو من جملة المقتولين وليس من جملة الأحياء، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً بالعطف على ما قبله من الأسماء المقتولة أصحابها إلا أنه نصبه بإضمار دلّ عليه (يؤرقني)، وتقديره: أبو حنش يؤرقني وطلق وعباد ويذكرني آونة أثالا" (١)، ونقل الثماني عن السيرافي يفيد أن المبرد هو أول مَنْ قال بعدم الترخيم أصلاً في (أثالا)، ولكن الاختلاف بينهما في إعرابه.

هذا وقد أبطل ابن الشجري في الموضع الثاني من الاعتراض قول سيبويه في ترخيم (أثالا) بشرط صحة عدم وجود (أثالة) علماً، وأبطل أيضاً قول المبرد في أن (أثالا) معطوف على الضمير المنصوب في الفعل (يؤرقني)؛ لأن (أثالا) من المؤرّقين للشاعر، وهو لم يُرد: يؤرقني ويؤرق أثالا، فلم يُخبر الشاعر بما في قلب أثال، وما يقاسيه من الأرق أوانا بعد أوان، وإذا ثبت أن (أثالا) من المؤرّقين لا من المؤرّقين فإنه منصوب بفعل محذوف دل عليه الكلام، والتقدير: وأتذكر آونة أثالا، فوافق ابن الشجري بهذا ما ذهب إليه السيرافي.

إلا أن ابن عصفور قد ردّ ما ذهب إليه السيرافي من كون (أثالا) غير مرخّم وأنه منصوب بفعل محذوف نظير ما ذهب إليه الخليل (٢) في قول الشاعر:

إذا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرُقُ هَيَّجَنِي ولو تَعَزَّيْتُ عنها أَمَّ عَمَّارٍ

فقال: " وهذا ليس مثله؛ لأنه ليس في قوله:

أبو حَنَشٍ يُؤرِّقُنِي وَطَلَّقَ وَعَبَّادٌ البيت

ما يدل على المحذوف؛ لأنه لا يلزمه إذا أرقه هؤلاء أن يتذكر (أثالا)، وقوله: " لا يُحفظ في كلامهم (أثالة) اسماً لرجل "، لا يلزم؛ لأنه إذا لم يحفظه فقد

(١) الفوائد والقواعد: ٤٨٢.

(٢) انظر الكتاب ١/٢٨٦.

حفظه سيبويه" (١). ومما يؤكد ما ذهب إليه سيبويه ما جاء في (اللسان) (٢):
وأثال - بالضم - اسم جبل، وبه سُمي الرجل أثالاً، وأثالة: اسم.

وإذا سلّمنا للمبرد صحة تأويلاته للأبيات السابقة فإنّ مما لا يُمكن تأويله ويدلّ دلالة واضحة على صحة قول سيبويه في جواز الترخيم على لغة (يا حار) قوله:

أبا عُرْو لا تَبْعَدْ فكلُّ ابنِ حُرَّة

قال السيرافي: "فَفَتَحَ واو (عروة)، ولا يمكن أحداً أن يتأوّل فيه أنه لا ينصرف؛ لأنه كنية وليس بقبيلة" (٣)، وبمثل هذا قال ابن الشجري أيضاً.
وكذلك قول حسان - رضي الله عنه -:

أتاني عن أُمِّي نثا حَدِيثٍ

فقد ذكر ابن الشجري أنه شاهد لسيبويه على أبي العباس؛ لأنه أراد أُمِّيَّة بن أبي الصَّلْت الثَّقَفِي (٤)، ولم يُرد القبيلة التي هي: أُمِّيَّة بن عبد شمس، ويوضّح ذلك مع الرواية قوله:

وما هو في المَغِيبِ بِذِي حِفَافٍ

وبمثل...

فاعتراض ابن الشجري صحيح؛ لأنه ثبت بالسماع الذي لا يمكن تأويله وبالقياس أيضاً صحّة ما ذهب إليه سيبويه، وما دام أن الترخيم في النداء على لغة: (يا حار) أكثر وأقيس - كما سبق - فلا مانع من استخدام هذه اللغة في غير النداء، فالأصل فيهما واحد وهو الترخيم.



(١) شرح الجمل ٥٧٢/٢.

(٢) (أثال) ١٠/١١.

(٣) شرح الكتاب ٨١/٣.

(٤) ذكر الدكتور الطناحي - رحمه الله - أن الذي في الديوان: أُمِّيَّة بن خلف الجمحي، وانظر الديوان: ١٤٧.

علة بناء ما جاء على (فَعَالٍ) غير اسمي فعل الأمر

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: "ولأبي العباس في علة بناء (فَعَالٍ) هذه مذهب قد أخذ عليه، وهو أنه جعل علة بنائها اجتماع ثلاثة أسباب من الأسباب الموانع للصرف، وهي التعريف والتأنيث والعدل، فقال: "إن التنوين إذا سقطت بعلتين: التعريف والتأنيث، أسقط العدل الحركة التي هي إعراب"، فجعل انضمام العدل إلى التعريف والتأنيث مُوجِباً للبناء.

وقد أبطلوا ما ذهب إليه بقول العرب: أَذْرِيْجَان، فأعربوها وفيها خَمْس عِلل؛ العجمة والتأنيث والتعريف والتركيب والألف والنون.

وقال مَنْ أفسد قول أبي العباس: "إِنَّمَا بُنِيَتْ (فَعَالٍ) هذه، و(فَعَالٍ) المعدولة عن المصدر، والمعدولة عن الصفة الغالبة، حَمَلًا عَلَى بَاب (نَزَالٍ)؛ لأن المشابهة بينهما من أربعة أوجه: أحدها: الموازنة، والثاني: العدل، والثالث: التأنيث، والرابع: أَنَّهُنَّ كُلُّهُنَّ أَعْلَامٌ وَضِعْنَ لِمُسَمِّيَّاتٍ بِهِنَّ".

ولعلي بن عيسى الرُّبْعِي فِي بِنَاء (حَذَامٍ) ونظائرها علة لم يُسَبَقْ إِلَيْهَا، وهي تَضْمُنُهُنَّ مَعْنَى علامة التأنيث التي في: حَازِمَةٌ وَقَاطِمَةٌ وَرَاقِشَةٌ، فلما عُذِلْنَ عَنْ اسْمٍ مَقْدَرَةٍ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ وَجِبَ بِنَاؤُهُنَّ لِتَضْمُنُهُنَّ مَعْنَى الحرف. والقول الذي قَدَّمَاهُ هُوَ المَعْوَلُ عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ عَدَلُوا (جَمَادٍ) عَنِ الْجُمُودِ وَهُوَ خَالٍ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ ^(١).

ملخص الاعتراض:

رد ابن الشجري علة المبرد والرُّبْعِي فِي بِنَاء (حَذَامٍ) ونظائرها؛ لأن ما اعتلّا بِهِ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا يَبْطُلُهُ، وَاخْتَارَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنَ الِاعْتِلَالِ بِالْحَمَلِ عَلَى بَاب (نَزَالٍ).

الرد:

من أنواع ما يأتي على (فَعَالٍ): ما كان معدولاً عن المصدر، أو معدولاً عن الصفة الغالبة، أو معدولاً عن فاعلة علماً لمؤنث. واختلف في علة بنائها على ثلاثة أقوال:

(١) الأمالي ٢/٣٦١ و٣٦٢.

٩ - علة البناء توالي العلل المانعة من الصرف:

فـ(حَذَام) ونظائرها كانت ممنوعة من الصرف قبل العدل للتعريف والتأنيث، فلما زاد العدل بُنيت؛ لأنه ليس بعد منع الصرف إلا البناء، هذا قول المبرد^(١)، وتابعه ابن السراج، وابن كيسان، وعبد القاهر الجرجاني^(٢).

وعلة المبرد هذه قد أبطلها النحاة قبل ابن الشجري كالزجاج، والوراق، والسيراfi، وابن جني، وابن بابشاذ^(٣)، وأبطلها النحاة كذلك بعد ابن الشجري كابن يعيش، وابن عصفور، والرضي^(٤).
ووجه إبطالها من جهتين:

الأولى: أن سبب البناء في الاسم يكون بمشاكله الحروف، وليس طريقه طريق حديث الصرف وترك الصرف^(٥)، وكثرة العلل لا تكون موجبا للبناء؛ لأن هذه العلل إذا وُجدت في الاسم كان بها مُشْبِهاً للفعل، وشبه الفعل لا يوجب البناء، بل المنع من الصرف^(٦).

والثانية: أنها علة يدخلها النقص - وهو ما ذكره ابن الشجري - لأن من الأسماء ما فيه أكثر من علة مانعة للصرف، وهي مع ذلك باقية على إعرابها ولم تبين كأذريجان، فأعربوها وفيها خمس عِلل؛ العجمة والتأنيث والتعريف والتركيب والألف والنون^(٧).

(١) انظر المقتضب ٣/٣٧٤، الكامل ٥٨٧/٢، ونقل ذلك عنه أيضا تلميذه الأخفش الصغير، انظر إعراب القرآن للنحاس ٥٦/٣، كما جاء رأي المبرد في محاوره بينه وبين ابن كيسان، انظر مجالس العلماء: ١٧٠.

(٢) انظر الأصول ٨٩/٢، شرح المفصل ٥٣/٤، المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٢١/٢.

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠١، علل النحو: ٤٧٤، شرح الكتاب للسيراfi ١/٣٣٣ و ٤/١١٩، الخصائص ١٧٩/١، شرح المقدمة المحسبة ٣٣٧/٢.

(٤) انظر شرح المفصل ٥٣/٤، شرح الجمل ٢٤٥/٢، شرح الرضي على الكافية ١١٤/٣.

(٥) انظر شرح الكتاب للسيراfi ١/٣٣٣، الخصائص ١٧٩/١.

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٥/٢.

(٧) انظر الخصائص ١٨٠/١، شرح المقدمة المحسبة ٣٣٨/٢، شرح المفصل ٥٣/٤، شرح الرضي على الكافية ١١٤/٣.

لكن يرد على الاستدلال بأذريجان وما أشبهه أمران:

أحدهما: أن المبرد إنما " ذهب إلى أن الاسم إذا كان لا ينصرف فحدث عليه علة فإنه يُبنى؛ لأنه ليس بعد منع الصرف إلا البناء، وأما ما دخلته علل كائنة ما كانت في أول أحواله ولم يثبت له منع الصرف قبل ذلك فإن ذلك لا يوجب بناءه؛ لأنها دخلت عليه وهو مصروف فنقلته إلى منع الصرف" (١).
والآخر: أنهم نبهوا بإعراب أذريجان على أن اجتماع الأسباب مجوز للبناء لا موجب، فأخذ به في حذام، ولم يؤخذ به في أذريجان (٢).

٢- علة البناء تضمن معنى تاء التأنيث:

هذا قول علي بن عيسى الرُّبَعي كما ذكر ابن الشجري، ولعله أول من نقل ذلك عنه (٣)، وأخذ بهذه العلة ابن بابشاذ، وعلي بن سليمان الحيدرة (٤).
وعلة الرُّبَعي هذه قد أبطلها ابن الشجري، وكذا فعل ابن الحاجب، وابن عصفور، والرضي (٥).

ووجه إبطالها من جهتين:

الأولى: أن الاسم المتضمن معنى الحرف لا يجوز فيه إلا البناء خاصة، فلو كان الأمر كما زعم الرُّبَعي لم يجوز في (فَعَالٍ) المعدول عن فاعلة علما لمؤنث إلا البناء خاصة، كما لم يجوز في المعدول عن المصدر والصفة الغالبة إلا البناء (٦).

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٤٥.

(٢) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٢٦٨، الخصائص ١/١٨٠ حاشية ٧.

(٣) وجاءت نسبة ذلك إليه في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٤٤، توضيح المقاصد والمسالك ٤/١٥٩، وورد هذا القول بلا نسبة في المرتجل في شرح الجمل: ٩٥ (نسبه إلى بعض المتأخرين من المحققين)، الإيضاح في شرح المنفصل ١/٥٠٠، شرح الرضي على الكافية ٣/١١٤.

(٤) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٣٧، كشف المشكل: ٥٠٥.

(٥) انظر الإيضاح في شرح المنفصل ١/٥٠١، شرح الجمل ٢/٢٤٤، شرح الرضي على الكافية ٣/١١٤.

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٤٤.

والثانية: أنها علة يدخلها النقص - وهو ما ذكره ابن الشجري - بـ (جَمَادٍ)، حيث إنها مبنية وقد عُذلت عن الجمود ولا حرف تأنيث فيها حتى تتضمن معناه.

وينقض هذه العلة أيضا أن تَصْمُنْ معنى علامة التأنيث لا يوجب البناء بدليل الأسماء التي هي مؤنثة ولا تاء تأنيث فيها كهند وعين، فإن رُدَّ هذا بأن تاء التأنيث هنا مرادة محذوفة، وفي مثل (يسار) تَصْمُنْها الاسم فصار دالا عليها، فالجواب أن هذا لا يخلو من التعسف بتقدير أسماء مؤنثة لم يُنطق بها^(١).

٣- علة البناء الحمل على باب (نَزَالِ):

وذلك لوجود المشابهة من أربعة أوجه: الأول: الموازنة، والثاني: العدل، والثالث: التأنيث، والرابع: أنهم كَلَّهْنِ أعلام وُضِعْنَ لُسميات بهن، وهذا مذهب سيويه والجمهور^(٢)، وهو رأي ابن الشجري، وإليه ذهب أبو بكر الأنباري من الكوفيين^(٣).

وبعد...

فاعترض ابن الشجري على المبرد والرَّبْعِي صحيح؛ لأن ما اعتلَّ به المبرد والرَّبْعِي يدخله النقص، والنقض من قواعد العلة المانع لها من الطرد، وبناء على هذا تثبت صحة علة الجمهور وهي علة المشابهة بين باب (نَزَالِ) وبقية الأنواع الأخرى التي على (فَعَالِ).



(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠١، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/٧٤٨، شرح الرضي على الكافية ٣/١١٥.

(٢) انظر الكتاب ٣/٢٧٤ و٢٧٥، ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٠، علل النحو للوراق: ٤٧٣، شرح الكتاب لتسير في ١/٣٣، الخصائص ١/١٨٠، الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠١، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٤٤.

(٣) انظر شرح القصائد السبع الطوال: ١١.

«رفع الاسم بعد (إذا) الزمانية

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: "..... وإضمار الماضي بعد (إذا) الزمانية، كقولك: إذا زيد حضر أعطيته، ومثله في التنزيل ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، و﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ﴾^(١)، وهو كثير، وارتفاعه عند سيبويه بالفعل المقدّر، وأبو الحسن الأخفش يرفع الاسم بعد (إذا) هذه بالابتداء، وهو قول ضعيف؛ لاقتضاء هذا الظرف جواباً، كما يقتضيه حرف الشرط، ولأنه ينقل الماضي إلى الاستقبال، كقولك: إذا جاء زيد غداً أكرمته، كما تقول: إن جاء زيد غداً، وقد جزموا به في الشعر...." ^(٢).

ملخص الاعتراض:

- ١٠ ضَعَّف ابن الشجري قول الأخفش في الرفع للاسم الواقع بعد (إذا) الزمانية معللاً ذلك بما تقتضيه (إذا) من الشبه بحرف الشرط.

الدراسة:

(إذا) ظرف لما يُستقبل من الدهر، وفيها مجازاة كـ (إن) إلا أنها تفارقها في التوقيت^(٣)، والأصل أن يليها الفعل إلا أنه قد جاء بعدها الاسم مرفوعاً، واختلف في رافعه على أقوال:

١ - أنه مرفوع بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور بعده:

هذا رأي يونس، والمشهور من قول سيبويه، وقال به جمهور البصريين واختاره ابن الشجري^(٤)، وأجازه الكوفيون^(٥).

(١) التكوير: ١، الانفطار: ١.

(٢) الأمالي ٨٢/٢.

(٣) انظر الكتاب ٢٣٢/٤، المسائل المشككة: ٢١٥.

(٤) انظر معاني الحروف للرماني: ٧٥، الكتاب ١١٢/٣ و ١١٤، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٣١/٢، إعراب القرآن للنحاس ٢٠٣/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١١/٤، المسائل المشككة: ٢١٣، كتاب الشعر ٤٨٧/٢، المرتجل في شرح الجمل: ٢٢١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٦١٦/٢، شرح المفصل ٨٢/١، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٧٦/٢.

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية ٢٠٠/١ و ٩٣/٤، مغني اللبيب ٦٦٧/٢.

وإنما كان الفعل محذوفا لعدم جواز الفصل بين حرف الجزاء وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل عاملا فيه؛ لأنه لا يتقدم على الفعل ما يرتفع به، ولولا تقدير الفعل هنا لبقى الاسم مرفوعا بلا رافع وذلك لا يجوز، فثبت بهذا أن الاسم مرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم دل عليه^(١)، يقول المبرد: "ألا ترى أنك تقول: آتيك إذا قام زيد، وإذا طلعت الشمس، ولا يجوز: آتيك إذا زيد منطلق؛ لأن (إذا) فيها معنى الجزاء، ولا يكون الجزاء إلا بالفعل، تقول: إذا أعطيتني أكرمك، وإذا قدم زيد آتيك، وقول الله عز وجل: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ﴾^(٢)، و﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾^(٣)، معناه: إذا انشقت السماء، ولولا هذا الفعل لم يصلح أن يقع

بعد (إذا) لما فيها من معنى الجزاء"^(٤).

٢- أنه مرفوع بالابتداء:

أجازه الأخفش، كما أجاز ما ذهب إليه جمهور البصريين من أنه مرفوع بفعل محذوف، وهو الأقيس عنده^(٥)، وقد ذكروا أنه يشترط لرفع الاسم بعد الشرط على الابتداء كون الخبر فعلا، تنبيهاً على ما يقتضيه الشرط^(٦)، ونقل عن الكسائي^(٧) والجزمي^(٨) أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ أيضا.

وتجوز الأخفش لرفع الاسم بعد أداة الشرط بالابتداء وقف منه النحاة موقفين:

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٦١٦/٢.

(٢) الانقطاع: ١.

(٣) الانشقاق: ١.

(٤) المنتضب ٣٤٧/٤، وانظر كلامه عن (إن) في ٧٤/٢.

(٥) انظر معاني القرآن ٥٥٠/٢ و ٥٥١.

(٦) انظر الأمالي النحوية ٤٢/٢، شرح الرضي على الكافية ١٩٩/١، ارتشاف الضرب ٢١٦٦/٤.

(٧) انظر ارتشاف الضرب ١٨٧٠/٤ و ٢١٦٥، ونسب إلى بعض الكوفيين في الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٢٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ٩٤/٤، وإلى الكوفيين في شرح المفصل ٩٧/٤، والعامل هو الترافع عندهم وليس الابتداء.

(٨) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٧٥/١.

الموقف الأول: تقوية هذا الوجه والاستدلال له:

فابن جني في (الخصائص)^(١) قوَّى رأي الأخفش واحتجَّ له، يقول في باب (تقاوُد السماع وتقاوُع الانتزاع): "ومن ذلك أن تستدل بقول ضيغم الأسدي:

إذا هو لم يَخْفَنِي في ابن عمِّي وإن لم ألقه الرجلُ الظلومُ^(٢)

- ٥ على جواز ارتفاع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتداء، ألا ترى أن (هو) من قوله: (إذا هو لم يَخْفَنِي) ضمير الشأن والحديث وأنه مرفوع لا محالة، فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا أو بفعل مضمر، فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه ولا تفسير له، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره..... وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد (إذا) الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾^(٣)، و﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾^(٤)، ومعنا ما يشهد لقوله ١٠ هذا شيء غير هذا، غير أنه ليس ذلك غرضنا هنا، إنما الغرض إعلامنا أن في البيت دلالة على صحة مذهب أبي الحسن هذا، فهذا وجه صحيح يمكن أن يُستبطن من بيت ضيغم الذي أنشدناه."

- وهذا الاستدلال من ابن جني مبني على أن الضمير ضمير الشأن، وعلّق الشيخ النجار ١٥ محقق (الخصائص)^(٥) على هذا بقوله: "ولا يلزم المصير إلى ما رأى، فقد يجوز أن يكون الضمير (هو) راجعاً إلى محدث عنه في الكلام السابق، وأبدل منه (الرجل الظلوم)، و(هو) فاعل لفعل يفسره (لم يَخْفَنِي)، أي: أَمِنَ."

(١) ١٠٤/١ و ١٠٥.

(٢) البيت في شرح التسهيل ٢/٢١٣، اللسان (ظلم) ١٢/٣٧٣.

(٣) الانشقاق: ١.

(٤) التكويد: ١.

(٥) ١٠٤/١ حاشية ٢.

وعلى الرغم من موافقة ابن مالك لجمهور البصريين في رفع الاسم بعد (إذا) بالفعل في (شرح عمدة الحفاظ)^(١)، إلا أنه وافق الأخفش في إجازة رفعه كذلك بالابتداء واحتج له في (شرح التسهيل)^(٢) فقال: " واختار الأخفش ما أوجهه سيويه، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد (إذا) مبتدأ، وبقوله أقول؛ لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إن)، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد (إذا)؛ ولذلك جاز أن يقال: إذا الرجل في المسجد فظنَّ به خيرا، ومنه قول الشاعر:

إذا باهلي تحته حنظليَّة له ولدٌ منها فذاك المذرعُ^(٣)

فجعل بعد الاسم الذي ولي (إذا) ظرفا واستغنى به عن الفعل، ولا يُفعل ذلك بمختص بالفعل، ومما يدل على صحة مذهب الأخفش قول الشاعر:

فأمهله حتى إذا أن كانه مُعاطي يد في لجة الماء غامرُ^(٤)

فأولى (إذا) (أن) الزائدة وبعدها جملة اسمية، ولا يُفعل ذلك بما هو مختص بالفعل". ثم ساق ابن مالك احتجاج ابن جني السابق ببيت ضيغم الأسدي، وأضاف: " قلت: ومثل ما أنشده ابن جني قول الآخر:

وأنت امرؤ خلطٌ إذا هي أرسلت يمينك شيئا أمسكته شمألكا^(٥)

لأن (هي) ضمير القصة". فابن مالك كما ترى أجاز ما أجاز به الأخفش، وأجاز كذلك وقوع الجملة الابتدائية المصرح بجزأيتها اسمين بعد (إذا) الشرطية، وقد نسبته أبو حيان وابن عقيل للأخفش أيضا^(٦).

(١) ١٩١/١.

(٢) ٢١٣/٢ و ٢١٤.

(٣) للفرزدق، انظر الديوان: ٤١٦.

(٤) لأوس بن حجر، انظر الديوان: ٧١.

(٥) ورد بلا نسبة في اللسان (شح) ٤٩٥/٢.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ١٤١١/٣، المساعد ٥٠٧/١.

وما ذهب إليه ابن مالك من الاحتجاج بقوله:

إذا باهليّ تحته حَنْظَلِيَّةٌ

قد خرّجه ابن هشام على مذهب الجمهور بقوله: " فالتقدير: إذا كان باهلي، وقيل: (حنظلية) فاعل بـ (استقر) محذوف، و(باهلي) فاعل بمحذوف يفسره العامل في (حنظلية)، ويردّه أن فيه حذف المفسّر ومفسّره جميعاً، ويسهله أن الظرف يدل على المفسّر فكأنه لم يُحذف " (١).

الموقف الثاني: الرفض له:

فهو خطأ عند الزجاج، وممتنع عند ابن بابشاذ، وضعيف عند ابن الشجري، وفاسد عند أبي البركات الأنباري (٢).

وحيجة هذا الرفض كما ذكر ابن الشجري - وهو مسبوق في هذا بالنحاس (٣) - هو شبه (إذا) بحروف الشرط من جهتين:

١ - لا بد لها من جواب. ٢ - وأما تردّد الماضي إلى المستقبل.

ووجه الاحتجاج بهذا الشبه " أن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بد له منه بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرّة أو المقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم " (٤).

ومما ينبغي أن يشار إليه أن سبويه أجاز رفع الاسم بعد (إذا) بالابتداء، لا بالفعل المقدر أثناء حديثه عن مسائل الاشتغال في موضعين:

(١) مغني النيب ١/١٠٨، وانظر الجني الداني: ٣٦٩.

(٢) انظر معاني القرآن وإعراجه ٢/٤٣١، شرح المقدمة المحسبة ١/١٨٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٢٠.

(٣) انظر شرح القصائد التسع المشهورات ١/١٣٨.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٢٠.

الأول: قوله: " ومما يَقْبَحُ بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس: إذا، وحيث. تقول: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيّداً تجذّه فأكرمه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة، وَيَقْبَحُ إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل. لو قلت: اجلس حيث زيّد جَلَسَ وإذا زيّد يجلس، كان أقبح من قولك: إذا جلس زيّد وإذا يجلس، وحيث يجلس وحيث جلس. والرفع بعدهما جائز؛ لأنك قد تبتدئ بعدهما فتقول: اجلس حيث عبد الله جالس، واجلس إذا عبد الله جلس" (١).

فواضح من كلام سيويّه أنه يجوز رفع الاسم بعد (إذا) على الابتداء، ولكنه قبيح عنده.

والثاني: قوله بعد أن ذكر بيت ذي الرمة:

إذا ابنُ أبي مُوسَى بلالٌ بَلَّغْتَهُ فقام بفأسٍ بينَ وصليكَ جازراً (٢)

: " فالنصب عربي كثير، والرفع أجود؛ لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول: ضربتُ زيّداً، وزيّداً ضربت، ولا يُعمل الفعل في مضمَر، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد، وكل هذا من كلامهم" (٣).

وقد تباين موقف النحاة مما ذهب إليه سيويّه:

— فمنهم من نقل عنه أنه يرفع الاسم بعد (إذا) بالفعل فقط، كابن الحاجب في (الأمالي النحوية)، وابن مالك الذي نصّ على أن سيويّه لا يجوز غير ذلك (٤).

— ومنهم من نقل عنه إجازة رفع الاسم بعد (إذا) بالابتداء، وأنه أجازَه كذلك بعد أدوات الشرط الأخرى إذا كان الخبر فعلاً كالسّهيلي (٥)، ولكنه لم يعلّق على ذلك.

(١) الكتاب ١/١٠٦.

(٢) الديوان ٢/١٠٤٢.

(٣) الكتاب ١/٨٢.

(٤) انظر الأمالي النحوية ٢/٤٢، شرح التسهيل ٢/٢١٣.

(٥) لم أجده في مظانه في نتائج الفكر ولا في الأمالي، وهو في الجنى الثاني: ٣٦٨، والمساعد ١/٥٠٧، ورأيه بلا نسبة في ارسشاف الضرب ٣/١٤١٠.

- ومنهم من نقل عنه إجازة رفع الاسم بعد (إذا) بالابتداء، وعلّق على ذلك كابن الحاجب في (الإيضاح في شرح المفصل)^(١)، حيث خرّج الرفع على الشذوذ؛ لأنه خلاف الأولى، ولكنه لم يمنعه.

- ومنهم من منع رفع الاسم بعد (إذا) بالابتداء وردّ على سيبويه تجويز ذلك كالمبرد، وابن يعيش^(٢).

- ومنهم من دافع عن رأي سيبويه واحتجّ له، كابن ولاد الذي انتصر لسيبويه على المبرد^(٣)، والسيرافي الذي احتجّ لسيبويه بقوله: "وللمحتجّ عن سيبويه أن يقول لما كانت (إذا) غير عاملة في الفعل كعمل (إن) جاز أن يكون الواقع بعدها مرفوعاً بالابتداء، ويكون معنى المجازة يصح بها بالفعل الذي بعد المبتدأ كما أن (لو) هي بالفعل أولى وفيها معنى المجازة، فإذا قلت: لو أنّك جئتنا لأكرمناك، فإن (جئتنا) في موضع اسم مبتدأ، وجاز لأن الفعل الذي هو خبر (أنّ) يُصحّح لها معنى المجازة، وللقائل الأول^(٤) أن يقول: قولك: لو أنّك جئتنا لأكرمناك مرتفع بفعل مضمر؛ لأن (أنّ) وما بعدها بمنزلة المصدر فيكون تقديره: لو وقع أنّك جئتنا، على معنى: لو وقع مجيئك، وللمحتجّ لسيبويه أن يقول: لو كان الأمر كذا لجاز: لو أنّ زيداً قائمٌ أتيناك، على معنى: لو وقع هذا"^(٥).

ويرى السيرافي أن ما قاله سيبويه بعد بيت ذي الرمة: "فالنصب كثير جيد، والرفع أجود"، لا يريد به إجازة رفع الاسم بعد (إذا) بالابتداء؛ لأن سيبويه كما يقول: "أراد النصب عربي كثير في: زيداً ضربته، والرفع أجود؛ لأنك إذا رفعت لم تحتج إلى إضمار شيء، وإذا نصبت أضمرت فعلاً، وأنت لو أردت إعمال الفعل في الاسم كان يمكنك أن

(١) ١٧٦/١.

(٢) انظر المقتضب ٧٧/٢ والانتصار لسيبويه على المبرد: ٦٥ وشرح القصائد التسع المشهورات ١٣٨/١، شرح المفصل ٣٦/٢.

(٣) انظر الانتصار لسيبويه على المبرد: ٦٦-٦٨.

(٤) هو القائل برفع الاسم بعد (إذا) بالفعل.

(٥) شرح الكتاب ١/٢١٨.

تخذف الضمير الذي في الفعل وتصل إلى الاسم، ولم تكن تحتاج إلى هذا التأويل البعيد، وأما قول ذي الرمة فإن الاختيار فيه النصب؛ لأن (إذا) فيها معنى المجازاة فهي بالفعل أولى، وإذا كانت بالفعل أولى كان إضمار الفعل الذي ينصبه أجود^(١). وإلى هذا أيضا ذهب أبو نصر القرطبي، وابن يعيش^(٢).

ومن النحاة من ذهب إلى أن الكلام الذي في كتاب سيبويه وهو: "والرفع بعدهما جائز؛ لأنك قد تبتدئ بعدهما فتقول: اجلس حيث عبد الله جالس، واجلس إذا عبد الله جالس"^(٣) - ليس من قول سيبويه وإنما هو من طرر الأخفش المدرجة، ذكر ذلك الصفار، وأشار الشاطبي إلى وجود الخلاف في نسبة هذا الكلام إلى سيبويه^(٤).

ويرى الرضي أن الأكثر عند سيبويه والأخفش الرفع بالفعل، وأنها أجازا رفع الاسم بعد (إذا) على الابتداء ولكن على ضعف، ويعلل لذلك بقوله: "وإنما اختارا بعدهما الفعلية؛ لأن الشرط بالفعل أولى، كالنفي والاستفهام، وإنما لم يُوجبا الفعل بعدهما - كما فعل المبرد -؛ لأنها ليست عريقة في الشرط، كـ (إن) و(لو)، ولا ظاهرة في تضمن معناه، كـ (من) و(متى)...."^(٥).

٣- أنه مرفوع بما عاد إليه من الفعل:

هذا مذهب الفراء^(٦)، ونُسب إلى الكوفيين^(٧)، وقد رده البصريون؛ لأن الرفع بالعائد لا يصح^(٨).

(١) شرح الكتاب ١/ل ١٩١.

(٢) انظر شرح عيون كتاب سيبويه: ٦٨، شرح الفصل ٣٢/٢.

(٣) الكتاب ١/١٠٦.

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد: ٦٥ حاشية ٦، المقاصد الشافية ١/٩٩.

(٥) شرح الرضي على الكافية ١/٤٦٠.

(٦) انظر شرح الفصل ٨٢/١ و ١٠/٩.

(٧) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦١٦، الباب في علل البناء والإعراب ٢/٥٧.

(٨) انظر التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٢٧.

٤- أنه مرفوع بالفعل الذي يليه على التقديم والتأخير:

أجازته الأخفش أيضاً، وهو رأي ثعلب كما نقل النحاس، ونسب ابن هشام إجازته للكوفيين^(١)، وهذا لا يجوز عند البصريين؛ لأن الفاعل لا يُقدّم على الفعل^(٢).

ويجوز...

فالقول برفع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالفعل المقدّر المفسر بالمذكور هو أولى الأقوال وأصحها، وأما تجويز رفعه بالابتداء فلا يعد خطأ؛ لأن هذا مذهب ذهب إليه قائلوه، ولم يقولوه سهواً عن قاعدة^(٣)، ولكنه خلاف الأولى، يقول ابن الحاجب: "وكلا القولين سائغ، فالأولى تجويزهما من غير ردّ لأحدهما"^(٤)، وأما القولان الأخيران فمردودان لضعفهما.



(١) انظر معاني القرآن ٧٣٦/٢، إعراب القرآن ١٦٧/٥، مغني اللبيب ٦٦٧/٢.

(٢) انظر توجيه اللمع لابن الخباز: ١٢١.

(٣) مغني اللبيب ٦٦٧/٢.

(٤) الأمالي النحوية ٤٣/٢.

عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها في باب (أما)

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: "...قولك: أما في زيد فأني رغبت، فـ(في) متعلقة بـ(أما) نفسها في قول سيبويه وجميع النحويين، إلا أبا العباس المبرد، فإنه زعم أن الجار متعلق بـ(رغبت)، وهو قول مبين للصحة، خارق للإجماع، لما ذكرته لك من أن (إن) تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها؛ فلذلك أجازوا: زيذاً جعفر ضارباً، ولم يُجيزوا: زيذاً إن جعفر ضارباً.

فإن قلت: أما زيذاً فأني ضارب، فهذه المسألة فاسدة في قول جميع النحويين، لما ذكرته لك من أن (أما) لا تنصب المفعول الصريح، وأن (إن) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وهو في مذهب أبي العباس جائز، وفساده واضح" (١).

ملخص الاعتراض:

يعترض ابن الشجري على المبرد الذي أجاز عمل ما بعد الفاء فيما قبلها في باب (أما)، واصفاً قوله بالمباين للصحة والخارق للإجماع.

الدراسة:

(أما) هذه هي التي يكون فيها معنى الجزاء، يقول سيبويه: "وأما (أما) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى: أن الفاء لازمة لها أبداً" (٢)، فهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط؛ ولذا تُجاب بالفاء، وهي تفيد التفصيل والتأكيد أيضاً (٣).

واختلف النحاة في عامل الواقع بعد (أما) على ما يلي:

١- العمل لما بعد الفاء إن لم يكن ما بعدها مستحقاً للتصدير، كـ(إن) و(ما)، أو لم يكن ما بعدها يمنع من عمل العامل فيما قبله، ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه، نحو: أما زيذاً فأنا رجل ضارب، أو كون الممول تمييزاً

(١) الأمالي ١١/٢، وأعاد الاعتراض أيضاً في ١٣٢/٣.

(٢) الكتاب ٢٣٥/٤.

(٣) انظر مغني اللبيب ٦٧/١.

وعامله اسم تام، نحو: أمّا درهماً فعندي عشرون، أو كون العامل مع نون التأكيد، نحو: أمّا زيداً فلاضربته، أو صلة نحو: أمّا القميص فأنّ تلبس خير لك، فإن كان بعد الفاء أحد هذه الموانع فالعامل هو المعنى المقدّر الذي في (أمّا) من الفعل^(١)، ففي قولك: أمّا اليوم فإنك راجل، تنصب (اليوم) بما في (أمّا) من معنى (مهما)، كأنه قال: مهما يكن من شيء فإنك راجل، ولو لم يُنصب بالمعنى الذي في (أمّا) لَمَا كان له ناصب؛ لأن ما بعد (أمّا) التقدير به أن يكون بعد الفاء، ولو وقع هذا الظرف بعد الفاء لم يكن له ناصب؛ لأن ما بعد (إنّ) لا يعمل فيما قبلها، ولا يجوز: أمّا زيداً فإني ضارب؛ لأن (زيداً) ليس مما تعمل فيه المعاني، ولا يجوز أن يعمل فيه (ضارب)؛ لوقوعه بعد (إنّ)^(٢).

١٠ هذا رأي الجمهور كسيبويه، والمأزني^(٣)، والرجاج، وابن السراج، والسيوافي، والفارسي^(٤)، وابن الشجري.

ولم يسلم رأيهم من النقد فقال ابن الحاجب: "وأما قول القائل بالتفصيل ففاسد أيضاً؛ لأنه إذا سلم المعنى في (أمّا) وجوّز أن يكون التقديم لغرض التفصيل وإبقاءً على حاله.... وجب أن يُعمّم وإلا خالف بها موضوعها.... ثم ما فسّر منه في بعض المسائل لازم له في جميعها؛ لأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها، ألا تري أنك لو قلت: إنّ تكرمني زيداً فأكرم، لم يَجُز، فإذا المانع من التقديم في المسائل عنده حاصل، فتخصيصه بعضها دون بعض تحكم، ووجه صحة التقديم في هذا الباب دون غيره ما ذكرناه من قصد الغرض في التنبيه على أن المذكور بعدها هو المقصود بالتفصيل على حاله، فخولف القياس في امتناع

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٤/٤٧٧.

(٢) انظر المسائل المشكّلة: ٣٣٢.

(٣) انظر الكتاب ٣/١٣٧ و ١٣٩، الأصول ١/٢٨٠ و شرح الكتاب للسيوافي ٢/١٢٠ و شرح الرضي على الكافية ٤/٤٧٧.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٥ والجنى الداني: ٥٢٦، الأصول ١/٢٨٠، شرح الكتاب ٢/١٢٣، المسائل المشكّلة: ٣٣٢ و كتاب الشعر ١/٦٣.

التقديم للقصد إلى حصول هذا الغرض؛ ولذلك اتفقنا نحن ومن قال بالتفصيل على التقديم على الفاء^(١).

وردد الرضي رأي الجمهور أيضا بقوله: "وليس أيضًا بشيء؛ لأنه إذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد، وهو الفاء، فلا بأس بجوازه مع مانعين أو أكثر؛ لأن الغرض مهم، فيجوز لتحصيله إلغاء مانعين فصاعدًا، والدليل على ذلك: امتناع النصب في نحو: أمّا زيدٌ فإنه قائم، ولو كان معمولًا لمقدّر لم يمتنع تقدير ناصب، نحو: (ذكرت) وغيره"^(٢).

٢- ما يقع بعد (أمّا) يكون أبدًا معمولًا لِمَا في حيز ما بعد الفاء، نحو: أمّا يوم الجمعة فزيد منطلق، فـ(يوم) معمول لـ(منطلق)، ما عدا المبتدأ، وأداة الشرط مع الشرط، فعلى هذا يجوز: أمّا زيدًا فإني ضاربٌ، وهذا رأي المبرد كما نقله عنه النحاة^(٣)، وزعم أن جواز ذلك مذهب سيويه، قال السيرافي بعد ذكره لرأي المبرد: "وذكر أن جواز ذلك مذهب سيويه؛ لأن سيويه قال: أجهّد رأيك أنّك ذاهب"^(٤)، فنصب (جهّدًا) على الظرف، كأنه قال: في جهّد رأيك ذهابك، والناصب لـ(جهّد): استقر، وقال: لا يكون إلا ظرفًا، وقال: أمّا جهّد رأيي فإنّك ذاهب^(٥)، فكسر (إنّ) لِمّا أدخل (أمّا)، وقال: لأنك لم تضطر إلى أن تجعله ظرفًا، كما اضطررت في الأول، قال أبو سعيد: وتفسير ذلك أن قولك: أجهّد رأيك أنك ذاهب، لا يجوز أن تنصب (جهّد رأيك) بما بعد (أنّ) وهو (ذاهب)؛ لأن خبر (أنّ) لا يعمل فيما قبل (أنّ)، فاضطر إلى أن يجعل (أنّ) وما بعدها مصدرًا في موضع ابتداء، ويجعل (جهّد رأيك) ظرفًا له، كما تقول: خلفك زيدٌ، على تقدير: استقرار، وأمّا جهّد رأيك فإنك ذاهب، فقال فيه: نصبت (جهّد) بالفعل لا

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦٢، وانظر شرح المقدمة الكافية ٣/١٠٠٧.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٧٧.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢/١٢٠، شرح المفصل ٩/١٢، شرح الرضي على الكافية ٤/٤٧٦، ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٥، الجني الداني: ٥٢٦، مغني اللبيب ١/٧٠، المساعد ٣/٢٣٦، جواهر الأدب: ٤١٩.

(٤) الكتاب ٣/١٣٥.

(٥) السائق ٣/١٣٩.

بالظرف، فقلوله: بالفعل يعني: بـ(ذاهب) في مفهوم اللفظ، والظاهر من هذا الكلام أن سيبويه نصب ما قبل الفاء بخبر (إنَّ)، الذي لا يجوز تقديمه على (إنَّ) غير (أما) ^(١).

وما ذهب إليه المبرد أجازته ابن درستويه ^(٢)، وابن الحاجب، وابن مالك، والرضي ^(٣). يقول ابن الحاجب: "والصحيح أن كل اسم ذكر بعدها فجزء من الجملة الواقعة بعد الفاء، والذي يدل على ذلك أن وضعها للتفصيل أنواع، وما ذكر بعدها أحد الأنواع المرادة، وذكر باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء، وإنما قصدوا تقديمه تنبيهاً على أنه هو النوع المراد تفصيل جنسه، وكان قياسه أن يكون مرفوعاً على الابتداء؛ ولذلك كان قولهم: قام زيد وأما عمرو فقد ضربته، بالرفع أقوى، ولولا (أما) لكان النصب أقوى؛ لأن الغرض الحكم على هذا المذكور على حسب الجملة الواقعة بعد الفاء، ولكنهم خالفوا الابتداء إيذاناً من أول الأمر بأن تفصيله باعتبار صفته التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء..." ^(٤).

والعلة في كون العمل لما بعد الفاء وإن قدّم عليه أن مبنى الكلام عليه صورة ومعنى، فأما صورة فلأنه إنما قدّم على عامله ليكون عوضاً عن المحذوف مع كونه متعلقاً بما بعد الفاء، وأما معنى فلاقتضاء ما بعدها إياها، والعمل إنما يُسند إلى المقتضي، فوجب إعماله ^(٥).

ورأي المبرد هذا والذي أخذ به عدد من النحاة اعترض عليه ابن الشجري لمخالفته للقياس والإجماع، أما مخالفته للقياس فهو إعمال ما بعد (إنَّ) فيما قبلها، و(إنَّ) تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها، ثم إنه يلزم على رأي المبرد إجازة مسألة فاسدة وهي: أما زيداً فإني ضارب، ووجه فساده عدم وجود عامل لنصب (زيد)؛ لأن (أما) لا تنصب

(١) شرح الكتاب للسرياني ٢/١٢٠، وانظر الأصول ١/٢٨٠.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٥، الجني الداني: ٥٢٦، مغني اللبيب ١/٧٠، المساعد ٣/٢٣٦.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦١ وشرح المقدمة الكافية ٣/١٠٠٦، التسهيل: ٢٤٥، شرح الرضي على الكافية ٤/٤٧٦.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦١.

(٥) انظر جواهر الأدب: ٤١٩.

المفعول الصريح أصلاً، ولأن ما بعد (إنَّ) لا يعمل فيما قبلها كما سبق، ففسدت المسألة، ولهذا كان ما ذهب إليه المبرد من جواز عمل ما بعد إن فيما قبلها خارقاً لإجماع النحاة الذين لا يجيزون ذلك، وخلاف الإجماع مردود.

ورد أبو حيان رأي المبرد بأنه لم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس صحيح^(١).

- وَأما ما فهمه المبرد من كلام سيويه من أنه يجيز إعمال ما بعد الفاء فيما قبلها في باب (أَمَّا) فقد رد عليه السيرافي بقوله: "يحتمل عندي أن يكون سيويه ما أراد بهذا الذي قاله أبو العباس، وإنما أراد أن يفصل بين قولك: جَهْدَ رأيي أَنتَ ذاهبٌ، وبين أَمَّا جَهْدَ رأيي فَإِنَّكَ ذاهبٌ، بأن (جَهْدَ رأيي) في الأول هو ظرف لـ(أَنَّ) وما بعدها خبر لها؛ لأنها في معنى المصدر ولا طريق إلى نصبه غير الظرف، وإذا أدخل (أَمَّا) فإنه يجوز أن ينصب بما في (أَمَّا) من معنى فعل الشرط المحذوف، ولا يكون على ما قال أبو العباس"^(٢).
- وقد ذكروا أن المبرد قد رجع إلى مذهب سيويه، حكاها ابن ولّاد عنه، وقال الزجاج: "رجوعه مكتوب عندي بخطه"^(٣). ومما يؤيد هذا ما ذكره الشيخ عظيمه^(٤) من أن صريح قوله يفيد أنه مع النحويين في عدم جواز: أَمَّا زيدًا فَإني ضارب؛ إذ يقول المبرد: "وجملة هذا الباب أن الكلام بعد (أَمَّا) على حالته قبل أن تدخل إلا أنه لا بد من الفاء؛ لأنها جواب الجزاء، ألا تراه قال - عز وجل -: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾"^(٥)، كقولك: ثَمُودُ هَدَيْنَاهُمْ، وَمَنْ رأى أن يقول: زيدًا ضربته، نَصَب بهذا فقال: أَمَّا زيدًا فاضربه، وقال: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾"^(٦)، فعلى هذا فقس هذا الباب "^(٧).

(١) انظر همع الهوامع ٤/٣٥٩.

(٢) تشرح الكتاب ٢/١٢٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٥، المساعد ٣/٢٣٧، همع الهوامع ٤/٣٥٩.

(٤) المقتضب ٣/٢٧ حاشية ٤.

(٥) فصلت: ١٧.

(٦) الضحى: ٩.

(٧) المقتضب ٣/٢٧، وانظر ٢/٣٥٤ منه.

و...^(١)

فقول الجمهور بالتفصيل - وهو الذي ذهب إليه ابن الشجري - هو الأقرب للصواب؛ لأن عمل ما بعد الفاء إذا كان فيه ما يمنع التقديم كـ (إن) يفارق ما لم يكن فيه ذلك من وجهين:

- ٥ " أحدهما: أن الفاء فيها مشابهة للشرط، لكنها ضعيفة بالنسبة إلى (إن)؛ لأن (إن) عاملة في شيئين، وهي باب الحروف المشبهة بالفعل، فكانت في المنع أقوى من الفاء؛ ولأن الفاء فيها تبعية محققة بقياسها التأخير، وأن (إن) تقتضي التصدير، فلا يلزم من جواز التقديم مع الفاء جوازه مع (إن).
- و ثانيهما: أن كل واحد من الفاء و (إن) يوجب ألا يعمل ما بعده فيما قبله، وقد ارتكبوا ذلك مع الفاء وحدها، فلا يلزم من ذلك التجويز مع وجود الأمرين معاً بالقياس على باب غير المنصرف وغيره من الأبواب " (١).
- ١٠



(١) جواهر الأدب: ٤٢٠.

رد حجة السيرافي في إبطال رفع (لولا) الامتناعية الاسم الظاهر بعدها

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: ".... وقال الفراء وغيره من الكوفيين: (لولا) ترفع ما بعدها؛ لانعقاد الفائدة بها. قال أبو سعيد: والصحيح ما قاله سيبويه، ألا ترى أن الفعل قد وقع بعدها في قول الجُمُوح: (لولا حُدِثْتُ)، وكل حرف يليه الاسم والفعل فما بعده رفعٌ بالابتداء، نحو: إنما وكأنا، وهل وألف الاستفهام.

وأقول: إن الاحتجاج لسيبويه بوقوع الفعل بعدها ضعيف؛ لأنه لم يُسمع إلا في البيت الذي تقدّم ذكره، والوجه في الاحتجاج لسيبويه: أننا لم نر حرفاً يرفع اسماً إلا وهو ينصب آخرًا، كـ (إنّ) وأخواتها، و(لا) في نحو: لا رجلَ أفضل منه.

ولا كريم من الولدان مَصْبُوحٌ

و(ما) في لغة أهل الحجاز، فهذه حُجّةٌ لمذهب سيبويه قاطعة بصحته ^(١).

ملخص الاعتراض:

ضعف ابن الشجري ما احتج به السيرافي لدفع رفع (لولا) الامتناعية الاسم الظاهر بعدها معللاً ذلك بأن دخول (لولا) على الفعل لم يسمع إلا في بيت واحد، ثم بين وجه الاحتجاج الدافع لهذا والقاطع بصحة مذهب سيبويه.

الدّراسة:

اختلف في عامل الرفع في الاسم الظاهر بعد (لولا) الامتناعية، فهو عند سيبويه مرفوع بالابتداء ^(٢)، وهو عند الفراء مرفوع بـ (لولا) نفسها ^(٣)، ولم يوافق البصريون على ما قاله الفراء محتجين بما يلي:

(١) الأمالي ٥١١/٢ و ٥١٢.

(٢) انظر الكتاب ١٢٩/٢.

(٣) انظر معاني القرآن ٤٠٤/١ و ٨٥/٢، شرح الكتاب للسيرافي ٢/٣.

١ - احتجَّ السيرافي بأن الحرف العامل إنما هو الحرف المختص بالأسماء أو بالأفعال، و(لولا) حرف غير مختص؛ لأنه قد وقع بعدها الاسم والفعل في مثل قوله:

لا در دركِ إني قد رميتهم لولا حُدِثْتُ ولا عُدِرِي لِمَحْدُودِ^(١)

وما كان كذلك مما يليه الاسم والفعل من الحروف فما بعده رفع بالابتداء نحو: إنما وكأنا، وهل وألف الاستفهام^(٢).

واعترض ابن الشجري على حجة السيرافي، ووجه اعتراضه أن الاحتجاج بوقوع الفعل بعد (لولا) ضعيف؛ لأنه لم يُسمع إلا في البيت الذي ذكره السيرافي.

وما قاله ابن الشجري مُعارض بغيره، فقد جاء الفعل بعد (لولا) الامتناعية في ثلاثة أبيات أخر، بيتان منهما استشهد بهما العكبري في أثناء احتجاجه بحجة السيرافي نفسها^(٣)، الأول منهما قوله:

ألا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبُّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يَنَازِعُنِي شُعْلِي^(٤)

وهذا البيت استشهد به ابن يعيش أيضا محتجا بحجة السيرافي^(٥).

والبيت الثاني قوله:

أَنْتَ الْمُبَارَكُ وَالْمَيْمُونُ سِيرُتُهُ لَوْلَا تَقَوُّمُ دَرَّةَ النَّاسِ لَاخْتَلَفُوا^(٦)

وأما البيت الثالث فقد ذكره ابن مالك وهو قول الشاعر:

وَلَوْلَا يَحْسَبُونَ الْحِلْمَ جَهْلًا لَمَّا عَدِمَ الْمُسَيِّنُونَ اِحْتِمَالِي^(٧)

(١) للحمّوح أحد بني ظفر، وقيل لراشد بن عبد الله السلمي انظر خزانة الأدب ٤٦٤/١.

(٢) شرح الكتاب ٢/٣، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٣/١، وقد احتج بحجة السيرافي أيضا العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب ١٣٢/١، وابن يعيش في شرح المفصل ٩٦/١ و١٤٦/٨.

(٣) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ١٣٢/١.

(٤) لأبي ذؤيب الهذلي، انظر ديوان الهذليين ٣٤/١، خزانة الأدب ٢٤٦/١١.

(٥) انظر شرح المفصل ١٤٦/٨.

(٦) لجرير بن عطية، انظر الديوان: ٣٢٤.

(٧) ورد بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٨٤/١، الدر المصون ٤١٠/١.

فثبت بهذا أن حكم ابن الشجري على وقوع الفعل بعد (لولا) الامتناعية بأنه لم يُسمع إلا في البيت الذي ذكره السيرافي فيه نظر؛ لأنه يليها الفعل بقلة كما سبق.

وإن كان من ضعف يتوجه إلى احتجاج السيرافي بوقوع الفعل بعد (لولا) الامتناعية على إبطال قول الفراء فهو أن ما ورد من وقوع الفعل بعد (لولا) الامتناعية مؤول عند بعض النحاة حيث إنهم يرون أن (لولا) الامتناعية مختصة بالاسم فقط، يقول ابن مالك: "وقد يلي الفعل (لولا) غير مفهومة تحضيضاً فيؤول: بلو لم، أو تُجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة (أن) مقدرة" (١).

وإنما لجأ ابن مالك إلى تأويل الفعل حتى لا يَسَلَمَ للكسائي رأيه في أن ما بعد (لولا) الامتناعية مرفوع بفعل مضمر بدليل ظهوره في الأبيات السابقة (٢).

وعلى هذا يمكن أن يقال: إن تأويل الفعل يقوّي ما ذهب إليه الفراء من أن (لولا) الامتناعية حرف مختص بالاسم ولذا عمل الرفع في الاسم بعده، فالاحتجاج بوقوع الفعل بعد (لولا) الامتناعية ليس بالحجة القاطعة في رد مذهب الفراء لإمكان تأويل هذا الفعل كما سبق.

٢- احتجّ ابن الشجري بأن الحروف التي ترفع الأسماء الظاهرة تنصب أيضاً كما ترفع، نحو: (ما) الحجازية، و(لا) النافية للجنس، و(إنّ) وأخواتها، وليس في الحروف ما يرفع ولا ينصب، فقول الفراء إذا ليس بالمستقيم؛ لدفع الأصول له، واستلزام ما لا نظير له، ولا يُقبل ما يستلزم عدم النظر مع وجود ما له نظير.

فهذه هي الحجة القاطعة في رد قول الفراء وليس هناك ما يرد عليها فيضعفها، وما احتجّ به ابن الشجري منتزع من كلام الفارسي (٣)، واحتجّ به العكبري وابن مالك أيضاً (٤).

(١) التسهيل: ٢٤٤.

(٢) انظر المساعد ٢٢٤/٣.

(٣) نبّه على ذلك الدكتور الطناحي - رحمه الله - وانظر كتاب الشعر ٦٦/١.

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٤٠، شرح التسهيل ٢٨٣/١.

٣- احتجَّ ابن عقيل بأن (لولا) الامتناعية لو كانت عاملة لكان الجر بها أولى من الرفع؛ لأن القاعدة أن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزم منه أن يعمل الجر^(١). هذا وقد قيل في رافع الاسم الظاهر بعد (لولا) الامتناعية قولان آخران: أحدهما: أنه مرفوع بفعل محذوف، وهو قول الكسائي^(٢). والآخر: أنه مرفوع بـ(لولا) لنيابتها عن الفعل المحذوف، حكاه الفراء عن غيره^(٣)، وقد رُدَّ أيضًا^(٤).

و...و...

فوجه اعتراض ابن الشجري على حجة السيرافي عدم سماع دخول (لولا) على الفعل إلا في البيت الذي ذكره الفراء، وقد ثبت بما سبق ورود أكثر من بيت دخلت فيه (لولا) على الفعل لعلها لم ثبت عند ابن الشجري، وعلى هذا فحجة السيرافي من هذه الناحية سليمة ولا اعتراض عليها، إلا أن حجة الفارسي التي احتجَّ بها ابن الشجري أقوى وأقطع في رد قول الفراء؛ لإمكانية تأويل دخول (لولا) على الفعل في الأبيات الشعرية، وهو ما كان ينبغي أن يتوجه فيه الاعتراض على السيرافي.



(١) المساعد ٢١٢/١.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ١/٢٧٤، التذييل والتكميل ٣/٣٠٠، ارتشاف الضرب ٤/١٩٠٤، الجني الداني: ٦٠١، مغني اللبيب ١/٣٠١، التصريح بمضمون التوضيح ٤/٤٣٢.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣/٢، ارتشاف الضرب ٤/١٩٠٤، الجني الداني: ٦٠٢، مغني اللبيب ١/٣٠١، التصريح بمضمون التوضيح ٤/٤٣٢.

(٤) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣/٢، الباب في علل البناء وإعراب ١/، التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٤٣، شرح المفصل ١/٩٦، شرح التسهيل ١/٢٨٣، البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٥٩١، المساعد ١/٢١٣.

الفصل الثالث

الامتدادات في الأعراب

إعراب (سواء) في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(١) وما أشبهها
من الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " وقد جاء لفظ الاستفهام الصريح المستعمل بالهمزة وأم خبراً.... وأكثر ما يجيء هذا بعد التسوية كقولك: سواءٌ عليّ أقمتَ أم قعدتَ، أي: سواءٌ عليّ قيامك وقعودك، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، أي: سواءٌ عليهم إنذارك إياهم وتركُ إنذارك، ومثله ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾^(٢)، التقدير: جَزَعْنَا وصَبَرْنَا سواءً، فـ(سواء) في هذا ليس بمبتدأ - كما ظن بعضهم - وإنما هو خبر المبتدأ المقدّر على ما مثّلته لك، وكيف يكون قولك: (أقمتَ) خبراً لـ(سواء) وهو جملة خالية من عائد إلى (سواء) ظاهرٍ أو مقدّر؟ "^(٣).

ملخص الاعتراض:

لم يرتض ابن الشجري إعراب (سواء) مبتدأ والجملة بعده خبر؛ لأن جملة الخبر - ما لم تكن هي نفس المبتدأ في المعنى - لا بد فيها من رابط ظاهر أو مقدر يربطها بالمبتدأ، والجملة هنا ليس فيها هذا الرابط فلا يصح هذا الإعراب.
الدراسة:

١٥ وقع الخلاف في توجيه إعراب ﴿سَوَاءٌ﴾ في الآية وما أشبهها بسبب ما في إعرابه من تدافع يدفع أحدهما الآخر، وتفصيل ذلك كما يلي:

١- ﴿سَوَاءٌ﴾ خبر مقدم، و﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ مصدر مؤول مبتدأ مؤخر:

هذا أحد رأيي الزمخشري، وابن الشجري، والحوارزمي، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن مالك، وابن هشام^(٤)، وغيرهم.

(١) البقرة: ٦.

(٢) إبراهيم: ٢١.

(٣) الأمالي ٤٠٦/١.

(٤) انظر المفصل: ٢٤، (وأجازه مع غيره في الكشف ٥٦/١)، التحمير ٢٦٤/١، شرح المفصل ٩٣/١، الأمالي النحوية ١٠٨/٤، شرح التسهيل ٣٠١/١، أوضح المسالك ١٨٥/١.

وهذا الإعراب دفعه الفارسي بأمرين^(١):

أحدهما: ليس في الكلام مُخبر عنه. وهذا مبني على أن الفعل أبدا خبر لا مُخبر عنه، فلا يصح الإخبار عنه في هذا الكلام^(٢).

والآخر: أن ما قبل الاستفهام لا يكون داخلا في حيزه، فلا يجوز أن يكون الخبر عما في الاستفهام متقدما عليه. وعلى هذا فالواجب تقديم المبتدأ المشتمل على الاستفهام كما قال ابن عمرو^(٣).

وأجيب عن الأول بأن ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ من الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى^(٤)، فالجملة هنا مؤولة مع حرف الاستفهام بالمصدر المعرفة، كما في الجملة الواقعة مع (أن) في قولك: أن تُحسن خير لك، فكما صح وقوع هذه الجملة مبتدأ لكونه متأولا بمصدر معرفة صح وقوع جملة ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ مبتدأ لوقوعها موقع المصدر المعرفة في المعنى^(٥)، ولهذا قدّر ابن الشجري المبتدأ في الآية بقوله: سواء عليهم إنذارك إياهم وعدم إنذارك.

وأجيب عن الثاني بأن الاستفهام في الآية ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى كما ذكر ابن الشجري، والهمزة هنا مستعارة للتسوية، ولا استفهام ألبتة لا من قبل المتكلم ولا غيره^(٦)، يقول ابن مالك: "فلو قُدّم:

(١) انظر الحجة للقراء السبعة ١/٢٦٩.

(٢) انظر الكشف ١/٥٦.

(٣) مغني اللبيب ١/١٦٢.

وابن عمرو هو جمال الدين محمد بن عمرو الخليلي [٥٩٦-٦٤٩هـ]، أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره وبرع به، أخذ عنه ابن مالك، وبهاء الدين بن النحاس، وشرح المفصل، انظر بغية الوعاة ١/٢٣١، ابن عمرو النحوي: ٩-٢٠.

(٤) انظر الكشف ١/٥٦.

(٥) انظر الأمالي النحوية ٤/١٠٨، شرح المفصل ١/٩٣، التصريح بمضمون التوضيح ١/٥٠٤.

(٦) انظر الكشف ١/٥٦، شرح المفصل ١/٩٣، مغني اللبيب ١/١٦٢.

﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ لَتَوْهَم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة، وذلك مأمون بتقديم الخبر ﴿سَوَاءٌ﴾ فكان ملتزماً "(١)".

ومن الغريب أن الفارسي احتج بالاستفهام لدفع إعراب ﴿سَوَاءٌ﴾ خبراً وهو قد قرر قبل ذلك أن الاستفهام هنا معناه الخبر، وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام وإن كان خبراً لأن فيه التسوية التي في الاستفهام (٢)، ثم إن احتجاجه هو وابن عمرو بالاستفهام لرد هذا الوجه يرد أيضاً على جعلهما ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ خبراً - كما سيأتي - لأن الخبر المشتمل على الاستفهام واجب التقديم أيضاً (٣).
٢ - ﴿سَوَاءٌ﴾ مبتدأ، و﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ خبره:

هذا رأي المبرد، والزجاج، والفارسي، وصاحب (إعراب القرآن)، وابن عمرو (٤)، وغيرهم (٥).

ودفع هذا الإعراب بأمرين أيضاً:

أحدهما: أن ﴿سَوَاءٌ﴾ نكرة، وقد تقرر أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة لم يكن الخبر إلا النكرة؛ لأن الخبر يجب أن يكون مجهولاً وما يخبر عنه معروفاً، ولو عكست لم يجز؛ لأن الإخبار بما يُعرف عما لا يُعرف عكس العادة لعدم الفائدة،
١٥ قاله المنتجب الهمداني (٦).

(١) شرح التسهيل ٣٠١/١.

(٢) انظر الحجة للقراء السبعة ٢٦٤/١، وقد قرر ذلك قبله شيخه الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٧٧/١.

(٣) انظر مغني اللبيب ١٦٢/١.

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ١٨٤/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧٧/١، الحجة للقراء السبعة ٢٦٨/١، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٧١/١، مغني اللبيب ١٦٢/١ وابن عمرو النحوي: ٢٧.

(٥) كمكي والأنباري والعكبري، انظر مشكل إعراب القرآن ٧٦/١، البيان في غريب إعراب القرآن ٤٩/١، التبيان في إعراب القرآن ٢١/١.

(٦) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢١٠/١.

والآخر: أن جملة ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ لا يجوز أن تكون خبراً؛ لأنه لا رابط فيها

يربطها بالمبتدأ ظاهراً أو مقدراً، وهذا ما اعترض به ابن الشجري.

وأجاب الفارسي عن هذا بأن الكلام محمول على المعنى، والتقدير: سواءً

عليهم الإنذار وتركه، فـ﴿سَوَاءٌ﴾ مبتدأ في اللفظ وهو في المعنى خبر، يقول:

٥ "كما جاز أن يُحمل المبتدأ على المعنى فيُجعل خبره ما لا يكون إياه في المعنى ولا

له فيه ذكر كذلك جاز في الخبر؛ لأن كل واحد منهما يحتاج أن يكون صاحبه

في المعنى، فما جاز في أحدهما من خلاف ذلك جاز في الآخر، وذلك قولهم:

تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، ألا ترى أن (خيرٌ) خبر عن (تسمع)، وكما

أخبر عنه كذلك عطف عليه في قولهم: تسمع بالمعيدي لا أن تراه، والفعل لا

١٠ يعطف عليه الاسم كما لا يخبر عنه، إلا أن المعنى لما كان على الاسم استُجيز

فيه الإخبار عنه والعطف عليه" (١).

ومع استحسان السهيلي لكلام الفارسي هذا إلا أنه اعتلّ لعدم وجود الرابط

في جملة الخبر بعلّة أخرى انفرد بها في كلام طويل أقل ما يقال فيه أنه فلسفة

فكرية وصنعة متكلفة، وملخصه أن (سواءً) تفيد المساواة في عدم المبالاة

١٥ كالفعل (لا أبالي)، والمبالاة فعل من أفعال القلب، وأفعال القلب تُلغى إذا

وقعت بعده الجمل المستفهم عنها أو المؤكدة باللام، ولكن لا تلغى حتى يذكر

فاعلها في اللفظ أو المعنى، فتكون حينئذ في موضع المفعول بالعلم، فإذا ثبت هذا

فـ﴿سَوَاءٌ﴾ مبتدأ في اللفظ، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ مجرور في اللفظ وهو فاعل في المعنى

المتضمن في مقصود الكلام، إذ أن (سواءً) بمعنى (لا أبالي) التي فيها فاعل،

٢٠ فصارت الجملة الاستفهامية في معنى المفعول بفعل من أفعال القلب، وعلى هذا

(١) الحجة للقراء السبعة ١/٢٦٩ و ٢٧٠، وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/١٧٢، البيان في غريب إعراب

القرآن ١/٤٩، نتائج الفكر: ٤٢٩.

لا يلزم أن يكون فيها ضمير يعود على ما قبلها؛ إذ ليس قبلها في الحقيقة إلا معنى فعل يعمل فيها، وكيف يعود من المفعول ضمير يعود على عامله؟^(١).

وخروجا من هذا التدافع الحاصل في وجهي الإعراب السابقين فإن بعض النحاة أجازوا في ﴿سَوَاءٌ﴾ إعرابا آخر، فأجاز ابن كيسان أن يكون ﴿سَوَاءٌ﴾

خبر (إن) التي في أول الآية، وجملة ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ تقوم مقام الفاعل^(٢)، ويرى الرضي أن ﴿سَوَاءٌ﴾ خبر لمبتدأ محذوف تقديره: الأمران سواء^(٣).

وبعد...

فتمسك كل فريق بالقياس أدى إلى تدافع الإعرابين، والذي يظهر أن ما ذهب إليه ابن الشجري هو الأولى؛ لأنه وإن كان مخالفا للقياس من جهة واحدة، فإن ما ذهب إليه الفارسي ومن وافقه مخالف للقياس من جهتين، هما الابتداء بالنكرة، وخلو جملة الخبر من الرابط، وتأويل مخالفة واحدة أولى من تأويل مخالفتين، أضف إلى ذلك أن جعل ﴿سَوَاءٌ﴾ خبرا مقدما يرفع توهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة لو قُدِّم ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، وذلك مأمون بتقديم الخبر، فكان ملتزما كما قال ابن مالك.



(١) نتائج النكر: ٤٢٩-٤٣٢.

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/١٨٤، وفي كون الجملة تقع فاعلة خلاف أيضا، انظر البحر المحيط ١/١٧٣.

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ٤/٤٠٩.

وقوع جملة الحال فعلية فعلها ماض في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾^(١)

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: ".... وإن كان ماضيا لم يحسن وقوعه في موضع الحال إلا ومعه (قد)..... وكان أبو الحسن الأخفش يُجيز إيقاعه حالا و(قد) مقدرة فيه، واحتج بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، قال: أراد قد حصرت، وهذا لا يُجيزه سيبويه، وحمل الآية على غير هذا، فقال: ﴿حَصِرَتْ﴾ صفة لمحذوف تقديره: قوماً حصرت صدورهم، فـ(قوما) نصب على الحال، و(حصرت) صفتهم، وحذف الموصوف وأبقيت صفته.

١٠ وكان أبو العباس المبرد يقول في قوله: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، قولاً ثالثاً، وهو أنه خرج مخرج الدعاء عليهم كما قال تعالى: ﴿قَاتِلْهُمْ اللَّهُ﴾^(٢)، فالمعنى: ضاقت صدورهم عن قتالكم. والذي قاله جائر لولا ما جاء بعده من قوله: ﴿أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾، ونحن لا ندعو بأن تضيق صدورهم عن قتال قومهم، بل نقول: اللهم ألقِ بأسهم بينهم، فلما غطف على الأول ما لا يصح أن يقع موقع الأول لم يصح الذي تأوله^(٣).

١٥

ملخص الاعتراض:

تأويل المبرد لجملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ بأنها دعاء غير صحيح عند ابن الشجري؛ لعدم استقامته في المعنى بسبب ما جاء بعده من قوله: ﴿أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾، حيث إن ذلك يعني الدعاء للكافرين لا عليهم، وهو خلاف المأمور به.

(١) النساء: ٩٠.

(٢) التوبة: ٣٠، والمنافقون: ٤.

(٣) الأمالي ١٢/٣ و١٣، وسبق لابن الشجري أن ذكر هذا الاعتراض أيضا في ١٤٦/٢ و١٤٧.

الأنزاعية:

لا يوافق جمهور البصريين على وقوع الماضي موقع الحال إلا ومعه (قد) ظاهرة؛ لذا وقفوا من إعراب جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ حالا موقفين:

الأول: تأويل إعرابها حالا على أحد ثلاثة أوجه وهي:

١- أن (قد) مقدرة قبل ﴿حَصِرَتْ﴾:

هذا رأي جمهور البصريين كابن السراج، والفارسي، وابن جني^(١)، وإليه ذهب ابن الشجري، كما أنه رأي الفراء وابن الأنباري من الكوفيين^(٢)، فشرط لصحة وقوع الماضي المثبت موقع الحال عندهم أن تكون معه (قد) ظاهرة أو مقدرة، واعتلوا لذلك بأن (قد) تقرّب الماضي من الحال حتى تلحقه بحكمه أو تكاد^(٣).

١٠ ونسب ابن الشجري للأخفش أيضا أن ﴿حَصِرَتْ﴾ حال بإضمار (قد)^(٤)، وكذا فعل الواسطي الضرير وابن هشام^(٥)، وهذا خلاف المشهور عن الأخفش من إجازته إيقاع الماضي حالا بدون إضمار (قد)^(٦)، وهو رأي الكوفيين غير الفراء^(٧). واشترط تقدير (قد) قبل الماضي الواقع حالا لم يوافق عليه عدد من النحاة منهم ابن مالك الذي يرى أن ذلك دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير؛ ولأن

(١) انظر الأصول ٢١٦/١، كتاب الشعر ٥٦/١ والإيضاح: ٢٨٧، سر صناعة الإعراب ٦٤١/٢، الأمالي ١٤٦/٢، وانظر معاني الحروف: ٩٨، الفصل: ٦٤، المقرب ١٥٣/١، ارتشاف الضرب ١٦١٠/٣.

(٢) انظر معاني القرآن ٢٤/١ و٢٨٢، شرح القصائد السبع الطوال: ٣٧.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٦٤١/٢، شرح المفصل ٦٧/٢، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٧٧٥/١.

(٤) ليس في معاني القرآن ذكر لهذا الرأي ولا الآتي بعده عند موضع هذه الآية ٤٥٢/١.

(٥) انظر شرح اللمع: ٧٥، مغني اللبيب ٤٩٥/٢، وكان ابن هشام قد ذكر قبل ذلك أن الأخفش يميز إيقاع الماضي حالا بدون (قد) كالكوفيين، انظر مغني اللبيب ١٩٥/١.

(٦) جاء ذلك في المقتضب ١٢٣/٤، الأصول ٢٥٤/١، تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب: ٣٩٦، الصحاح (حصر) ٦٣١/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٢/٢، ثم تتابع النحاة في نقل ذلك عن الأخفش.

(٧) انظر الصحاح (حصر) ٦١٣/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٢/٢، التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٩، شرح المفصل ٦٧/٢، شرح الرضي على الكافية ٤٥/٢، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٥٥٩/١.

وجود (قد) لا يزيد معنًى على الكلام الذي لم توجد فيه، ودلالتها على التقريب مستغنى عنه بدلالة سياق الكلام على الحالية^(١).

ويرى السيد الجرجاني والكافيجي أن ما قاله البصريون غلط بسبب اشتباه لفظ الحال عليهم؛ لأن الحال الذي تقربه (قد) حال الزمان، والحال المبين للهيئة حال الصفات، وهما متغايران في المعنى^(٢).

٢- أن جملة ﴿حَصِرَتْ﴾ صفة لموصوف محذوف هو الحال:

والتقدير: جاؤوكم قومًا حصرت، فحُذِفَ (قوم) وأقيم الصفة مُقام الموصوف. واضطرب في نسبة هذا القول، فنسبه ابن بابشاذ وابن الشجري وتاج الدين الإسفرائيني لسيبويه^(٣)، ولم يفعل ذلك سيبويه كما قال ابن خروف^(٤). ونسبه الزمخشري للمبرد، وعليه جعل أبو حيان قولين للمبرد في هذه الآية^(٥). وإنما قائل هذا هو الأخفش^(٦)، ومن الغريب أن ابن الشجري نسبه إليه أولاً قبل أن ينسبه لسيبويه^(٧).

وقول الأخفش هذا أجازه الفارسي، والجرجاني، والواسطي الضرير، وجامع العلوم الأصبهاني، وكأنهم رأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى (قد)^(٨).

(١) انظر شرح التسهيل ٣٧٣/٢.

(٢) انظر الرشاد في شرح الإرشاد لابن السيد الجرجاني: ١٥١، شرح قواعد الإعراب للكافيجي: ١٣٥، وقد ردّ الدماميني الغلط عن البصريين في تعليق الفرائد ٢٥٨/٦، وانظر الإتقان في علوم القرآن: ٤٠٣.

(٣) انظر شرح الجمل لابن خروف ٣٨٥/١ وشرح التسهيل ٣٧٣/٢، اللباب في علم الإعراب: ١٠٣ وخزانة الأدب ٢٥٥/٣.

(٤) شرح الجمل ٣٨٥/١، وعلق ابن مالك في شرح التسهيل ٣٧٣/٢ على ذلك بقوله: "صدق أبو الحسن - رحمه الله - وغفر لابن بابشاذ". وليس للآية ذكر في الكتاب.

(٥) انظر الكشف ٥٣٦/١، البحر المحیط ٣٣٠/٣، الدر المصون ٦٧/٤، وليس في المقتضب ما يدل على ذلك.

(٦) انظر الأصول ٢٥٤/١، المسائل المشككة: ٢٤٥ و٣٩٧، وفي المسائل الشيرازيات ١٥٣/١ و١٥٤ ما يشير إلى ذلك.

(٧) انظر الأمالي ١٤٦/٢.

(٨) انظر الإيضاح: ٢٨٧ والمسائل الشيرازيات ١٥٣/١، المقتصد في شرح الإيضاح ٩١٥/٢، شرح اللمع للواسطي: ٧٥، كشف المشكلات وإيضاح العضلات ٣١٩/١، مغني اللبيب ٤٩٥/٢.

وعلى الرغم من وصف الفارسي لهذا القول بالجميل وأن له نظائر كثيرة في التثريل والشعر^(١)، إلا أنه عند ابن جني فيه بعض الضعف " لإقامتك الصفة مقام الموصوف، وهذا مما الشعر وموضع الاضطراب أولى به من النثر وحال الاختيار"^(٢)، ولم يوافق ابن الطرواة على هذا الرأي -ولا الذي قبله- لما في ذلك من ضروب الاحتمال، وكثرة الإضمار كما يقول^(٣)، وهو عند ابن مالك فيه تكلف شيء لا حاجة إليه^(٤).

٣- أن ﴿حَصِرَتْ﴾ ماضٍ لفظاً مضارع معنًى^(٥):

والتقدير: جاؤوكم تحصر صدورهم؛ لأن الحصر كان موجوداً وقت مجيئهم، فحقه أن يُعبّر عنه بفعل الحال^(٦).

الموقف الثاني: منع إعرابها حالاً يجعلها جملة دعائية لا محل لها من الإعراب:

١٠ نسبه الجوهري لسيبويه^(٧)، ولعله وهم منه لأن القائل لهذا هو المبرد^(٨)، وتأويله للآية على جهة الدعاء بناه على أمرين:

الأول: " أن الحال لما أنت فيه، و(فَعَلَ) لما مضى، فلا يقع في معنى الحال"^(٩).

(١) انظر المسائل المشككة: ٢٤٥.

(٢) سر صناعة الإعراب ٦٤١/٢، وتبعه في ذلك ابن سيده كما في اللسان (حصر) ١٩٣/٤، وجاء فيه: (بعض الصنعة)، بدلاً من (بعض الضعف).

(٣) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: ١٣٨.

(٤) انظر شرح التسهيل ٣٧٣/٢، وفي اللباب في علم الإعراب: ١٠٣ وخزانة الأدب ٢٥٥/٣ وجه آخر لرد هذا القول.

(٥) انظر القطع والائتناف: ٢٦١، شرح مشكل شعر المتنبي لابن سيده: ٣٥.

(٦) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢٩٤/١، التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٩.

(٧) انظر الصحاح (حصر) ٦٣١/٢، ولا وجود للآية في الكتاب.

(٨) انظر المقتضب ١٢٤/٤.

(٩) المقتضب ١٢٣/٤.

والثاني: أن تشبيه الماضي الحال بقولك: **إِنْ ضَرَبْتَنِي ضَرَبْتُكَ** - على معنى: **إِنْ تَضْرِبْنِي أَضْرِبُكَ** - بعيد؛ لأن الحروف إذا دخلت على الأفعال تُحدث معانٍ تزيدها عن مواضعها، وبناء على هذا فليس في الماضي الحال حرف يُغيّره عند المبرد كما ذكر الفارقي^(١).

ولهذين الأمرين لجأ المبرد إلى هذا التأويل للآية، بل إنه ذهب إلى أبعد من هذا حين تجرّأ وزعم أن القراءة الصحيحة إنما هي **﴿حَصِرَ صُدُورُهُمْ﴾**^(٢).

وتأويل المبرد هذا غير ممتنع عند الفارقي، كما لا يمتنع عنده إضمار (قد) في الآية أيضاً على الرأي الأول السابق، وهو ما يراه مكّي بن أبي طالب، والتأويل على الدعاء عند ابن الطرواة هو الصواب وحده ولم يجز غيره، ووافق أبو البركات الأنباري والعكبري عليه حينما جعلاه من الأوجه الجائزة في الآية في محاولة منهم لرد احتجاج الكوفيين بالآية على جواز وقوع الماضي حالاً بدون (قد)^(٣).

وقد ردّ فريق من النحاة تأويل المبرد للآية والذي ردّه أولاً الفارسي، وتبعه النحاة في ذلك كالجرجاني، وابن الشجري، والواسطي الضرير، وجامع العلوم الأصهباني، والمنتجب الهمداني، وابن هشام^(٤)، وغيرهم.

وهذا الردّ يتلخص في أنه ليس بسديد أن تكون **﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾** دعاء لأن

بعده **﴿أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾**، حيث إن المعنى يصير: ضيق الله صدورهم عن قتال قومهم، وذلك لا يجوز؛ لأنه دعاء لهم من حيث إنه إذا حصل ذلك قويت شوكتهم واجتمعت

(١) انظر المقتضب ١٢٤/٤، تفسير المسائل المشكّلة في أول المقتضب: ٣٩٨.

(٢) انظر المقتضب ١٢٥/٤.

(٣) انظر تفسير المسائل المشكّلة في أول المقتضب: ٣٩٩، مشكل إعراب القرآن ٢٠٥/١، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: ١٣٨، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٥/١، التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٩ واللباب في علل البناء والإعراب ٢٩٤/١.

(٤) انظر المسائل الشيرازيات ١٥٤/١ والإيضاح: ٢٨٨ - ونبه على رد الفارسي ابن الشجري في الأمالي ١٤٧/٢ بقوله: "ودفع ذلك أبو علي وغيره" -، المقتصد في شرح الإيضاح ٩١٥/٢، شرح اللمع للواسطي: ٧٥، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٣١٩/١، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٧٧٥/١، مغني اللبيب ٤٩٥/٢.

كلمتهم، ففيه نفي ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم؛ لأنه إنما ينبغي أن يكون الدعاء بأن يُحَبَّبَ إليهم قتال قومهم نحو: جعل الله بأسهم بينهم، واللهم أوقع بين الكفار العداوة^(١)، فلما عُطِفَ على الأول ما لا يصحُّ أن يقعَ موقعَ الأول لم يصحَّ الذي تأوَّله المبرد كما قال ابن الشجري.

- ٥ وحاول بعضهم الإجابة عن تأويل المبرد كابن عطية الذي يرى أن الدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا المسلمين تعجيز لهم، والدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا قومهم تحقير لهم^(٢).
- بقي أن أشير إلى أمرين: أحدهما: أن ما زعمه المبرد من أن القراءة الصحيحة هي: ﴿حَصِرَةً صُدُّوهُمْ﴾ قد ردّه النحاس بأنه خالف أهل العلم في هذا؛ لأن هذه القراءة مخالفة للمصحف الذي نقلته الجماعة الذين لا يجوز عليهم الغلط، وهي قراءة شاذة إنما رُويت عن الحسن البصري، ويعجب ابن الأثير من عدم تنبيه ابن السراج على هذا وهو يحكي ذلك عن المبرد^(٣).
- ١٠

والآخر أن أبا حيان في (ارتشاف الضرب)^(٤) نسب للمبرد أن الماضي لا يكون حالا إلا ومعه (قد) ظاهرة أو مقدرة، وما في (المقتضب) مخالف لذلك؛ لأنه منع كون الماضي حالا، ولم يذكر مع الماضي الحال حرفاً يُغَيِّرُهُ، وأوَّل هذه الآية على الدعاء، فلو كان من مذهبه إضمار (قد) لقال به في الآية.

ويجحد...

فاعتراض ابن الشجري على تأويل المبرد صحيح؛ لعدم استقامة المعنى عليه إذا أُوقِعَ المعطوف موقع المعطوف عليه، وتوجيه المبرد هذا ما فعله إلا فرارا من وقوع الماضي حالا، فراعى بذلك ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولم يراع المعنى فحصل الفساد.

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩١٥/٢ و ٩١٦، البحر المحيط ٣٣٠/٣.

(٢) المحرر الوجيز ١٦٥/٤، وانظر تحريجات أخرى في الجامع لأحكام القرآن ٢٩٦/٥، البحر المحيط ٣٣٠/٣، مغني اللبيب ٦١٦/٢.

(٣) انظر القطع والإتشاف: ٢٦١، البديع ١٩٧/١، الأصول ٢٥٥/١.

(٤) ١٦١٠/٣، ولم أجد ذلك في مظانه في المقتضب وفي الكامل، ونُسب ذلك للمبرد أيضا في الجنى الداني: ٢٥٦، المساعد ٤٧/٢، البرهان في علوم القرآن ٣٠٦/٤، همع الموامع ٤٩/٤.

النصب على المدح في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ

يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾^(١)

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " ذهب سيبويه إلى أن ﴿الْمُقِيمِينَ﴾ منصوب على المدح، وهو

أصح ما قيل فيه؛ لأن بعض معربي القرآن زعم أن ﴿الْمُقِيمِينَ﴾ مجرور بالعطف على الهاء

والميم في ﴿مِنْهُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾، فالتقدير على

هذا القول: منهم ومن المقيمين الصلاة. وزعم آخر أنه معطوف على الكاف من

﴿إِلَيْكَ﴾، فالتقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة. وقال آخر: هو

معطوف على الكاف من ﴿قَبْلِكَ﴾، فالتقدير: وما أنزل من قبلك وقبل المقيمين الصلاة.

وقال الكسائي: هو مخفوض بالعطف على (ما) من قوله: ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾، فالمعنى على

هذا القول: يؤمنون بالذي أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة، وهذا قول بعيد من جهة المعنى،

والأقوال الثلاثة فاسدة من جهة الإعراب، وذلك أن الاسم الظاهر لا يسوغ عطفه على

الضمير المجرور إلا بإعادة الجار لأمرين:

أحدهما: أنهم لا يعطفون المجرور إلا بإعادة الجار، كقولك: مررت بزيد وبك، ولا

تقول: بزيد وك، فوجب أن يُنْزَلَ عطفُ الظاهر عليه مترلةً عطفه على الظاهر، فيقال:

بك وبزيد، كما قيل: بزيد وبك، ولا يُقال: بك وزيد، كما لا يُقال: بزيد وك، وهذا

قول أبي عثمان المازني. والقول الآخر، وهو قول أبي علي: أن الضمير المجرور نحو الكاف

في بك، وفي غلامك، والياء في بي، وفي غلامي، أشبه التنوين، من حيث صيغ على حرف

واحد، كما أن التنوين كذلك، ومن حيث حذفوا ياء المتكلم في النداء فقالوا: يا

غلام.... كما ألزموا التنوين الحذف في قولهم: يا غلام، ومن حيث لم يجمعوا بين التنوين

في اسم الفاعل وبين الضمير المتصل، فيعدوا اسم الفاعل إليه فيقولوا: مُكرمك

(١) النساء: ١٦٢.

وضاربتك..... ولكنهم ألزموه الإضافة فقالوا: مُكْرَمُكَ وضاربتك، كرهوا الجمع بينه وبين التنوين، كما كرهوا الجمع بين خطابين وبين تأنيثين وبين تعريفين....." (١).

معضن الاعتراض:

صحَّ عند ابن الشجري إعراب سيويه لـ ﴿الْمُقِيمِينَ﴾، وأما قول الكسائي فهو بعيد في المعنى، وبقية الأقوال فاسدة إعراباً، وبَيِّنْ عِلَّةَ فسادها.

الدَّوَامَةُ:

اختلف في إعراب ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ على عدة أقوال، وهذا الخلاف سببه هل المقيمون الصلاة هم الراسخون في العلم أو غيرهم؟، ففي ذلك رأيان (٢):

أولاً: قال بعضهم: هُمْ هُمْ، والقائلون بهذا اختلفوا في سبب مخالفة الإعراب بينهما على قولين:

١- أن ﴿الْمُقِيمِينَ﴾ منصوب على المدح:

وهو قول الخليل، ويونس، وسيويه، وأبي عبيدة، والأخفش، والفراء، والمبرد (٣)، وهو الصحيح عند جُلِّ النحويين (٤) ومنهم ابن الشجري.

وتفسير هذا النصب أن الكلام لما تطاول واعترض بين الراسخين في العلم والمقيمين الصلاة ما اعترض من الكلام فطال نُصب المقيمين على المدح، والعرب إذا تطاولت بمدح أو ذم تفعل ذلك في صفة الشيء الواحد، فيخالفون بين إعراب أوله وأوسطه أحياناً، ثم يرجعون بآخره إلى إعراب أوله، وربما

(١) الأمالي ١٠٢/٢-١٠٤.

(٢) انظر تفسير الطبري ٦٨٠/٧ و ٦٨٢.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣١/٢ والجامع لأحكام القرآن ١٦/٦، المحلى (وجوه النصب): ٣٤، الكتاب ٦٣/٢، مجاز القرآن ١٤٢/١، معاني القرآن للأخفش ٣٤٨/١، معاني القرآن للفراء ١٠٦/١، الكامل ٩٣١/٢.

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣١/٢، إعراب القرآن للنحاس ٥٠٤/١، شرح المقدمة المحسبة ٤١٨/٢، الكشف ٥٧٧/١، كشف المشكلات وإيضاح العضلات ٣٣١/١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٨/٢، التبيان في إعراب القرآن ٤٠٧/١، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٨١٨/١، البحر المحيط ٤١٢/٣.

يُجْرُونَ إعراب آخره على إعراب أوسطه^(١)، والغرض من هذا القطع أفراد الممدوح بمدح مُجَدَّد غير تابع لأول الكلام^(٢)، كما أنه مفيد لبيان فضل الصلاة^(٣).

واعترض الكسائي على النصب بالمدح في الآية فقال: " لا يُنصب الممدوح إلا عند تمام الكلام، ولم يُتَمِّم الكلام في سورة النساء، ألا ترى أنك حين قلت: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْقَائِمِينَ﴾ ﴿وَالْمُؤْتُونَ﴾ كأنك منتظر لخبره، وخبره في قوله: ﴿أُولَئِكَ سَنُوتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ " ^(٤)، ووافقه الطبري^(٥)، واشترط مكِّي بن أبي طالب لصحة النصب على المدح أن يكون الخبر: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، فإن جعل الخبر: ﴿أُولَئِكَ سَنُوتِيهِمْ﴾ لم يجز النصب على المدح؛ لأن المدح لا يكون إلا بعد تمام الكلام^(٦).

وأجاب الفراء عن هذا بأن الكلام أكثره على ما وصف الكسائي ولكن العرب إذا تطاولت الصفة جعلوا الكلام في الناقص وفي التام كالواحد، ثم ساق الشواهد على ذلك^(٧).

(١) انظر تفسير الطبري ٦٨١/٧، وهذا التفسير للنصب جاء عن يونس في المحلى (وجوه النصب): ٣٤، وانظر معاني القرآن للفراء ١٠٥/١ و ١٠٦، مجاز القرآن ١٤٢/١.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٠٥/١، تأويل مشكل القرآن: ٥٤، البرهان في علوم القرآن ١٩٨/٣.

(٣) انظر الكشف ٥٧٧/١، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٨١٨/١، البحر المحيط ٤١١/٣، الدر المنصور ١٥٣/٤.

(٤) معاني القرآن للفراء ١٠٧/١، تفسير الطبري ٦٨٣/٧.

(٥) انظر تفسير الطبري ٦٨٤/٧.

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ٢١٣/١، ووافقه صاحب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٨١٩/١.

(٧) معاني القرآن ١٠٧/١ و ١٠٨، وانظر ارتشاف الضرب ١٩٢٨/٤.

وحكى ابن عطية عن قوم منع النصب على المدح من أجل حرف العطف، والقطع لا يكون في العطف إنما ذلك في النعوت^(١)، ورد أبو حيان هذا بأن من منع ذلك فهو محجوج بشبوت ذلك في كلام العرب مع حرف العطف^(٢)، ومن ذلك قوله:
ويأوي إلى نسوة عطلٍ وشعثاً مراضيع مثل السعالي^(٣)
٢- أن «المقيمين» خطأ من الكاتب:

روي ذلك عن عائشة و أبان بن عثمان بن عفان - رضي الله عنه -^(٤)، وقد أُجيب عن هذا بأن قراءة أبي بن كعب - رضي الله عنه - «والمقيمين»، وكذا هو في مصحفه، فلو كان خطأ من الكاتب لكان الواجب أن يكون في كل المصاحف خلاف ما هو في مصحفنا، وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أبي في ذلك ما يدل على أن الذي في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ^(٥)، وما روي عن عائشة وأبان - رضي الله عنهما - لا يصح عنهما؛ لأنهما عرييان فصيحان، قال الزمخشري: "ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنا في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في (الكتاب)^(٦) ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتتان، وغبي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام وذب المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدها من بعدهم، وخرقا يرفوه من يلحق بهم" ^(٧).

(١) انحرر الوجيز ٢٩١/٤، وانظر البحر المحيط ٤١٢/٣، الدر المصون ١٥٤/٤.

(٢) البحر المحيط ٤١٢/٣، وانظر الدر المصون ١٥٤/٤.

(٣) لأمية بن أبي عائذ، انظر ديوان الهذليين ١٨٤/٢ والرواية فيه: (رغوج مراضيع) ولا شاهد فيها، الكتاب ٦٦/٢.

(٤) انظر معاني القرآن للقرآن ١٠٦/١، تأويل مشكل القرآن: ٢٥ و٢٦، تفسير الطبري ٦٨٠/٧، انحرر الوجيز ٢٩٠/٤، الجامع لأحكام القرآن ١٦/٦، البحر المحيط ٤١١/٣، شرح شذور الذهب: ٥٢، الإتيقان في علوم القرآن: ٤٣٩.

(٥) انظر تفسير الطبري ٦٨٤/٧.

(٦) بقصد كتاب سيبويه كما قال أبو حيان في البحر المحيط ٤١١/٣.

(٧) الكشف ٥٧٧/١، وانظر في رد هذا القول أيضا تفسير الطبري ٦٨٤/٧، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣١/٢، الجامع لأحكام القرآن ١٦/٦، شرح شذور الذهب: ٥٢ و٥٣، الإتيقان في علوم القرآن: ٤٤٠ وما بعدها.

وقيل: إن معنى الخطأ هنا هو في اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه، لا أن الذي كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز، والدليل على ذلك أن ما لا يجوز مردود بإجماع من كل شيء، وإن طالت مدة وقوعه^(١).

ثانياً: وقال آخرون: بل ﴿الْقِيَمِينَ﴾ من صفة غير ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ في هذا الموضوع، واتفقوا في إعرابه على أنه معطوف مجرور^(٢)، واختلفوا على أي شيء عطف؟ وفي ذلك أقوال هي:

١ - أنه معطوف على (ما) في ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾:

هذا قول الكسائي، والمعنى عنده: يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك، ويؤمنون بالمقيمين الصلاة، هم والمؤتون الزكاة، وهو عنده بمنزلة قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣).

واعترض على هذا ابن الشجري؛ لأنه بعيد من جهة المعنى، وسبقه لهذا الأخفش الصغير، ومكي بن أبي طالب، وابن بابشاذ^(٤) الذي يقول: "يمنع من ذلك المعنى؛ لأنه لم يقصد هذا، ولا أن يخبر عن الراسخين بأنهم يؤمنون بالمقيمين الصلاة، وإنما هذا وصف لهم في أنفسهم بأنه راسخون، وأنهم يؤمنون بالكتب المنزلة المتقدمة والمتأخرة، وأنهم يقيمون الصلاة، وأنهم يؤتون الزكاة، فكان أولى بأن يكون منتصباً على القطع، لا مجروراً بالعطف."

(١) الإتيان في علوم القرآن: ٤٤٥، وذكر السيوطي في ص ٤٤٤ آيات أخرى قيل فيها بالخطأ مثل الذي جاء في قول عائشة - رضي الله عنها -.

(٢) انظر تفسير الطبري ٦٨٢/٧.

(٣) التوبة: ٦١، وانظر معاني القرآن للفراء ١٠٧/١، تأويل مشكل القرآن: ٥٣، تفسير الطبري ٦٨٢/٧، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٠/٢، إعراب القرآن للنحاس ٥٠٥/١، مشكل إعراب القرآن ٢١٢/١.

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ٥٠٥/١ والجامع لأحكام القرآن ١٦/٦، مشكل إعراب القرآن ٢١٢/١، شرح المقدمة المحسبة ٤١٩/٢.

ولقول الكسائي وجه لا يبعد في المعنى إذا جعل المراد بـ (المقيمين) الملائكة أو الأنبياء، واختاره الطبري، وأجازه السيرافي، ومكي بن أبي طالب، وابن بابشاذ، وابن هشام^(١).
٢- أنه معطوف على الضمير المجرور:

واختلف في تحديد المعطوف عليه، ف قيل: على الضمير المجرور في ﴿مِنْهُمْ﴾، وقيل على الكاف في: ﴿إِلَيْكَ﴾، وقيل على الكاف في: ﴿قَبْلَكَ﴾^(٢).

وهذا القول أفسده ابن الشجري؛ لأنه لا يسوغ عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وسبقه إلى هذا المبرد، والزجاج، والنحاس، ومكي^(٣).
ولا بن الشجري فضل بيان علة عدم الجواز وهي ضعف هذا العطف في القياس لأمرين^(٤):

١٠ الأول منهما ذكره المازني وهو: أنهم لا يعطفون المضمير المجرور على الظاهر المجرور إلا بإعادة الجار فيقولون: مررت بزيد وبك، ولا يقولون: بزيد وك، فوجب أن يُترل عطف الظاهر على المضمير منزلة عطفه على الظاهر فيقال: بك وبزيد، كما قيل: بزيد وبك، ولا يقال: بك وزيد، كما لا يقال: بزيد وك.

والثاني ذكره الفارسي^(٥) وهو: أن الضمير المجرور أشبه التنوين من ثلاثة أوجه:

١٥ أ- الصياغة على حرف واحد. ب- الحذف في النداء، حيث حذفوا ياء المتكلم في النداء في: يا غلام، كما ألزموا التنوين الحذف في: يا غلام. ج- عدم الجمع بينهما في

(١) انظر تفسير الطبري ٦/٦٨٣، شرح الكتاب ٢/١٨٩، مشكل إعراب القرآن ١/٢١٢، شرح المقدمة المحسنة ٢/٤١٩، شرح شذور الذهب: ٥٦.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/١٠٧، تأويل مشكل القرآن: ٥٣، تفسير الطبري ٧/٦٨٣ و٦٨٤، إعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٥، مشكل إعراب القرآن ١/٢١٢، التبيان في إعراب القرآن ١/٤٠٨، الفريد في إعراب القرآن اخيد ١/٨١٨، الجامع لأحكام القرآن ٦/١٦، البحر المحيط ٣/٤١٢، الدر المصون ٤/١٥٤ و١٥٥.

(٣) انظر الكامل ٢/٩٣١، معاني القرآن وإعرابه ٢/١٣١، إعراب القرآن ١/٥٠٥، مشكل إعراب القرآن ١/٢١٢.

(٤) احتجَّ كما الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٦٧، دون أن ينسبهما لصاحبيهما كما فعل ابن الشجري.

(٥) انظر الحجة للقراء السبعة ٣/١٢١ وما بعدها، المسائل المشكلة: ٥٦١.

اسم الفاعل فيقولون: مكرمك، ولكنهم ألزموه الإضافة، فقالوا: مكرمك. ولهذا الشبه قُبِحَ أن يُعطف الظاهر على الضمير المجرور كما لا يُعطف الظاهر على التنوين^(١).

وذكر ابن الشجري أن هناك اعتراضاً يُتوجّه على قول أبي علي: " أشبه التنوين لأنه صيغ على حرف واحد"، وهو أن من الضمير ما صيغ على أكثر من حرف، كما في: بكم وبكم وبكنّ، وكرهوا مع ذلك الجمع بينه وبين التنوين، وأجاب ابن الشجري عن ذلك بأنهم كرهوا الجمع بين التنوين وضمير الواحد، ثم حملوا الفرع الذي هو التشية والجمع على الأصل الذي هو الواحد^(٢).

وعطف الظاهر على المضمير المجرور وصفه الطبري بالمُتَكَرِّه عند العرب، وبالبعد من الفصاحة لما فيه من القبح؛ لأن العرب لا تكاد تعطف الظاهر على مكني في حال الخفض، وإن كان ذلك قد جاء في بعض أشعارها^(٣)، وبناء على ما سبق يكون هذا العطف قليلاً في الاستعمال، ضعيفاً في القياس^(٤).

٣- أنه معطوف على ﴿قَبْلِكَ﴾، ويكون المعنى: ومن قبل المقيمين، ثم حُذِفَ المضاف وأُقيِمَ المضاف إليه مقامه^(٥)، وهذا بعيد لأن ما لا يحتاج إلى إضمار أولى مما يحتاج إليه. ويحدد...

١٥ فاعتراض ابن الشجري صحيح؛ لأن المختار في الآية قول سيبويه لِمَا للعرب في نصب على الاختصاص من الافتنان والميل، ولسلامته من الطعن والرد، ويليهِ في ذلك القول بالعطف على (ما) - وهو قول الكسائي - شريطة أن يكون المراد بـ(المقيمين) الملائكة أو الأنبياء، فإن أرادَه الكسائي فلا اعتراض عليه، وإن كان خلاف الأولى.

(١) هذا الوجه ضَعَّفَه ابن مالك، انظر شرح التسهيل ٣/٣٧٥، شرح العمدة ٢/٦٦٦، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٧.

(٢) انظر الأمالي ٢/١٠٤.

(٣) انظر تفسير الطبري ٧/٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥.

(٤) انظر الحجة للقراء السبعة ٣/١٢١.

(٥) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٥، مشكل إعراب القرآن ١/٢١٢، التبيان في إعراب القرآن ١/٤٠٨، الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٨١٩، البحر المحيط ٣/٤١٢، الدر المنصور ٤/١٥٥.

إعراب (خبراً) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾^(١)

من الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾

ففيه ثلاثة أقوال:

- ٥ أحدها: أن التقدير: يكن خيراً، وهذا قول الكسائي، ومن مذهب سيويه أن (كان) لا يجوز إضمارها إلا مع (إن) فيما قدمته من قولهم: ((الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير وإن شراً فشر)).

والثاني: أن ﴿خَيْرًا﴾ صفة مصدر محذوف، تقديره: انتهوا انتهاء خيراً لكم، وهذا

قول الفراء، وهذا القول ليس فيه زيادة فائدة على ما دلَّ عليه ﴿انْتَهُوا﴾؛ لأنَّ انتهوا

- ١٠ يدل على الانتهاء بلفظه، فيفيد ما يفيد الانتهاء.

والثالث: قول سيويه، وهو أن التقدير: اتوا خيراً لكم، وفي هذا التقدير فائدة

عظيمة؛ لأنه فهاهم بقوله: ﴿انْتَهُوا﴾ عن التثليث، وأمرهم بقوله: اتوا خيراً لكم

بالدخول في التوحيد، فكأنه قال: انتهوا عن قولكم: آلهتنا ثلاثة، وأتوا خيراً لكم،

فقولوا: إنما الله إله واحد، فقد أخرجهم بهذا التقدير عن أمر فظيع، وأدخلهم في أمر

- ١٥ حسن جميل " (٢).

من الاعتراض:

لم يرتضِ ابن الشجري قولي الكسائي والفراء في إعراب (خيراً)، لمخالفة قول الأول

للقياس، ولعدم الفائدة في القول الثاني.

النتيجة:

(١) النساء: ١٧١.

(٢) الأمالي ٩٩/٢ و ١٠٠.

للنحاة في إعراب (خيرا) في الآية الكريمة ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ ونظيرها ﴿فَأَمِنُوا

خَيْرًا لَّكُمْ﴾^(١) أقوال أربعة وهي:

١- (خيرا) مفعول به منصوب بفعل محذوف وجوبا:

وهو قول الخليل وسيبويه، جاء في (الكتاب)^(٢): "وما ينتصب في هذا الباب على

- ٥ إضمار الفعل المتروك إظهاره ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَّكُمْ﴾..... لأنك حين قلت: (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر. وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: (انته) أنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب. وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: (انته)، فصار بدلا من قوله: انت خيرا لك، وادخل فيما هو خير لك".
- ١٠

وهذا التقدير هو قول جميع البصريين كما قال الزجاج^(٣)، وهو تقدير قوي، والعللة في ذلك كما يقول السيرافي: "أنك إذا أمرته بالانتهاء فإنما تأمره بترك شيء، وتارك الشيء آت بضده، فكأنه أمره أن يكف عن الشر والباطل ويأتي الخير"^(٤)، وزاد الزركشي "ولأن النهي تكليف، وتكليف العدم محال؛ لأنه ليس مقدورا، فثبت أن متعلق التكليف أمر وجودي، ينافي المنهي عنه وهو الضد"^(٥)، وتقدير النصب بالفعل له فائدة عظيمة عند ابن الشجري؛ لما فيه من مطابقة تفسير الإعراب لتفسير المعنى، وفي كلام النحاس والزمخشري ما يشبه كلام ابن الشجري^(٦).

(١) النساء: ١٧٠.

(٢) ٢٨٢/١-٢٨٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٣٤/٢، وانظر معاني القرآن للأخفش ٤٥٧/١، الأصول ٢٥٣/٢، شرح الكتاب للسيرافي ٧٢ل/٢، المسائل البصريات ٩٠٤/٢، شرح شواهد الإيضاح لابن بري: ١٦٥.

(٤) شرح الكتاب ٧٢ل/٢، وانظر شرح الرضي على الكافية ٣٤٠/١.

(٥) البرهان في علوم القرآن ٢٠٣/٣.

(٦) انظر القطع والإنتاف: ٢٧٨، الكشف ٥٨٠/١.

وقد جاء في (دقائق التصريف)^(١) اعتراض بعض الكوفيين على أصحاب سيبويه في هذا التقدير، واحتجوا " بأنه إذا قيل: انتهوا وأتوا خيراً لكم، كان في (خيراً لكم) إبهام لا يعلم، إذ هو يحتمل: وأتوا صياماً خيراً لكم، صدقة خيراً لكم، جهاداً خيراً لكم، والإبهام يدخل معه اللبس، ووقوع اللبس في الكلام يُفسد العلة أو يُضعفها ".
٥

ورُدَّ على هذا " بأن سيبويه لمّا قال: "فأنت ترجّيه في أمر وتدخله في غيره" دلّ على أنه في الذي يدخل معه خلاف الذي يُضمّر عنه، فأوضح هذا أن تأويل ﴿أَنْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾: انتهوا عن عناد المرسلين وأتوا طاعة خيراً لكم، فالإبهام قد أزاله عن خبر ما تضمنه (انتهوا)، ووُجد محصوراً عليه ومعقوداً به " (٢).
١٠

٢- (خيراً) خبر (يكن) المحذوفة:

جاء التصريح بذلك عن الكسائي عند كثير من النحاة^(٣)، وهو رأي أبي عبيدة، وأجاز ابن دُرستويه حذف (كان) قياساً بعد فعل الأمر^(٤).
والقول بإضمار (كان) ردّه الفراء فقال: " وليس نصبه على إضمار (يكن)؛ لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا، ألا ترى أنك تقول: اتق الله تكن محسناً، ولا يجوز أن تقول: اتق الله محسناً، وأنت تضمّر (تكن)، ولا يصلح أن تقول: انصرتنا أخانا، وأنت تريد: تكن أخانا " (٥).
١٥

(١) ص ٥١٥.

(٢) السابق.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٧٢/٢، دقائق التصريف: ٥١٥، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٣٣٢/١، شرح المفصل ٢٧/٢، الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٨/١، شرح التسهيل ١٥٩/٢، شرح الرضي على الكافية ٣٤٠/١، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٤٩٧/١، ارتشاف الضرب ١٤٧٥/٣، مغني اللبيب ٧٢٧/٢، تعليق الفرائد ١٩/٤.

(٤) انظر مجاز القرآن ١٤٣/١، ارتشاف الضرب ١٤٧٦/٣.

(٥) معاني القرآن ٢٩٦/١، وانظر تفسير الطبري ٦٩٨/٧ و٦٩٩، وللبراء وتعلّب احتجاجان آخران في ردّ قول الكسائي، انظر دقائق التصريف: ٥١٦.

وهذا ردٌّ صحيح كما قال السيرافي^(١)، ويمثل هذا ردُّ ابن الشجري أيضاً، ووجهه أن هذا التقدير مخالف لقياس إضمار (كان) في مذهب سيويه؛ لأنها لا تُضمَر إلا في مواضع معينة كما جاء في الأثر: ((الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير وإن شراً فشر))^(٢). قال ابن هشام: "وليس حذف (كان) بدون (إن) و(لو) الشرطيتين سهلاً"^(٣)، كما أنه يلزم من إضمار (كان) في الآية إضمار الجواب ولا دليل عليه^(٤).

ونصب (خيراً) بـ(يكن) لا يحسن أيضاً من جهة المعنى عند ابن برّي؛ لأن مَنْ ترك ما نُهي عنه فقد سقط عنه اللوم وعلم أن ترك المنهي عنه خير من فعله، فلا فائدة في قوله: (خيراً)، ثم إن إظهار (يكن) يدل على زمان، ولا دلالة في الحال عليه^(٥).

ولكن أبا البركات الأنباري قد بيّن أن هناك فرقاً بين تقدير (كان) في الآية و زرنا أخانا فقال: " وإنما جاز تقدير (يكن) هاهنا ولم يحز في قولهم: زرنا أخانا، على تقدير: تكن أخانا؛ لأن مَنْ أمرك بالزيارة لا يُوجب كون الأخوة، بخلاف الأمر بالإيمان والانتها عن الشر فإنهما يدلان على الخير لمن آمن وانتهى، فبان الفرق"^(٦).

ويظهر أن للكسائي رأياً آخر في نصب (خيراً) فقد نقل الطبري عن بعض نحوي الكوفة قوله: "نَصَبَ (خيراً) على الخروج مما قبله من الكلام؛ لأن ما قبله من الكلام قد

(١) شرح الكتاب ٢/٧٢.

(٢) انظر تفصيل الكلام على هذا الأثر في السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث ١/٢٨٢.

(٣) مغني اللبيب ١/٣٤٠، وانظر هذا الوجه في المسائل العضديات: ١٥٠، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١/٣٣٢، التبيان في إعراب القرآن ١/٤١١، الدر المصون ٤/١٦٤، التصريح بمضمون التوضيح ٢/٤١٦.

(٤) انظر المقتضب ٣/٢٨٣، التبيان في إعراب القرآن ١/٤١١، الجامع لأحكام القرآن ٦/٢٥، الدر المصون ٤/١٦٤.

(٥) شرح شواهد الإيضاح: ١٦٦، وانظر البرهان في علوم القرآن ٣/٢٠٣.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٧٩.

ثمّ، وذلك قوله: ﴿فَنَامُوا﴾، وقال: قد سمعت العرب تفعل ذلك في كل خير كان تاماً ثم اتصل به كلام بعد تمامه على نحو اتصال (خييراً) بما قبله، فتقول: لتقومنّ خيراً لك، ولو فعلت ذلك خيراً لك، واتق الله خيراً لك، قال: وأما إذا كان الكلام ناقصاً فلا يكون إلا بالرفع كقولك: إن تتق الله خيراً لك، و﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(١) ^(٢). وجاء هذا النص مختصراً عند الزجاج ومنسوباً للكسائي، وعلّق الزجاج عليه بأن الكسائي لم يقل من أيّ المنصوبات هو؟ ولم يشرحه بأكثر من هذا^(٣)، وقد قال بالنصب أيضاً على الاستغناء وتام الكلام في الآية ابن شقير^(٤).

٣- (خييراً) نعت لمصدر محذوف:

هذا رأي الفراء كما ذكر ابن الشجري وعدد من النحاة^(٥)، وجاء في (معاني القرآن)^(٦): "(خييراً) منصوب باتصاله بالأمر؛ لأنه من صفة الأمر، وقد يُستدل على ذلك، ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخبر فتقول للرجل: اتق الله هو خيرٌ لك، أي: الاتقاء خير لك، فإذا سقطت (هو) اتصل بما قبله وهو معرفة فُنُصِبَ".
وعلّق الزجاج على كلام الفراء بما علّق به على كلام الكسائي - كما سبق - وهو: أنه لم يقل من أيّ المنصوبات هو؟ ولا شرحه بأكثر من هذا^(٧).

(١) النساء: ٢٥.

(٢) تفسير الطبري ٦/٦٩٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٣٤، ونقل ذلك عن الكسائي أيضاً أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/١٤٧٥.

(٤) سقط ذلك من المحلى الذي أخرجه الدكتور فائز فارس، وجاء في (الجمل في النحو) ص ١٠٨ الذي نسبته الدكتور فخر الدين قباوة للخليل بن أحمد، وهما طبعتان لكتاب واحد صاحبه ابن شقير.

(٥) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٨ و٥٠٩، شرح الكتاب للسيرافي ٢/٧٢٢، دقائق التصريف: ٥١٦، مشكل إعراب القرآن ١/٢١٤، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١/٣٣٢ و٣٣٣، شرح المفصل ٢/٢٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٢٠، شرح التسهيل ٢/١٥٩، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/٤٩٨، ارتشاف الضرب ٣/١٤٧٥، معني اللبيب ٢/٧٢٧، الدر المنصون ٤/١٦٤، المساعد ١/٤٤١.

(٦) ٢٩٥/١، وانظر تفسير الطبري ٦/٦٩٨، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٣٤، ارتشاف الضرب ٣/١٤٧٥.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٣٤.

وعلى كل فقد ردَّ النحاة إعراب (خيرا) نعتا لمصدر محذوف بأوجه أربعة:
 الأول: أن هذا التقدير لا يفيد المعنى؛ لأن لفظ (انتهاوا) دالٌّ على (الانتهاء)،
 فتقديره ليس فيه زيادة فائدة، ذكر هذا الوجه ابن الشجري، وسبقه إليه
 الأخفش الصغير إذ يقول: " هذا خطأ فاحش؛ لأنه يكون المعنى: انتهاوا الانتهاء
 الذي هو خير لكم " (١).

والثاني: " أن هذا التقدير مردود بقولهم: حسبك خيراً لك، فإن تقدير مصدر
 هاهنا لا يُحسن، وبقولهم: وراءك أوسع لك، فإن أوسع صفة لمكان لا
 لمصدر " (٢).

والثالث: ردَّ ابن عصفور رأي الفراء بقوله: " وهذا وجه ضعيف؛ وذلك أن (خيرا)
 هذا لا يخلو أن تريد به الصفة التي تصحبها، أو الخير الذي هو ضد الشر، فإذا أردت
 الصفة ضعف لفظاً ومعنى، أما اللفظ فإنه لا يجي ذلك إلا بحذف (من) وحذفها قليل، نحو
 ما جاء من قولهم: الله أكبر. وأما من طريق المعنى فلأنه لا يلزم التقدير: انتهاء خيراً لكم
 من تركه، أي: يكون في أن تركوا الانتهاء خير؛ لأن (أفعل) يقتضي التشريك وليس
 كذلك، ألا ترى أن النهي هنا إنما هو عن الكفر لأنه ما تقدم من قوله تعالى: ﴿وَلَا
 تَقُولُوا ثَلَاثَةً﴾، فالكفر لا خير فيه.

وإن كان أراد بالخير ضد الشر كان اسماً من الأسماء فيقبح الوصف به (٣)، بل لا يجوز
 ذلك بقياس أصلاً، فإن ورد به السماع نحو: مررت برجلٍ حَجَرِ الرأسِ، يُحفظ ولا
 يُتعدى، فلذلك جعله سيوييه على إضمار فعل " (٤).

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ٥٠٩/١، الجامع لأحكام القرآن ٢٥/٦، وقد أشار إلى هذا الدكتور الطناحي - رحمه
 الله - في الأمالي ٩٩/٢ حاشية ٤

(٢) شرح السهيلي ١٥٩/٢، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٧٢/٢، شرح الرضي على الكافية ٣٤٠/١،
 المساند ٤٤١/١.

(٣) لأن الانتهاء عن الشيء المنهي عنه لا يتنوع إلى خير وشر، انظر شرح شواهد الإيضاح لابن بري: ١٦٦.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٠/٢، وانظر الدر المصون ١٦٤/٤.

والرابع: رَدُّ الزركشي رأي الفراء والكسائي معاً بقوله: " ورُدُّ مذهبه ومذهب الكسائي بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً ۖ أَنْتَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، لو حُمِلَ عَلَى مَا قَالَا لَا يَكُونُ خَيْرًا؛ لِأَنَّ مَنْ أَنْتَهَى عَنِ التَّثْلِيثِ وَكَانَ مُعْطِلاً لَا يَكُونُ خَيْرًا لَهُ، وَقَوْلُ سَيَبَوِيهِ: "وَأَنْتَ خَيْرٌ" يَكُونُ أَمْرًا بِالتَّوْحِيدِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، فَلِلَّهِ دَرُّ الْخَلِيلِ وَسَيَبَوِيهِ، مَا أَطْلَعَهُمَا عَلَى الْمَعَانِي! "(١).

٤- (خيراً) منصوب على الحال:

حكاه عن بعض الكوفيين مكى واستبعده، وذكره العكبري ولم ينسبه، وقال السمين الحلبي: " والظاهر فسادُه "(٢).

و... ..

- ١٠ فاعتراض ابن الشجري صحيح، وقول الخليل وسيبويه في الآية هو الصواب؛ لمطابقة توجيه الإعراب لتفسير المعنى، ولسلامته من مخالفة القياس وضعف الفائدة كما في قولي الكسائي والفراء.



(١) البرهان في علوم القرآن ٣/٢٠٣.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ١/٢١٤، التبيان في إعراب القرآن ١/٤١١، الدر المنصور ٤/١٦٥.

إعراب المصدر المؤول في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا^ط وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا^ط﴾ (١)

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: "...فأما قوله تعالى: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا^ط﴾ فيحتمل العامل

فيه وجوها:

أحدها في قول بعض معربي القرآن: أن يكون في موضع نصب بدلا من (ما).

والثاني أجازة هذا المعرب: أن يكون في موضع رفع على تقدير مبتدأ محذوف، أي: هو

أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا.

ولا يصح عندي هذان التقديران إلا أن يُحكم بزيادة (لا)؛ لأن الذي حرّمه الله

عليهم هو أن يشركوا به، فإن حكمت بأن (لا) للنفي صار المحرّم ترك الإشراك، فإذا

قدّرت بها الطرح كما لحقت مزیدة في نحو: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾ (٢) و

﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ (٣)، استقام القولان " (٤).

ملخص الاعتراض:

يرى ابن الشجري أن إعراب المصدر المؤول في الآية بدلا أو خبرا لا يصح إلا بشرط

زيادة (لا) تلافيا لفساد المعنى، فكان ينبغي على من أعربه بذلك أن يقول بزيادة (لا).

الدراسة:

(أن) في الآية يجوز فيها وجهان:

١ - ناصبة للفعل مصدرية:

(١) الأنعام: ١٥١.

(٢) المعارج: ٤٠.

(٣) الأعراف: ١٢.

(٤) الأمالي ١/٧٢ و٧٣.

والمصدر المؤول في الآية يجوز أن يكون في محل رفع ونصب وجر، فالرفع من ثلاثة أوجه، والنصب من ستة أوجه، والجر من وجه واحد، فيكون مجموع ذلك عشرة أوجه^(١).

فمن وجوه نصب المصدر المؤول أن يكون بدلا من (ما) في قوله: ﴿أَتْلُ مَا﴾، أجاز هذا الوجه الطبري وقدره بـ: أتل ألا تشركوا به شيئا، والنحاس وقدره بـ: أتل عليكم تحريم الإشراف، ومكي بن أبي طالب ولم يذكر له تقديرا^(٢)، ولعل ابن الشجري يعنيه بقوله: بعض معربي القرآن، حيث إنه هو الذي ذكر هذا الوجه والآتي بالنص والترتيب الذي أورده ابن الشجري.

ومن وجوه رفع المصدر المؤول أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، أجازة الطبري وقدره بـ: هو ألا تشركوا به شيئا، وكذا فعل النحاس ومكي بن أبي طالب^(٣).

ولم يشترط أحد من المعربين السابقين زيادة (لا) في الوجهين، فالطبري يرى أن (لا) في الوجهين يجوز أن تكون الناهية أو النافية، ولم يتحدث النحاس ومكي عن معنى (لا) في الوجهين بشيء^٤.

ولا يستقيم الوجهان السابقان في إعراب المصدر المؤول عند ابن الشجري إلا بالحكم على (لا) بالزيادة كما زيدت في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾^(٥)، و﴿فَلَا أَقْسَمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾^(٥)، فإن لم يحكم بزيادة (لا) فسد المعنى ولم يصح؛ لأن الذي حرّمه الله عليهم هو أن يشركوا به، فإن حكم بأن (لا) للنفي صار الممحرم ترك الإشراف.

(١) انظر تفصيل هذه الأوجه في الدر المصون ٢١٥/٥ - ٢١٨، مغني اللبيب ٢٧٨/١.

(٢) انظر تفسير الطبري ٦٥٧/٩، إعراب القرآن ١٠٦/٢، مشكل إعراب القرآن ٢٧٧/١، ونبه الدكتور الطناحي على أن المراد بالمعرب هنا مكي بن أبي طالب، انظر الأمالي ٧٢/١ حاشية ٤.

(٣) انظر تفسير الطبري ٦٥٦/٩، إعراب القرآن ١٠٦/٢، مشكل إعراب القرآن ٢٧٧/١.

(٤) الأعراف: ١٢.

(٥) المعارج: ٤٠.

ووافق ابن الشجري في اشتراط زيادة (لا) في وجهي الإعراب السابقين عددًا من المعربين كجامع العلوم الأصبهاني، وأبي البركات الأنباري، والعكبري، والمنتجب الهمداني، والسمن الحلبي الذي تعقب مكيا لأنه لم ينبّه على زيادة (لا) في وجه النصب، ولا بد منه كما قال (١).

و لم يجز الشريف المرتضى الحكم بزيادة (لا) في هذا الموضع، وعلل ذلك بوجهين: ٥
الأول: أن من أهل العربية من أنكر زيادتها في مثل هذا الموضع وضعفه، وحمل قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ (٢) على أنه خارج على المعنى، والمراد به: ما دعاك إلى ألا تسجد؟ ومن أمرك بألا تسجد؟ لأن من منع من شيء فقد دُعي إلى ألا يفعل.

والثاني: يلزم من حمل (لا) على الزيادة في ﴿أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ﴾ تقدير فعل آخر فيما ١٠
اتصل به هذا الكلام، وهو قوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾؛ لأن ذلك لا يجوز أن يكون معطوفاً على المحرّم، فلا بد من إضمار: ووصينا بالوالدين إحساناً، وإذا احتج إلى هذا الإضمار ولم يغن عنه القول بزيادة (لا) فالأولى أن يُكتفى بهذا الإضمار في صدر الكلام على حاله من غير إلغاء شيء منه، فكأنه تعالى وصّى ألا تشركوا به شيئاً ١٥
وبالوالدين إحساناً، ويشهد لذلك ويقوّيه آخر الآية (٣).

وضّع أبو حيان زيادة (لا) أيضاً فقال: " وهذا ضعيف لانحصار عموم المحرّم في الإشراف، إذ ما بعده من الأمر ليس داخلاً في المحرّم، ولا ما بعد الأمر مما فيه (لا) يمكن ادّعاء زيادة (لا) فيه لظهور أن (لا) فيه للنهي " (٤).

(١) انظر كشف المشكلات وإيضاح العضلات ٤٤١/١، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٩/١، التبيان في إعراب القرآن ٥٤٨/١، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٤٨/٢، الدر المصون ٢١٥/٥ و ٢١٧.

(٢) الأعراف: ١٢.

(٣) انظر أمالي المرتضى ٣٥٧/٢.

(٤) البحر المحيط ٢٥١/٤، وانظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٣٧/٤ و ١٣٨.

ويمكن أن يجاب عن عطف ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ على المحرّم بأن التحريم راجع إلى الضد وهو الإساءة إلى الوالدين^(١)، أو بأن العطف على قوله: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾، أمرهم أولا بأمر يترتب عليه ذكر مناه، ثم أمرهم ثانيا بأوامر، فلا يكون معطوفا على ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ﴾^(٢).

ووافق ابن هشام ابن الشجري في اشتراط زيادة (لا) في الموضع الثاني، وهو أن يكون المصدر المؤول في موضع رفع، وأما في الموضع الأول وهو أن يكون المصدر المؤول في موضع نصب بدلا من (ما) فالصواب عند ابن هشام أن (لا) نافية لا زائدة، ولم يعلل لذلك^(٣).

واعترض الدماميني على ابن هشام في هذا؛ لأنه إذا جعل بدلا وجعلت (لا) نافية كان المعنى: أتل الذي حرّمه الله وهو عدم الإشراك، وهو فاسد؛ إذ المحرّم الإشراك لا عدمه، وحينئذ فالصواب كلام ابن الشجري^(٤).

ولعل ما ذهب إليه ابن هشام مبني على أن البدل على نية تكرار العامل، فالتقدير: أتل ألا تشركوا به شيئا، فهو عنده بدل اشتمال؛ لأن عدم الإشراك يتضمن الحرام بالضد، ومن هنا يصح جعل (لا) نافية، وأما على كلام ابن الشجري فبدل بعض، فيكون جعل (لا) زائدة صوابا خلافا لابن هشام^(٥).

وبناء على ما سبق يبدو أن (لا) نافية أيضا عند الطبري والنحاس نظرا إلى التقدير الذي قدّراه.

(١) انظر الكشف ٧٦/٢، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٣٨/٤.

(٢) انظر البحر المحیط ٢٥٠/٤ و ٢٥١، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٣٨/٤.

(٣) انظر مغني اللبيب ٢٧٨/١.

(٤) انظر حاشية الدسوقي على المغني ٥٥٧/١.

(٥) انظر حاشية الدسوقي على المغني ٥٥٧/١، حاشية الأمير على المغني ٢٠١/١.

ويرى السمين الحلبي أن التقدير في وجه الرفع هو الذي يحكم بزيادة (لا)، فالتقدير
بـ: المحرّم ألاّ تشركوا، يحوج إلى زيادة (لا) لئلا يفسد المعنى، والتقدير بـ: المتلو ألاّ
تشركوا، لا يحوج إلى زيادة (لا)، وهو أحسن^(١).

وعلى هذا فإذا كان الضمير المبتدأ الذي قدره الطبري والنحاس ومكي راجع إلى
المُحرّم وجب كون (لا) زائدة، وإذا كان راجعا إلى المتلو لم يجب كونها زائدة.
٥ ٢- (أن) مُفسّرة بمعنى أي:

حيث اجتمع في (أن) شرطا التفسيرية وهما: أن يتقدما معنى قول، وأن يكون بعدها
جملة، وعلى هذا تكون (لا) ناهية، ولم يجز الزمخشري في الآية إلا هذا، وأجازه أيضا
الشريف المرتضى وابن الشجري وغيرهما^(٢)، ويظهر أن هذا الوجه هو الأولى تخلصا من
الإشكال السابق في الآية.

ويذهب...

فحكّم ابن الشجري بزيادة (لا) في الآية مبني على أن تقدير العامل يرجع إلى التحريم
في كلا وجهي النصب والرفع؛ لأن ظاهر الكلام في الآية يدل على تحريم نفي الشرك،
وهذا محال وخلاف المعنى المراد، فما ذهب إليه ابن الشجري صواب بلا جدال، إلا أن
الحكمم بالزيادة لا يحتاج إليه إن كان تقدير العامل يرجع إلى التلاوة في كلا وجهي
١٥ النصب والرفع، والله أعلم بكتابه.



(١) الدر المصون ٢١٧/٥، وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٩٥/٣.

(٢) انظر الكشف ٧٦/٢، أمالي المرتضى ٣٥٥/٢، أمالي ابن الشجري ٧٣/١، وانظر إعراب القرآن المنسوب
للزجاج ٧٩٥/٣، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٤٤١/١، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٩/١، التبيان في
إعراب القرآن ٥٤٨/١، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٤٨/٢، البحر المحيط ٢٥٠/٤.

توجيه رفع (عينك) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾^(١)

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " وقوله: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ أي: لا تتجاوزهم عينك، من قولهم: لا تَعْدُ هذا الأمر، ولا تَعْدُهُ، أي: لا تتجاوزَه، ولكنه أُوصِلَ إلى المفعول بـ(عن) حملا على المعنى؛ لأنك إذا جاوزت الشيء وتعدّيته فقد انصرفت عنه، فحُمِلَ ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ على: لا تنصرف عينك عنهم، وبهذا اللفظ فسره الفراء، ولهذا نظائر في القرآن، وفي شعر العرب..... ومَن زعم أنه كان حق الكلام: (لا تَعْدُ عينك عنهم) لأن (تَعْدُو) متعدّ بنفسه، فليس قوله بشيء؛ لأن عَدَوْتُ وجاوزتُ بمعنى، وأنت لا تقول: جاوز فلان عينيه عن فلان، ولو جاءت التلاوة بنصب العينين لكان اللفظ بنصبهما محمولا أيضا على: لا تنصرف عينك عنهم، وإذا كان كذلك فالذي وردت به التلاوة من رفع العينين يُنَوَّلُ إلى معنى النصب فيهما، إذ كان ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ بمثلة: لا تنصرف عينك عنهم، ومعنى لا تنصرف عينك عنهم: لا تنصرف عينك عنهم..... ويزيدك وضوحا في أن معنى الرفع كمعنى النصب، وأن الفعل في كلا الوجهين محمول على معنى: الصَّرْف، قول الزجاج: إن معنى ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾: لا تنصرف بصرك عنهم إلى غيرهم من ذوي الهيئات والزينة....."^(٢)

نص الاعتراض:

اعتراض ابن الشجري على قول مَن زعم أن حق الآية أن تأتي بنصب (عينك)؛ لأنه يؤدي إلى استعمال لا يصح، ولأن معنى النصب كمعنى الرفع، حيث إن الفعل في كلا الوجهين محمول على معنى: الصَّرْف.

الاستدلال:

(١) الكهف: ٢٨.

(٢) الأمالي ١/٢٢٣-٢٢٦.

جاءت قراءة الجمهور في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ بإسناد الفعل إلى العينين^(١)، والفعل (تعدو) مما ينصب مفعولاً فاختلف في توجيه ذلك على أقوال هي:

١- أن (تعدو) في الآية قد تضمن معنى فعل لازم يتعدى بالحرف فحمل عليه، وهذا الفعل الذي تضمنه (تعدو) هو: (تنصرف) عند الفراء، وابن الشجري، والزرکشي^(٢)، وهو عند الزمخشري متضمن معنى: (نَبَا وَعَلَا) في قولك: نَبَتْ عَنْهُ عَيْنُهُ، وَعَلَتْ عَنْهُ عَيْنُهُ: إذا اقتحمته ولم تَعْلَقْ به^(٣). واحتج ابن الشجري لهذا التضمن بوجود نظائر له في القرآن وشعر العرب، وساق الأمثلة على ذلك^(٤).

١٠ ولهذا التضمن فائدة معنوية، يقول الزمخشري: " فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّ غَرَضٍ فِي هَذَا التَّضْمِينِ؟ وَهَلَا قِيلَ: وَلَا تَعْدُهُمْ عَيْنَاكَ، أَوْ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ؟ قُلْتَ: الْغَرَضُ فِيهِ إِعْطَاءُ مَجْمُوعٍ مَعْنِيَيْنِ، وَذَلِكَ أَقْوَى مِنْ إِعْطَاءِ مَعْنَى فَذٍّ، أَلَا تَرَى كَيْفَ رَجَعَ الْمَعْنَى إِلَى قَوْلِكَ: وَلَا تَفْتَحْهُمْ عَيْنَاكَ مَجَاوِزَتَيْنِ إِلَى غَيْرِهِمْ، وَنَحْوَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾^(٥)، أَي: وَلَا تَضْمَوْهَا إِلَيْهَا آكِلِينَ لَهَا"^(٦).

١٥ ولكن أبا حيان لم يرتضِ أن يكون الفعل في الآية: ﴿وَلَا تَعْدُ﴾ قد ضُمِّن معنى فعل آخر، واحتج لذلك بأن التضمن لا يتقاس عند البصريين، وإنما يُذهب

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٤٥، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/٣٣٠.

(٢) انظر معاني القرآن ٢/١٤٠، البرهان في علوم القرآن ٣/٣٤٠.

(٣) الكشف ٢/٦٨٩، وانظر الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/٣٣٠، وابن هشام جعله متضمناً معنى (نبا) فقط، انظر مغني اللبيب ٢/٥٩٨.

(٤) الأمالي ١/٢٢٣ و ٢٢٤، وانظر الخصائص ٢/٤٣٥، مغني اللبيب ٢/٧٩١.

(٥) النساء: ٢.

(٦) الكشف ٢/٦٩٠، وانظر البحر المحيط ٦/١١٤، الدر المصون ٧/٤٧٣، مغني اللبيب ٢/٦٠٩ و ٧٩١، الأشباه والنظائر ١/٢٤١.

إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فإنه يكون أولى^(١).

وقيل في الجواب عن ذلك أن التضمن لشيوعه صار كالقياس حتى كثر للعلماء التصرف والقول به فيما لا سماع فيه، ونظيره ما ذكره الفقهاء من أن ما ثبت على خلاف القياس إذا كان مشهوراً يكون كالثابت بالقياس في جواز القياس عليه^(٢).

٢- أن (تعدو) متعد بنفسه ومفعوله محذوف؛ ليقى الفعل على أصله في التعدية، والتقدير في الآية: لا تصرف عينك النظر عنهم إلى أبناء الدنيا، وهذا قول أبي حيان^(٣).

٣- أن (تعدو) من الأفعال التي تتعدى بنفسها وبالجار، تقول: عداه، وعداه عنه، وعلى هذا فهو في الآية قد جاء متعدياً بالحر، وهذا قول المنتجب الهمداني^(٤).

٤- أن (تعدو) من الأفعال المتعدية بنفسها وعلى هذا كان حق الآية أن تكون: ولا تعد عينك عنهم، وهذا زعم زاعم نقله ابن الشجري ولم يُسمه لنا^(٥)، وقد ذكر العكبري أنه يُقرأ: (عينك) قال: "ويكون (تعدو) لازماً ومتعدياً"^(٦).

وقد وصف ابن الشجري هذا الزعم بأنه ليس بشيء، ووَصَمَ زاعمه بالجهل، وعلل لذلك بما يلي:

أ- أن نصب (عينك) يؤدي إلى استعمال لا يصح، وذلك لأن عدوتُ وجاوزتُ بمعنى، ولا يقال: جاوز فلان عينيه عن فلان.

(١) البحر المحيط ١١٤/٦، وانظر الدر المصون ٤٧٣/٧، مغني اللبيب ٤٨٠/٢، الأشباه والنظائر ٢٤٩/١.

(٢) انظر الكلبيات للكفوي: ٢٦٧.

(٣) البحر المحيط ١١٤/٦، وانظر الدر المصون ٤٧٣/٧.

(٤) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٣٠/٣.

(٥) حاولت قدر استطاعتي معرفته ولم أفلح.

(٦) إعراب القراءات الشواذ ١٢/٢.

ب- لو جاءت التلاوة بنصب (عينيك) فإن الفعل (ولا تَعُدْ) لم ينصب العينين بنفسه، وإنما نَصَبَهُمَا لأنه تضمن معنى فعل آخر حُمِلَ عليه وهو: لا تصرف عينيك عنهم.

ج- ما جاءت عليه التلاوة من رفع العينين هو في حقيقة أمره يثول إلى معنى النصب فيهما؛ لأن معنى: ﴿وَلَا تَعُدْ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ هو: لا تنصرف عينك عنهم، ومعنى ذلك:

لا تصرف يا محمد عينيك عنهم، فالفعل وإن كان مسند للعينين إلا أنه في الحقيقة موجه للنبي ﷺ، كما قال تعالى: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ﴾^(١)، فأسند الإعجاب إلى الأموال، والمعنى: لا تَعْجَبْ يا محمد بأموالهم.

وأيد ابن الشجري ما ذكره من أن معنى الرفع كمعنى النصب، وأن الفعل في كلا الوجهين محمول على معنى الصَّرْفِ بما قاله الزجاج في تأويله للآية، حيث قدر معناها إلى معنى الصَّرْفِ مباشرة، مستعيناً على ذلك بسبب نزول هذه الآية^(٢).

بقي أن أشير إلى أن الزركشي حكى هذا الزعم مع الرد عليه عن ابن الشجري، وحكى القرطبي معظمه دون عزو^(٣).

ويحد...

فقد ثبت بما ذكره ابن الشجري أن لا حاجة لما ادَّعاه هذا الزاعم مادام أن المعنى في الحالتين واحد، والفعل في كليهما متضمن معنى فعل آخر، وهو فن من فنون العرب في كلامها جاءت به الآيات والأشعار.



(١) التوبة: ٥٥.

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٨١/٣.

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن ٣/٣٤٠، الجامع لأحكام القرآن ١٠/٣٤٠، وقد نبه على ذلك الدكتور الطناحي - رحمه الله - انظر الأمالي ٢٢٥/١ حاشية ٣.

توجيه لأم (لَمَنْ) في قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ لَيْئَسَ الْمَوْلَى
وَلَيْئَسَ الْعَشِيرُ^(١)

في الاعتراض:

- يقول ابن الشجري: " واختلف المفسرون في هذه اللام، فذهب قوم من البصريين
والكوفيين إلى أن معناها التأخير، فالتقدير: يدعو مَنْ لضره أقرب من نفعه، وجاز تقديمها
وإلاؤها المفعول لأنها لام التوكيد واليمين، فحقها أن تقع في أول الكلام، فقدّمت لتعطى
حقها، وإن كان الأصل أن يليها المبتدأ..... وقد اعترض على هذا القول بأن اللام في
صلة (مَنْ) فتقديمها على الموصول غير جائز..... وقال أبو العباس محمد بن يزيد:
﴿يَدْعُوا﴾ في موضح الحال، والمعنى: ذلك هو الضلال البعيد في حال دعائه إياه، وقوله:
﴿لَمَنْ﴾ مستأنف مرفوع بالابتداء، وقوله: ﴿ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ صلته،
﴿لَيْئَسَ الْمَوْلَى﴾ خبره.

- وهذا الذي قاله يستقيم لو كان في موضع (يدعو): يُدْعَى، فيكون تقديره: ذلك هو
الضلال البعيد مدْعَوْاً، فيكون حالا من الضلال، فمجيئه بصيغة فعل الفاعل، وليس فيه
ضمير عائد على المدْعَوْ، يبعده من الصواب.
- وقال الأخفش: ﴿يَدْعُوا﴾ في معنى: يقول، و﴿مَنْ﴾ في موضع رفع بالابتداء،
و﴿ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ صلته، وخبره محذوف، أي: يقول لِمَنْ ضره أقرب من
نفعه هو مولاي، بهذا اللفظ ذكره الزجاج في (معاني القرآن)، فكأنه إنما قدر
الخبر (مولاي) لقوله: ﴿لَيْئَسَ الْمَوْلَى﴾، وغير الزجاج قال: التقدير: يقول لِمَنْ ضره
أقرب من نفعه إله..... وهذا القول في تقدير الزجاج فاسد المعنى، وإنما يصح لو كانت
اللام لام الجر، فقول: يقول لِمَنْ ضره أقرب من نفعه: هو مولاي، وفي التقدير الآخر
يصح لو كان تقدير (يدعو): يزعم، وهذا غير معروف، وذلك أن الزعم يتعدى إلى

(١) الحج: ١٣.

مفعولين، ويجوز تعليقه عنهما باللام المفتوحة..... والمعنى في تقدير الزجاج بعيد من الصواب؛ لأن المعنى في تقديره: يقول عابد الوثن: مَنْ ضَرَهُ أَقْرَبَ مِنْ نَفْعِهِ هُوَ مَوْلَايَ، لا فرق في المعنى بين إدخال اللام وإسقاطها، وكيف يُقَرَّ عابد الوثن أن ضَرَّ الوثن أقرب إليه من نفعه، وهو يعبدُه ويزعم أنه مولاه؟ ولم يكن عباد الأوثان يزعمون أن عبادتها تضرهم، بل كانوا يقولون: إنها تقربهم إلى الله، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ﴾ (١).

واختار الزجاج وجهاً رابعاً، وزعم أنه أسدُّ من كل ما قيل فيها وأبين، وأنه مما أغفله المفسرون، وهو أنه جعل ﴿ذَلِكَ﴾ من قوله: ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلَلُ الْبَعِيدُ﴾ (٢)، اسماً ناقصاً بمعنى: الذي، وصلته قوله: ﴿هُوَ الضَّلَلُ الْبَعِيدُ﴾ وموضعه نصب بـ (يدعو)، عمل فيه (يدعو) مؤخراً، فالتقدير: يدعو الوثن الذي هو الضلال البعيد، وقوله: ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ مستأنف مبتدأ، وخبره: ﴿لَيْسَ الْمَوْلَى﴾..... وإجازة استعمال أسماء الإشارة على الإطلاق بمعنى الأسماء النواقص المستعملة بالألف واللام مذهب للكوفيين، ووافقهم سيبويه في اسم واحد من أسماء الإشارة، وهو (ذا) إذا انضم إلى (ما)..... وإذا عرفت هذا فالاختيار عندي في قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ هو القول الأول، والله الموفق للصواب (٣).

١٥

ملخص الاعتراض:

رد ابن الشجري توجيه المبرد والأخفش والزجاج في الآية بحجة عدم استقامته نحويًا، وبفساد المعنى وبعده عن الصواب.

المراد:

(١) الزمر: ٣.

(٢) الحج: ١٢.

(٣) الأمالي ٢/٤٣٩-٤٤٥.

وقع النزاع بين النحاة في هذه الآية واختلفت آراؤهم^(١)، "وسبب ذلك أن اللام تعلق الفعل الذي قبلها عن العمل إذا كان من أفعال القلوب، و(يدعو) ليس منها"^(٢)، ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان:

الأول: أن اللام زائدة:

وزيادتها للتوكيد، و(مَنْ) منصوب بـ(يدعو)، وهذا قول ابن برهان، والسيوطي، ونسب القرطبي تجويزه للفراء^(٣).

والقول بزيادة اللام مردود عند ابن الحاجب، وأبي حيان، وابن هشام^(٤)، وعلة ذلك أن هذا ليس من مواضع زيادة اللام؛ لأنها لا تزداد بين الفعل ومفعوله، فالحكم بزيادتها في غاية الشذوذ، ومن غير اللائق تخريج التنزيل عليه، لكن يقويه قراءة ابن مسعود - رضي الله عنه - : ﴿يَدْعُوا مَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ بإسقاط اللام^(٥).

الثاني: أن اللام للابتداء:

قال ابن هشام: "وهو الصحيح"^(٦)، ثم اختلفوا فيها على قولين:

١- أن اللام مقدمة من تأخير، والأصل: يدعو مَنْ لضره أقرب مِنْ نفعه، فـ﴿مَنْ﴾ مفعول، و﴿ضَرُّهُ أَقْرَبُ﴾ مبتدأ وخبر، والجملة صلة (مَنْ)، هذا

(١) صنف في ذلك مكِّي بن أبي طالب كتاباً مفرداً كما ذكر في مشكل إعراب القرآن ٢/٤٨٨.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٣٤، وانظر الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/٥٢٠.

(٣) انظر شرح اللمع لابن برهان ١/٨٨، الإتيان في علوم القرآن: ٤١٢، الجامع لأحكام القرآن ١٢/٢٥٥، وكلام الفراء في المعاني يحتمل ذلك، انظر معاني القرآن ٢/٢١٧.

(٤) انظر الأمالي النحوية ١/٣٦، البحر المحيط ٦/٣٣٢، مغني اللبيب ١/٢٦٠.

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢١٧، اللامات للهروي: ٨٢، شرح اللمع لابن برهان ١/٨٨، الكشف ٣/١٤٤، البحر المحيط ٦/٣٣٢، ونسبها ابن خالويه إلى بعضهم في مختصر شواذ القرآن: ٩٦.

(٦) مغني اللبيب ١/٢٦٠.

قول الكسائي، وأجازه الفراء^(١)، واحتجاً بقول العرب: عندي لَمَّا غيره خير منه، بمعنى: عندي ما لغيره خير منه، وعَلَّلَ الفراء جواز اعتراض اللام دون الاسم لأن (مَنْ) حرف لا يَتَبَيَّن فيه الإعراب.

ومن أجاز هذا القول أيضا الزجاج وجعله قول البصريين والكوفيين، قال: " ولم يُشَبِّعوا الشرح، ولا قالوا من أين جاز أن تكون اللام في غير موضعها، وشرح ذلك أن اللام لليمين والتوكيد فحقها أن تكون في أول الكلام، فقُدمت لِتُجْعَلَ في حقها، وإن كان أصلها أن تكون في (لَضْرُهُ)، كما أن لام (إِنَّ) حقها أن تكون في الابتداء...." ^(٢)، واختار ابن الشجري ما ذهب إليه الزجاج واعتلَّ بعلته.

وهذه اللام لشدة توكيدها وتحقيقها ما تدخل عليه يُقَدَّر بعض الناس قبلها قَسَمًا فيقول هي لام القسم^(٣)، كأنه قال: يدعو مَنْ والله لضره أقرب من نفعه، وهو ما نسبته القرطبي إلى الكسائي والفراء والزجاج، وذهب إليه ثعلب وابن الأنباري والهروي^(٤). وحكاية الزجاج القول بأن اللام مقدمة من تأخير عن البصريين والكوفيين جميعا وكأنه إجماع من الكافة عليه أمر غير جائز ولا مرضي كما يقول ابن جني^(٥).

وهذا القول قد أنكره الفارسي فقال بعد أن ذكر مواضع لام الابتداء ومدخلها: " ولم نجدتها تستعمل في الموصول في شيء من المواضع والمراد بها الصلة، فتبين بذلك أن قول من قال إن التقدير بها في الآية التأخير إلى الصلة خطأ، وأنه تارك مذهب العرب في تأويله إياها هذا التأويل، ومخطئ لمذهبهم فيها، ويُفسد هذا القول أيضا أن اللام إذا كان حكمها أن تكون في الصلة ثم تُقَدَّم على الموصول فذلك غير سائغ، كما أن سائر ما

(١) انظر القطع والإئتلاف: ٤٨٦ وإعراب القرآن للنحاس ٨٩/٣ ومشكل إعراب القرآن ٤٨٧/٢، معاني القرآن للفراء ٢١٧/٢، وانظر تفسير الطبري ٤٧٦/١٦، كشف المشكلات وإيضاح العضلات ٨٩٥/٢، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٩٠/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤١٥/٣.

(٣) انظر الإغفال ٤٣٣/٢، اللامات للزجاجي: ٧٠.

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٣/١٢ و٢٤، مجالس ثعلب ٥٩٢/٢، إيضاح الوقف والابتداء ٧٨١/٢، اللامات: ٨١.

(٥) سر صناعة الإعراب ٤٠١/١.

يكون في الصلة لا يتقدم على الموصول، فهذا مما يدل على فساد هذا ^(١). وتبع الفارسي في هذا ابن جني، وجامع العلوم الأصبهاني، والعكبري، والمنتجب الهمداني، وأبو حيان ^(٢).

إلا أن ابن الشجري قد دفع هذا الاعتراض بوجهين ^(٣):

- أحدهما: أن اللام حرف لا يفيد إلا التوكيد، وليس بعامل كـ (من) المؤكدة في نحو: ما جاءني من أحد، فدخولها وخروجها سواء، فلذلك جاز تقديمها. والآخر: أنه يمكن ألا تكون (من) هاهنا موصولة، بل تكون نكرة في معنى: شيء، واستدل ابن الشجري على ذلك بأن الكسائي قدّرها في الآية باسم نكرة، أي: يدعو إليها لضره أقرب من نفعه، وهذا التقدير ذكره مكّي بن أبي طالب ^(٤).

ولم يوافق النحاس على جعل اللام مقدّمة من تأخير؛ لأن اللام ليس لها من التصرف ما يوجب أن يجوز فيها تقديم وتأخير، وتبعه في هذا ابن الحاجب، وابن هشام ^(٥). وأجاب القرطبي عن هذا بأن حق اللام التقديم وقد تُؤخّر ^(٦)، كما قال:

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِير خَالَهُ يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيُكْرِمُ الْأَخْوَالَا ^(٧)

أي: لخالي أنت.

(١) الإغفال ٤٣٦/٢ وانظر أيضا ٤٣٤ و ٤٤٠ منه، مجمع البيان في تفسير القرآن مج ٤/ج ١٧/ص ٨٤، سر صناعة الإعراب ٤٠١/١.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٤٠١/١، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٨٩٥/٢ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٩٠/٢، التبيان في إعراب القرآن ٩٣٥/٢، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٢٠/٣، البحر المحيط ٣٣٢/٦.

(٣) انظر الأمالي ٤٤٠/٢، وهذان الوجهان حكاهما الزركشي عن الزمخشري في البرهان في علوم القرآن ٣٣٦/٤، وهما لابن الشجري كما ترى، وليس في الكشف أيضا.

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن ٤٨٧/٢.

(٥) انظر إعراب القرآن للنحاس ٨٩/٣ ومعاني القرآن له ٣٨٦/٤، الأمالي النحوية ٣٧/١، مغني اللبيب ٢٦١/١.

(٦) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٤/١٢.

(٧) ورد بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٧٨/١، شرح ابن عقيل ٢٣٧/١.

وَيَرِدُ عَلَى الْقُرْطُبِيِّ بِأَن تَأْخِيرَ اللَّامِ هُنَا إِلَى الْخَبَرِ ضَرُورَةٌ^(١)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ التَّزْيِيلُ عَلَى الضَّرُورَةِ.

٢- أَنَّ اللَّامَ فِي مَوْضِعِهَا، وَ﴿مَنْ﴾ مُبْتَدَأٌ، وَ﴿لَيْئَسَ الْمَوْلَى﴾ خَبَرُهُ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: لَيْئَسَ الْمَوْلَى هُوَ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: " وَهُوَ الصَّحِيحُ " ^(٢)، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي مَطْلُوبٍ (يَدْعُو) عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ:

أ- أَنَّهُ لَا مَطْلُوبَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ تَكَرُّرًا لـ (يَدْعُو) الْأَوَّلَى لَطُولِ الْكَلَامِ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَدْعُوا مِنْ دُورِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ^٣ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَلُ الْبَعِيدُ﴾^(٤) يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ^٥ لَيْئَسَ الْمَوْلَى وَلَيْئَسَ الْعَشِيرُ^٦ وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْوَقْفُ عَلَى (يَدْعُو) الثَّانِيَةِ^(٣)، وَلَا عَمَلُ لَهُ وَلَا مَعْمُولٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُعْمِلَ مُتَقَدِّمًا فَاسْتُغْنِيَ فِيهِ عَنِ إِعَادَةِ الْعَمَلِ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَجَازُهُ الْقِرَاءُ، وَالْفَارَسِيُّ، وَابْنُ جَنِّي، وَالزَّمَخْشَرِيُّ، وَنَسَبَ الْقُرْطُبِيُّ تَجْوِيزَهُ أَيْضًا لِلزَّجَاجِ، وَهُوَ أَقْرَبُ التَّوْجِيهَاتِ فِي الْآيَةِ عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ^(٤).
واعترض على هذا ابن الحاجب وابن هشام^(٥)؛ لِأَنَّ فِيهِ دَعْوَى خِلَافَ الْأَصْلِ مَرَّتَيْنِ، حَيْثُ إِنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّوَكِيدِ، وَالْأَصْلُ أَلَّا يُفْصَلَ الْمُؤَكَّدُ مِنْ تَوَكِيدِهِ وَخَاصَّةً فِي التَّوَكِيدِ اللَّفْطِيِّ.

١٥ وَعَلَّلَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ اعْتِرَاضَ قَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلَلُ الْبَعِيدُ﴾ بَيْنَ الْمُؤَكَّدِ وَالتَّوَكِيدِ بِأَن فِي ذَلِكَ تَسْدِيدًا وَتَأْكِيدًا لِلْكَلَامِ^(٦).

(١) انظر سر صناعة الإعراب ١/٣٧٨.

(٢) مغني اللبيب ١/٢٦١.

(٣) انظر القطع والائتناف: ٤٨٨.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢١٨، الإغفال ٢/٤٣٧، سر صناعة الإعراب ١/٤٠١، الكشف ٣/١٤٤، الجامع لأحكام القرآن ١٢/٢٥ (ولا يوجد ذلك في معاني القرآن وإعرابه المطبوع ٣/٤١٥ و٤١٦)، البحر المحيط ٦/٣٣٢.

(٥) انظر الأمالي النحوية ١/٣٦، مغني اللبيب ١/٢٦١.

(٦) الدرر المصون ٨/٢٤٠.

ب- أن مطلوبه مقدّم عليه، وهو (ذلك) من قوله: ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلَلُ

الْبَعِيدُ﴾، على أن (ذلك) بمعنى (الذي) ويكون في موضع نصب بـ (يدعو)،

والتقدير: الذي هو الضلال البعيد يدعو، والوقف على (يدعو)^(١)، وهذا القول

تنبّه له الزجاج وأغفله الناس كما قال^(٢)، وزعم ابن الشجري أن الزجاج قال:

"إنه من أسدّ وأبين ما قيل في الآية"، ولم يأت هذا اللفظ (في معاني القرآن

وإعرابه)، واحتجّ الزجاج لصحته بمجيء اسم الإشارة موصولا في مثل قوله

تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَمُوسَى﴾^(٣)، وقوله:

عَدَسٌ مَا لَعِبَادُ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمَنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ^(٤)

وقول الزجاج هذا استحسّنه أبو علي، وأجازه ابن جني، وصاحب (إعراب

القرآن)^(٥)، وذكر المنتجب الهمداني إعرابا آخر لـ (ذلك) وهو أن يكون في

موضع رفع بالابتداء، و(يدعو) خبره على تقدير الهاء، أي: الذي هو الضلال

البعيد يدعوه^(٦).

واعترض على هذا الوجه ابن الشجري، وابن الحاجب، وأبو حيان، وابن

هشام^(٧)؛ لأن هذا الإعراب لا يستقيم إلا على مذهب الكوفيين الذين يميزون

في اسم الإشارة أن يكون موصولا، وهو قليل أيضا عندهم، ولا يجوز ذلك عند

البصريين إلا في (ذا) بشرط أن يتقدمها الاستفهام بـ (ما) أو (من).

(١) انظر القطع والإتشاف: ٤٨٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤١٦/٣.

(٣) طه: ١٧.

(٤) ليزيد بن مفرغ الحميري، انظر شعر ابن مفرغ الحميري: ١١٥، الأغاني ٢٧٩/١٨، خزنة الأدب ٤١/٦.

(٥) انظر الإغفال ٤٣٨/٢، سر صناعة الإعراب ٤٠٣/١ (و لم ينسبه للزجاج، بل جعله من الأوجه الأربعة الجائزة في

الآية غير ما حكاه الزجاج كما قال في ٤٠١/١)، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٩٠/٢.

(٦) انظر الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٢٢/٣.

(٧) انظر الأمالي النحوية ٣٦/١، البحر المحيط ٣٣١/٦، مغني اللبيب ٢٦١/١.

وردَّ ابن الشجري احتجاج الزجاج بالآية والبيت بأنه قيل فيهما غير ما قاله، وهو أن اسم الإشارة فيهما على بابـه، وأن ﴿بِئْسَ مِثْرًا﴾ (تحميلين) في موضع نصب حال.

ج- أن مطلوبه محذوف، وفي ذلك قولان:

- ٥ قيل: التقدير: يدعوه، والجملة حال، والمعنى: ذلك هو الضلال البعيد مدعواً، أجازته الفراء واصفاً له بالوجه القوي في العريضة، والزجاج ناسباً له للبصريين والكوفيين، والفارسي، وابن جني، ونسبه جامع العلوم الأصبهاني إلى البصريين، وابن الشجري إلى المبرد، وتابعه الزركشي^(١).

وهذا القول بعيد من الصواب عند ابن الشجري لوجهين:

- ١٠ أحدهما: أن تقدير الحال (مدعواً) مخالف للقياس؛ لأن (يدعوه) جاء على صيغة فعل الفاعل والحال منه يقدر بـ(داعياً)، وكان يستقيم تقدير الحال (مدعواً) لو جاء في الآية (يُدعى)، وقد ذكر هذا الوجه أيضاً أبو حيان والسمين الحلبي والزركشي^(٢). والآخر: عدم وجود رابط بين جملة الحال (يدعو) وصاحبه (الضلال)، وذكره الزركشي أيضاً^(٣).

- ١٥ وهذا الوجه الثاني قد جانب ابن الشجري فيه الصواب؛ لأن الرابط مقدّر عند أصحاب هذا القول، وغير منكر حذف الهاء من الحال؛ لأنها تُضارع الصفة، والصفة قد يجوز فيها حذف الهاء جوازا حسناً، قاله الفارسي وابن جني^(٤).

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢١٧، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٤١٥، الإغفال ٢/٤٣٧، سر صناعة الأعراب ١/٤٠٢، (وهو عنده من الأوجه الأربعة الجائزة في الآية غير ما حكاه الزجاج كما قال في ١/٤٠١)، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٢/٨٩٥، البرهان في علوم القرآن ٤/٣٣٧، ولم أجد ما تُسبب للمبرد في مظانه في المقتضب وفي الكامل.

(٢) انظر البحر المحیط ٦/٣٣١، الدر المصون ٨/٢٤١، البرهان في علوم القرآن ٤/٣٧٧، وجاء تقدير الحال (داعياً) على القياس في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٦٩١.

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن ٤/٣٣٧.

(٤) الإغفال ٢/٤٤١، سر صناعة الإعراب ١/٤٠٢.

وقيل: التقدير: يدعو لَمَنْ ضره أقرب من نفعه إلهًا، حكاة الأخفش الصغير عن المبرد، قال: " وأحسب هذا القول غلطا على محمد بن يزيد؛ لأنه لا معنى له؛ لأن ما بعد اللام مبتدأ فلا يجوز نصب (إله) " (١).

د- أن مطلوبه الجملة بعده، وفي ذلك قولان:

- ٥ أحدهما: جَعَلَ (يدعو) بمعنى: يقول، والقول يقع على الجمل، و(مَنْ) مبتدأ، وأما خبره فيرى الأخفش أنه محذوف والتقدير: يقول لَمَنْ ضره أقرب من نفعه إلهًا، وهذا قول المبرد كما ذكر النحاس، وجعله النحاس أحسن ما قيل في الآية، وأجازه الزجاج وقدر الخبر: هو مولاي، والفارسي، ابن جني، وهو أحسن الأقوال في الآية عند المالقي والخبر عنده محذوف من القول كأنه في التقدير: يقول للذي ضره أقرب من نفعه يقال فيه:
- ١٠ لبئس المولى ولبئس العشير، والقول كثيرا ما يحذف في القرآن (٢).
- ويرى أبو حاتم أن الخبر هو ﴿لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلِبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾ (٣)، ولذلك خطأ الأخفش لجعله الوقف على ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ تماما وخبر المبتدأ لم يأت بعد، فغلط هو على الأخفش - كما يقول النحاس -؛ لأن الخبر عنده محذوف (٤).
- وجعل الخبر محذوفا في تقدير الأخفش خطأ عند ثعلب، قال: " وأخطأ الأخفش في هذا لأن المحلوف عليه لا يحذف إذا قلت: والله لأخوك زيد، لم يحسن أن تحذف (زيدا) فتقول: لأخوك " (٥).

(١) إعراب القرآن للنحاس ٨٩/٣، الجامع لأحكام القرآن ٢٤/١٢، وجاءت نسبة هذا القول للمبرد أيضا في معاني القرآن للنحاس ٣٨٤/٤، مشكل إعراب القرآن ٤٨٨/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٠/٢.

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٦٣٥/٢، إعراب القرآن للنحاس ٨٩/٣ ومعاني القرآن له ٣٨٦/٤، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١٦/٣، الإغفال ٤٤٣/٢، سر صناعة الإعراب ٤٠٣/١ والمختسب ٢٥٥/٢، رصف المباني: ٢٤٤.

(٣) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٧٨٠/٢، القطع والإنتاف: ٤٨٨.

(٤) القطع والإنتاف: ٤٨٨.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٧٨١/٢.

وهذا غلط على الأخفش أيضا؛ لأن اللام عنده لام الابتداء لا لام القسم كما ذهب إليه ثعلب.

وَجَعَلَ (يدعو) بمعنى: (يقول) في تقدير الأخفش والزجاج فاسد المعنى عند ابن الشجري، فالأول إنما يصح لو كان تقدير (يدعو): يزعم، وهذا غير معروف، وذلك أن الزعم يتعدى إلى مفعولين، ويجوز تعليقه عنهما باللام المفتوحة، كقولك: زعمت لزيد منطلق، والثاني إنما يصح لو كانت اللام لام الجر، فقيل: يقول لِمَنْ ضره أقرب من نفعه: هو مولاي.

ومعنى الآية على تقدير الزجاج بعيد من الصواب أيضا عند ابن الشجري؛ لأن فيه إقرارا من عابد الوثن أن ضر الوثن أقرب إليه من نفعه، وهو يعبدّه ويزعم أنه مولاه، ولم يكن عبّاد الأوثان يزعمون أن عبادتهما تضرهم، بل كانوا يقولون: إنما تقرّبهم إلى الله، وهذا أيضا يأتي على تقدير الأخفش، كما ذكر ابن عطية، وأبو حيان^(١).

وأجاب عن ذلك الفارسي، وابن جني، وجامع العلوم الأصبهاني، وابن الحاجب^(٢)، وملخص الجواب أن ذلك من قول الحاكي، وإذا حكى حاك كلاما فله أن يصف المخبر عنه لمن يحكي له مما ليس في كلام الشخص المحكي عنه.

والمعنى كذلك بعيد إن جعل الخبر على قول أبي حاتم: ﴿لَيْسَ الْمَوْلَى وَلَيْسَ الْعَشِيرُ﴾؛ لأن الكافر لا يسيء الشاء على معبوده^(٣)، وأجيب عن ذلك بأنه قوله في الآخرة^(٤).

والآخر: جَعَلَ (يدعو) بمعنى (يسمّي)، أجازته الزجاج، ومنعه الفارسي^(٥).

(١) انظر المحرر الوجيز ٢٣٦/١٠، البحر المحيط ٣٣١/٦.

(٢) انظر الإغفال ٤٤٤/٢، سر صناعة الإعراب ٤٠٤/١ والمختص ٢٥٥/٢، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٨٩٦/٢ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٩١/٢، الأمالي النحوية ٣٧/١.

(٣) انظر الإغفال ٤٤٣/٢، سر صناعة الإعراب ٤٠٤/١.

(٤) انظر الأمالي النحوية ٣٧/١.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤١٦/٣، الإغفال ٤٤٤/٢.

بقي أن أشير إلى أن الفراء قد ذكر وجهاً آخر في ﴿لَمَنْ﴾ لم يُقرأ به، وهو أن تُكسر اللام وتريد: يدعو إلى مَنْ ضره أقرب من نفعه، فتكون اللام بمنزلة (إلى)، قال الفراء: "ولولا كراهية خلاف الآثار والاجتماع لكان وجهها جيداً من القراءة" (١).

ويعمل...

فاعتراض ابن الشجري على توجيه الأخفش والمبرد والزجاج صحيح؛ لما في توجيهاتهم من مخالفة القياس أو بُعد المعنى عن الصواب، وأما ما اختاره ابن الشجري فغيره أولى منه لما يرد عليه من الاعتراض، وأظهر الأقوال في الآية جعل (يدعو) مكررة وما بعدها كلام مستأنف؛ لأن التكرار قد ورد في غير آية من الكتاب العزيز كتكرير (لَمَّا) في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (٢)، وتكرير (لَا تَحْسَبَنَّ) في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٣).

ويلي هذا القول القول بزيادة اللام، حيث إن في قراءة ابن مسعود - رضي الله عنه - ما يؤيد ذلك ولا ينفيه، والله أعلم بكتابته.



(١) معاني القرآن ٢/٢١٧، وانظر معاني القرآن للنحاس ٤/٣٨٦.

(٢) البقرة: ٨٩.

(٣) آل عمران: ١٨٨.

جواب القسم في قوله تعالى: ﴿صَ وَالْقَرْءَانِ ذِي الذِّكْرِ﴾^(١)

في الاعتراض:

يقول ابن الشجري: "وأما حذف جواب القسم فقد ورد في قوله جل اسمه: ﴿صَ وَالْقَرْءَانِ ذِي الذِّكْرِ﴾، تقدير الجواب: لقد حقَّ الأمر، وقيل: الجواب ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ﴾^(٢)، والمراد: لكم أهلكنا، فحذف اللام؛ لأن الكلام بينهما طال..... وقيل: إن الجواب قوله: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾^(٣)، وهذا قول ضعيف جداً؛ لبعد ما بينه وبين القسم؛ ولأن الإشارة بقوله: ﴿ذَلِكَ﴾ متوجهة إلى ما يكون من التلاؤم والتخاصم بين أهل النار يوم القيامة، وذكر تلاؤمهم متأخر عن القسم، والذي يقتضيه صواب الكلام أن تعود الإشارة إلى شيء سابق، نحو أن توجب شيئاً قد جرى قبل القسم، فتقول: والله لقد فعلت ذلك، فتوجه الإشارة إلى ما تقدم ذكره، أو تُسكّر شيئاً فتقول: والله ما فعلت ذلك. فالقول الأول في تقدير الجواب هو الوجه " (٤).

ملخص الاعتراض:

ضعف ابن الشجري قول من جعل جواب القسم: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾، لما فيه من الفصل البعيد بينه وبين القسم، ومخالفة الصواب في مرجع الإشارة.

الدراسة:

اكتفى ابن الشجري بإيراد أقوال ثلاثة في جواب القسم في الآية الكريمة، وجاء فيها أقوال أخرى متعددة، وكل هذه الأقوال في جواب القسم في الآية الكريمة تنحصر في قسمين هما:

الأول/ أن الجواب مذكور:

(١) ص: ١.

(٢) ص: ٣.

(٣) ص: ٦٤.

(٤) الأمالي ١١٧/٢ و ١١٨.

أ- فقل إنه مذكور قبل القسم، وهو قوله: ﴿صَّ﴾؛ لأن المعنى: صدق الله، وهو تفسير الضحَّاك^(١)، فعلى هذا يكون جوابا لقوله: ﴿وَالْقُرْآنَ﴾، كما تقول: وجبَ والله، ونزلَ والله، وحقَّ والله.

وهذا الوجه ذكره الأخفش كما يقول ابن القيم: "وذكر الأخفش وجهًا آخر في جواب القسم، فقال: "يجوز أن يكون لصاد معني يقع عليه القسم لا ندري نحن ما هو، كأنه يقول: الحق والله". قال أبو الحسن الواحدي: "وهذا الذي قاله الأخفش صحيح المعنى على قول من يقول ﴿صَّ﴾: الصادق الله، أو صدق محمد" ^٥ " (٢). وهذا الوجه أجازته أيضا الفراء، وثعلب، وابن الأنباري^(٣).

وهذا القول في جواب القسم مبني على أمرين: تقديم جواب القسم عليه، واقتطاع الحرف من جملة هو دالٌّ عليها، وكلاهما ضعيف عند السمين الحلبي، وهو مردود عند ابن هشام؛ لأن الجواب لا يتقدم، إلا إن أريد به أنه دليل الجواب فقريب كما قال^(٤).
ب- وقيل إنه مذكور بعد القسم، وفيه أقوال منها:

١- الجواب قوله تعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾^(٥)، وهذا عند ابن القيم أقرب ما قيل في الجواب لفظًا وإن كان بعيدًا معنيًا^(٦)، وهو قول قتادة، وأبي حاتم^(٧).

(١) انظر تفسير الطبري ٧/٢٠، القطع والإئتلاف: ٦١٠، البحر المحيط ٧/٣٦٧، الدر المصون ٩/٣٤٥.

(٢) التبيان في أقسام القرآن: ٣٣.

(٣) انظر معاني القرآن ٢/٣٩٦، إيضاح الوقف والابتداء ٢/٨٦٠، وانظر زاد المسير ٧/٩٨، البحر المحيط ٧/٣٦٧، الدر المصون ٩/٣٤٥، مغني اللبيب ٢/٦٣٠ و ٧٤٣.

(٤) انظر الدر المصون ٩/٣٤٥، مغني اللبيب ٢/٦٣٠.

(٥) ص: ٢.

(٦) انظر التبيان في أقسام القرآن: ٣٢.

(٧) انظر تفسير الطبري ٩/٢٠، القطع والإئتلاف: ٦١٠، التبيان في أقسام القرآن: ٣٢، البرهان في علوم القرآن ٣/١٩٣.

قال الأخفش: " فعلى هذا وقع القسم؛ وذلك أنهم زعموا أن (بل) هاهنا إنما هي (إن)، فلذلك صار القسم عليها " (١)، ونقل الزجاجي عن النحويين قولهم: إن (بل) تقع في جواب القسم كما تقع (إن)؛ لأن المراد بها تأكيد الخبر (٢).

وقرر بعضهم بأن قال: أصل الكلام ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ ﴿وَالْقُرْءَانِ ذِي الذِّكْرِ﴾، فلما قُدِّم القسم تُرك على حاله (٣).

ولم يرتضِ الأخفش هذا فقال فيما نقله عنه ابن القيم: " وهذا يقوله الكوفيون، وليس بجيد في العربية، لو قلت: والله قام، وأنت تريد: قام والله، لم يحسن " (٤)، وقال النحاس: " وهذا خطأ على مذهب النحويين؛ لأنه إذا ابتدئ بالقسم وكان الكلام معتمداً عليه لم يكن بدُّ من الجواب، وأجمعوا أنه لا يجوز: والله قام عمرو بمعنى: قام عمرو والله؛ لأن الكلام معتمد على القسم " (٥).

٢- الجواب قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ (٦)، والتقدير: لكم أهلكنا، فلما طال الكلام حُذفت اللام، كما قال تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ (٧)، والجواب ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ (٨)، بمعنى: لقد، وهذا قول الكسائي، وأجازه الفراء، وثعلب، وابن الأنباري (٩).

(١) معاني القرآن ١/١٧٠، وانظر الصاحبي: ٢٠٩، اللسان (بلل) ٧٠/١١، تذكرة النحاة: ٥٦٦.

(٢) التبيان في أقسام القرآن: ٣٢، وانظر ارتشاف الضرب ٤/١٧٧٥.

(٣) انظر التبيان في أقسام القرآن: ٣٢، وهو أبو حاتم كما في القطع والإتشاف: ٦١٠.

(٤) التبيان في أقسام القرآن: ٣٣.

(٥) القطع والإتشاف: ٦١٠ و٦١١، وانظر التبيان في أقسام القرآن: ٣٣.

(٦) ص: ٣.

(٧) الشمس: ١.

(٨) الشمس: ٩.

(٩) انظر معاني القرآن ٢/٣٩٧، إيضاح الوقف والابتداء ٢/٦٨٠، القطع والإتشاف: ٦١١، كشف المشكلات ٢/١١٣٨، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣١٢، زاد المسير ٧/٩٩، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/١٥١، البحر المحيط ٧/٣٦٧، الدر المصون ٩/٣٤٥.

ومن النحاة مَنْ نقل هذا القول دون اعتراض عليه كالزجاج وابن الشجري وابن هشام^(١)، ولكن الفارسي لم يجزه؛ لأن (كم) في موضع نصب بـ(أهلكنا)، واللام لا تدخل على الفضلة، وتبعه في هذا جامع العلوم الأصبهاني، والعكبري، والمنتجب الهمداني^(٢)، ويرى ابن القيم أن (كم) لا يُتلقى بها القسم أصلاً، فلا تقول: والله كم أنفقت مالا، وبالله كم أعتقت عبداً، يقول: "وهؤلاء لما لم يخفَ عليهم ذلك احتاجوا أن يُقدِّروا ما يُتلقى بها الجواب، أي: لكم أهلكنا"^(٣).

٣- الجواب قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾^(٤)، حكاة الأخفش مصدراً ذلك بقوله: "فيزعمون أن موضع القسم في قوله...."^(٥)، ونسبه له القرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي وابن هشام والزركشي^(٦).

وهذا القول قبيح عند ابن الأنباري، وبعيد عند النحاس وابن القيم، وعلة ذلك أن الكلام قد طال وكثرت الآيات والقصص^(٧).

٤- الجواب قوله تعالى: ﴿إِنْ ذَلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُّمِ أَهْلِ النَّارِ﴾^(٨)، نسبه ابن الجوزي والقرطبي إلى الكسائي، وهو عند أبي حيان والسمين الحلبي للكوفيين غير الفراء،

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤/٣١٩، مغني اللبيب ٢/٦٣٠ و٧٤٣.

(٢) انظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٢/١١٣٨ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٦١٣ و٦١٤، التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٩٦، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/١٥١.

(٣) التبيان في أقسام القرآن: ٣١.

(٤) ص: ١٤.

(٥) معاني القرآن ٢/٦٦٩ و٦٧٠، وهذا القول بلا نسبة في إيضاح الوقف والابتداء ٢/٨٦٠، القطع والإنتاف: ٦١٠، كشف المشكلات ٢/١١٣٧، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣١١، زاد المسير ٧/٩٩، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/١٥٠، التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٩٦.

(٦) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٥/١٢٩، البحر المحیط ٧/٣٦٧، الدر المصون ٩/٣٤٥، مغني اللبيب ٢/٦٣٠ و٧٤٣، البرهان في علوم القرآن ٣/١٩٣.

(٧) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٨٦٠، القطع والإنتاف: ٦١٠، التبيان في أقسام القرآن: ٣١.

(٨) ص: ٦٤.

وجعله ابن هشام قول الكوفيين من غير استثناء، وقال به من البصريين الزجاج، وذكره الزجاجي ولم يعترض عليه^(١).

والواقع أن الكسائي حكاه عن بعض الناس واستبعده كما يقول النحاس^(٢)، وقد ردّه الفراء بقوله: " وذلك كلام قد تأخر تأخرًا كثيرًا عن قوله: ﴿وَالْقُرْآنُ﴾، وجرت بينهما قصص مختلفة، فلا نجد ذلك مستقيمًا في العربية والله أعلم "^(٣)، واستقبحه ابن الأنباري قائلا: " وهذا أقبح من الأول^(٤)؛ لأن الكلام أشد طولًا فيما بين القسم وجوابه "^(٥).

فظهر بهذا أن كبار الكوفيين قد ردّوا هذا القول ولم يرتضوه، وعلى هذا فنسبته إلى الكوفيين لا تصح إلا إذا كان قد قال به واحد منهم ولم يصلنا نقل عنه.

وهذا القول عند ابن الشجري ضعيف جدا وعلل لذلك بعلمين:
الأولى: بُعد ما بين القسم وجوابه، وقد سبقه إلى القول بذلك كبار الكوفيين الذين ردوا هذا القول، وقال به من بعده العكبري وابن هشام^(٦).

والثانية: أن الأصل في الإشارة أن تعود إلى شيء سابق جرى له ذكر مع القسم من إثبات فعل أو نفيه حتى يحصل الارتباط المعنوي بينهما، فإذا قدرنا أن الجواب قوله تعالى:
﴿إِنْ ذَلِكَ لِحَقُّ تَخَاصُّمٍ أَهْلِ النَّارِ﴾^(٧) لحصل اضطراب بين الإشارة وجملة القسم؛ لأنها

(١) انظر زاد المسير ٧/٩٩، الجامع لأحكام القرآن ١٥/١٢٩، البحر المحيط ٧/٣٦٧، الدر المنثور ٩/٣٤٤، مغني اللبيب ٢/٦٢٧ و ٧٤٣. معاني القرآن وإعرابه ٤/٣١٩، اللامات: ٧٩.

(٢) القطع والإتشاف: ٦١٠، وانظر البرهان في علوم القرآن ٣/١٩٣.

(٣) معاني القرآن ٢/٣٩٧.

(٤) يقصد بالأول كون الجواب قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ﴾، فقد رده أيضا.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٨٦١.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٩٦، مغني اللبيب ٢/٧٤٣.

(٧) ص: ٦٤.

لا تعود إلى شيء مضى ذكره مع القسم، وإنما تعود إلى التلاوم والتخاصم المتأخر ذكره عن القسم، فالانفصال الحاصل ما بين الإشارة ومرجعها التي في الجواب وبين القسم أدى إلى خلل في المعنى استوجب تضعيف كون هذه الآية هي الجواب، ولابن الشجري فضل ذكر هذه العلة الثانية إذ قد انفرد بذكرها ولم أجدها عند أحد غيره فيما رجعت إليه.

الثاني/ أن الجواب محذوف^(١):

وهو الوجه كما قال ابن الشجري، واختلف في تقديره على أقوال منها:

١- تقديره: لتبعثن، نسبه القرطبي لقتادة^(٢).

٢- تقديره: ما الأمر كما يقول هؤلاء الكافرون، ودلّ على هذا الحذف قوله تعالى:

﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾^(٣)، هذا قول الطبري، وحسنه النحاس، وهو

مُستخرج من قول قتادة السابق الذي جعل فيه الجواب قوله تعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾^(٤).

٣- تقديره: إنه لكلام مُعْجَز، وهو قول الزمخشري^(٥)، ودلّ عليه الشاء

بقوله تعالى: ﴿ذِي الذِّكْرِ﴾^(٦).

٤- تقديره: لقد جاءكم الحق، قاله الحوفي والعكبري^(٧)، ونحواً منه قول ابن

الشجري: لقد حقَّ الأمر، وقول ابن القيم: إن القرآن لحق، وهو أقرب الأقوال عنده؛ "لأن في المقسم به من تعظيم القرآن ووصفه بأنه ذي الذكر المتضمن

(١) الثاني من تقسيم الأقوال في جواب القسم كما سبق.

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٥/١٢٩.

(٣) س: ٢.

(٤) انظر تفسير الطبري ١١/٢٠، القطع والإتفاف: ٦١١، زاد المسير ٧/٩٩.

(٥) انظر الكشف ٤/٦٧.

(٦) انظر -غني اللبيب ٢/٦٣٠.

(٧) انظر البحر المحيط ٧/٣٦٧، التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٩٦.

لتذكير العباد ما يحتاجون إليه، وللشرف والقدر - ما يدل على المقسم عليه،
وكونه حقا من عند الله غير مفترى، كما يقول الكافرون "(١)".

٥- تقديره: إنك لمن المرسلين، قاله أبو حيان؛ لأن قوله تعالى: ﴿صَ وَالْقُرْآنِ ذِي

الذِّكْرِ﴾ (٢) نظير قوله تعالى: ﴿يَسَّ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ (٣) إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (٣)،

ويقوي هذا التقدير ذكرُ النذارة في قوله تعالى: ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ (٤)،

كما ذكرت في قوله تعالى: ﴿لَتُنذِرَ قَوْمًا﴾ (٥)، فالرسالة تتضمن النذارة والبشارة (٦).

والمعنى...

فالوجه أن الجواب محذوف كما قال ابن الشجري؛ لدلالة السياق عليه، " وأكثر ما

يكون هذا إذا كان في نفس المقسم به ما يدل على المقسم عليه، وهي طريقة القرآن، فإن

المقصود يحصل بذكر المقسم به، فيكون حذف المقسم عليه أبلغ وأوجز " (٧)، و" ليذهب

فيه القلب إلى كل مذهب، فيكون دليله أغزر، وبجره أزخر " (٨)، والله أعلم بكتابه.



(١) التبيان في أقسام القرآن: ٣١.

(٢) من: ١.

(٣) من: ١ و ٢ و ٣.

(٤) ص: ٤.

(٥) يس: ٦.

(٦) البحر المحجل: ٣٦٧/٧، وانظر الدر المصون ٣٤٥/٩، مغني اللبيب ٦٣٠/٢.

(٧) التبيان في أقسام القرآن: ٣٠.

(٨) وضع البرهان في مشكلات القرآن ٢٤١/٢.

تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿أُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا
فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾^(١)

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: ".... وفي الكلام اختصار شديد، والتقدير فيما أراه أن الجملة
التي هي: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ خبر لمبتدأ مقدر، وبعدها تقدير كلامين حذفا للدلالة عليهما،
كأنه قيل: فأكل لحم أخيكم ميتا كرهتموه، والغيبة مثله فاكروها، والجملة من المبتدأ
المحذوف وخبره معطوفة على الجواب الذي يقتضيه الاستفهام؛ لأن قوله: ﴿أُحِبُّ
أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ جوابه: لا، و (لا) إنما تقع في الجواب نائبة عن
جملة.... تقديره: لا يحب أحد منا ذلك، فقليل لهم: فأكل لحم أخيكم ميتا كرهتموه،
والغيبة مثله فاكروها.... والذي ذكرته من التقديرات والمحذوف في هذه الآية مشتمل
على حقيقة الإعراب مع المعنى. وذكر الزجاج وأبو علي في تفسير قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾
تفسيرا تضمن المعنى دون حقيقة الإعراب، قال الزجاج في تقدير المحذوف: "فكما
تكروهون أكل لحمه ميتا كذلك تحببوا ذكره بالسوء غائبا". وقال أبو علي في
(التذكرة): "فكما كرهتم أكل لحمه ميتا فاكروها غيبته واتقوا الله". وقال
الفراء: "فقد كرهتموه فلا تفعلوه". يريد: فقد كرهتم أكل لحمه ميتا فلا تغتابوه، فإن
هذا كهذا، فلم يفصح بحقيقة المعنى"^(٢).

ويقول في موضع آخر: "والقول عندي أن الذي قدره أبو علي هاهنا بعيد؛ لأنه قدر
المحذوف موصولا وهو (ما) المصدرية، وحذف الموصول وإبقاء صلته رديء ضعيف، ولو
قدر المحذوف مبتدأ كان جيدا؛ لأن حذف المبتدأ كثر في القرآن، والتقدير عندي: فهذا
كرهتموه، والجملة المقدرة المحذوفة مُبْتَدِئِيَّة لا أَمْرِيَّة كما قدرها، فكأنه قيل: فهذا

(١) المحررات: ١٢.

(٢) الأمالي ١/٢٣٠-٢٣٢.

كرهتموه والغيبة مثله، وإنما قَدَّرَها أمرية لِعُطْفِ عليها الجملة الأمرية التي هي: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾، ولا حاجة بالكلام إلى تقدير جملة أمرية لِنُعْطَفِ عليها الجملة الأمرية؛ لأن قوله: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾ عطف على الجملة النهيية التي هي قوله: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾، وعطف الجملة على جملة مذكورة أولى من عطفها على جملة مقدرة، والإشارة في المبتدأ الذي قَدَّرَته وهو (هذا) موجَّهة إلى الأكل الذي وصفه الله، كأنه لما قَدَّرَ أنهم قالوا: (لا) في جواب قوله: ﴿أُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ قيل: فهذا كرهتموه، أي: فأكل لحم الأخ الميت كرهتموه، والغيبة مثله. فتأمل ما ذكرته تجده أصوب الكلامين، وقد ذكر أبو علي هذه المسألة في (الحجة) أيضا ^(١).

ملخص الاعتراض:

- ١٠ اعترض ابن الشجري على تقدير الزجاج والفارسي في الآية لكونه تفسير معني لا إعراب مبينا ضعفه من ناحية الإعراب، كما اعترض على تقدير الفراء؛ لأنه لم يتضمن حقيقة المعنى.

الرد:

اختلف في تقدير المحذوف في ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ وذلك راجع إلى توجيه الفاء التي قيل

فيها ثلاثة آراء:

١ - الفاء عاطفة، والمعطوف عليه محذوف، وقيل في تقديره ما يلي:

أ - قول الفارسي:

جاء في (الحجة) ^(٢): " فأما الفاء في قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ فعُطِفَ على المعنى، كأنه لما

قيل لهم: ﴿أُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، قالوا: لا، فقليل لهم لما قالوا

(١) الأمالي ١٠٠/٣ و ١٠١.

(٢) ٢١٢/٦.

لا: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾، أي: كرهتم أكل لحمه ميتا، فكما كرهتم أكل لحمه ميتا فكذلك فاكروهوا غيبته. وقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ معطوف على هذا الفعل المقدّر ".

وهذا التقدير ذكره الفارسي في (التذكرة) أيضا - كما نقل ابن الشجري - وجاء فيه أيضا: " فالفاء هاهنا بمنزلتها في الجزاء، والمعنى على: فكما كرهتموه، وإن لم تكن (كما) مذكورة، كما أن قولهم: ما تأتيني فتحدّثني، المعنى: ما تأتيني فكيف تحدّثني؟ وإن لم تكن (كيف) مذكورة، وإنما هي مقدّرة " (١)، وما ذكره الفارسي قريب من تأويل الزجاج (٢).
وتقدير الفارسي حكم عليه ابن الشجري بأنه تضمّن المعنى دون حقيقة الإعراب؛ لأنه بعيد في الصنعة النحوية من جهتين:

إحداهما: أن فيه حذف (ما) المصدرية، وهي موصول حرفي، وحذف الموصول وإبقاء صلته رديء ضعيف، ولو كان المحذوف مبتدأ لكان جيدا؛ لأن حذف المبتدأ كثير في القرآن.

والأخرى: أن فيه تقدير جملة أمرية وهي: فاكروهوا غيبته، ولا حاجة بالكلام إلى تقدير جملة أمرية لتعطّف عليها الجملة الأمرية؛ لأن قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ عطّف على الجملة النهيّة التي هي قوله: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾، كما يجوز أن يكون عطفا على ما تقدّم من الجملة الأمرية في أول الآية، وهي قوله: ﴿أَجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ﴾ (٣) - كما ذكر ابن الشجري في الموضع الأول من الاعتراض - وعطّف الجملة على جملة مذكورة أولى من عطفها على جملة مقدّرة.

(١) الأمالي ٣/١٠٠.

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٥/٣٧.

(٣) الحجرات: ١٢.

ومن الغريب أن ابن الشجري اعترض على تقدير الفارسي بهذا الوجه؛ لأنه أيضا قدّر الأمر محذوفاً في الموضع الأول من الاعتراض، وجعل عطف ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾ عليه حسناً^(١)، ونظر له بقوله تعالى: ﴿أَضْرِبْ بَعْصَاكَ الْحَجَرَ ط فَأَنْفَجَرَتْ﴾^(٢).

وهذا الاعتراض من ابن الشجري على الفارسي لم يوافق عليه ابن هشام؛ لأن ابن الشجري عنده لم يتأمل كلام الفارسي، ثم قال ابن هشام بعد أن ساق كلام الفارسي: " وهذا يقتضي أن (كما) ليست محذوفة، بل إن المعنى يعطيها، فهو تفسير معنًى، لا تفسير إعراب " ^(٣).

ولا أرى ابن هشام في حكمه على تقدير الفارسي بأنه تفسير معنًى لا إعراب إلا موافقاً لابن الشجري، فكيف يكون ابن الشجري إذا لم يتأمل كلام الفارسي؟.

هذا وقد وصف أبو حيان تقدير الفارسي بأن فيه عَجْرَفَة العجم^(٤)، وحكى الزركشي عن ابن الشجري اعتراضه على الفارسي ولم يكن له تعليق عليه فكأنه وافقه^(٥).

ب- قول ابن الشجري:

أن ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ خبر لمبتدأ مقدر، وبعدها تقدير كلامين حُذِفَا للدلالة عليهما، كأنه قيل: فأكل لحم أخيكم ميتاً كرهتموه، والغيبة مثله فأكروهوها، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره معطوفة على الجواب الذي يقتضيه الاستفهام؛ لأن قوله: ﴿أَتُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ جوابه: لا، و (لا) إنما تقع في الجواب نائبة عن

(١) انظر الأمالي ٢٣١/١.

(٢) البقرة: ٦٠.

(٣) معني اللبيب ١٩٠/١.

(٤) انظر البحر المحيط ١١٤/٨.

(٥) انظر الدرهمان في علوم القرآن ١٩٦/٣، ونبه على ذلك محقق الأمالي - رحمه الله -.

جملة، والتقدير: لا يجب أحد منا ذلك، فقليل لهم: فأكل لحم أخيكم ميتا كرهتموه، والغيبة مثله فاكرهوها.

ويرى ابن الشجري أن تقديره هذا أصوب من كلام الفارسي لاشتماله على حقيقة الإعراب والمعنى معا، وهو أمر حرص عليه كل الحرص في أعرابه المختلفة للآيات والأشعار، وقد قال بهذا التقدير ابن هشام أيضا وقدمه على تقدير الفارسي ولكنه لم ينسبه لابن الشجري^(١).

ج- أقوال أخرى:

فالتقدير عند العكبري: عُرِضَ عليكم ذلك فكرهتموه، والمعنى: يعرض عليكم فتكرهونه^(٢). والتقدير عند المنتجب الهمداني: بل عافته نفوسكم فكرهتموه^(٣).

وقيل: إن ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر، أي: فاكرهوه، ولذلك عطف عليه الأمر في: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾^(٤)، وهذا لا يميزه الفارسي، قال: "لأن لفظ الخبر لا يوضع للدعاء في كل موضع؛ ولأن قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ محمول على المعنى الذي ذكرناه، فمعنى الخبر فيه صحيح"^(٥)، ولم يمنعه أبو حيان محتجا بأن وضع الماضي موضع الأمر في لسان العرب كثير^(٦).

٢- الفاء فاء الفصيحة الرابطة للجواب بالشرط:

هذا مفهوم تقدير الفراء وهو: فقد كرهتموه فلا تفعلوه^(٧)، ويؤيده تقدير الزمخشري إذ يقول: "معناه: فقد كرهتموه واستقر ذلك، وفيه معنى الشرط، أي: إن صح هذا

(١) انظر معني اللبيب ١/١٨٩.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٧١.

(٣) انظر الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/٣٤١.

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٦/٣٢٤، البحر المحیط ٨/١١٤، الدر المصون ١٠/١١١.

(٥) الحجة للقراء السبعة ٦/٢١٢.

(٦) انظر البحر المحیط ٨/١٤٤.

(٧) انظر معاني القرآن ٣/٧٣.

فكرهتموه^(١)، وهي الفاء الفصيحة، أي: فتحققت - بوجوب الإقرار عليكم وبأنكم لا تقدرون على دفعه وإنكاره؛ لإباء البشرية عليكم أن تجحدوه - كراحتكم له وتقذركم منه، فليتحقق أيضا أن تكرهوا ما هو نظيره من الغيبة والطعن في أعراض المسلمين^(٢).

وتقدير الفراء عند ابن الشجري ليس فيه إفصاح بحقيقة المعنى، وهو عند أبي حيان أسهل وأقل تكلفا وأجرى على قواعد العربية^(٣).

ويظهر بكل وضوح أن لا فرق بين تقديري الفراء والزمخشري - وإن لم يكن من الفراء تصريح بإضمار الشرط وأداته إلا أنه قدر^(٤) (قد) - ومع ذلك نجد أبا حيان يحكم على تقدير الزمخشري بأن فيه عَجْرَفَة العجم^(٥)، ونجده لم يُجز في آيات أخرى ما ذكره الزمخشري من تقدير الشرط وأداته؛ لعدم ثبوته في كلام العرب^(٥)، ولم يُجز أيضا إضمار (قد) لأنه لا يكاد يحفظ من لسانهم ذلك، إنما تكون بغير فاء، أو إن دخلت الفاء فلا بد من إظهار (قد)^(٦)، ثم بعد هذا يأتي حكم أبي حيان على تقدير الفراء بأنه أسهل وأقل تكلفا وأجرى على قواعد العربية ولا فرق بينه وبين تقدير الزمخشري!

٣- الفاء للسببية:

يرى ابن الحاجب أن الفاء في ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ مُشْكَلَةٌ؛ لأنها "إن كانت للسببية احتيج إلى أن يقدر معها ما هو سبب لما ذكر بعدها، وإن كانت عاطفة احتيج إلى جملة تكون هي عقبيتها، وكلا الأمرين ليس بظاهر في الآية"، ثم خلاص ابن الحاجب بعد هذا إلى أن الفاء للسببية لأن معنى: ﴿أَتُحِبُّ أَحَدَكُمْ﴾ نفي الحب، حيث إن همزة الإنكار

(١) جاء هذا التقدير أيضا في التبيان في إعراب القرآن ١١٧١/٢.

(٢) الكشف ٣٦٤/٤.

(٣) انظر البحر المحیط ١١٤/٨.

(٤) السابق ١١٤/٨.

(٥) السابق ١/٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٩٠.

(٦) السابق ١/٣٩٠.

تفيد نفي الحصول^(١)، " ولما كان المعنى: وما يجب أحد أن يأكل لحم أخيه ميتا ذكر ما هو مسبب عن هذا المنفي وهو تحقق الكراهية وثبوته "^(٢).

ويعني...

فحكّم ابن الشجري على تقدير الفارسي بأنه بعيد صواب؛ لأنه تفسير معنى ولا يصح أن يكون تفسير إعراب لما فيه من مخالفة قواعد العربية، وتقدير ابن الشجري جيد ولا يضره كثرة الحذف التي فيه لموافقتها للقياس، وما ذهب إليه ابن الحاجب سهل وبعيد عن التكلف، والله أعلم بكتابته.



(١) وسماه ابن هشام في المغني ٢٤/١ الإنكار الإبطالي، ويقتضي أن ما بعده غير واقع، وأن مدّعيه كاذب، ومثل له بآيات عدة منها: ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾.

(٢) الأمالي النحوية ٩٢/١، وذكر معنى آخر لإفادة الفاء للسببية، وما ذكره ابن الحاجب سبقه إليه الرازي في تفسير ١٣٥/٢٨٥.

توجيه الجزم (يَغْفِرُ) قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذْلَكُكُمْ عَلَىٰ تَحِيْرَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ۖ تَوَّمِنُونَ بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۖ يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ....﴾ (١)
نص الاعتراض:

- ٥ يقول ابن الشجري: ".... وقال الفراء: ﴿يَغْفِرُ﴾ جواب الاستفهام، فإن كان مراده المعنى الذي ذكرته فهو حسن، وقد كان يجب عليه أن يوضح مراده، وإن كان أراد أن قوله: ﴿يَغْفِرُ﴾ جوابٌ لظاهر قوله: ﴿هَلْ أَذْلَكُكُمْ عَلَىٰ تَحِيْرَةٍ﴾ فذلك غير جائز؛ لأن الدلالة على الإيمان والجهاد لا تجبُ بها المغفرة وإدخال الجنات، وإنما يجبان بالقبول والعمل" (٢).

- ١٠ ملخص الاعتراض:
تعقب ابن الشجري إعراب الفراء لـ ﴿يَغْفِرُ﴾؛ لأنه لم يوضح مراده، إذ قد يفهم منه أنه جواب لظاهر الاستفهام، وهو غير جائز في المعنى.
الدراسة:

اختلف في توجيه الجزم في ﴿يَغْفِرُ﴾ علام انجزم؟ فقليل في ذلك وجهان:

- ١٥ ١- أنه جواب لـ ﴿تَوَّمِنُونَ﴾:

وهو أمر جاء بلفظ الخبر، وعلى هذا تكون ﴿تَوَّمِنُونَ﴾ استئنافاً، والمعنى: آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم يغفر لكم ذنوبكم، ويؤيده قراءة ابن

(١) الصف: ١٠ - ١٢.

(٢) الأمالي ١/٣٩٦.

مسعود - ﷺ -: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا﴾، وزيد بن علي: ﴿تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُوا﴾ بحذف لام الأمر^(١).

وهذا الوجه هو رأي الزجاج، والفارسي، والزمخشري، وأبو البركات الأنباري، وابن مالك^(٢)، وغيرهم.

ونسبه إلى سيبويه عدد من النحاة كالفارسي، وجامع العلوم الأصهباني، والمتجيب الهمداني^(٣)، ونفي ذلك ابن خروف قائلا: "وهذه دعوى على سيبويه، لم يُشرِ سيبويه في الآية إلى شيء من ذلك، بل أدخل الآية على الجزم على الجواب"^(٤).

كما جاءت نسبته إلى المبرد عند النحاس، والفارسي، ومكي بن أبي طالب، وابن الشجري، والقرطبي، وأبي حيان، والذي في (المقتضب) على خلافه كما سيأتي^(٥).

٢- أنه جواب لـ(هل):

هذا رأي الفراء، يقول: "جُزمت في قراءتنا في (هل)، وفي قراءة عبد الله للأمر الظاهر؛ لقوله: ﴿ءَامِنُوا﴾. وتأويل ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ أمر أيضا في المعنى، كقولك للرجل: هل أنت ساكت؟ معناه: اسكت، والله أعلم"^(٦).

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣/١٥٤، مختصر في شواذ القرآن: ١٥٦، الجامع لأحكام القرآن ١٨/٧٨، البحر المحیط ٨/٢٦٠.

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/١٦٦، المسائل المنثورة: ١٥٥، الكشف ٤/٥١٤، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٣٦، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٣ وشرح عمدة الحفاظ ١/٣٤٦.

(٣) انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٨١٢، كشف المشكلات وإيضاح العضلات ٢/١٣٤٤، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/٤٦٤.

(٤) تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب: ١٧٩، وانظر الكتاب ٣/٩٤.

(٥) انظر إعراب القرآن للنحاس ٤/٤٤٢ و القطع والإئتلاف: ٧٢٢، التعليقة على كتاب سيبويه ٢/٢٠٣، مشكل إعراب القرآن ٢/٧٣١، أمالي ابن الشجري ١/٣٩٥، الجامع لأحكام القرآن ١٨/٧٨، البحر المحیط ٨/٢٦٠، المقتضب ٢/٨٢ و ١٣٥، وقد نبه الدكتور الطناحي في حواشي الأمالي على عدم صحة نسبة هذا الوجه للمبرد.

(٦) معاني القرآن ٣/١٥٤، وانظر أيضا ٢٠٢/٢ منه.

واعترض ابن الشجري على الفراء في هذا؛ لأن ظاهر كلامه يفيد أن ﴿يَغْفِرُ﴾ جُزِمَ جواباً لظاهر الاستفهام، وهو غير جائز؛ لأن المعنى يصير: إن دَلَّكُم على تجارة يغفر لكم، وليس بالدلالة تَجِبُ المغفرة، إنما تَجِبُ بالإيمان والعمل، والله تعالى قد دلَّ كثيراً على الإيمان فلم يؤمنوا، ولم يغفر لهم.

وهذا الاعتراض وعَلَّته من ابن الشجري قد سَبَقَ إليه الزجاج، والفارسي، ومكي بن أبي طالب، وقال به أيضاً بعد ابن الشجري جامع العلوم الأصبهاني، وأبو البركات الأنباري، والعكبري^(١)، وغيرهم.

وقد ذكر ابن الشجري أن لقول الفراء وجهاً حسناً يُحْمَلُ عليه^(٢)، وهو أن يكون ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ عطف بيان على ما قبله، وهو تفسير للتجارة على لفظها - وهو قول قتادة، وإعراب الأخفش الصغير^(٣) - كأنه لما قال تعالى: ﴿هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَىٰ تِجْرَةٍ﴾ لم يَدْرَ ما التجارة؟ فبيَّن بها بالإيمان والجهاد، فيكون ﴿يَغْفِرُ﴾ على هذا جواب الاستفهام محمولاً على المعنى؛ لأن المعنى: هل تؤمنون وتجاهدون يغفر لكم؟ لأن التجارة لما بُيِّنَتْ بالإيمان والجهاد، صار (تؤمنون وتجاهدون) كأنهما قد وقعا بعد (هل)، فحُمِلَ (يَغْفِرُ) لكم ويُدْخِلُكم على هذا المعنى.

وهذا التوجيه لكلام الفراء قد ذكره الفارسي، ومكي بن أبي طالب وقال قريباً منه الزمخشري^(٤)، وهو رأي المبرد أصلاً في جزم ﴿يَغْفِرُ﴾^(٥)، ولعل الفراء أراد هذا الوجه

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٦٦/٥، المسائل المشورة: ١٥٥ و إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨١٢/٣، مشكل إعراب القرآن ٧٣١/٢، كشف المشكلات وإيضاح العضلات ١٣٤٤/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٤٣٦/٢، التبيان في إعراب القرآن ١٢٢١/٢.

(٢) انظر الأمالي ٣٩٦/١.

(٣) انظر تفسير الطبري ٦١٧/٢٢ و ٦١٨، إعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٤.

(٤) انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨١٢/٣، مشكل إعراب القرآن ٧٣١/٢، الكشف ٥١٤/٤.

(٥) انظر المقتضب ٨٢/٢ و ١٣٥، الأصول ١٧٦/٢.

حينما جعل ﴿يَغْفِرُ﴾ جواباً لـ(هل)؛ لأنه قبل هذا أعرب ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ ترجمة للتجارة^(١).

إلا أن هذا الوجه مع حسنه يرد عليه أنه يلزم أن يكون الأصل: (أن تؤمنوا) لكي يتقدّر بمصدر حتى يصح إبدال الاسم (تجارة) منه؛ لأن الاسم إنما يُبدل من الاسم ويقع موقعه^(٢).

وأجاب المبرد عن هذا بأن الفعل يكون دليلاً على مصدره، فإذا ذكرت ما يدل على الشيء فهو كذكرك إياه^(٣).

وللسيرافي وجه آخر لجعل ﴿يَغْفِرُ﴾ جواباً لـ(هل)، فبعد أن ذكر رأي الزجاج والفراء قال: "والأقوى عندي أنه جواب لـ(هل)؛ لأن ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ تفسير للتجارة، وهي جملة ما وقعت عليه (هل)، فالاعتماد في الجواب على (هل)، و(هل) في معنى الأمر؛ لأنه لم يكن القصد عن استفهامهم عن الدلالة على التجارة المُنجّية هل يُدُلُّون عليها أو لا يُدُلُّون؟ وإنما المراد الأمر لهم والحث على ما ينبغيهم"^(٤)، ووافقه في هذا الوجه ابن يعيش، وعلى هذا يكون ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ تفسيراً للتجارة على المعنى لا على اللفظ^(٥).

وقد ذكر الفراء عند كلامه في إعراب ﴿يَغْفِرُ﴾ أن تأويل: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ أمر في المعنى، فلعله أراد هذا الوجه الذي ذكره السيرافي^(٦).

(١) انظر معاني القرآن ١٥٤/٣.

(٢) انظر شرح المفصل ٤٨/٧، البحر المحیط ٢٦٠/٨.

(٣) المقتضب ١٣٦/٢، وانظر الأصول ١٧٦/٢.

(٤) شرح الكتاب ٢٥٠/٣.

(٥) انظر شرح المفصل ٤٨/٧.

(٦) انظر معاني القرآن ١٥٤/٣.

وهل جُزِمَ جواب الطلب بالشرط المقدَّر، أو بالشرط الذي تَضَمَّنَه الطلب قبله؟ خلاف بينهم، فعلى الأول سيويه، والسيرافي، والفارسي، والزمخشري، وابن يعيش، وابن عصفور وغيرهم، وعلى الثاني الخليل، والمبرد، وابن خروف^(١).

بقي أن أشير إلى أن نص اعتراض ابن الشجري في هذه المسألة متفق مع نص مكِّي بن أبي طالب وكأنه ينقل منه، أو كأنهما ينقلان من مصدر واحد^(٢).
وبعد...

فإن مُراد الفراء لم يكن واضحاً وبيّناً عند إعرابه لـ ﴿يَغْفِرُ﴾ بأنه جُزِمَ في (هل)، وهذا الذي أدّى إلى اعتراض النحاة عليه ومنهم ابن الشجري، وهو اعتراض صحيح إن أراد الفراء أنه جواب الاستفهام على اللفظ؛ لفساد المعنى على هذا الإعراب، وإن أراد بالاستفهام حمله على المعنى صح إعرابه، وكان ينبغي عليه أن يوضح مراده؛ لأن المُعَرَّب لا بد أن تكون عبارته جليّة خالية من الإبهام والإيجاز المُخِلّ.



(١) انظر الكتاب ٩٣/٣، شرح الكتاب للسيرافي ٣/٢٤٨، التعليقة على كتاب سيويه ٢/٢٠٢، الفصل: ٢٥٢، شرح الفصل ٤٨/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٢، الكتاب ٩٤/٣، المقتضب ٢/١٣٥، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: ١٧٧.

(٢) وقد نبّه على ذلك الدكتور الطناحي في حواشي الأمالي ١/٣٩٦، وانظر مشكل إعراب القرآن ٢/٧٣١.

توسيعه رفع (الظَّالِمِينَ) في قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ^٣ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا^(١)﴾

من الاعراض:

يقول ابن الشجري: ".... ويجوز في العربية رفع ﴿الظَّالِمِينَ﴾ بالابتداء، والجملة التي هي: ﴿أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا﴾ خبره، ورُوي عن الأصمعي أنه سمع مَنْ يقرأ بذلك، وليس بمعمول به في القرآن؛ لأنه مخالف لخط المصحف، وللقراءة المجمع عليها. وأجاز الفراء أن يكون الرفع فيه بمنزلة الرفع في قوله: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ^(٢)﴾، وليس بمثل له؛ لأن قبل قوله: ﴿وَالشُّعْرَاءُ﴾ جملة من مبتدأ وخبر، وقبل ﴿الظَّالِمِينَ﴾ جملة فعلية، فالرفع في ﴿الشُّعْرَاءُ﴾ هو الوجه، على ما ذكرته لك، والقراء مجمعون على الرفع فيه، والنصب في ﴿الظَّالِمِينَ﴾ هو الوجه"^(٣).

من بعض الاعراض:

الرفع في ﴿الظَّالِمِينَ﴾ لا يُشبه الرفع في ﴿الشُّعْرَاءُ﴾ عند ابن الشجري لوجود الفارق بين الآيتين، وهو ما لم يلحظه الفراء بتسويته الرفع في الآيتين، لذا نفى ابن الشجري وجود مماثلة بينهما معللاً لذلك.

الخلاصة:

من مسائل اختيار النصب في باب الاشتغال أن يُعطف الاسم السابق على اسم عمل فيه فعل متقدم نحو: ضربت زيداً وعمراً أكرمته^(٤)، وعلى هذا عامة ما في القرآن من هذا النحو كقوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ^٣ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا

(١) الإنسان: ٣١.

(٢) الشعراء: ٢٢٤.

(٣) الأمالي ٢/٨٧.

(٤) انظر المقاصد الشافية ١/٩٥.

أَلِيمًا»، فـ﴿الظَّلِمِينَ﴾ منصوب بفعل محذوف يفسره معنى الفعل المذكور بعده، وإنما كان المختار النصب للمشكلة بعطف جملة فعلية على جملة فعلية^(١).

ويجوز رفع ﴿الظَّلِمِينَ﴾ على الابتداء وقرئ بذلك، فقد ذكر النحاس أن أبا حاتم روى عن الأصمعي أنه سمع مَنْ قرأ بذلك^(٢)، ونُسبت هذه القراءة إلى عبد الله بن الزبير وأبان بن عثمان - رضي الله عنهما -^(٣)، وإلى الحسن^(٤)، وإلى أبي العالية وأبي الجوزاء وابن أبي عبيدة^(٥).

وعلى قراءة الرفع يكون عطف جملة اسمية على فعلية وهو جائز حسن عند أبي حيان^(٦)، ويرى الفخر الرازي أنه عطف غير حسن^(٧)، ومنع ابن الطرواة أن تُعطف الجملة الاسمية على الفعلية، والفعلية على الاسمية إلا بشرطين: المساواة في المعنى، والمساواة في النظم^(٨).

والحق أن عطف الاسمية على الفعلية جائز على ضعف^(٩)، فالرفع في الآية إذاً - على الرغم من جوازه - ليس بالمختار وهو خلاف الأولى؛ لذهاب الطباق بين الجملة المعطوفة

(١) انظر الكتاب ٨٨/١، المسائل العضديات: ٧٢، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٤٤/٢.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١١٠/٥، وانظر مشكل إعراب القرآن ٧٨٩/٢.

(٣) انظر مختصر في شواذ القرآن: ١٦٧، المحتسب ٣٤٤/٢، البحر المحيط ٣٩٣/٨، وجاءت نسبتها للزبير فقط في المحرر الوجيز ٢٥٥/١٥، والدر المصون ٦٢٧/١٠.

(٤) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتداء: ٢٩٥.

(٥) انظر زاد المسير ٤٤٢/٨، وجاءت نسبتها إلى ابن أبي عبيدة فقط في المحرر الوجيز ٢٥٥/١٥، والبحر المحيط ٣٩٣/٨، والدر المصون ٦٢٧/١٠.

(٦) انظر البحر المحيط ٣٩٣/٨، وهو جائز كذلك عند العكيري، انظر إعراب القراءات الشواذ ٦٥٩/٢، وفي هذه المسألة أقوال ثلاثة انظرها في مغني اللبيب ٥٥٨/٢.

(٧) انظر التفسير الكبير ٢٦٣/٣٠.

(٨) انظر تفصيل ذلك في البسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٤٤/٢.

(٩) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٤٤/٢.

والمعطوف عليها^(١)، ومثله لا يليق ببلاغة القرآن^(٢)، مع مخالفة القراءة للمصحف، والقرآن لا يُختار له إلا أجود الوجوه، مع موافقة المصحف^(٣).

وأما قوله تعالى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾^(٤) فإن المختار والوجه رفع ﴿الشُّعْرَاءُ﴾ ليتشاكل عطف جملة اسمية على اسمية قبلها وهي: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ كَذِبُونَ﴾^(٥)، وعلى هذا فالرفع في ﴿الظَّالِمِينَ﴾ غير الرفع في ﴿الشُّعْرَاءُ﴾، فالأول جائر على ضعف وهو ليس بالمختار ولا الأجود ولا بالجمع عليه في القراءة، والثاني هو المختار والأجود والجمع عليه في القراءة.

ولكن الفراء وابن خالويه قد جعلوا الرفع في ﴿الظَّالِمِينَ﴾ شبيها بالرفع في ﴿الشُّعْرَاءُ﴾، فهو عندهما بمنزلة واحدة^(٦).

وليس ذلك مجيد كما سبق لوجود الفرق بين الرفع في الآيتين، فكيف يكون ما ليس بالمختار كالمختار؟ فالتشبيه في الرفع بين الآيتين بعيد، من هنا جاء اعتراض ابن الشجري على تشبيه الفراء هذا، وقد سبق ابن الشجري إلى هذا الاعتراض مكّي بن أبي طالب^(٧)، وهما مسبوقان في هذا الاعتراض بالنعاس إذ يقول بعد أن ذكر رأي الفراء في ناصب ﴿الظَّالِمِينَ﴾: "وقد زاد الفراء في هذا إشكالا فقال: يجوز رفعه، وهو مثل:

(١) انظر الكشف ٤/٦٦٣، الدر المصون ١٠/٦٢٧.

(٢) انظر الإقليد شرح المفصل ١/٤٧٤.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٢٦٤.

(٤) الشعراء: ٢٢٤.

(٥) الشعراء: ٢٢٣.

(٦) انظر معاني القرآن ٣/٢٢٠، إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٤٢٥.

(٧) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٧٨٩، وقد نبه على ذلك الدكتور الطناحي -رحمه الله-، وذكر أن كلام ابن الشجري متفق مع كلام مكّي مع تغيير يسير في بعض العبارات وكأن ابن الشجري ينقل منه، أو كأن الاثنين ينقلان عن مصدر واحد، انظر الأمالي ٢/٨٦ حاشية ٢ و٦.

﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾. قال أبو جعفر: وهذا لا يشبه من ذلك شيئا إلا على بُعد؛ لأن قبل هذا فعلا فاختر فيه النصب ليُضمَر فعلا ناصبا فيعطف ما عمل فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل، و ﴿الشُّعْرَاءُ﴾ ليس يليهم فعل، وإنما يليهم مبتدأ وخبره، قال جل وعز: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ كَذِبُونَ﴾، وهاهنا ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾^(١).

وبعد...

فقد ظهر أن المختار مع المعارضين دون الفراء وابن خالويه، لوجود الفرق في وجه الرفع بين الآيتين، وإن كان من اعتذار لهما في هذا التشبيه بين الآيتين فهو أنهما قد يكونان أرادا الشبه بين الآيتين في الإعراب لا في وجهه، وعلى هذا فكان ينبغي عليهما أن يوضحا مرادهما ويبيّنا وجه الشبه بين الآيتين من وجهة نظرهما.



(١) إعراب القرآن ٥/١٠٩ و ١١٠.

إعراب (هم) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾^(١)

من الاعتراض:

يقول ابن الشجري: "وأخطأ بعض المتأولين في تأويل هذا اللفظ، فزعم أن قوله: ﴿هُمْ﴾ ضميرٌ مرفوع وكُدت به الواو، كالضمير في قولك: خرجوا هم، فـ(هم) على هذا التأويل عائد على المطففين.

وبذلك على بطلان هذا القول عدمُ تصوير الألف بعد الواو في ﴿كَالُوهُمْ﴾ و ﴿وَزَنُوهُمْ﴾، ولو كان المراد ما ذهب إليه هذا المتأول لم يكن بُدٌّ من إثبات ألف بعد الواو، على ما اتفقت عليه خطوط المصاحف كلها، في نحو: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾^(٢) و ﴿قَالُوا لِنَبِيِّ هُمْ﴾^(٣)، وإذا ثبت بهذا فساد قوله فالضمير الذي هو: (هم) منصوب بوصول الفعل إليه بعد حذف اللام، وهو عائد على (الناس) في قوله تعالى: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾^(٤)، وهذا دليل على فساد قوله: إن الضمير مرفوع، ألا ترى أن المعنى: إذا كالوا على الناس يستوفون، وإذا كالوا للناس أو وزنوا للناس يُخسرون^(٥).

ملخص الاعتراض:

أبطل ابن الشجري القول بإعراب (هم) ضميراً مرفوعاً للتأكيد من جهتي الخط والمعنى، وأعرب (هم) مفعولاً به للفعلين (كال) و(وزن).

النتيجة:

(١) المطففين: ٣.

(٢) البقرة: ٢٤٣.

(٣) البقرة: ٢٤٦.

(٤) المطففين: ٢.

(٥) الأمالي ٢/ ١٣٠ و ١٣١.

الاختلاف في إعراب (هم) في الآية راجع إلى أنه هل يُعَدُّ هذا الضمير مع الفعلين (كال) و(وزن) كلمتين أو كلمة واحدة؟ وفي ذلك قولان:

١- أن ﴿كَالُوهُمْ﴾ و﴿وَزَنُوهُمْ﴾ كلمة واحدة:

جاءت على هذا قراءة العامة، حيث إنهم يقفون على (هم)، وعلى هذا يكون الضمير في محل نصب راجع إلى الناس، وفيه وجهان:

أحدهما أن المراد: كالوا لهم أو وزنوا لهم، حُذفت اللام فتعدى الفعل بنفسه فنصب، وهذا رأي الجمهور كأبي عمرو بن العلاء، والكسائي، والفراء، وأبي عبيدة، والأخفش، وأبي عبيد، والمبرد، والطبري، والزجاج^(١)، وهو ما ذهب إليه ابن الشجري.

١٠ قال النحاس: " وهو مذهب سيويه قياسا على قوله: كَلِتْكَ وَصِدْتُكَ "^(٢)، وهذه هي حجة أصحاب هذا الرأي^(٣)؛ لأن العرب تقول: كَلِتْكَ ووزنْتُكَ، بمعنى: كَلِتْ لَكَ، ووزنْتُ لَكَ، كما تقول: صِدْتُكَ، وصَدْتُ لَكَ، وكسبتك، وكسبت لَكَ، وكذلك: شكرتك، ونصحتك ونحو ذلك، وهو كلام أهل الحجاز ومن جاورهم من قيس^(٤).

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ١٧٤/٥، معاني القرآن للفراء ٢٤٥/٣، مجاز القرآن ٢٨٩/٢، معاني القرآن للأخفش ٧٣٤/٢، الجامع لأحكام القرآن ٢٤١/١٩، الكامل ٤٧/١ (وهو رأي الأخفش الصغير أيضا كما في ٤٩/١ من الكامل)، تفسير الطبري ١٨٧/٢٤، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٩٧/٥.

(٢) إعراب القرآن ١٧٤/٥.

(٣) انظر إعراب القراءات السبع وعللها ٤٥٠/٢، الجامع لأحكام القرآن ٢٤١/١٩.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٦/٣، معاني القرآن للأخفش ٧٣٤/٢، تفسير الطبري ١٨٦/٢٤، واختلف في هذه الأفعال فمنهم من يقول إن الأصل الجر، ثم حذف الجار فتعدى الفعل فنصب، ومنهم من يقول هما لغتان بمعنى واحد، انظر شرح المقدمة المحسبة ٣٦٩/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/١، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٤٦٥/١، ارتشاف الضرب ٢٠٨٨/٤.

والوجه الآخر ذكره الزمخشري وهو أن يكون المراد على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والمضاف هو المكيل والموزون^(١).

ويرى ابن جني أن المراد: كالوا لهم أو وزنوا لهم، وحذف حرف الجر تخفيفاً، وضُمّن (كال) و(وزن) معنى فعل يصل بنفسه إلى المفعول، والمعنى: إذا عاملوهم أخسروهم^(٢).

وذهب الجرجاني إلى أن (كال) و(وزن) مما يتعدى لمفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر، ويجوز حذفه، وعلى هذا يكون المفعول الأول في الآية محذوفاً للعلم به، وهو المكيل والموزون، وقال بهذا أيضاً ابن هشام^(٣).

٢- أن ﴿كَالُوهُمْ﴾ و﴿وَزَنُوهُمْ﴾ كلمتان:

جاءت على هذا قراءة حمزة بن حبيب وعيسى بن عمر، حيث إنهما يقفان في القراءة على ﴿كَالُو﴾ و﴿وَزَنُو﴾ ثم يتدنان بـ﴿هُمْ﴾، ذكر ذلك أبو عبيد فيما نقله عنه القرطبي^(٤)، وعلى هذا فالضمير في موضع رفع، وهو عائد على المطففين، وفي توجيه رفع هذا الضمير قولان:

أحدهما ذكره أبو حاتم وهو: أن المعنى عند عيسى: هم إذا كالوا أو وزنوا يخسرون، قال: "لأن عيسى قال: الوقف ﴿وَإِذَا كَالُوا﴾، ثم تبتدىء ﴿هُمْ أَوْ وَزَنُوا﴾"^(٥). وعلى هذا تكون (هم) في موضع رفع على الابتداء^(٦).

(١) الكشف ٧٠٦/٤، وانظر الجامع لأحكام القرآن ١٩/٢٤٢.

(٢) انظر بقية الخاطريات، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٦٧، ج ٣، ص ٤٦١ و ٤٦٢.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٦١٦/١، شرح شذور الذهب: ٣٥٢، وانظر التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٧٦، ارتشاف الضرب ٢٠٩١/٤، الدر المصون ٧١٦/١٠، البرهان في علوم القرآن ٣/١٦٥.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٩/٢٤١، وانظر تفسير الطبري ٢٤/١٨٧، إعراب القرآن للنحاس ٥/١٧٤، إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٤٥٠، الكشف ٧٠٧/٤، المحرر الوجيز ١٥/٣٥٤.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٥/١٧٤.

(٦) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٩/٢٤٢، مغني اللبيب ٢/٦٨٤.

والآخر ذكره الزجاج وغيره وهو: أن (هم) في موضع رفع تؤكد للواو، كما تقول: قاموا هم^(١).

وهذا الإعراب قد أبطله ابن الشجري من جهتين: من جهة الخط، ومن جهة المعنى.

أما الاحتجاج من جهة الخط فهو أن ﴿كَأَلَوْهَمْ﴾ و﴿وَزَنُوهُمْ﴾ قد كتبوهما بغير ألف، ولو كانتا مقطوعتين لكتبنا بالألف (كالوا هم) و(وزنوا هم)، وبذلك جرى الكتاب في نظائر ذلك كما في قوله تعالى: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾^(٢) و﴿قَالُوا لَنَبِيِّ هُمْ﴾^(٣).

وهذا الوجه قد سبق إليه قبل ابن الشجري الكسائي الذي اعتل لدخول الألف بعد واو الجماعة في الفعل بالفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب ١٠ كما في هذه الآية فلو كان الضمير مرفوعا لدخلت الألف^(٤)، واحتج بالخط أيضا أبو عبيد، والطبري، والزجاج، والنحاس^(٥).

لكن الزمخشري وصف الاحتجاج بهذا الوجه لإبطال كون الضمير مرفوعا بالركيك، قال: " والتعلق في إبطاله بخط المصحف وأن الألف التي تكتب بعد ١٥ واو الجمع غير ثابتة فيه - ركيك؛ لأن خط المصحف لم يُراعَ في كثير منه حدٌ

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٩٨/٥، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١٧٤/٥، إعراب القراءات السبع وعللها ٤٥٠/٢، مشكل إعراب القرآن ٨٠٥/٢، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١٤٣٧/٢، التبيان في إعراب القرآن ١٢٧٦/٢، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٤٠/٤، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٤٦٥/١، البحر المحيط ٤٣١/٨، مغني اللبيب ٦٨٤/٢.

(٢) البقرة: ٢٤٣.

(٣) البقرة: ٢٤٦.

(٤) انظر الأشباه والنظائر ٣١٢/٣.

(٥) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٤١/١٩، تفسير الطبري ١٨٧/٢٤، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٩٨/٥، إعراب القرآن للنحاس ١٧٤/٥.

المصطلح عليه في علم الخط، على أني رأيت في الكتب المخطوطة بأيدي الأئمة المتقنين هذه الألف مرفوضةً لكونها غير ثابتة في اللفظ والمعنى جميعاً؛ لأن الواو وحدها معطية معنى الجمع، وإنما كتبت هذه الألف تفرقة بين واو الجمع وغيرها في نحو قولك: هم لم يدعوا، وهو يدعو، فمن لم يثبتها قال: المعنى كافٍ في التفرقة بينهما^(١).

وأما الاحتجاج من جهة المعنى فقد قال به قبل ابن الشجري المبرد، والنحاس، والزمخشري^(٢)، وهو أن الضمير (هم) عائد على الناس؛ لأن قبله: ﴿إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾^(٣)، فيجب أن يكون بعده: وإذا كالوا لهم؛ لأن المراد: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، ومن هنا استحقوا الوعيد في التطفيف، وعلى هذا لا يصح أن يكون الضمير مرفوعاً للمطففين؛ لأن الكلام يخرج به إلى نظم فاسد كما يقول الزمخشري، حيث ينقلب "إلى قولك: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا تولّوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر؛ لأن الحديث واقع في الفعل لا في المباشر"^(٤).

ولكن أبا حيان نفى التنافر فيه بقوله: "ولا تنافر فيه بوجه، ولا فرق بين أن يؤكد الضمير وأن لا يؤكد، والحديث واقع في الفعل، غاية ما في هذا أن متعلق الاستيفاء وهو: ﴿عَلَى النَّاسِ﴾ مذكور، وهو في: ﴿كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾

(١) الكشف ٧٠٧/٤.

(٢) انظر الكامل ٤٧/١، إعراب القرآن ١٧٤/٥، الكشف ٧٠٦/٤.

(٣) المطففين: ٢.

(٤) الكشف ٧٠٦/٤، وانظر كشف المشكلات وإيضاح العضلات ١٤٣٧/٢، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٩٦/٢، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٤٠/٤، مغني اللبيب ٦٨٤/٢.

مخدوف للعلم به؛ لأنه معلوم أنهم لا يُخسرون الكيل والميزان إذا كان لأنفسهم، إنما يخسرون ذلك لغيرهم^(١).

وعقب السمين الحلبي على كلام أبي حيان بقوله: "الزخشي يريد أن يحافظ على أن المعنى مرتبط بشيئين: إذا أخذوا من غيرهم، وإذا أعطوا غيرهم، وهذا إنما يتم على تقدير أن يكون الضمير منصوبا عائدا على الناس، لا على كونه ضمير رفع عائدا على المطففين، ولا شك أن هذا المعنى الذي ذكره الزخشي وأرادَه أتم وأحسن من المعنى الثاني"^(٢).

وبهذين الوجهين بطل إعراب الضمير (هم) تأكيداً مرفوعاً أو مبتدأ، وبقي وجه ثالث لا يصح به إعراب الضمير مبتدأ، وهو أن (هم) الأولى على ذلك تكون ملغاة ليس لها خبر، وإنما كان يستقيم لو كان بعدها: وإذا كالوا هم يَنْقُصون، أو وزنوا هم يُخسرون^(٣).

وبعد...

فما ذهب إليه ابن الشجري هو المختار؛ لأنه قد قَوِيَ بالصناعة من حيث رسم المصاحف، وبالمعنى من حيث صحته وسلامته من التنافر؛ لذا كان قوله هو الأولى بالقبول.



(١) البحر المحیط ٤٣١/٨.

(٢) الدر المصون ٧١٧/١٠.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٤٢/١٩.

إعراب (مُخَضَّبًا) في قول الأعشى:

أرى رجلاً منكم أسيفاً كأنما يَضُمُّ إلى كَشْحِهِ كَفًّا مُخَضَّبًا (١)

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " قال أبو علي: يجوز أن يكون جعل (المُخَضَّب) للرجل؛ لأنك تقول: رجل مخضوب: إذا خُضِبَ يده، كما تقول: مقطوع: إذا

قُطِعَ يده، فتقول على هذا رجل مُخَضَّب: إذا خُضِبَ يده، ويقوي ذلك قول الشاعر:

سَقَى العَلَمَ الفَرْدَ الذي في ظلاله غَزَا لَانٍ مَكْحُولَانِ مُخْتَضِبَانِ

فإذا استقام ذلك أمكن أن تجعل (مُخَضَّبًا) صفة لرجل المنكور.... وأقول:

- وأما إجازته أن يكون وصفا لرجل ففاسد في المعنى، وهو محمول على ترك إنعام نظره فيه؛ لأنك إذا فعلت ذلك أخرجته من حيز التشبيه والمجاز، فصار وصفا حقيقيا، والشاعر لم يرد ذلك؛ لأن الرجل الذي عناه لم يكن مُخَضَّبًا على الحقيقة، وإنما شَبَّهه بمن قُطِعَ يده وضمَّها إليه مَخْضَبَةً بالدم.... فالمعنى: أرى رجلا منكم حزينا أو شديد الغضب كأنه من بُغِضه لي وغضبه عليّ قد قُطِعَ كَفُّه فضمَّها إلى خاصرته مَخْضَبَةً بدمها، فإذا جعلت (مُخَضَّبًا) وصفا لرجل فالتقدير: أرى رجلا منكم مُخَضَّبًا كأنه يَضُمُّ إلى كَشْحِهِ كَفًّا، فجعلت التَّخْضِيب حقيقةً له، فأخرجته من التشبيه، وليس الأمر كذلك " (٢).

ملخص الاعتراض:

اعتراض ابن الشجري على الفارسي لجعله (مُخَضَّبًا) صفة لرجل، وحثه في

ذلك فساد المعنى وخروجه عن مراد الشاعر.

الدراسة:

الظاهر في (مُخَضَّبًا) أن يكون نعتا، والنعت الحقيقي يجب أن يطابق منعوته في

التذكير والتأنيث، وقد ذُكِرَ (مُخَضَّبًا) في البيت، وقيل في منعوته وجهان:

(١) الديوان: ١٩.

(٢) الأمالي ١/ ٢٤٥ و ٢٤٦.

١- المنعوت (كفًا)، والكف مؤنثة في القول الصحيح^(١)، لذا كان وجه الكلام: كفا مخضبة، وعُلِّل مجيء النعت (مُخَضَّبًا) مذكراً بأحد الأقوال التالية:
أ- الحمل على معنى الكف وهو العضو أو الساعد، وهو اختيار ابن الشجري^(٢).

ب- عدم وجود هاء في المنعوت (كفًا)، والعرب تجرئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه هاء^(٣).

ج- حُذِفَت الهاء من النعت على جهة الترخيم في غير النداء^(٤).

٢- المنعوت (رجلاً)، فطابق النعت المنعوت في التذكير، أجازته السجستاني، وابن الأنباري، والفارسي، وأبو البركات الأنباري، ولم يجوز غيره ابن برّي، وصحّحه ابن أبي الربيع^(٥).

وعُلِّل الفارسي صحة كونه نعناً لرجل بأنه يقال: رجل مخضوب، إذا خُضِبَ يده، كما يقال: مقطوع، إذا قُطِعَ يده، فعلى هذا يصح أن يقال: رجل مخضَّب، إذا خُضِبَ يده، واستدل على ذلك بقوله:

سَقَى الْعَلَمَ الْفَرْدَ الَّذِي فِي ظِلَالِهِ غَزَالَانِ مَكْحُولَانِ مُخْتَضِبَانِ^(٦)

(١) انظر المذكر والمؤنث للسجستاني: ١١٠، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٤٣/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/٢.

(٢) انظر الأمالي ٢٠٢/٣ وما اتفق لفظه واختلف معناه: ١٥، وجاء هذا التعليل أيضاً في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٤٩/١، التكملة: ٣٨٣، شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/٢.

(٣) انظر المذكر والمؤنث للفراء: ٨١ و معاني القرآن له ١٢٧/١، المذكر والمؤنث للسجستاني: ١١١، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٤٤/١، التكملة: ٣٨٣.

(٤) انظر المذكر والمؤنث للسجستاني: ١١٠، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٤٥/١.

(٥) انظر المذكر والمؤنث للسجستاني: ١١١، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٤٦/١، التكملة: ٣٨٤، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: ٧٠، شرح شواهد الإيضاح: ٤٥٨، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٣٠/١.

(٦) ينسب لبعض الأعراب من بني جشم، ولعمران بن حطان، انظر الإيضاح في شرح شواهد الإيضاح ٦٧٧/١، شرح شواهد الإيضاح لابن بري: ٤٦٣.

وما ذهب إليه الفارسي صحيح في غير هذا البيت، ولذا اعترض ابن الشجري على جعل (مُخَضَّبًا) صفة لرجل في البيت محتجا بأن ذلك يترتب عليه فساد المعنى ومخالفة مراد الشاعر؛ لأن التقدير يصير حينئذ: أرى رجلا منكم مُخَضَّبًا كأنه يضمُّ إلى كَشْحِهِ كَفًّا، وهذا يلزم منه أن يكون التخضيب وصفا حقيقيا للرجل ولم يُرده الشاعر، وإنما مراده التشبيه والمجاز، لأن الرجل الذي عناه لم يكن مُخَضَّبًا على الحقيقة، وإنما شَبَّهه بمن قُطِعَ يده وضمَّها إليه مُخَضَّبًا بالدم، ويؤيد هذا ما جاء في تفسير البيت من أن الأعشى كان في غير قومه فأحدث فيهم حَدَثًا، فأنكروا ذلك عليه، ونالوه ببعض المساءة، فقال: أرى كل رجل منهم ينظر إلىَّ ببَغْضَةٍ، حتى كأني قطعُ يده، فضمَّها مخضوبة بالدم إلى كَشْحِهِ^(١).

ولم أجد أحدا - فيما رجعت إليه - قد تنبه لهذا الفساد في معنى البيت على جعل (مُخَضَّبًا) صفة لرجل إلا ابن الشجري، مما يدل على بعد نظره ودقته.

وقد قيل في إعراب (مُخَضَّبًا) وجه آخر وهو أنه حال من الضمير في (يَضُمُّ)، أو من الضمير المجرور في (كَشْحِهِ)^(٢)، ومجيء الحال من المضاف إليه لم يوافق عليه عدد من النحاة^(٣).

١٥

وغيره...

فاعترض ابن الشجري على الفارسي صحيح؛ لأن ما ذكره الفارسي فساده من جهة المعنى وإن كان صحيحا في الصناعة النحوية، والإعراب فرع المعنى، والمطابقة بينهما مطلب ضروري، والحمل على مراد الشاعر أولى من مخالفته إلى وجه ضعيف في المعنى.

٢٠



(١) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٤٥/١.

(٢) انظر المذكر والمؤنث للسجستاني: ١١١، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٤٦/١، التكملة: ٣٨٤، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٢٢٩/٢.

(٣) انظر الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: ١٩٤، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٣٠/١.

إعراب (مُضَاعَفًا) في قول زيد الفوارس:

عَوِذُ وَبُهْثَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ (١)

من الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " وأما قوله (دارًا) (٢) فحال من رأس غُمْدَان، وأجاز أبو علي أن يكون حالا من غُمْدَان، قال: لأن الحال قد جاءت من المضاف إليه، نحو ما أنشده أبو زيد:

عَوِذُ وَبُهْثَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ

وليس في هذا البيت شاهدٌ قاطع بأن (مُضَاعَفًا) حال من (الحديد)، بل الوجه أن يكون حالا من (الحَلَق) لأمرين: أحدهما: ضَعْفُ مجيء الحال من المضاف إليه، على ما قدمت ذكره في أماكن من هذه (الأمالي). والآخر: أن وصف الحَلَقَ بالمُضَاعَفِ أشبه من وصف الحديد به، كما قال أبو الطيب:

أَقْبَلْتُ تَبَسُّمٌ وَالْجِيَادُ عَوَابِسُ يَخْبِيْنَ فِي الْحَلَقِ الْمُضَاعَفِ وَالْقَنَا

ويتوجه ضَعْفُ ما قاله من جهة أخرى، وذلك أنه لا عامل له في هذه الحال إذا كانت من (الحديد)، إلا ما قدره في الكلام من معنى الفعل بالإضافة، وذلك قوله: ألا ترى أنه لا تخلو الإضافة من أن تكون بمعنى اللام أو من.

وأقول: إن (مُضَاعَفًا) في الحقيقة إنما هو حال من الذَّكْرِ المُسْتَكِنِ في (عليهم) إن رفَعْتَ (الحَلَقَ) بالابتداء، وإن رفَعْتَهُ بالظرف على قول الأخفش والكوفيين فالحال منه؛ لأن الظرف حينئذ يخلو من الذَّكْرِ " (٣).

ملخص الاعتراض:

ضعف ابن الشجري استدلال الفارسي على مجيء الحال من المضاف إليه بهذا البيت، محتجا لضعفه بالقياس والمعنى، ثم بين رأيه في ذي الحال في البيت.

(١) البيت في نوادر أبي زيد: ١١٣، خزائن الأدب ١٧٣/٣.

(٢) وذلك في قول أبي الصلت الثقفي:

اشرب هنيئًا عليك التاج مُرْتَفَقًا في رأس غُمْدَانِ دارًا منك محللاً

(٣) الأمالي ٢٥٦/١، وانظر أيضاً ٩٦/٣ منه.

الدراسة:

اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه فذهب الجمهور كالأخفش وابن الشجري والسهيلي وابن مالك إلى أنه لا يقع على الإطلاق وإنما في مواضع معينة^(١).

- ٥ وأجاز الفارسي مجيء الحال من المضاف إليه^(٢)، ووافق في ذلك صاحب (البيسط)^(٣)، واستدل الفارسي على مجيء الحال من المضاف إليه بقوله:
- عَوِذٌ وَبُهْنَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ
- فاعترض ابن الشجري على استدلاله هذا بأنه غير قاطع لمجيء الحال من المضاف إليه، واحتج لذلك بالقياس والمعنى.

- ١٠ أما القياس: فهو ضعف مجيء الحال من المضاف إليه، وسبب ضعفه أمران:
- الأول: ما قاله ابن الشجري في موضع آخر من (الأمالي) وهو أن العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذي الحال^(٤)، والعامل في المضاف إليه لا يصح أن يعمل في الحال؛ "لأنه ليس بفعل، ولا مؤدٌ معنى فعل، والحال إنما يعمل فيه فعل، أو معنى فعل، ولو عمل فيه الفعل، وعمل في صاحبه المضاف لكان خلاف ما استقر من كلامهم"^(٥).
- ١٥ والثاني: ذكره الشاطبي وهو "أن المضاف إليه مُكَمَّلٌ للمضاف، وزائد عليه؛ لأنه واقع منه موقع تنوينه الزائد عليه، فالعمدة هو الأول المضاف لا الثاني المضاف إليه..... والمضاف إليه ليس مطلوب العامل أصلاً فلم يكن الحال منه جائزاً"^(٦).

(١) انظر تذكرة النحاة: ٥١٨ وجمع الهوامع ٢٤/٤، الأمالي ١/٢٤١ و٣/١٩١، نتائج الفكر: ٣١٦، شرح التسهيل ٢/٣٤٢.

(٢) في المسائل الشيرازيات ١/٢٨٣، وفي التذكرة كما في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٧٩٢.

(٣) انظر جمع الهوامع ٤/٢٣.

(٤) الأمالي ١/٢٦، وانظر نتائج الفكر: ٣١٥، المقاصد الشافية ٢/٥١، التصريح بمضمون التوضيح ٢/٦٤١.

(٥) المقاصد الشافية ٢/٥٣.

(٦) المقاصد الشافية ٢/٤٨، وانظر جمع الهوامع ٤/٢٣.

وبناء على ما سبق لا عامل للحال (مضاعفا) إذا كانت من (الحديد) المضاف إليه، وما ذهب إليه الفارسي من أن العامل هو ما في الإضافة من معنى الفعل حيث إنها لا تخلو من أن تكون بمعنى اللام أو من ضعيف؛ لأن معنى الإضافة " أضعف من لام الإضافة، ولام الإضافة لا يعمل معناها في ظرف ولا حال، فمعناها -إذا لم يلفظ بها- أضعف وأجدر ألا يعمل "(١).

وأما المعنى: فإن (الحلق) الدروع، والمضاعف يكون من صفتها لا من صفة (الحديد) كما قال المتنب:

أقبلت تبسم والجياذ عوابس^٢ يخبئن في الحلق المضاعف والقنا^(٢)

وعلى هذا لا يصح أن يكون (مضاعفا) حالا من (الحديد) إذ لا معنى له، ويدفعه أيضا أن الدرع المضاعفة هي المنسوجة حلتين حلتين^(٣).

وقد ذهب الشاطبي إلى أن الفارسي إنما أجاز الحال (مضاعفا) من (الحديد) المضاف إليه على توهم إسقاط المضاف (حلق) اعتبارا بصحة الكلام دونه^(٤)، وهذا وإن كان صحيحا من ناحية الصنعة النحوية ولكنه مدفوع من جهة المعنى كما سبق.

ويجد...

فصح بالقياس والمعنى اعتراض ابن الشجري على استدلال الفارسي لمجيء الحال من المضاف إليه بهذا البيت، والواقع أن مجيء الحال من المضاف إليه قليل، ومتى وجدت مندوحة عنه وجب تركه، فـ(مضاعفا) يجوز أن يكون حالا من ضمير (الحلق) المستقر في الجار والمجرور (عليهم) الواقعين خيرا، أو من (الحلق) نفسه، أو من ضمير (يتلهب)، و(يتلهب) في موضع الحال من (الحلق)، كأنه قال: عليهم حلق الحديد يتلهب مضاعفا^(٥).

(١) نتائج الفكر: ٣١٦، وانظر شرح الرضي على الكافية ٣١/٢.

(٢) الديوان ٢٠٣/٤.

(٣) انظر خزنة الأدب ١٧٥/٣.

(٤) المقاصد الشافية ٥١/٢، وانظر خزنة الأدب ٥/٧.

(٥) انظر الأمالي ٩٧/٣، خزنة الأدب ١٧٥/٣.

إعراب (هنيئاً) في قول أبي الصلت الثقي:

اشربْ هنيئاً عليك التَّاجُ مُرْتَقِيًا في دَاسِ غُمْدَانِ دَارًا مِنْكَ مَحَلًّا (١)

نص الإعراب:

- يقول ابن الشجري: " وذهب أبو علي إلى أن (هنيئاً) حالٌ وَقَعَتْ موقعَ الفعل بدلا من اللفظ به.... فقلوه: (هنيئاً) لا تَعَلُّقٌ له بـ(اشربْ)؛ لأنه وقع موقع: لِيَهْنِكَ أو هَنَّاك أو هَنُو، والتقدير: لِيَهْنِكَ شُرْبُكَ، أو هَنَّاك شربك، أو هَنُو شربك..... وقول الزجاج في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا﴾ (٢) مخالف لقول أبي علي، وذاك أنه قال: إن (هنيئاً) وقع وهو صفة في موضع المصدر، فالمعنى: كلوا واشربوا هَنِيئْتُمْ هنيئاً، وَلِيَهْنَكُمْ ما صرتم إليه هنيئاً..... وقول الزجاج أقيس من قول أبي علي؛ لأنه نَصَبَ (هنيئاً) نصبَ المصدر، والمصدر قد استعملته العرب بدلا من الفعل..... وجعل أبو الفتح ابن جني (هنيئاً) في قول كثير:

هنيئاً مَرِيئاً غيرَ داءٍ مُخامرٍ لِعِزَّةٍ من أَعْرَاضِنَا ما اسْتَحَلَّتْ

- حالا وَقَعَتْ بدلا من اللفظ بالفعل، وخالف أبا علي في تقدير ذلك الفعل، فزعم أن التقدير: ثبتَ هنيئاً لِعِزَّةٍ ما اسْتَحَلَّتْ من أَعْرَاضِنَا..... وقول أبي الفتح في هذا أشبه من قول أبي علي؛ لأن أبا علي زعم أن (هنيئاً) وقع موقعَ لِيَهْنِكَ، وهذا لفظ أمر، والأمر لا يقع حالا، أو موقعَ هَنَّاك، وهذا لفظ خبر يُراد به الدعاء، كقولهم: رحم الله فلانا، والدعاء أيضا لا يكون حالا..... وقال أبو علي أيضا في أثناء كلامه في قوله: (اشرب هنيئاً): " فهذا بمنزلة: اشرب واهنأ، جملةٌ أُتْبِعَتْ جملةٌ "، فأتى في التقدير بعاطف ليس في الكلام، وصرَّح بلفظ الأمر، والعُدول عن هذا التقدير إلى ما قدَّره ابن جني أولى، ثم إن أبا علي تَلَزَّمَهُ المطالبة له بناسب هذه الحال، فلا بد أن يقول إن الناصب لها هو الفعل الذي هو بدلٌ منه؛ لأنه قد مَنَعَ أن تكون متعلِّقةً بـ(اشربْ)، فالتقدير على مذهبه فيها: اهنأ هنيئاً، وهذا كقولك: اجلس جالسا، أي: اجلس في حال جلوسك، وهذا كلام بعيد

(١) البيت في الكامل ٥٣٧/٢، وينسب لابنه أمية كما جاء في أمالي ابن الشجري ٢٥٩/١.

(٢) الطور: ١٩، والهاقة: ٢٤.

من الفائدة، ولا يلزم هذا الاعتراض الزجاج؛ لأن التقدير عنده: هُنْتُم هُنِيَّا، أو لِيَهْنِكُمْ ما صرتم إليه هُنِيَّا، كما أن التقدير في قول القائل: قُمْ قائما: قُمْ قِيَامًا^(١).
لخص الاعتراض:

لم يوافق ابن الشجري أبا علي في تقديره للفعل الواقع (هنيئا) حالا بدلا منه؛ لأنه تقدير مخالف لقياس مجيء الحال، ولعدم الفائدة فيه.
الندوة:

يعدُّ (هنيئا) من الصفات التي أُجريت مُجرى المصادر المدعوَّ بها في نصبها على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره^(٢)، واختلف في إعرابه على ما يلي:
١- أنه حال بدل من فعله:

١٠ هذا رأي جمهور النحاة كسيبويه، والمبرد، والفارسي، وابن جني، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، وابنه، وأبي حيان، وابن هشام^(٣)، وهو جائز عند ابن الشجري على أن يكون تقدير الفعل الذي وقع (هنيئا) موقعه هو: ثَبَّتْ هنيئا، كما قدَّره ابن جني في بيت كثير:

هنيئا مريئا غير داءٍ مُخامرٍ لعزةٍ من أعراضنا ما استَحَلَّتْ^(٤)

١٥ وفي بيت المتنبي أيضا:

هنيئا لك العيدُ الذي أنتَ عيدُهُ وعيدٌ لَمَنْ سَمَى وضحَى وعيدًا^(٥)

والتقدير بـ(ثَبَّتْ) قاله سيبويه والمبرد أولا، وقدَّره المبرد بـ(وَجَبَ) أيضا^(٦).

(١) الأمالي ١/ ٢٤٨-٢٥٤.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣١٦ و ٢٧١، شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٨٥.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٣١٧، المقتضب ٤/ ٣١٢، المسائل الشيرازيات ١/ ٢٧١، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٥٣ و ٢/ ١٠٤، شرح المفصل ١/ ١٢٢، شرح الحمل لابن عصفور ٢/ ٤١٢، شرح التسهيل ٢/ ١٩٣، شرح الألفية لابن الناظم: ٣٤٥، البحر المحيط ٣/ ١٧٦، أوضح المسالك ٢/ ٣٥٩.

(٤) الديوان: ١٠٠.

(٥) انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٤، ديوان المتنبي بشرح العكري ١/ ٢٨٥، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام ٦/ ٣٨٥.

(٦) انظر الكتاب ١/ ٣١٧، المقتضب ٤/ ٣١٢.

واعترض ابن الشجري على تقديرات الفارسي للفعل الذي وقع (هنيئاً) حالا بدلا منه وهي: (لِيَهْنُئَكَ، وَهَنَّاكَ، وَهْنًا) (١)، ووجه اعتراضه على التقدير بالفعلين الأولين مخالفتهما لقياس مجيء الحال، حيث إن الأول أمر والثاني دعاء، وهما لا يكونان حالا بناء على أن (هنيئاً) واقع موقعهما.

وأما وجه اعتراضه على التقدير بـ(اهنأ) فهو من جهتين:
إحداهما: أنه قدره مع عاطف ليس في الكلام في قوله: اشرب واهنأ. والآخرى: أن التقدير بذلك بعيد من الفائدة، إذ يصير بمعنى: اهنأ في حال هنائك، كما في اجلس جالسا.

واعترض ابن الشجري على تقديرات الفارسي فيه نظر؛ لأن المقدّر كالمعدوم، ولأن التقدير بـ(هَنَّاكَ وَهْنًا) يصح أن يكون من باب الحال المؤكدة لعاملها، وغير مدفوع
مجيء الحال مؤكدة لعاملها مع كونه من لفظها؛ إذ قد جاء في أفصح الكلام (٢)، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ (٣)، ثم إن سبويه في تقديره للفعل المختزل الواقع موقع (هنيئاً) قد قدره بفعلين مما قدره الفارسي فقال: " وإنما نصبته لأنه ذكر لك خيرا أصابه رجل فقلت: هنيئاً مريئاً، كأنك قلت: ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً، أو هَنَّا ذلك هنيئاً، فاختزل الفعل؛ لأنه صار بدلا من اللفظ بقولك: هَنَّاكَ. ويدلك على أنه على
إضمار: هَنَّاكَ ذلك هنيئاً، قول الشاعر - وهو الأخطل -:

إلى إمام تُعَادِينَا فَوَاضِلُهُ أَظْفَرَهُ اللَّهُ فَلِيَهْنِيْ لَهُ الظَّفَرُ (٤)

كأنه إذا قال: هنيئاً له الظفر، فقد قال: لِيَهْنِيْ لَهُ الظفر، وإذا قال: لِيَهْنِيْ لَهُ الظفر، فقد قال: هنيئاً له الظفر، فكل واحد منهما بدل من صاحبه؛ فلذلك اختزلوا الفعل هنا (٥).

(١) انظر المسائل الشيرازيات ١/٢٧٢ و ٢٧٨.

(٢) انظر شرح المفصل ١/١٢٣، شرح التسهيل ٢/١٩٣، المساعد ١/٤٨١.

(٣) النساء: ٧٩.

(٤) شعر الأخطل: ١٤٧.

(٥) الكتاب ١/٣١٧.

وعلى هذا يكون التقدير: بـ(ثَبِت) من باب الحال المبيّنة، والتقدير بـ(هَنَأَ) وما أشبهه من باب الحال المؤكّدة^(١).

وقد ذهب النحاس ومكي بن أبي طالب وأبو البركات الأنباري إلى أن (هنيئاً) في آية النساء: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾^(٢)، حال من الضمير الهاء في (كلوه)، وأجازه الزمخشري والعكبري^(٣)، والشيء نفسه فعله أبو البركات الأنباري في آية الطور: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا﴾^(٤) حيث جعل (هنيئاً) منصوباً على الحال من الضمير الذي في (كلوا) أو في (اشربوا)^(٥). قال أبو حيان: " وهذا الإعراب مخالف لقول أئمة العربية؛ لأنه عند سيبويه وغيره منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره "^(٦).

٢- أنه مفعول مطلق بدل من فعله:

١٠ هذا رأي الزجاج عند تفسيره لآية الطور ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا﴾، وهو ما قال به النحاس ومكي بن أبي طالب عند الآية نفسها، وقال به أيضاً جامع العلوم الأصبهاني عند إعرابه لآية النساء ﴿فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾، وأجازه الزمخشري في آية الحاقة ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا﴾^(٧)، وهو رأي ابن الحاجب^(٨).

(١) انظر ارتشاف الضرب ٣/١٣٧٩، المساعد ١/٤٨٢.

(٢) آية: ٤.

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٤٣٥، مشكل إعراب القرآن ١/١٨٨، البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٤٢، الكشف ١/٤٦١، التبيان في إعراب القرآن ١/٣٢٩.

(٤) آية: ١٩.

(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٩٥.

(٦) البحر المحیط ٣/١٧٥.

(٧) آية: ٢٤، وانظر الكشف ٤/٥٩١.

(٨) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٦٣، إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٥٥، مشكل إعراب القرآن ٢/٦٩٠، كشف المشكلات وإيضاح العضلات ١/٢٨٨، الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٣٩ و ٢٤١.

وهذا الإعراب جعله ابن الشجري أقيس من قول الفارسي السابق؛ لأن العرب قد استعملت المصدر بدلا من فعله، وقد ذكر أن هذا الإعراب لا يرد عليه ما اعترض به على الفارسي من كون التقدير لا فائدة فيه؛ لأن (هنيئا) هنا اسم فاعل للمبالغة وقع موقع المصدر (هنا)، كما جاء ذلك في قول القائل:

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا لَا قَيْتَ عَبْدًا نَائِمًا^(١)

أي: قُمْ قِيَامًا.

وقد يقال إن الإعراب على المفعول المطلق هو رأي سيبويه أيضا لتقديره الفعل الواقع (هنيئا) موقعه بـ: هُنَاكَ ذَلِكَ هَنِيئًا، فعلى هذا يجوز أن يُنصب (هنيئا) في ظاهر قول سيبويه على أنه مفعول مطلق، وعلى أنه حال أيضا كما سبق، ولعل هذا ما جعل النحاة منقسمين في إعرابه إلى فريقين؛ لأن سيبويه لم يُصرِّح بذكر الإعراب وإنما اكتفى بالتقدير.

٣- أنه نعت لمصدر محذوف:

أجازه الزمخشري عند تفسيره لآيات النساء والطور والحاقة، وكذا فعل العكبري عند إعرابه لآية النساء^(٢)، وهذا الإعراب أيضا مخالف لنص سيبويه في أن (هنيئا) منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره^(٣).

وهذا...

فالذي يظهر جواز الوجهين الإعرابين في (هنيئا) وهما كونه حالا أو مفعولا مطلقا، وهو ما ذهب إليه ابن الشجري، وأما اعتراضه على تقديرات الفارسي للفعل الواقع (هنيئا) موقعه وهو حال فيمكن أن يُجاب عنه بأنه من باب الحال المؤكدة لعاملها، وقد سبق سيبويه إلى تقديرين مما قدره الفارسي.

(١) ينسب لامرأة من العرب، انظر أمالي ابن الشجري ١٠٥/٢، شرح الألفية لابن الناظم: ٣٣٤، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٣١٤.

(٢) انظر الكشف ٤٦١/١ و ٤٠٠/٤ و ٥٩١، التبيان في إعراب القرآن ١/٣٢٩.

(٣) انظر البحر المحيط ٣/١٧٥.

إعراب (الفضل) في قول المتنخل الهذلي:

السَّالِكُ الشَّجَرَةَ الْيَقْظَانَ كَالَيْهَا مَشَى الْمَلُوكُ عَلَيْهَا الْحَيْعَلُ الْفُضْلُ^(١)

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له
بجملة الإعراب، أن ارتفاع (الفضل) على المجاورة للمرفوع، فارتكب خطأ فاحشاً، وإنما
(الفضل) نعت (للملوك) على المعنى؛ لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذي هو (المشي)
إليها، كقولك: عجبت من ضَرْبِ زيدٍ الطويلِ عمرًا، رفعت (الطويل) لأنه وصف لفاعل
(الضرب) وإن كان محفوضاً في اللفظ، ولو قلت: عجبت من ضَرْبِ زيدٍ الطويلِ عمرو،
فنصبت (الطويل) بأنه نعت لزيد على معناه، من حيث هو مفعول في المعنى، كان
مستقيماً، كما عطف الشاعر عليه المنصوب في قوله:

قد كنت دأيتُ بها حسَّانا مخافة الإفلاس والليَّانا

ومثل ذلك في العطف قراءة الحسن: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ

عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ﴾^(٢)، عطف (الملائكة والناس) على اسم
(الله) على المعنى؛ لأن التقدير: عليهم أن لعنهم الله.

ومثل رفع (الفضل) على النعت (للملوك) رفع (المظلوم) على النعت (للمُعقَّب) في

قول لبيد.....:

..... طَلَبَ الْمُعَقَّبُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

.... فـ (المُعَقَّب) فاعل الطلب، ونصب (حقه) لأنه مفعول الطلب، و (المظلوم) صفة

(للمُعَقَّب) على المعنى، فرفعه لأن التقدير: طلبها مثل أن طلب المُعَقَّبُ الْمَظْلُومُ حَقَّهُ " (٣).

ملخص الاعتراض:

(١) ديوان الهذليين ٣٤/٢.

(٢) البقرة: ١٦١.

(٣) الأمالي ٢٢٢/٢ و ٢٢٣.

رَفَعُ (الْفُضْلُ) على المجاورة خطأ فاحش عند ابن الشجري، ووصف مَنْ قاله بالجهل بجملة الإعراب، وإنما رَفَعَ لأنه نعت لفاعل المصدر على المحل، واستدل ابن الشجري على صحة هذا الإعراب بالشواهد التي فيها إتياع على محل المضاف إليه المصدر.

الدراسة:

جاء في إعراب (الْفُضْلُ) في البيت ثلاثة أقوال وهي:

١- أنه نعت لفاعل المصدر على المحل:

وذلك أن " المجرور بالمصدر المضاف إما مرفوع المحل وإما منصوبه، فلك فيما نُعت به أو عُطف عليه أن تجره حملا على اللفظ، وهو الأجود ما لم يعرض مانع، ولك أن تنصبه حملا على الموضع إن كان المجرور منصوب الموضع، وأن ترفعه إن كان المجرور مرفوع الموضع" (١).

وهذا الواقع في البيت هنا، فـ(الْفُضْلُ) صفة مرفوعة على محل (الهُلُوكُ) فاعل المصدر المضاف إليه، والتقدير: كما تمشي الهلوك الفضلُ، و(الهُلُوكُ): المرأة التي تنهالك في مشيتها، أي تتبختر وتتكسر، وقيل: الفاجرة التي تتواقع على الرجال، و(الْفُضْلُ): اللابسة ثوب المهنة والخلوة، يقال امرأة فضُل: إذا كان عليها قميص ورداء، وليس عليها إزار ولا سراويل.

وهذا الإعراب قول الفارسي، وابن الشجري، وابن مالك، وابنه، وأبي حيان، والدمامي (٢)، وغيرهم.

واستدل ابن الشجري على صحة هذا الإعراب ب ورود السماع على الإتياع على محل المضاف إليه المصدر سواء بالرفع أم بالنصب، فمن ورود الإتياع بالرفع على محل فاعل المصدر المضاف إليه قراءة الحسن: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ

(١) شرح التسهيل ١٢٠/٣.

(٢) انظر المخصص ٣٦٤/١ و ١١٠/٥، شرح الكافية الشافية ١٠٢٣/٢ و ١٠٤٩، وشرح التسهيل ١٢٠/٣ وشرح عمدة الحفاظ ٧٠٢/٢، شرح الألفية لابن الناطم: ٤٢١، تذكرة النحاة: ٣٤٦، تعليق الفرائد ٦٩/٨، خزانة الأدب ١٠٣/٥.

لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ^(١)، عَطَفَ (الملائكة والناس) على اسم (الله) على المحل؛ لأن التقدير: عليهم أن يلعنهم الله والملائكة والناس أجمعون.

وما ورد فيه الإتيان بالرفع على محل فاعل المصدر المضاف إليه قول لبيد:^(٢)

طَلَبَ الْمُعَقَّبُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ^(٣)

وفي جواز الإتيان على محل المضاف إليه المصدر خلاف بين النحاة على ثلاثة مذاهب:
الأول: مذهب سيويه والحققين من البصريين أنه لا يجوز.

والثاني: مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين أنه يجوز، والاختيار عندهم الحمل على اللفظ، ما لم يُفصل بين التابع والمتبوع بشيء عند الكوفيين، فإن فصل اعتدل عندهم الحمل على اللفظ والحمل على المحل.

والثالث: مذهب الجرمي وهو التفصيل، فأجاز ذلك في العطف والبدل، ومنع في النعت والتوكيد^(٤). والظاهر جوازه لورود السماع به ما لم يمنع من الإتيان مانع^(٥).

٢- أنه نعت لفاعل المصدر وارتفع بالمجاورة:

فـ(الْفُضْلُ) صفة (لِلْهَلُوكِ) وكان حقه الجر لكنه ارتفع بمجاورة (الْخَيْعَلُ) المرفوع وإن لم يكن المعنى عليه، والعرب تراعي القرب مع فساد المعنى في نحو قولهم: هذا جحر

(١) البقرة: ١٦١، وانظر القراءة في معاني القرآن للقرطبي ٩٦/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٣٦/١، مختصر في شواذ القرآن: ١٨، المحتسب ١١٦/١ (وخرّج ابن جني الرفع على إعراب آخر ليس على مسألتنا)، مشكل إعراب القرآن ١١٥/١.

(٢) الاستدلال ببيت لبيد سبق الفارسي إليه، انظر المخصص ٣٦٤/١ و ١١٠/٥.

(٣) وصدّره:

حتى تهجر في الرواح وهاجها

انظر الديوان: ١٢٩.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٢٢٦٢/٥، وجاء الخلاف أيضا في مغني اللبيب ٥٤٧/٢ و ٥٤٨، المساعد ٢٣٧/٢، تعليق الفرائد ٦٨/٨.

(٥) انظر تعليق الفرائد ٦٩/٨ و ٧٠.

ضَبَّ خَرِبٍ، وهذا هو ما استقر عليه أخيراً قول الأصمعي، ووافقه ابن قتيبة،
والسُّكُري، وهو قول بعض معاصري أبي حيان^(١).

والرفع على المجاورة لم يثبت عند المحققين؛ لذا وصف ابن الشجري المجوِّز له بأنه
لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملة الإعراب، وردّه أبو حيان كذلك،
وعدّ البغدادي من أجازه من ضَعْفَةِ النحويين^(٢).

ولو كان الرفع على الجوار صحيحاً لجاءت الشواهد المؤيِّدة له، والاستدلال عليه
بيت واحد لا يكفي؛ إذ يتطرق إليه الاحتمال فيسقط به الاستدلال، وإنما الثابت من
إعراب الجوار أنه مخصوص بالجر، وهو مع ذلك خلاف الأصل إجماعاً للحاجة^(٣)، قال
ابن يعيش الصنعائي: "ولا يجوز أن يكون مجرور المجاورة في شيء من الإعراب غير الجر؛
لأنه لحن متأوّل، ولولا ورد في شعر العرب مكرراً ما جاز استعماله أبداً"^(٤)، بل إن من
النحاة من أنكر الجر على الجوار كالسيرافي، وابن جني^(٥).

٣- أنه نعت لـ(الْحَيْعَل):

قد ذهب قوم إلى ذلك^(٦)، وإنما يكون على أن (الْفُضْل) ثوب كـ(الْحَيْعَل) تلبسه
المرأة في بيتها. وهذا قول الأصمعي أولاً وأخذ عليه^(٧)، ثم رجع عن هذا وقال بما سبق
ذكره في القول الثاني، وقال بهذا المعنى (لِلْفُضْل) أيضاً الفراء والسُّكُري، وصحّحه
العيني^(٨)، وعلى هذا فلا مجاورة ولا إتباع على المحل.

(١) انظر التنبيهات على أغاليط الرواة: ٨٧، المعاني الكبير ١/٥٤٤، شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨٢، ارتشاف

الضرب ٤/١٩١٤، وانظر خزانة الأدب ٥/١٠١ و١٠٣.

(٢) انظر تذكرة النحاة: ٣٤٧، خزانة الأدب ٥/١٠١ و١٠٣.

(٣) انظر الأشباه والنظائر ٢/١٨.

(٤) التهذيب الوسيط في النحو: ٢٥٥.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٩١٤ ومغني اللبيب ٢/٧٨٩، الخصائص ٣/٢٢١.

(٦) انظر المخصص ٥/١١٠.

(٧) انظر التنبيهات على أغاليط الرواة: ٨٧، خزانة الأدب ٥/١٠١.

(٨) انظر خزانة الأدب ٥/١٠٤، المقاصد النحوية بهامش حاشية الصبان ٢/٢٩٠.

ويجحد...

فإن ردَّ ابن الشجري لأعراب الرفع على المجاورة حق لا مرية فيه، والأحسن في إعراب (الْفُضْل) ما ذهب إليه الفارسي وابن الشجري ومَن وافقهما، وذلك مبني على إجازة الإتيان على محل المضاف إليه المصدر، وأما مَن منع منه فيكون عنده (الْفُضْل) نعتاً (لِلْخَيْل).



إعراب (خلفها) في قول لبيد:

فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا (١)

نص الإعراض:

يقول ابن الشجري: "و(خلفها) رفع على البدل من (كلا)، والتقدير: فعَدَّتْ وخلفها وأمامها تحسب أنه يلي المخافة، وإن رفَعته بتقدير: هو خلفها وأمامها فجائز. وبعض النحويين أبدله من (مولى المخافة)، وذلك فاسد من طريق المعنى؛ لأن البدل يُقدَّر إيقاعه في مكان المبدل منه، وإن منع من ذلك موجب اللفظ في بعض الأماكن، فلو قلت: كلا الْفَرَجَيْنِ تحسب أنه خلفها وأمامها، لم تحصل بذلك فائدة؛ لأن (الْفَرَجَيْنِ) هما خلفها وأمامها، فليس في إيقاع الحسبان على ذلك فائدة" (٢).

نص الإعراض:

لم يوافق ابن الشجري على إبدال (خلفها) من (مولى المخافة) بسبب فساده من طريق المعنى، واعتلَّ لذلك بعلّة صناعية ثبت بها عدم حصول فائدة من هذا الإعراب.

الدراسة:

اختلف في تصرف الظرفين (خلف وأمام)، فذهب سيويه -وعليه أكثر النحويين ومنهم ابن الشجري- إلى أنهما متصرفان واستدلوا بهذا البيت، وذهب الجرمي إلى أنهما غير متصرفين (٣). ووجه الرفع في (خلفها) بأحد أربعة أوجه:

١- أن يكون بدلا من (كلا)، وموضع (كلا) رفع بالابتداء، وهذا رأي الخليل، وابن الأنباري، والسيرافي، والجرجاني، وابن هشام، وأجازة الفارقي، وابن الشجري، والقيسي، وابن برّي، وعلي بن سليمان الحيدرة (٤).

(١) الديوان: ١٤٧.

(٢) الأمالي ١/١٦٧.

(٣) انظر الكتاب ١/٤٠٧، الإيضاح: ٢١٠، شرح المفصل ٢/٤٤، شرح التسهيل ٢/٢٣٠، البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٥٠١ و ٢/٨٨٢، ارتشاف الضرب ٣/١٤٤٢، شرح شذور الذهب: ١٥٥.

(٤) انظر العين ٨/٤٢٩ (وسمى البدل رداً)، شرح القصائد السبع الطوال: ٥٦٦ (وسمى البدل ترجمة)، شرح الكتاب ٢/١٣٤، المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٥٣، شرح شذور الذهب: ١٥٦، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٣٣٥، إيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٣٤، شرح شواهد الإيضاح: ١٧٠، كشف المشكل: ٣٠٢.

٢- أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو خلفها، أجازة النحاس، وابن الشجري، والقيسي، وابن برّي^(١).

٣- أن يكون خبراً لـ (مولى) فتكون الهاء في (أنه) ضمير الشأن والقصة، والجملة خبر (أن)، أجازة النحاس، والفارقي، وابن برّي، وعلي بن سليمان الحيدرة^(٢).

٤- أن يكون بدلاً من (مولى)، وهذا رأي الفارسي، وجامع العلوم الأصبهاني، وابن يعيش، وابن أبي الربيع، وأجازة النحاس، والفارقي الذي جعل (مولى) ظرفاً كأنه في تقدير: موضع؛ ليصح بدل الظرف منه^(٣).

وهذا الوجه اعترض عليه ابن الشجري وابن برّي^(٤)، وسبب ذلك هو جعل المبدل منه (مولى) حيث إنه يؤدي إلى فساد المعنى كما قال ابن الشجري، وإلى الضعف كما يرى ابن برّي، وعلة هذا الفساد والضعف بُنيت على أن البدل يُقدَّر إيقاعه في مكان المبدل منه، فيصير التقدير: فغدت كلا الفرجين تحسب أنه خلفها وأمامها، وهذا لا فائدة فيه؛ لأن (الفرجين) هما خلفها وأمامها، فليس في إيقاع الحسبان على ذلك فائدة.

والاعتلال على فساد هذا الوجه وضعفه بكون البدل يُقدَّر إيقاعه في مكان المبدل منه - على الرغم من احتراز ابن الشجري بعدم إمكانية ذلك في بعض الأماكن - لم يُوافق عليه بعض النحويين^(٥)، يقول السيرافي: "اعلم أن البدل إنما

(١) انظر شرح القصائد التسع المشهورات ٤٠٩/١، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٣٤/١، شرح شواهد الإيضاح: ١٧٠.

(٢) انظر شرح القصائد التسع المشهورات ٤٠٩/١، الإيضاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٣٣٦، شرح شواهد الإيضاح: ١٧٢، كشف المشكل: ٣٠٢ (ويرى أن الوجه الأول أوضح).

(٣) انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٢٣٤/١ (ونبه على ذلك الدكتور الطنحاحي - رحمه الله - كما في الأمالي ١٦٧/١ حاشية ١)، شرح اللمع للأصبهاني ٤٥٢/١، شرح المفصل ٤٤/٢، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٠٢/١، شرح القصائد التسع المشهورات ٤٠٩/١، الإيضاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٣٣٦.

(٤) انظر شرح شواهد الإيضاح: ١٧٢.

(٥) فهم بعض النحاة ذلك عن المبرد وردوا عليه انظر شرح المقدمة المحسبة ٤٢٣/٢، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٨٧/١، شرح الرضي على الكافية ٣٩٢/٢، ارتشاف الضرب ١٩٧١/٤.

في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه كأنه لم يُذكر، والنحويون يقولون فيه إن التقدير فيه تنحية الأول - وهو المبدل منه - ووضع البدل مكانه، وليس تقديرهم تنحية الأول على معنى الإلغاء وإزالة الفائدة، ولكن على أن البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه كتبيين النعت للمنعوت الذي هو تمام للمنعوت، والدليل على أن المبدل منه لا يُلغى أنك تقول: زيد رأيت أباه عمرا، وتجعل عمرا بدلا من أباه، فلو كان في تقدير اللغو لكان الكلام: زيد رأيت عمرا، وهذا فاسد محال، فقد صح أن البدل غير منحٍ للأول حتى يكون بمعنى المُلغى^(١).

ويقول الشلوبين: "البدل في اللغة أن يوضع الشيء مكان الشيء بعد إزالة الأول من مكانه، وهذا الذي يعطيه (في نية الطرح)، والذي يريدون أن يُقدَّر له عامل من جنس الأول يعمل فيه، لا أن الأول يُطرح ألبتة"^(٢)، ويرى الأزهري أنهم يعنون الطرح من جهة المعنى - غالبا - دون اللفظ^(٣).

ويجوز...

فإن الخلاف في كون المبدل منه في نية الطرح مبني على الخلاف في عامل في البدل، فالمبدل منه في نية الطرح عند مَنْ يرى أن عامل البدل هو العامل في المبدل منه، ومَنْ يرى أن البدل على نية تكرار العامل فليس المبدل منه على نية الطرح عنده وهم أكثر النحاة^(٤)، وعلى هذا يجوز الوجه الرابع من الإعراب عندهم.



(١) شرح الكتاب ٢/١٠٧، وانظر شرح المفصل ٦٦/٣.

(٢) تذكرة النحاة: ١٨٢، وانظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٧١.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٣/٦٣١، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٠.

(٤) انظر هذا الخلاف في النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوَراتهم: ٣٧٨.

محل الضمير في (المخوفنا) من قول عبيد بن الأبرص:

يا ذا المخوفنا قتل شيخه حَجَرَتْنِي صَاحِبِ الْأَحْلَامِ (١)

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " قال أبو سعيد: (ذا) في البيتين (٢) للإشارة، وما بعدهما نعت لهما، وهو رفع وإن كان مضافاً؛ لأن الأصل فيه غير الإضافة.

أما البيت الأول فتقديره: يا ذا الضَّامِرُ عَنْسُهُ، كما تقول: أيها الضَّامِرُ عَنْسُهُ، والبيت الثاني تقديره: يا ذا المخوف لنا، كما تقول: أيها المخوف لنا.....

قول أبي سعيد: إن الضَّامِر مضاف إلى العنّس صحيح؛ لأن الضَّامِر غير متعدٍّ، والاسم الذي بعده فيه ألف ولام، وقوله: إن المخوف مضاف إلى ما بعده سهو؛ لأن المخوف متعدٍّ، وليس بعده اسم فيه ألف ولام، وأنت لا تقول: المخوف زيد، فالضمير في قوله (المخوفنا) منصوب لا مجرور " (٣).

ملخص الاعتراض:

ما ذهب إليه السيرا في حكمه على موضع المضمير في (المخوفنا) بأنه مجرور سهو عند ابن الشجري؛ لأنه منصوب لا مجرور بدليل تعدية المخوف وأنه ليس بعده اسم فيه ألف ولام حتى يضاف إليه.

الدراسة:

وقع الخلاف في محل الضمير المتصل باسم الفاعل المفرد المحلى بـ (أل) نحو: الضاربك ونحوه على قولين:

١ - أنه في محل جر:

(١) الديوان: ١١٣.

(٢) البيت الآخر ذكره السيرا في قبل بيت عبيد وهو:

يا صاح يا ذا الضَّامِرُ العنّسِ

(٣) الأمالي ٨١/٣ و ٨٤.

هذا رأي الجرمي والمازني^(١)، والمبرد في أحد قوليه^(٢)، والرماني
والزمنشري^(٣)، وقيل هذا رأي لسيويه، حكاه الرماني في (شرح الأصول)^(٤)،
وعلى هذا جاء قول السيرافي في (المخوفنا) في البيت، وكذا فعل الصيمري^(٥).
وإنما كان الضمير مجرورا عندهم لأنه يطلب الاتصال بما قبله، واتصال الاسم
بالاسم لا يكون إلا على جهة الإضافة، فإذا صحَّت الإضافة صحَّ الحذف^(٦).
٥ ٢- أنه في محل نصب:

هذا حاصل كلام سيويه، وهو رأي الأخفش^(٧)، وما استقر عليه رأي المبرد، وما
ذهب إليه الفارسي، والجرجاني، وابن عصفور^(٨)، وابن الشجري، وغيرهم.
وفي علة نصب خلاف، فهي عند سيويه اعتبار المضمَر بالظاهر، فالظاهر هو
الأصل، وهو لو حلَّ هنا لكان منصوبا فكذلك المضمَر الحالُّ محلَّة^(٩)، ولأن الوصف
١٠

(١) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١٠٤٨/٢، التصريح بمضمون التوضيح ١٢٤/٣.

(٢) انظر الأصول ١٤/٢، شرح التسهيل ٨٦/٣، شرح الكافية الشافية ٩١٤/٢، البسيط في شرح جمل
الزجاجي ١٠٤٨/٢، شرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٢، ارتشاف الضرب ٢٢٧٦/٥.

(٣) انظر شرح المفصل ١٢٤/٢، شرح التسهيل ٨٦/٣، شرح الكافية الشافية ٩١٤/٢، شرح الرضي على
الكافية ٢٣٣/٢، ارتشاف الضرب ٢٢٧٦/٥، همع الهوامع ٢٧٥/٤.

(٤) شرح المفصل ١٢٤/٢، وانظر التبصرة والتذكرة ٢٢٣/١، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٨٣/٢.

(٥) انظر شرح الكتاب ٣٩٨/٣، التبصرة والتذكرة ٣٤٥/١.

(٦) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١٠٤٨/٢، وهناك علل أخرى في تعليق الفرائد ٣٢٨/٧، والتصريح بمضمون
التوضيح ١٢٤/٣.

(٧) انظر الكتاب ١٨٧/١، شرح المفصل ١٢٤/٢، شرح التسهيل ٨٦/٣، شرح الكافية الشافية ٩١٥/٢، البسيط في
شرح جمل الزجاجي ١٠٤٨/٢، شرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٢، ارتشاف الضرب ٢٢٧٦/٥، أوضح
المسالك ١٠١/٣، مغني اللبيب ٧٧٤/٢، همع الهوامع ٢٧٥/٤.

(٨) انظر المقتضب ٥٧/١ و ٢٤٨ و ٢٦٣، الأصول ١٥/٢، المسائل البصريات ٨٦١/١، التخمير ١٣/٢،
المقرب ١٢٣/١.

(٩) انظر الكتاب ١٨٧/١، شرح المفصل ١٢٤/٢، شرح الكافية الشافية ٩١٥/٢، البسيط في شرح جمل
الزجاجي ١٠٤٨/٢، تعليق الفرائد ٣٢٩/٧.

المقرون بـ(أل) لا يضاف إلا لِمَا فيه (أل) ، أو إلى المضاف لِمَا فيه (أل)، أو المضاف إلى ضمير ما فيه (أل)، والضمير هنا ليس واحدا منها^(١).

وهذا ما اعتلّ به ابن الشجري لنصب الضمير في (المُخَوَّفُنا)، حيث إن الأصل في المخوَّف أن يكون ناصبا، ولو وُضع زيد وما أشبهه مما ليس فيه (أل)، ولا هو مضاف إلى ما فيه (أل)، لم يكن إلا منصوبا، تقول: هذا المُخَوَّفُ زيدا، فيجب إذا أن يوقع الضمير بعده على الأصل وهو النصب.

والعلة عند الأخفش كما ذكر ابن مالك أن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الحذف الإضافة، وهي غير محققة، ولا دليل عليها إلا حذف التنوين، ولحذفه سبب آخر غير الإضافة، وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا، وهذه العلة ضعفتها ابن مالك^(٢).

بقي أن أشير إلى أن من النحويين من أجاز النصب والجر في هذا الضمير كالقراء^(٣).

وهكذا...

فاعترض ابن الشجري على السيرافي في توجيه الضمير المتصل باسم الفاعل المفرد المحلّي بـ(أل) مسألة غير متفق عليها - كما سبق - فلا ينبغي الحكم بالسهو على مثل الإمام السيرافي كما يقول البغدادي^(٤)، وإن كان الصحيح فيها ما ذهب إليه ابن الشجري من الحكم على هذا الضمير بأنه منصوب؛ " لأن الظاهر هو الأصل والمضمرات نائبة عنه، فلا يُنسب إلى شيء منها إعراب لا يُنسب إليه إلا إذا كان المضمر بلفظ غير صالح بالإعراب الظاهر الذي وقع موقعه " ^(٥).

(١) انظر التصريح بمضمون التوضيح ١٢٥/٣.

(٢) شرح التسهيل ٨٣/٣، وانظر علة الأخفش أيضا في شرح المفصل ١٢٤/٢، البسيط في شرح جمل الزجاجي ١٠٤٨/٢، التصريح بمضمون التوضيح ١٢٥/٣.

(٣) انظر شرح التسهيل ٨٦/٣، ارتشاف الضرب ٢٢٧٦/٥.

(٤) خزنة الأدب ٢٣٠/٢.

(٥) شرح التسهيل ٨٣/٣، وانظر ٨٦/٣ منه.

رفع (رئمان) في قول أفنون التغلي:

أمر كيف ينفع ما تُعطي العلوق به - رِئمان أنف إذا ما ضنَّ باللَّهِ (١)

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: " وقوله: (ما تُعطي العلوق به رِئمان أنف) ما: خبرية

بمعنى: الذي، وهي واقعة على البوّ، وانتصاب (الرئمان) هو الوجه الذي يصح
به المعنى والإعراب.

وإنكار الأصمعي لرفعه إنكار في موضعه؛ لأن رِئمان العلوق للبوّ بأنفها هو
عطيتها ليس لها عطية غيره، فإذا أنت رفعتَه لم يبقَ لها عطية في البيت، لفظا ولا
تقديرًا، ورفعه على البدل من (ما) لأنها فاعل (ينفع) وهو بدل اشتمال، ويحتاج
إلى تقدير ضمير يعود منه على المبدل منه، كأنك قلت: رِئمان أنفها إياه، وتقدير
مثل هذا الضمير قد ورد في كلام العرب، ولكن في رفعه ما ذكرت لك من
إخلاء (تُعطي) من مفعول في اللفظ والتقدير، وجر (الرئمان) على البدل أقرب
إلى الصحيح قليلا، وإعطاء الكلام حقه من المعنى والإعراب إنما هو بنصب
(الرئمان)، ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من حقيقة " (٢).

ملخص الاعتراض:

لا يجوز ابن الشجري الرفع في (رئمان) - تبعًا للأصمعي - مستندا على أن
ذلك يؤدي إلى محذور وهو إخلاء الفعل (تُعطي) من مفعول لفظا وتقديرًا، وحق
الكلام عنده نصب (رئمان)؛ لأنه يصح به المعنى والإعراب.

الدراسة:

(١) البيت في الكامل ١/١٤٠، خزنة الأدب ١١/١٣٩.

(٢) الأمالي ١/٥٦.

جرى الخلاف في رفع (رئمان) بين الأصمعي والكسائي، فلم يجز الأصمعي فيه إلا النصب، وأجاز الكسائي فيه الرفع والنصب والجر^(١)، ووجه الكسائي رفع (رئمان) على أنه بدل من (ما).

ولم يجر الأخفش كذلك في (رئمان) إلا النصب بـ (تعطي)^(٢)، وهو رأي ابن الشجري أيضا.

ونظرا لتمسك ابن الشجري بالنصب فقط وافق الأصمعي في إنكاره لوجه الرفع، واحتج له في هذا بأن رفع (رئمان) على البدل من (ما) يلزم منه محذور وهو إخلاء الفعل (تُعطي) من مفعول لفظا وتقديرا؛ لأن رِئمانَ العُلوق للَبْوِ بأنفها هو عطيتها ليس لها عطية غيره، فإذا رُفِعَ (رئمان) لم يبقَ لها عطية في البيت، وقد حكى ابن هشام وجه إنكار ابن الشجري هذا في (المغني)^(٣) ولم يُعلّق عليه فكأنه أقره.

والسبب في إنكار ابن الشجري لرفع (رئمان) على البدل من (ما) - كما يقول البغدادي - ناشئ من حمله (ما) على البَوِّ مع أنه غير مذكور في الكلام إذ المعنى: أم كيف ينفع بَوُّ تُعطي العُلوق به رِئمانَ أنف، وعلّق البغدادي على هذا بأنه "لم يحمل عليه أحد من المتقدمين الذين جعل الله تعالى أفكارهم صائبة وأذهانهم ثاقبة"^(٤).

ولا شك أن وجه النصب قوي لدرجة أن الفارسي وجهه على ثلاثة أوجه أخرى^(٥)، ولكن هذا لا يعني عدم جواز وجه الرفع ألبتة، ولهذا اعترض

(١) هذا ما ورد في أمالي الزجاجي: ٥١، وعند ابن الشجري، وابن هشام في المغني ٥٦/١، وجاء في مجالس العلماء: ٣٥، ومعجم الأدباء ١٨٤/١٣، وسفر السعادة ٨٩١/٢ أن الأصمعي لا يميز إلا الرفع، وانظر النحو والصرف في مناظرات العلماء وخواصهم: ١٠٤.

(٢) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٢٤٩/١.

(٣) ٥٧/١، وانظر خزنة الأدب ١٤٩/١١.

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥١/١، وانظر خزنة الأدب ١٤٩/١١.

(٥) انظر المسائل المشككة: ٤٢٠.

الدمامي - وأجاد كما يقول البغدادي - على ابن الشجري في إنكاره الرفع؛ لأنه لو حمل (ما) على الرئمان لصح رفعه على البذل من (ما) ^(١)، وقد أجازته الفارسي قائلا: " ألا ترى أن (رئمان أنف) هو ما تُعطيه العلوق " ^(٢).

وأما ما احتج به ابن الشجري لدفع إعراب الرفع من وجود محذور فيه وهو إخلاء (تُعطي) من مفعول لفظا وتقديرا فيتخرج على أحد الأوجه الآتية:

١ - أن (به) متعلق بـ (تُعطي) على تضمين معنى: تسمح أو تجود، بدليل أن آخر البيت: (إذا ما ضُنَّ باللبن)، فالضُنُّ نقيض السماح والبذل، فلا يكون (تُعطي) مُخْلَى من مفعول على هذا، وهو رأي ابن جني، والسيد الجرجاني، وأجازه الدمامي، والفناري، ويرى البغدادي أن هذا الوجه صحيح المَحْمَل قليل المتونة ^(٣).

٢ - أن التقدير ما تُعطيه العلوق، فحُذِفَ الحرف وأُوصِلَ الفعل، أجازته الفارسي والفناري ^(٤)، وهذا ضعيف لأن حرف الجر لا يُحذف إلا سماعا.

٣ - أن (تُعطي) نُزِّلَ منزلة اللازم، أجازته الدمامي والفناري ^(٥). واعترض ابن الحنبلي على الدمامي في هذا؛ لأن اعتبار هذا المعنى ممكن في نفس الفعل (تُعطي) ولكنه في البيت لا يجوز لإخلاله بالغرض الذي هو إثبات عطية لها، لا وصفها بالإعطاء فقط ^(٦).

(١) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥٠/١، خزنة الأدب ١١/١٤٩.

(٢) المسائل المشككة: ٤٢٠، وانظر المخصص ٢/١٤٠.

(٣) انظر المحتسب ٢٣٥/١، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥٠/١ و ٢٥١، خزنة الأدب ١١/١٥٠. والفناري هو حسن بن محمد شاه [٨٤٠-٨٨٦هـ] من علماء الدولة العثمانية، برع في المعقولات وأصول الفقه، له حاشية على شرح المطول للتفتازاني، وحاشية على تفسير البيضاوي وغيرها، انظر الأعلام ٢/٢١٦.

(٤) انظر المسائل المشككة: ٤٢٠، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥١/١.

(٥) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥٠/١ و ٢٥١.

(٦) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥٠/١، خزنة الأدب ١١/١٥٠.

وابن الحنبلي هو رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي، مؤرخ من علماء حلب، له نيف وخمسون مصنفا، منها ربط الشوراد في شرح شواهد شرح السعد على العزي في الصرف، بحر العوام فيما أصاب فيه العوام، انظر الأعلام ٥/٣٠٢.

هذا ويجوز في رفع (رئمان) وجه آخر وهو أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف،
أي: هو رئمان، قاله الفارسي^(١).

و...و...

فوجه النصب الذي لم يُجزِ ابن الشجري غيره هو الأولى لإعطائه حق الكلام
من المعنى والإعراب، إلا أن وجه الرفع على البدل جائز أيضا إذا حُمِلت (ما)
على (الرئمان)، ولإمكان ألا يخلو الفعل (تُعطي) من مفعوله على وجه التضمنين،
ثم إن الرفع في (الرئمان) يجوز حملة على وجه آخر أيضا كما سبق.



(١) المسائل المشكلة: ٤٢٠.

نصب (الماء) على تفسير الفارسي في قول يزيد بن الحكم:
 فليت كفافاً كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي^(١)
 من الاعتراض:

يقول ابن الشجري: "وقد تكلف بعض المتأخرين نصب (الماء) في القول الذي ذهب إليه أبو علي في البيت، وذلك على إضمار فاعل (ارتوى) قياساً على ما حكاه سيويه من قولهم: إذا كان غداً فأتني، أي: إذا كان ما نحن فيه من الرخاء أو البلاء غداً، فقدّر: ما ارتوى الناس الماء، وأنشد على هذا قول الشاعر:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري ما إخالك راضياً

أراد: إن كان لا يرضيك شأني، أو ما أنا عليه، فأضمر ذلك للعلم به.

وأقول: إن الإضمار فيما حكاه سيويه وفي البيت الشاهد حسن؛ لأنه معلوم، وتقدير إضمار (الناس) في قوله: (ما ارتوى الماء) بعيد^(٢).

ملخص الاعتراض:

استبعد ابن الشجري قول من نصب (الماء) على التفسير الذي ذكره الفارسي في البيت وذلك بجعل الفاعل مضمراً قياساً على الإضمار فيما رواه سيويه وفي البيت، ووجه الاستبعاد وجود الفرق بين الإضمارين.

الدراسة:

أنشد الفارسي في (الإيضاح)^(٣) بيت يزيد بن الحكم برفع (الماء) ورفع (شرك) ونصبه، وعلق على ذلك بقوله: "إن حملت العطف على (كان) كان (مرتوي) في موضع نصب، وإن حملته على (ليت) نصبت قوله: (وشرك)، و(مرتوي) مرفوع".

وقد فسر الفارسي ما أجمله في قوله السابق بأن (ليت) محمول على إضمار الحديث، و(كفافاً) خبر (كان)، فأما قوله:

وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي

(١) البيت في المسائل البصريات ٢٨٧/١، خزنة الأدب ٤٧٢/١٠.

(٢) الأمالي ٢٨٤/١، وانظر ٢٣/٢ منه.

(٣) ص ١٦٠.

فقياس مَنْ أعمل الثاني أن يكون (شُرْك) مرتفعاً بالعطف على (كان)، و(مرتو) في موضع نصب، إلا أنه أسكن في الشعر، وَمَنْ أعمل الأول نصب (شُرْك) بالعطف على (ليت)، و(مرتو) في موضع رفع لأنه الخبر.

ونقل هذا التفسير عن الفارسي تلميذه أبو طالب العبدى^(١) - كما ذكر ابن الشجري - وذكر أيضاً أنه مر به كلام للفارسي في (التذكرة) يشير فيه إلى ما قاله العبدى^(٢)، كما أن ابن جني قد أعرب البيت بمثل ما قاله الفارسي^(٣).

وهذان الوجهان اللذان أجازهما الفارسي في (وشُرْك) لا يكونان إلا برفع (الماء) ولذا رواه الفارسي بالرفع، ولا يجوز نصب (الماء) في هذين الوجهين؛ لبقاء (كان) و(ليت) بلا خبر^(٤).

وقد أخذ على الفارسي رواية (الماء) بالرفع؛ حيث إن الرواية بنصب (الماء)^(٥)، من هنا تكلف بعض المتأخرين^(٦) - كما قال ابن الشجري - تجويز ما ذكره الفارسي من وجهي الإعراب في (وشُرْك) مع نصب (الماء)، وذلك على إضمار فاعل (ارتوى)، واستدل على صحة هذا الإضمار بالقياس على الإضمار فيما رواه سيوييه من قولهم: إذا كان غداً فأتني^(٧)، أي: إذا كان ما نحن فيه من الرِّخاء أو البلاء غداً، وعلى الإضمار في قوله:

فإن كان لا يُرضيك حتى تُردني إلى قَطرِي ما إخالكَ راضياً^(٨)

(١) أحمد بن بكر بن بقية العبدى، أحد أئمة النحاة المشهورين، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي، له شرح الإيضاح، وشرح كتاب الجرمي، توفي سنة ست وأربعمئة، انظر معجم الأدباء ٢/٢٣٦، بغية الوعاة ١/٢٩٨.

(٢) انظر الأمالي ٢/٢٤ و ٢٥.

(٣) انظر سمط اللآلي ١/٢٣٨.

(٤) انظر إيضاح شواهد الإيضاح ١/١٤٥، خزانة الأدب ١٠/٤٨٤.

(٥) انظر رسالة الغفران: ٢٥٤، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: ٤٨.

(٦) هذا الذي ذكره ابن الشجري عن بعض المتأخرين جاء في حاشية على الإيضاح أثبتها محقق الإيضاح ص ١٥٩.

(٧) انظر الكتاب ١/٢٢٤.

(٨) لسوَّار بن مُضَرَّب، انظر كتاب الشعر ٢/٥٠٥.

أي: إن كان لا يرضيك شأني وما أنا عليه، وعلى هذا يكون أضمر الفاعل في (ارتوى) ثم حذف الباء من قوله: بالماء، فصار: ما ارتوى الناس الماء.

واعترض ابن الشجري على هذا التوجيه لما فيه من التكلف؛ لأن الإضمار الذي فيه ليس كالإضمار فيما حكاه سيبويه وفي البيت الشاهد؛ إذ الإضمار فيهما حسنٌ لأن الفاعل معلوم، وليس تقدير إضمار (الناس) في قوله: (ما ارتوى الماء) كذلك، حيث إنه من غير الصور المحدودة في حذف الفاعل، وفيه كذلك حذف الباء، وحرف الجر لا يحذف إلا سماعاً، قاله البغدادى^(١).

وإنما يجوز نصب (الماء) على غير ما قاله الفارسي بحيث يكون الفاعل (مرتو)، ويكون اسم (ليت) ضمير الشأن، واسم (كان) (خيرك وشرك)، و(كفافا) خبر (كان) عنهما، أو عن أولهما وخبر الثاني محذوف، وجملة (كان خيرك وشرك) كفافاً عني) خبر (ليت)، هذا رأي الجمهور، وقيل غير ذلك^(٢).

و...و...

فاعترض ابن الشجري على حذف الفاعل توجيهها لنصب (الماء) على قول الفارسي وقياس هذا الحذف على ما رواه سيبويه والبيت الشاهد صحيح؛ لأن ذلك مخالف للقياس لما فيه من تكلف حذف الفاعل إذ ليس حذفه كالحذف فيما رواه سيبويه وفي البيت الشاهد؛ لوجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه فلا يصح حمل أحدهما على الآخر، فحذف الفاعل فيما رواه سيبويه وفي البيت الشاهد معلوم لدلالة الحال المشاهدة عليه، وحذفه في (ما ارتوى الماء) ليس كذلك فبان الفرق بينهما.



(١) خزانة الأدب ١٠/٤٧٩.

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/٤٦٦، اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٢٠، شرح شواهد الإيضاح لابن بري: ١١٦، إيضاح شواهد الإيضاح ١/١٤٣، الأمالي النحوية ٣/١١٩، شرح الرضي على الكافية ٤/٣٨٠، مغني اللبيب ١/٣١٨، خزانة الأدب ١٠/٤٢٨.

نصب (القائم) في: فإذا عبد الله القائم، وما أشبهه

نص الاعتراض:

يقول ابن الشجري: "وقول الكسائي: فإذا عبد الله القائم - بنصب القائم - لا وجه له؛ لأن الحال لا تكون معرفة، وإذا بطل النصب في (القائم) فهو في الضمير من قوله: فإذا هو إياها، أشدُّ بطلاً.

وإنما أنكر سيبويه النصب؛ لأنه لم يره مطابقاً للقياس، ولم ير له وجهاً يُقارب الصواب" (١).

ملخص الاعتراض:

رد ابن الشجري على الكسائي إجازة نصب (القائم)؛ لأنه لا وجه له صحيح من الإعراب يُحمل عليه، فصار بذلك خارجاً عن القياس ومخالفاً له.

الدراسة:

وقع الخلاف بين سيبويه والكسائي في نصب (القائم) في: فإذا عبد الله القائم قياساً على النصب في: فإذا هو إياها في المسألة الزُّبُورِيَّة المشهورة (٢)، فمنعه سيبويه، وحبته في ذلك - كما ذكر ابن الشجري - أنه لا وجه لنصبه في القياس؛ لأنه موضع رفع وليس بموضع نصب، حيث إن (إذا) الموضوعة للمفاجأة يقع بعدها المبتدأ وما بعده إن كان نكرة جاز فيه أن يكون خبراً أو حالاً، وأما إن كان معرفة - كما هو هنا - فلا يكون إلا خبراً ولا وجه لنصبه على الحال؛ لأن الحال لا يكون إلا نكرة، وإن ورد بلفظ المعرفة فهو قليل قابل للتأويل ولا يقاس عليه.

(١) الأمالي ١/٣٥٠.

(٢) انظر مجالس العلماء: ٨، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٠٢، إنباه الرواة ٢/٣٥٨، معجم الأدباء ١٣/١٨٥ و ١٦/١١٩، سفر السعادة ٢/٥٣٥، تذكرة النحاة: ١٧٧، التذيل والتكميل ٤/٨٥، مغني اللبيب ١/١٠٣، النحو والصرف في مناظرات العلماء ومجاوراتهم: ٦٦.

وأجاز الكسائي النصب محتجا بورود السماع، ووجه ثعلب النصب بـ(إذا) على أنها بمعنى (وَجَدْتُ) (١).

ورد البصريون السماع الذي احتج به الكسائي بأنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء، كالجزم بـ(لن) والنصب بـ(لم) والجر بـ(لعل)، وذلك كله من الشاذ الذي لا يُعْرَج عليه، وسيبويه لا يلتفت لمثل ذلك، وإن تكلم به بعض العرب (٢).

وأما توجيه النصب بـ(إذا) على معنى: (وَجَدْتُ) فباطل لوجهين:

١- أن سبيل (وَجَدْتُ) أن يرفع السما وينصب مفعولين كما تقول: وجدت عبد الله عالماً (٣).

٢- أن المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة، وإنما تعمل في الظروف والأحوال (٤).

هذا وقد ذكر أبو حيان أن المنقول عن الكوفيين أن (إذا) الفجائية حرف، وعلى قولهم هذا لا يمكن أن يكون ما بعدها إلا مبتدأ وخبراً؛ لأنه لا ينتظم كلام من حرف واسم فكيف يجوز النصب؟ ولا يجوز أن تقدر (إذا) وهي حرف بتقدير فعل ناصب اسمين (٥).

(١) انظر مجالس العلماء: ١٠، الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٤/٢، معجم الأدباء ١٣/١٨٨، سفر السعادة ٥٣٦/٢ و٥٤٧، شرح الرضي على الكافية ١٩٤/٣، التذيل والتكميل ٨٦/٤.

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٤/٢، مغني اللبيب ١٠٦/١.

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٥/٢، سفر السعادة ٥٤٧/٢، شرح الرضي على الكافية ١٩٤/٣، تذكرة النحاة: ١٧٩.

(٤) انظر سفر السعادة ٥٣٦/٢ و٥٥٣، تذكرة النحاة: ١٧٩، مغني اللبيب ١٠٦/١.

(٥) تذكرة النحاة: ١٨١.

وقد وجّه بعض النحاة نصب الضمير في (فإذا هو إياها) بتوجيهات لا يخلو بعضها من تكلف الحذف والخروج عن الظاهر، كما أنها لا تتأتى في: فإذا زيد القائم، وإن كان أقرب وجه لتخريج النصب في هذا المثال أنه نعت مقطوع^(١).

ويعمل...

- ٥ فاعتراض ابن الشجري على الكسائي يقوم على الخلاف في إجازة نصب (القائم)، واحتج ابن الشجري بمخالفته للقياس؛ لأنه لا وجه يُحمل عليه هذا النصب فلا يصح إذاً إثباته، وهذا الاعتراض قائم على مقاييس المذهب البصري ولذا أنكره سيويه، وهو كذلك خلاف الوجه والفصح وما جاء به القرآن الكريم، وأما ما ذهب إليه الكوفيون من جواز النصب فهو وجه مرجوح جائز على مقاييسهم ولذا وجّهوا نصبه.
- ١٠



(١) انظر مغني اللبيب ١/١٠٦.

الفصل الرابع

منهج ابن الشجري في الاستقراءات

الحديث في هذا الفصل عن منهج ابن الشجري في الاعتراضات إنما هو عبارة عن ملامح وأسس عامة ظهرت من خلال دراسة الاعتراضات، فكان من المستحسن التنبيه عليها حتى يكون لدينا تصوّر عام عن هذه الاعتراضات من ناحية تأصيلية ومنهجية، ويمكن إبراز منهج ابن الشجري في اعتراضاته في النقاط التالية:

١- طريقة إبراز الاعتراض:

لم يفرد ابن الشجري الاعتراضات بمباحث مستقلة متبّعا النحاة وقاصدا الاعتراض عليهم، ولذا جاءت اعتراضاته عليهم عَرَضاً متناثرة في (أماليه) أثناء حديثه عن حكم أو قاعدة نحوية، أو في أثناء توجيه إعرابي للآيات والأشعار.

- وهذا لا يعني عدم تعمده للاعتراض ألبتة، بل قد ظهر قصده للاعتراض في بعض منها وإن كان قليلا لا يقارن بالأعم الأغلب، فمن ذلك تعقبه لأبي نزار ملك النحاة في فتواه النحوية وبيان خطئه فيها، كما أنه تعقب النحاة جميعا في تعليلهم لحذف نون اسم الفاعل المثني والمجموع المتصل بالضمير^(١).

- وكانت طريقة ابن الشجري في عرض الاعتراض تعتمد على ذكر الرأي النحوي سواء كان لفرد أو جماعة مع ذكر حجته في عدد غير قليل من المسائل كما في مسألة (ما) المصدرية بين الاسم والحرفية، ومسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور وغيرها^(٢)، ثم يورد الاعتراض عليه مدعوما بالدليل أو التعليل ويبين الوجه الصحيح في المسألة من وجهة نظره.

- وقد أطال ابن الشجري الكلام في عدد من مسائل الاعتراض حتى إن نص الاعتراض يصل إلى صفحة وأكثر كما في مسألة حكم الضمة والألف واللام في: يا أيها الرجل،

(١) انظر ص ٥٥، ١٤٩، ١٤١.

(٢) انظر ص ٩٤، ١٢٢.

ومسألة الترخيم في غير النداء ضرورة على لغة مَنْ ينتظر وغيرها، وفي المقابل أوجز الكلام في مسائل أخرى^(١).

وربما أعاد ابن الشجري ذكر بعض الاعتراضات في موضعين من (الأمالي) نظرا لطبيعة هذا النوع من التأليف، كما في مسألة توجيه الفاء في ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾، ومسألة عامل الواقع بعد (أما) وغيرها^(٢).

٢- عبارة:

اتَّسَمَتْ عبارة ابن الشجري في الأعم الأغلب بالاعتدال والقصد، مما يعنى احترامه لآراء النحاة وفكرهم، وتقبل الخلاف مع الآخر، فمن ألفاظه المعتدلة المقبولة قوله: "وليس ذلك بشيء"، "وهذا التقدير موافق للمعنى، ومباين لأصح الإعرابين"، "وهذا القول ليس فيه زيادة فائدة"، "وليس ما قاله بصحيح"^(٣)، فهذه الألفاظ وما أشبهها كما ترى ليس فيها عنف ولا تجريح لقائلها، وكلها تتوجه إلى عين الرأي المخالف.

إلا أن ابن الشجري في بعض المسائل يقسو في عبارته على المعارض عليهم، ويستخدم ألفاظا عنيفة لا تخلو من تجريح وحدة، فمن ذلك ما قاله عن أبي نزار ملك النحاة: "بأنه مدخول العقل، ضارب في غمرة الجهل"، وكذا ما قاله عن الفارسي: "وإما إجازته أن يكون وصفا لرجل ففساد في المعنى، وهو محمول على ترك إنعام نظره فيه"، وقال عن الكوفيين: "ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من حقيقة"، ومن هجومه الحاد على بعض المعربين: "وزعم بعض مَنْ لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملة الإعراب، أن ارتفاع (الفضل) على المجاورة للمرفوع فارتكب خطأ فاحشا"^(٤).

(١) انظر ص ١٤٩، ١٦٠.

(٢) انظر ص ٢٤٨، ١٨٥.

(٣) انظر ص ٩٩، ٨٠، ٢١٤، ١١٤.

(٤) انظر ص ٥٥، ٢٧٠، ٢٩٢، ٢٨١.

ولعل تفسير هذا الهجوم من ابن الشجري على بعض النحاة يرجع إلى حماسه وغيرةه على العربية أن يخطأ أحد فيها أو يقول بما يخالف الحق والصواب، فدافع عنها دفاع المحب الذي لا يرضى بوقوع الخطأ على محبوبه، إلا أنه كان من الأولى بابن الشجري أن يمسك عن ذكر هذه الألفاظ وأن يوجه نقده إلى الرأي النحوي فقط دون أن يتعرض لصاحبه.

٤. المعارض عليهم:

ظهر من خلال الاعتراضات أنها لم تكن موجّهة إلى نحوي واحد فقط للردّ عليه في كل شاردة وواردة، وما ذلك إلا لأن (الأمالي) لم يكن شرحا لكتاب من كتب النحاة حتى يتتبع ابن الشجري مؤلفه بالرد عليه، ولهذا تعدد النحاة الذين اعترض عليهم وتنوعوا أفرادا وجماعات، وقد يتكرر الاعتراض أكثر من مرة على نحوي معين في أكثر من موضوع، والنحاة الذين اعترض عليهم ابن الشجري هم:

سيبويه (١٨٠هـ)، الكسائي (١٨٩هـ)، الفراء (٢٠٧هـ)، الأخفش الأوسط (٢١٥هـ)، المبرد (٢٨٥هـ)، ابن كيسان (٢٩٩هـ)، الزجاج (٣١١هـ)، السيرافي (٣٦٨هـ)، أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، الرّماني (٣٨٤هـ)، ابن جني (٣٩٢هـ)، الرّبعمي (٤٢٠هـ)، أبو العلاء المعري (٤٤٩هـ)، يحيى التبريزي (٥٠٢هـ)، أبو نزار ملك النحاة (٥٦٨هـ) (١).

وقد اعترض ابن الشجري على نحويين آخرين دون أن يصرّح بذكر أسمائهم مكتفيا بتصدير الاعتراض بقوله: بعض النحويين، بعض المتأولين، بعض معري القرآن، بعض المتأخرين، كما ظن بعضهم، وقيل (٢).

وكان للاعتراض على جماعة من النحويين كالكوفيين نصيب من اعتراضات ابن الشجري في سبيل دفاعه عن البصريين ونصرهم (٣).

٤. أسباب الاعتراض:

(١) انظر ص ٤١، ٢٠٧، ١١٤، ٣٧، ٢٤، ١٢٢، ٢٣١، ١٥٦، ٢٤٨، ٦٧، ١٣٤، ١٧٢، ١١٨، ١٤٩.

(٢) انظر ص ٣٠، ٢٦٤، ٢٢١، ٢٩٦، ١٩٦، ٩٩.

(٣) انظر ص ٨٠، ١٠٩.

انتهى إلى ابن الشجري تراث نحوي ضخم من علم الأقدمين، فأخذ يقلب فيه فكره ويشحن ذهنه في تبصره والتفقه فيه، ولم يرض أن يكون مقلدا تابعا لمن سبقه من النحاة فكان منه اعتراض عليهم، وحاولت أن أتلمس من خلال دراسة الاعتراضات أسبابا ودوافع ابن الشجري لها، وظهر أنه لم يكن غرضه منها مجرد الاعتراض إظهارا لبراعته ومقدرته النحوية والتباهي بها، وإنما كانت هناك أسباب أخرى أدت إلى هذا الاختلاف والاعتراض مع الأخذ بعين الاعتبار أن المسألة الواحدة من الاعتراض يمكن أن تدخل تحت أكثر من سبب واحد، وهذه الأسباب هي:

١- الانتصار للعلماء أو للمذهب الذي هلك الدليل:

فمن الاعتراضات ما كان دافع ابن الشجري فيها الانتصار لأحد العلماء على عالم آخر، أو الانتصار لمذهب البصريين على مذهب الكوفيين.

فمن الأول انتصار ابن الشجري لسيبويه على غيره من النحويين سواء أكانوا من البصريين أم من الكوفيين كالكسائي والأخفش والمبرد، ففي أغلب المواضع التي ذكر فيها رأي سيبويه نجد أن رأيه عند ابن الشجري هو الأصح، أو الأولى، أو القول المعول عليه، ويدعم ذلك ابن الشجري بالأدلة والبراهين^(١).

ومع انتصار ابن الشجري لسيبويه واحتفائه به وتقديمه على غيره من النحويين إلا أن ذلك لم يمنعه من تقوية قول غيره عليه وتفضيله له متى ما ظهر ما يؤيد ذلك ويقويه، كتقوية قول الأصمعي في بيت دريد بن الصمة:

وإن من خريف فلن يُعَدَمَا^(٢)

وأما الانتصار الآخر من ابن الشجري فهو الانتصار لمذهب البصريين على مذهب الكوفيين في غير ما مرة، كانتصاره لهم في أصل (الذي)، وفي بناء فعل

(١) انظر ص ٨٧، ٣٧، ٤١.

(٢) انظر ص ٤١.

الأمر للمواجهه، وفي عدم جواز مجيء (لولا) بمعنى (لم)^(١)، وهذا من الأدلة على أن ابن الشجري من أتباع البصريين.

بـ الخلاف في الحكم:

كان خلاف ابن الشجري مع غيره من النحويين في الحكم النحوي سببا للاعتراض، وهذا الحكم النحوي تعددت أشكاله على النحو التالي:

❖ الحكم بالبناء أو الإعراب:

كما في الحكم على كسرة المضاف إلى ياء المتكلم، والحكم على ضمة تابع (أي) في النداء^(٢).

❖ الحكم بصحة الاستعمال:

كما في وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) الامتناعية، ومجيء (أن) بمعنى (إذ)^(٣).

❖ الحكم بالزيادة:

كما في زيادة (لا) في أول الكلام، وزيادة الواو العاطفة^(٤).

❖ إلغاء الحكم:

كما في الإعراب من مكانين، والرفع على المجاورة^(٥).

❖ تعليل الحكم:

كما في علة بناء ما كان على (فَعَالٍ) غير اسم فعل الأمر، وعلة حذف نون اسم الفاعل المثني والمجموع المتصل بالضمير^(٦).

❖ الحكم بالتقديم والتأخير:

(١) انظر ص ٧٠، ٨٠، ١٠٩.

(٢) انظر ص ١٣٤، ١٤٩.

(٣) انظر ص ٧٥، ٣٠.

(٤) انظر ص ٦٤، ٩٩.

(٥) انظر ص ١١٤، ٢٨١.

(٦) انظر ص ١٧٢، ١٤١.

كما في تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف^(١).

ج- الخلاف في التوجيه:

فالتوجيه الإعرابي للآيات والأشعار كان سببا لعدد غير قليل من الاعتراضات، والسبب في ذلك حرص ابن الشجري على إعطاء الكلام حقه من المعنى والإعراب؛ لأن الإعراب عنده مرتبط بصحة المعنى أو فسادة.

ويدخل في التوجيه أيضا تقدير الحذوف وهو مرتبط عنده بمطابقة القواعد وحصول الفائدة.

د- أسباب أخرى:

منها الخلاف في العامل، كما في عامل رفع الاسم بعد (إذا)، وعامل الواقع بعد (أمّا)، ومنها الخلاف في أصل البنية، كما في أصل (الذي)، ومنها الخلاف في العمل، كما في عمل (كان) الناقصة في الحال، ومنها الخلاف في الدليل، كما في حجة منع رفع (لولا) الامتناعية الاسم بعدها^(٢)، إلى غير ذلك من الأسباب.

هـ- أدلة ابن الشجري:

لا بد للمعتز من أن يقرن اعتراضه بالدليل وإلا لم يكن له قيمة ولا فائدة، ولذا حرص ابن الشجري على إقامة الدليل في كل اعتراض، ولم يقتصر على دليل واحد فيها بل نوع في الأدلة، كما أنه قد يأتي بأكثر من دليل في الاعتراض الواحد، وكانت أدلته إما نقلية وإما عقلية، إضافة إلى الإجماع، والتوافق بين المعنى والإعراب، ويمكن إبراز ملامح أدلته فيما يلي:

أ- الدليل النقلى:

ظهر من خلال الاعتراضات أن احتجاج ابن الشجري بالدليل النقلى لم يكن كثيرا مقارنة بالدليل العقلي، والدليل النقلى عنده يدور في فلك القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، والشعر المحتج به، ولعل أهم مظاهر الاحتجاج بهذا الدليل ما يلي:

(١) انظر ص ١٢٢.

(٢) انظر ص ١٧٦، ١٨٥، ٧٠، ١١٨، ١٩١.

❖ إثبات استعمال:

ففي ردّ ابن الشجري على المبرد احتجّ على صحة استعمال (لولاك) بالشعر كما جاء في بيت يزيد بن الحكم وغيره.

كما احتجّ بالشعر أيضا على خروج (سوى) من الظرفية كما جاء في بيت الأعمش أثناء رده على أبي نزار^(١).

واحتجّ بالشعر كذلك لرد إنكار المبرد وقوع (أن) المخففة من الثقلية بعد الخوف المؤول باليقين كما جاء في بيت أبي محجن الثقفي. واحتجّ بأبيات عدة على جواز الترخيم في غير النداء ضرورة على لغة مَنْ ينتظر^(٢).

❖ إثبات إعراب:

ففي إعراب (الخيلُ الفضلُ) استدلّ ابن الشجري على أن (الفضلُ) نعت للمعنى ببيت لبّيد:

طلب المعقب حقّه المظلوم

كما استدلّ على ذلك أيضا بجواز العطف على المعنى كما في قراءة الحسن: ﴿إِنَّ الَّذِينَ

كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ﴾.

واستدلّ ابن الشجري ببيت رؤبة:

يا أيها الجاهلُ ذو التَّنْزِي

على أن ضمة تابع (أي) في النداء إعراب^(٣).

❖ إفساد تعليل:

(١) انظر ص ٧٥، ٥٥.

(٢) انظر ص ٢٤، ١٦٠.

(٣) انظر ص ٢٨١، ١٥٠.

ففي معرض إفساد ابن الشجري علة النحويين في عدم الجمع بين النون والضمير في اسم الفاعل المثني والمجموع المتصل بالضمير استدلال بقراءة من خفف النون في ﴿وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾، حيث لم يمتنع الجمع بين نون التوكيد الخفيفة والضمير، وحكم هذه النون حكم التنوين في أنه لا ينفصل^(١).

❖ تقوية الحكم:

حيث قوّى تضمين الفعل المتعدي معنى اللزوم في ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ بوجود نظائر له في القرآن وشعر العرب.

وقوّى الاستدلال برسم المصحف في إعراب الضمير في ﴿وَإِذَا كَأْلُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ بما جاء في آيات أخرى.

١٠ وقوّى مجيء (أن) المخففة من الثقيلة بعد الخوف اليقيني بمجيء الثقيلة بعد الخوف في القرآن والشعر^(٢).

وللاحتجاج بالسمع عند ابن الشجري أصول منها:

❖ لا يكفي السماع الواحد للاحتجاج به:

حيث ردّ ابن الشجري استدلال السيرافي على منع رفع (لولا) الاسم لعدم اختصاصها به؛ لأنه احتج بيت شعري واحد وهو لا يكفي^(٣).

١٥ ❖ الشذوذ لا ينافي الفصاحة:

فالخرف الشاذ أو الحرفان أو الثلاثة إذا وقع في قصيدة من الشعر القديم لم يكن قادحا في قائلها، ولا دافعا للاحتجاج بشعره، ولهذا احتج ابن الشجري بشعر يزيد بن الحكم الثقفى، على الرغم مما قيل بأن في شعره أخطاء^(٤).

(١) انظر ص ١٤١.

(٢) انظر ص ٢٢٦، ٢٦٤، ٢٤.

(٣) انظر ص ١٩١.

(٤) انظر ص ٧٥.

❖ تأويل السماع:

وذلك متى ما تعارض السماع الواحد مع القياس الكثير فإن السماع يؤول، ولهذا أول ابن الشجري ما قيل في تقديم الحال على صاحبها المجرور في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾^(١).

❖ الدليل العقلي:

اعتمد ابن الشجري على الدليل العقلي كثيرا في اعتراضاته، وظهر من خلال الدراسة إتباعه لمنهج البصريين في ذلك، وهذا الدليل العقلي يدور في فلك القياس والتعليل، وللاحتجاج بهذا الدليل مظاهر عدة ومنها:

❖ الحمل على الكثير:

١٠ ردّ ابن الشجري زيادة الواو العاطفة وفسر الشواهد المحتملة لذلك على حذف الجواب لأنه كثير، وقدّر المحذوف مبتدأ في ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ لأن حذف المبتدأ كثر في القرآن^(٢).

❖ الاطراد في العلة:

١٥ ردّ ابن الشجري علة المبرد والرّبعي في بناء ما جاء على (فَعَال) غير اسم فعل الأمر لورود ما ينقضها، وكذا علة النحويين في حذف نون اسم الفاعل المثنى والمجموع المتصل بالضمير^(٣).

❖ القياس في العامل:

٢٠ لا يجوز عند ابن الشجري تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف؛ لأن قياس العامل في الحال أن يكون العامل في صاحبها على الأغلب، ولهذا أيضا ضَعَف مجيء الحال من المضاف إليه.

(١) انظر ص ١٢٢.

(٢) انظر ص ٩٩، ٢٤٨.

(٣) انظر ص ١٧٢، ١٤١.

ولا يجوز عنده أن تعمل (لولا) الرفع في الاسم بعدها؛ لأن قياس عامل الرفع من الحروف أن يرفع اسماً وينصب الآخر.

ولا يجوز كذلك أن يعمل ما بعد الظرف في الظرف في: أمّا عندك فإني جالس؛ لأن القياس في (إنّ) قطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها.

والمقياس في إضمار (كان) يمنع من تقديرها في قوله تعالى: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَّكُمْ﴾^(١).

وليس فعل الأمر مجزوماً بتقدير اللام الأمرية؛ لأن إضمار الجار وهو عامل أقوى من حرف الجزم لا يسوغ إلا على سبيل الشذوذ، فامتناعه في الجازم أجدر^(٢).

❖ الحمل على النظر والشبيه:

الاسم بعد (إذا) الزمانية مرفوع بإضمار فعل؛ لشبه (إذا) بحرف الشرط في أنها تقتضي جواباً، وتنقل الماضي إلى المستقبل.

وضمة تابع (أي) في النداء إعراب؛ لشبه ضمة المنادى بضمّة المبتدأ من حيث أطراد الرفع فيهما، ومن حيث إن الاطراد معنى كما أن الابتداء معنى.

١٥ وفعل الأمر لم يعرب لعدم وجود مشابهة بينه وبين الاسم بوجه، بخلاف الفعل المضارع.

ولم يسعّ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار لأن الضمير المجرور أشبه التنوين من عدة وجوه^(٣).

❖ عدم الدليل على الحذف أو الزيادة:

٢٠ ردّ ابن الشجري تقدير الأخفش للمفعول الثاني إذا وقعت أنّ وصلتها بعد أفعال القلوب لأنه لم يظهر في شيء من كلام العرب.

(١) انظر ص ١٢٢، ٢٧٣، ١٩١، ١٨٥، ٢١٤.

(٢) انظر ص ١٠٩.

(٣) انظر ص ١٧٦، ١٤٩، ١٠٩، ٢٠٧.

ورد قول الأخفش في نوع (ما) التعجبية لأن فيه تقدير خبر لم يظهر في شيء من كلامهم، ورد قول مَنْ جعل (إن) شرطية في قول دريد بن الصمة:
فإن جزعا وإن إجمال صبر

لأن فيه حذف جوابين لا دليل عليهما.

ورد زيادة الواو العاطفة لعدم ثبوت ذلك في شيء من الكلام الفصيح^(١).

❖ السافي:

رد ابن الشجري إعراب الأسماء الستة من مكانين لأنه لا يجمع بين إعرابين كما لا يجمع بين تأنيثين ولا تعريفين^(٢).

❖ وجود الفرق:

١٠ رد ابن الشجري تسوية الفراء الرفع في قوله تعالى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾

والرفع في قراءة قوله: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ لوجود الفرق بينهما.

كما رد القول بأن (لا) في قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ بمثلتها

في قوله: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ لوجود الفرق بينهما.

ورد تشبيه الرماني حذف (لا) للدلالة عليها في قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ

١٥ أَن تَضِلُّوا﴾ بحذفها للدلالة عليها في جواب القسم لوجود الفرق بين دلالتها

الحذف في الموضعين^(٣).

❖ التمسك بالأصل:

رد ابن الشجري حكم ابن جني على كسرة المضاف لياء المتكلم بأنها ليست

بإعراب ولا بناء؛ لأن الحركة التي تحدث عن عامل إعراب، والتي تحدث عن

علة بناء، وهي هنا حدثت عن علة.

(١) انظر ص ٣٧، ٨٧، ٤١، ٩٩.

(٢) انظر ص ١١٤.

(٣) انظر ص ٢٦٠، ٦٤، ٢٠٧.

وردَّ على سيبويه جعل (إنَّ) بقية (إمَّا) في قول النمر بن تولب:

وإنَّ من خريف فلن يَعْدَمَا

لأنَّ (إمَّا) لا تستعمل إلا مكررة، أو يكون معها ما يقوم مقام التكرير، ولأنَّها لا تقتضي وقوع الفاء بعدها ولا يجوز ذلك فيها.

وردَّ قول مَنْ جعل عطف ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ على الضمير المجرور قبله لأنَّ عطف

الاسم الظاهر على الضمير المجرور لا يسوغ إلا بإعادة الجار^(١).

ج- الإجماع:

وهو من الأدلة المعتمدة عند ابن الشجري، فما ذهب إليه المبرد من أنَّ العامل في الاسم الواقع بعد (أَمَّا) هو ما بعد (إنَّ) في مثل: أَمَّا اليوم فإني منطلق، قول مباين للصحة خارق للإجماع، ويلزم منه مسألة فاسدة في قول جميع النحويين وهي: أَمَّا زيدا فإني ضارب.

وما ذهب إليه أبو نزار في: يا أيها الرجل، من الحكم على الضمة بأنها بناء، وأنَّ الألف واللام ليست للتعريف وإنما هي بدل من (يا)، وأنَّ (ها) أيضا بدل من (يا)، كل ذلك مخالف لقول الجماعة، وخلف من القول^(٢).

د- التوافق بين المعنى والإعراب^(٣):

كانت غاية ابن الشجري ومطلبه موافقة تفسير الإعراب لتفسير المعنى، وفي سبيل ذلك أخضع الإعراب للمعنى مما أداه إلى رد عدد من الأوجه الإعرابية لا يستقيم فيها المعنى، فمن ذلك إنكاره وجه الرفع في (رئمان انف) في بيت أفنون التغلبي؛ لأنَّ إعطاء الكلام حقه من المعنى والإعراب إنما هو بالنصب.

(١) انظر ص ١٣٤، ٤١، ٢٠٧.

(٢) انظر ص ١٨٥، ١٥١.

(٣) سبق أن تحدث عن هذا التكريتي في كتابه ابن الشجري ومنهجه في النحو ص ٢٤٧.

ومن ذلك ردّه أن يكون (مُخَضَّبًا) في بيت الأعشى صفة لرجل لما فيه من فساد المعنى؛ لأن ذلك يخرج من حيز التشبيه والجاز إلى الوصف الحقيقي والشاعر لم يرد ذلك.

ومن ذلك ردّه أن يكون الضمير مرفوعا في ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ لما فيه من فساد المعنى لأن الضمير عائد على الناس.

ومن ذلك اشتراطه لصحة كون المصدر المؤول في موضع نصب بدلا من (ما) أو في موضع رفع خبرا مبتدأ محذوف في قوله تعالى: ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ أن تكون (لا) زائدة في الإعرابين لتلا يفسد المعنى^(١).

ولم يكن سيف المعنى عند ابن الشجري مُشْهَرًا على الأوجه الإعرابية فحسب بل سلطه على معاني الحروف أيضا، فلم يوافق على أن تكون (أن) بمعنى (إذ) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا﴾ لأنه يفسد المعنى ويحيله، إذ لا يصح إلا بتقدير: من أجل أن يكبروا^(٢).

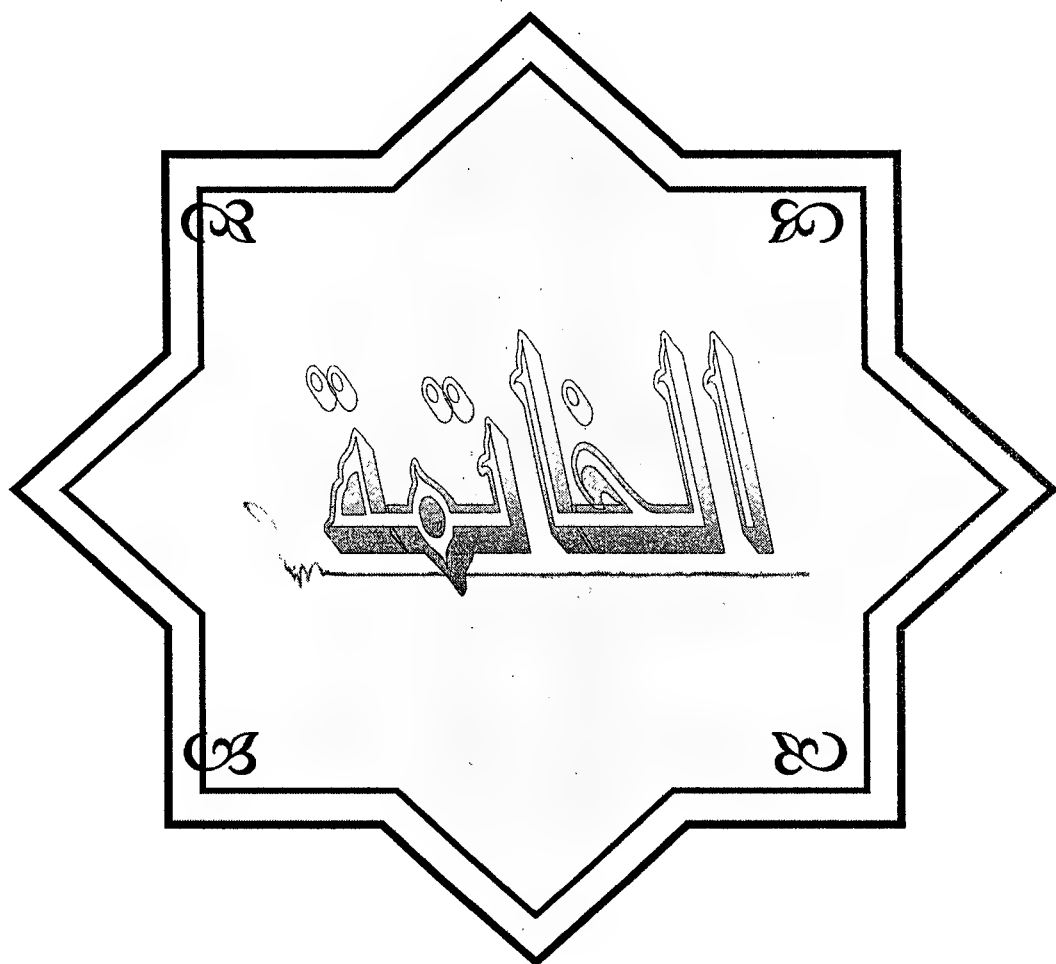
ومن جهة أخرى نجد ابن الشجري يخضع المعنى للإعراب، فيرد ما كان تفسير معنًى ولم يتضمن حقيقة الإعراب، كما في تقدير الزجاج والفارسي لـ ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾، كما رد مجيء (لولا) بمعنى (لم) في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَّةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيْمُنُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾؛ لأنه وإن كان موافقا للمعنى إلا أنه مباين لأصح الإعرابين^(٣).



(١) انظر ص ٢٩٢، ٢٧٠، ٢٦٤، ٢٢١.

(٢) انظر ص ٣٠.

(٣) انظر ص ٢٤٨، ٨٠.



الحمد لله أولاً وأخيراً، والصلاة والسلام على مَنْ بعثه ربه هادياً ومبشراً ونذيراً، وبعد:

ففي نهاية هذا التطواف مع اعتراضات ابن الشجري النحوية على النحويين في (الأمالي) أسجل هنا أهم نتائج البحث التي ظهرت من خلال دراسة هذه الاعتراضات، وهي:

١- ابن الشجري إمام من أئمة العربية، وعَلِمَ من أعلامها الكبار، استفاد من الكم الهائل من علم المتقدمين، وكان له أثره الذي لا يُنكر عند المتأخرين.

٢- لم يكن ابن الشجري من النحاة المقلّدين المسلّمين بكل ما وصل إليه من تراث الأقدمين النحوي، بل كان صاحب شخصية نحوية مستقلة ظهرت من خلال إخضاعه هذا التراث للنقد والتمحيص، وما اعتراضاته على النحويين إلا دليل على ذلك.

٣- ظهرت القيمة العلمية لاعتراضات ابن الشجري على النحويين من عدة نواح:

❖ نَقْلُ آراء لبعض النحويين لا توجد في كتبهم المطبوعة التي بين أيدينا كـ بعض آراء سيويوه والمبرد، مما يدل على وجود نسخ أخرى لكتبهم رجع إليها ابن الشجري.

❖ حِفْظُ آراء لبعض النحويين لم يظهر لهم - حتى اليوم - كتاب نحوي مطبوع كالربيعي.

❖ نَقْلُ نصوص من كتب يغلب على الظن فقدانها، ككتاب (التذكرة) لأبي علي الفارسي.

❖ تَسْجِيلُ صورة من صور التأليف النحوي المتمثل في الفتاوى النحوية، كما في فتوى أبي نزار.

❖ من أظهر ما يدل على قيمتها العلمية أن أبا البركات الأنباري اعتمد على عدد غير قليل من اعتراضات شيخه ابن الشجري على الكوفيين وبنى عليها كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف).

- ٤- أثبت البحث أن بعض اعتراضات ابن الشجري على النحويين لم يُسبق إليها، وأن بعضها سبقه إليها عدد من النحاة، كالأخفش الصغير، والفارسي، وابن جني وغيرهم، وقد اتكأ ابن الشجري في حججه على كلامهم أحيانا دون تصريح منه بذلك.
- ٥- أظهر البحث أن بعض اعتراضات ابن الشجري على النحويين كان لها صدق في مؤلفات المتأخرين موافقة أو اعتراضا كما في (المغني) لابن هشام، و(البرهان في علوم القرآن) للزركشي، و(خزانة الأدب) و(شرح أبيات المغني) للبغدادى.
- ٦- اتضح من خلال البحث أن الصواب كان مع ابن الشجري في اعتراضاته على النحويين في الأعم الأغلب، وأن عددا قليلا فقط كان فيه نظر؛ لأن وجه الاعتراض مُعارض بغيره.
- ٧- تأكد من خلال البحث اعتماد ابن الشجري المذهب البصري في اعتراضاته، سواء من حيث المصطلحات أم من حيث تطبيق أصول المذهب البصري في السماع والقياس والأعاريب.
- ٨- ظهر من خلال البحث أن الأسلوب الذي اعتمده ابن الشجري في اعتراضاته على النحويين يترع إلى السهولة وطرح التكلف، والبعد عن الجدل المنطقي المغالى فيه.
- ٩- تبين من خلال البحث أن ابن الشجري كان دقيقا، وصاحب نظرة فاحصة، ظهر ذلك من خلال إيضاحه للفروق الدقيقة بين المتشابهات والمتماثلات التي قال بها عدد من النحاة في بعض الاعتراضات.
- ٢٠



الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

فهرس القوافي الشعرية

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

أَوَّلُ

الْأَمَلَاتِ الْقُرْآنِيَةِ الْكَبِيرَةِ

رقم الصفحة	الآية ورقمها (١)
	سورة الفاتحة
١٥٠	الْحَمْدُ لِلَّهِ (١) *
١٥٠	الْحَمْدُ لِلَّهِ (١) *
	سورة البقرة
١٩٦	سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ (٦)
٩٧، ٩٤	وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ (١٠) *
٢٥١	أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ (٦٠)
٢٤٠	وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ۖ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ (٨٩)
٣٠٩، ٢٨٢، ٢٨١	إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعُونَ (١٦١) *
١٠٥	وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ (١٦٥)
١٢٢	أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً (٢٠٨)
٢٦٧، ٢٦٤	خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ (٢٤٣)
٢٦٧، ٢٦٤	قَالُوا لِنَبِيِّ هُمْ (٢٤٦)
	سورة آل عمران
١٣٤	لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ (٢٨)

(١) الآيات التي فوقها * قراءة.

٢٤٠	لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ تُحَمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (١٨٨)
	سورة النساء
٢٢٧	وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ (٢)
٢٧٩	فَكُلُوا مِنْهُنَّ مِمَّا كَرِهَتْ أُنْفُسُ كُنُوزِكُمْ (٤)
٣١٥، ٣٣، ٣٠	وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا (٦)
٢١٨	وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ (٢٥)
٢٧٨، ١٣١، ١٣٠	وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا (٧٩)
٢٠١	أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ (٩٠)
٢٠٦، ٢٠٥	حَصِرَ صُدُورُهُمْ (٩٠)*
٣١٤، ٢٠٧	لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ (١٦٢)
٢١٥	فَقَامُوا خَيْرًا لَكُمْ (١٧٠)
٣١٢، ٢١٩، ٢١٤	وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهَى خَيْرًا لَكُمْ (١٧١)
٣١٣، ٦٧	يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا (١٧٦)
	سورة المائدة
٣١	وَلَا تَجْرِمَنكُمْ شَتَائِنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ (٢)

٢٩	وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً (٧١)*
	سورة الأنعام
١٠٥	فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى (٣٥)
٢٨، ٢٤	وَلَا تَخَافُوكَ أَنْكُمُ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ (٨١)
٣١٥، ٢٢١	قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ عَنِ الْفُتُورِ بِهـ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا (١٥١)
	سورة الأعراف
٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١	مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ (١٢)
٥٨	مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا (١٢٩)
	سورة الأنفال
١٤٧، ١٤٦، ١٤٥	وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كُنَّا هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٢)
	سورة التوبة
٣٥	وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ (٦)
٣٢	لَا تَتَّخِذُوا ءِآبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنْ اسْتَحَبُّوا (٢٣)
٢٠١	فَتَلَهُمُ اللَّهُ (٣٠)
٢٢٩	فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ (٥٥)
٢١١	يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ (٦١)

	سورة يونس
٣٥	وَعَاخِرُ دَعْوَانَهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٠)
١١٠	فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا (٥٨)*
٣١٥، ٨٠	فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَتَنْفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ (٩٨)
٨٥، ٨٢، ٨١	فَهَلَّا كَانَتْ (٩٨)*
	سورة هود
٨٠	فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَخَذْنَا مِنْهُمْ (١١٦)
	سورة يوسف
١٠٠	فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ (١٥)
	سورة الرعد
١٠٥	وَلَوْ أَنَّا قُرْءَانًا سِيرَتِ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُفِّرَتْ بِهِ الْمَوْتَى بَلِ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا (٣١)
	سورة إبراهيم
١٩٦	سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا (٢١)
	سورة النحل
٩٤	فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ (١١٤)
	سورة الكهف
٣١	فَلَعَلَّكَ بَاسِغٌ نَفْسِكَ عَلَىٰ ءَاثَرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا (٦)
٣١٠، ٢٢٩، ٢٢٧، ٢٢٦	وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ (٢٨)

	سورة مريم
٣١	أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا (٩١)
	سورة طه
٢٣٦	وَمَا تَلَّكَ يَمِينِكَ يَمْوَسَى (١٧)
٥٣	إِنَّ هَذَا لَسَجِرَانِ* (٦٣)
٢٧، ٢٦	أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا* (٨٩)
	سورة الأنبياء
١٠٠	حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ (٩٦) وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ (٩٧)
	سورة الحج
٢٣٥، ٢٣١	يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نُنْفَعُهُ ^ع ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ (١٢)
٢٣٥، ٢٣١، ٢٣٠	يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ^ع لَبِئْسَ الْمَوْلَىٰ وَلِبِئْسَ الْعَشِيرُ (١٣)
٢٣٢	يَدْعُوا مَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ^ع (١٣)*
	سورة الفرقان
١٣٢	أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا (٤١)
	سورة الشعراء
٢٦٣، ٢٦٢	وَأَكْثَرُهُمْ كَذِبُونَ (٢٢٣)
٣١٣، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦٠	وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ (٢٢٤)

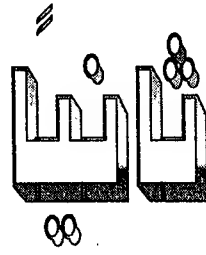
	سورة العنكبوت
٥٠	وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا (٣٣)
	سورة الروم
٣١٠، ١٤٣، ١٤١	وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ* (٦٠)
	سورة الأحزاب
٣٢	وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ (٥٠)
	سورة سبأ
٣١١، ١٢٨، ١٢٤، ١٢٢	وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ (٢٨)
٧٦، ٧٥	لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ (٣١)
	سورة يس
٢٤٧	يَسَ (١) وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ (٢) إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ (٣)
٢٤٧	لِتُنذِرَ قَوْمًا (٦)
	سورة الصافات
١٠٢، ١٠٠	فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ (١٠٣) وَنَدَيْنَاهُ أَنْ يَتَابِعْ رَاهِيمُ (١٠٤)
	سورة ص
٢٤٧، ٢٤٣، ٢٤١	صَ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ (١)
٢٤٦، ٢٤٣، ٢٤٢	بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ (٢)
٢٤٣، ٢٤١	كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ (٣)

٢٤٧، ٣٠	وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِّنْهُمْ (٤)
٢٤٤	إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ (١٤)
٢٤٥، ٢٤٤، ٢٤١	إِنْ ذَلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُمِ أَهْلِ النَّارِ (٦٤)
	سورة الزمر
٢٣١	وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ (٣)
١٤٧	قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِيمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ (٤٦)
١٠٠	حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا (٧١)
٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤	حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ (٧٣)
	سورة فصلت
١٨٩	وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ (١٤)
١	لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (٤٢)
	سورة الزخرف
٣١	أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ (٥)

	سورة محمد
٤٢	فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً (٤)
	سورة الحجرات
٢٥٠	أَجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ (١٢)
٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١	وَلَا يَغْتَبِ بَّعْضُكُم بَعْضًا أَتُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهَتْمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ (١٢)
٣١	يَمْنُونَ عَلَيْكَ أَن أَسْلَمُوا (١٧)
	سورة الطور
٢٧٦، ٢٧٩	كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا (١٩)
	سورة الواقعة
٦٤، ٦٥، ٣١٣	فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ (٧٥)
	سورة الممتحنة
٣٢	خُذِرْ جُونِ الرَّسُولِ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا (١)
	سورة الصف
٢٥٥	يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَىٰ تَجَرَّةٍ تُنَجِّيْكُمْ مِّنَ عَذَابِ آلِيمٍ (١٠) تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (١١) يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ (١٢)
٢٥٦	ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا (١١)*
٢٥٦	تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُوا (١١)*

	سورة الحاقة
٢٧٩	كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا (٢٤)
٦٥	فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ (٣٨)
	سورة المعارج
٢٢١، ٦٥، ٢٢٢	فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ (٤٠)
	سورة القيامة
٣١٣، ٦٤	لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ (١)
	سورة الانسان
٢٦٠، ٢٦٣، ٣١٣	يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا (٣١)
	سورة النبا
٩٧	وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا (٢٨)
	سورة عبس
٣٢	أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى (٢)
	سورة التكويد
١٧٨، ١٧٦	إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ (١)
	سورة الانفطار
١٧٧، ١٧٦	إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ (١)
	سورة المطففين
٢٦٨، ٢٦٤	إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ (٢)
٣١٥، ٣١٠، ٢٦٤	وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ (٣)

	سورة الانشقاق
١٧٨، ١٧٧، ١٠٣	إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ (١)
١٠٣	وَأُذِنتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ (٢)
٦٥	فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ (١٦)
	سورة الشمس
٢٤٣	وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا (١)
٢٤٣	قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا (٩)
	سورة الضحى
١٨٩	فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (٩)



فخرنا الثقافي الشعبي

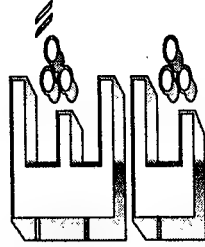
القافية	البحر	رقم الصفحة
- ب -		
مُخَضَّبًا	الطويل	٢٧٠
- ب' -		
لَحِيْبُ	الطويل	١٣١ ، ١٢٤
فِيْجِيْبُ	الطويل	١٦٣ ، ١٦٠
اَلْحَبُّ	الكامل	١٠١ ، ٩٩
شُبُوَا	الكامل	١٠١ ، ٩٩
يَتَلَهَّبُ	الكامل	٢٧٤ ، ٢٧٣
- ب -		
قَرِيْب	الوافر	٣٣
- ت -		
اَسْتَحَلَّتْ	الطويل	٢٧٧ ، ٢٧٦
- ج -		
اَحْجَجْ	السريع	٧٦ ، ٧٥
- ح -		
مَصْبُوْحُ	البسيط	١٩١
- ح -		
شَرَاْح	الوافر	١٦٤
- د -		
وَعِيْدَا	الطويل	٢٧٧
اَيَّدَا	الرجز	٧٧
- د' -		
شَدِيْدُ	الطويل	١٣٢ ، ١٢٥

٥٥	الكامل	يوجدُ
٧٧	الرجز	تُجَحَدُ
١٢٠، ١١٨	المنسرح	أَمْرُهَا
		- د -
١٣٢، ١٢٤	الطويل	عِنْدِي
٨٤	البسيط	أحد
٨٤	البسيط	الجلد
١٩٢	البسيط	لِمَحْدُود
		- ز -
١٦٢	الطويل	والْخَصَرُ
		- ز -
١٦٤	الطويل	قَسُورًا
		- ر -
٩	الطويل	الْخَبْرُ
١٨١	الطويل	جَازِرُ
١٦٢	الطويل	تُذَكِّرُ
١٧٩	الطويل	غَامِرُ
٢٦	البسيط	بَشْرُ
٢٧٨	البسيط	الظَّفَرُ
٧٨	المتقارب	العسكرُ
		- ر -
٩٨	الطويل	وَالْعَدَرُ
١٠٣	الطويل	كَسْرِي
١٧٠، ١٦٩	البسيط	عَمَّار

٩	البسيط	الخبر
٩	البسيط	بصري
٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٨	الوافر	صَبْر
٣١٣		
٥٦	الكامل	المُشْتَرِي
٣٢	الخفيف	بُنْكَر
		- ز -
٣٠٩، ١٥٢، ١٥٠	الرجز	التَّنْزِي
		- ظ -
١٧١، ١٦٣، ١٦١	الوافر	حِفاظ
		- غ -
١٧٩	الطويل	المُدْرَعُ
٣٢	الطويل	الْمُقْطَعُ
		- ع -
٢٨، ٢٤	الطويل	قاطعي
١٦٣	الوافر	سَمَاعِي
		- ف -
١٩٢	البسيط	لاختلفوا
		- ق -
٢٣٦	الطويل	طَلِيقُ
٢٨، ٢٤	الطويل	أذوقُها
٢٤	الطويل	عُرُوقُها
		- ك -
٥٦، ٥٥	الطويل	لِسَوَائِكَا

١٧٩	الطويل	شَمَالُكَ
		- ل -
٢٧٦	البسيط	مَحَلَّالَا
١٦٨ ، ١٦٣	الوافر	أُثَالَا
٢٣٤	الكامل	الأخْوَالَا
		- ل -
٧٨	الطويل	رَحْلُ
٧٨	الطويل	أَصْلُ
٤٨	الطويل	خِيَالُهَا
٢٨١	البسيط	الْفُضْلُ
١٦٩	مخلّع البسيط	أُثَالُ
		- ل -
١٣١ ، ١٢٤	الطويل	حِبَالِ
١٩٢	الطويل	شُعْلِي
١٠١	الطويل	عَقَنْقَلِ
١٩٢	الوافر	احتمالي
١٠١	الكامل	بِخِيَالِ
١٠١	الكامل	يُفْعَلِ
٢١٠	المتقارب	السَّعَالِي
		- م -
١٦٦ ، ١٦٢	الوافر	أُمَامَا
٢٨٠	الرجز	نَائِمَا
٧٧	الرجز	نَفْسَاهُمَا
٣١٤ ، ٣٠٦ ، ٤٥ ، ٤٢ ، ٤١	المتقارب	يَعْدَمَا

٤٧، ٤٥	المقارب	والسَّاسَمَا
		- م -
١٦٣	البسيط	عَلِمُوا
١٧٨	الوافر	الظَلُومُ
٣٠٩، ٢٨٣، ٢٨١	الكامل	المظلومُ
٢٨٦	الكامل	وَأَمَامُهَا
		- م -
٣٤، ٣٢	الطويل	خَازِمٍ
٢٨٩	الكامل	الأحلام
		- ن -
٧٦	الطويل	حَسَنٌ
		- ن -
٥٦	الطويل	سَوَائِنَا
٢٧٥، ٢٧٣	الكامل	وَالْقَنَا
٢٨١	الرجز	وَاللَّيَّانَا
		- ن -
٢٧١، ٢٧٠	الطويل	مُخْتَضِبَانِ
٢٩٢	الطويل	بِاللَّبَنِ
١٠٣	الكامل	يَبْغِينِي
		- و -
٢٩٦	الطويل	مُرْتَوِي
٧٦، ٧٥	الطويل	مُنْهَوِي
		- ي -
٢٩٧، ٢٩٦	الطويل	راضيا



فكر في المصادر والبرامج

أولاً: المخطوطات والرسائل العلمية:

• ابن كيسان النحوي، محمد حمود الدعجاني، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا العربية، ١٣٩٧هـ.

• إعراب الحماسة، لأبي الفتح عثمان بن جني، مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى عن نسخة مكتبة بني جامع بتركيا.

• شرح كتاب سيويه، لأبي سعيد السيرافي، مصورة دار الكتب المصرية.

• ما اختلف في اسميته وفعليته وحرفيته، لحسن بن حسين المالكي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا العربية، ١٤٢٣هـ — — ١٤٢٤هـ.

• منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان محمد الأندلسي، مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى عن نسخة الخزانة العامة بالرباط.

ثانياً: المطبوعات:

• آراء ابن الشجري عند ابن هشام في المغني، تحقيق ودراسة د. يسرية محمد إبراهيم، المطبعة الإسلامية الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م.

• ابن الشجري ومنهجه في النحو، لعبد المنعم التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، ط ١، ١٩٧٤م.

• ابن عمرون النحوي، للدكتور إبراهيم بن صالح الحنود، مطبعة السفير، الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٢م.

• ابن كيسان النحوي، للدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة، ط ١، ١٣٩٥هـ — ١٩٧٥م.

• الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق فواز زمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٣م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق د. عبد المجيد ذياب، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- الأصول في النحو، لمحمد بن سهل بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٧هـ - لا - ١٩٩٦م.
- الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أعجب العجب في شرح لامية العرب، لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق د. محمد إبراهيم حور، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، للحسين بن أحمد بن خالويه، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، للحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد النحاس، تحقيق د. زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٧، ١٩٨٦م.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، شرحه وكتب هوامشه الأستاذ عبد أ. علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الإغفال، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. عبد الله الحاج إبراهيم، الجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لأبي الحسين بن الطراوة، تحقيق د. عياد الشبيبي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، للحسن بن أسد الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، ط ٢، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- الاقتصاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيّد البطليوسي، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
- الإقليد في شرح المفصل، لأحمد بن محمود الجندي، تحقيق د. محمود الدراويش، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ألفية ابن مالك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٩٨م.

- الأملالي النحوية، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق هادي حمودي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لعلي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مصر، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن ولّاد، تحقيق د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق د. موسى العليلي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، العراق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- البحر المحيط، لأبي حيان محمد الأندلسي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- البحر المحيط في أصول الفقه، لحمد بن بهادر الزركشي، ضبط وتعليق د. محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- البديع في علم العربية، لابن الأثير الجزري، تحقيق د. فتحي عليّ الدين ود. صالح العايد، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، لحمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله الإشيلي، تحقيق د. عياد الشبيبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات النحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- بقية الخطاريات، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. محمد الدالي، ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٦٧، ج ٣، جهادى الآخرة ١٤١٢هـ - يناير ١٩٩٢م.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.
- البيان في شرح اللمع، للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق د. علاء الدين حمويه، دار عمار، الأردن، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق على شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٩٤م.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، الجزء الخامس، ترجمة د. رمضان عبد التواب، دار المعارف، مصر، ١٩٧٦م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، تواريخ طباعة متعددة.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- التبصرة والتذكرة، لعبد الله بن علي الصيمري، تحقيق د. فحي علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق على البجاوي، دار الجليل، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- التبيان في أقسام القرآن، للإمام ابن قيم الجوزية، علق عليه وصححه فواز زمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، لعبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق د. عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التخمير (شرح المفصل في علم العربية)، لصدر الأفاضل القاسم الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان محمد الأندلسي، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط ١، تواريخ طباعة متعددة.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين الدماميني، تحقيق د. محمد المفدى، ط ١، تواريخ طباعة مختلفة.
- التعليقة على كتاب سيويه، لأبي على الحسن الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، مطابع الحسني، الرياض، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق د. عبد الله عبد الحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- التفسير الكبير، للإمام الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣.

- تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب، لأبي القاسم سعيد الفارقي، تحقيق د. سمير معلوف، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- التكملة، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- التنبيهات على أغاليط الرواة، لعلي بن حمزة البصري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف، مصر.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لعلي بن محمد بن خروف الإشيلي، تحقيق خليفة محمد بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ليبيا، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد الأزهرى، تحقيق إبراهيم الإبياري، الجزء ١٥، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م.
- التهذيب الوسيط في النحو، لابن يعيش الصنعاني، تحقيق د. فخر قداره، دار الجليل بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- توجيه اللمع، لأحمد بن الحسن بن الخباز، تحقيق د. فايز دياب، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تحقيق د. يوسف المطوع، ط٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الجامع لأحكام القرآن، ل محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الجمل، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

• الجمل في النحو، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

• الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

• جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين بن علي الإربلي، تحقيق د. إميل يعقوب، دار النفائس، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

• حاشية الأمير علي مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، مصر.

• حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

• حاشية الشهاب على تفسير البضاوي، دار صادر، بيروت.

• حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، مصر.

• حاشية على شرح بانت سعاد، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق نظيف محرم، نشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

• الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

• حروف المعاني، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

• الحماسة الشجرية، لابن الشجري هبة الله بن علي الحسني، تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٠م.

• خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٦هـ — — ١٩٨٦م.

• الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

• الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، للدكتور محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧٤م.

• دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمه، دار الحديث، القاهرة.

• الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م.

• دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق د. أحمد القيسي ود. حسين تورال ود. حاتم الضامن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ — — ١٩٨٧م.

• ديوان ابن مقبل، تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦هـ — ١٩٩٥م.

• ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري (التيبان في شرح السديوان)، ضبطه وصححه مصطفى السقا وإبراهيم الإياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.

• ديوان الأسود بن يعفر، صنعة نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٣٨٨هـ — ١٩٦٨م.

• ديوان الأعشى، شرحه وضبطه د. عمر فاروق الطباع، دار القلم، بيروت.

• ديوان امرئ القيس، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ — ١٩٨٩م.

• ديوان أوس بن حجر، تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

• ديوان جرير، شرحه وضبطه د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

• ديوان جميل بثينة، دار بيروت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

• ديوان حسان بن ثابت - رضي الله عنه -، شرح وتقديم عبد أ. مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

• ديوان دريد بن الصمة الجشمي، تحقيق محمد البقاعي، دار قتيبة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

• ديوان ذي الرمة، شرح الإمام أبي نصر الباهلي، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

• ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بنشره وليم بن الورد البروسي، ضمن كتاب (مجموع أشعار العرب)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.

• ديوان عبيد بن الأبرص، شرح أشرف عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

• ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

• ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

• ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

• ديوان لبيد بن ربيعة العامري، شرحه وضبطه د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

• ديوان النابغة الذبياني، شرح وتعليق د. حنا الحقي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

• ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٩٥م.

• رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، تحقيق د. عائشة بنت الشاطئ، دار المعارف، مصر، ط ٦، ١٩٧٧م.

• الرشاد في شرح الإرشاد، لمحمد بن السيد الشريف الجرجاني، تحقيق منصور الغامدي، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، ط ١، ١٤١٧هـ.

• رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق د. أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

• زاد المسير في علم التفسير، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، المكتب الإسلامي، ط ١.

• سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

• سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلي بن محمد السخاوي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

• سمط اللآلئ (الآلئ في شرح أمالي القاضي)، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.

• سير أعلام النبلاء، للحافظ محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق جمهرة من العلماء وإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

• السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، د. محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، ط ٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

• شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

• شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عقيل المصري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار اللغات، ط ١٤، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

• شرح أبيات سيويه، لأبي جعفر أحمد النحاس، تحقيق د. زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- شرح أبيات سيويه، ليوسف بن المرزبان السيرافي، تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.
- شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد الحسن السكري، تحقيق عبد الستار فراج، مكتبة دار العروبة، مصر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناطم، تحقيق د. عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت.
- شرح ألفية ابن معط، لعبد العزيز بن جمعه الموصلي، تحقيق د. علي الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي، لعلي بن محمد بن خروف الإشيلي، تحقيق د. سلوى عرب، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور علي بن مؤمن الإشيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح ديوان الحماسة، لأحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاسترابادي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب، لعبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.
- شرح شواهد الإيضاح، لعبد الله بن برّي، تحقيق د. عبد الله درويش، مطبوعات مجمع اللغة العربية بمصر، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- شرح عيون كتاب سيويه، لأبي نصر هارون القرطبي، تحقيق د. عبد ربه عبد اللطيف، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر أحمد النحاس، تحقيق أحمد خطاب، دار الحرية، بغداد، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٦٩م.
- شرح القصائد العشر، ليحيى بن علي التبريزي، علق عليه الأستاذ محمد الخضر، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لعبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط ١٣.
- شرح قواعد الإعراب، لمحيي الدين الكافيجي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، ط ٣، ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيويه، لقاسم بن علي الصفار البطليوسي، تحقيق د. معيض العوفي، دار المآثر، المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية، لعبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق د. صلاح روي، دار مرجان، مصر، ط ٢، ١٩٨٥م.
- شرح اللمع، لعبد الواحد بن برهان العكبري الأسدي، تحقيق د. فائز فارس، الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- شرح اللمع، لعلي بن الحسين الأصبهاني الباقولي، تحقيق د. إبراهيم أبو عبا، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح اللمع، للقاسم بن محمد الواسطي الضير، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح مشكل شعر المتنبي، لعلي بن سيده الأندلسي، تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش الحلبي، عالم الكتب، بيروت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي عمر بن محمد الشلوين، تحقيق د. تركي ابن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق د. جمال مخيمر، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط ١، ١٩٧٦م.
- شعر ابن مفرغ الحميري، جمع وتقديم د. داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٦٨م.
- شعر الأخطل، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط ٤، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلام الشنتمري، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شعر النمر بن تولب، صنعة نوري القيسي، مطبعة المعارف، بغداد.
- الصاحبي، لأحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٧م.
- الصراح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٩٠م.

- ضرائر الشعر، لابن عصفور على بن مؤمن الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط ١، ١٩٨٠م.
- العبر في خبر مَنْ غبر، للحافظ محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٨٤م.
- علل النحو، لأبي الحسن محمد الوراق، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمتجرب حسين الهمداني، تحقيق د. فؤاد مخيمر ود. فهمي النمر، دار الثقافة، الدوحة، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الفسر شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. صفاء خلوصي، منشورات وزارة الثقافة والفنون بالجمهورية العراقية، ١٩٧٧م.
- الفصول في العربية، لسعيد بن المبارك بن الدهان، تحقيق د. فائز فارس، دار الأمل، الأردن، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثماني، تحقيق د. عبد الوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- القطع والائتناف، لأبي جعفر أحمد النحاس، تحقيق د. أحمد خطاب، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الكتاب، لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- كتاب الشعر، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- الكشف عن حقائق غوامض التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تصحيح وضبط عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاج خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق د. هادي الهلالي، دار عمار، الأردن، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- كشف المشكلات وإيضاح العضلات، صنعة علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، للأمام جمال الدين الإسنوي، تحقيق د. محمد حسن عواد، دار عمار، الأردن، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- اللامات، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- اللامات، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق يحيى البلداوي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق غازي طليمات، د. عبد الإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- اللباب في علم الإعراب، لمحمد بن أحمد الإسفرائيني، تحقيق د. شوقي المعري، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ما اتفق لفظه واختلف معناه، لابن الشجري هبة الله بن علي الحسني، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، لمحمد بن جعفر القزاز القيرواني، تحقيق د. محمد زغلول ود. محمد هداره، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، لإبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- مجاز القرآن، صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- مجالس العلماء، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي ناصف ود. عبد الحليم نجار ود. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لعبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق عبدالله الأنصاري والسيد عبد العال السيد، قطر، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- المحلى (وجوه النصب)، لأبي بكر بن شقير البغدادي، تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- مختارات شعراء العرب، لابن الشجري هبة الله بن علي الحسني، تحقيق علي البجاوي، هضبة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، للحسين بن أحمد بن خالويه، نشره
براجستراسر، عالم الكتب، بيروت.
- المخصص، لعلي بن سيده الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١،
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المذكر والمؤنث، لسهل بن محمد السجستاني، تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق
العربي، بيروت.
- المذكر والمؤنث، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق د. طارق الجنابي، دار الرائد
العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث، ليحيى بن زياد الفراء، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار
التراث، مصر، ١٩٧٥م.
- المرتجل في شرح الجمل، لعبد الله بن أحمد بن الحشاش، تحقيق علي حيدر، دمشق،
١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- المسائل البصريات، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر، مطبعة
المدني، مصر، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المسائل الحلييات، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار
القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق د. محمد خير
الخلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، كنوز
إشبيلية، الرياض، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- المسائل العسكرية، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر، مطبعة
المدني، مصر، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- المسائل العضديات، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. علي المنصوري، عالم
الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

• المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

• المسائل الملقّبات في علم النحو، لمحمد بن طولون الدمشقي، تحقيق د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

• المسائل المنشورة، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦م.

• المساعد على تسهيل الفوائد، لعبد الله بن عقيل المصري، تحقيق د. محمد بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

• المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، للحافظ ابن النجار البغدادي، انتقاء الحافظ أحمد ابن أبيك المعروف بابن الدميّاطي، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

• مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

• المصباح، لأبي الفتح ناصر المطرزي، تحقيق مقبول علي النعمة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

• معاني الحروف، لعلي بن عيسى الرماني، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، ط ٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

• معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق د. عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

• معاني القرآن، ليحيى بن زياد الفراء، الجزء الأول تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار، والثاني تحقيق محمد النجار، والثالث تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار السرور، بيروت.

• معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر أحمد النحاس، تحقيق محمد الصابوني، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

- معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المعاني الكبير، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٨٤م.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار الفكر، ط ٣، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.
- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط ٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الفصل في علم العربية، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق د. عياد الشيتي، دار التراث، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المقاصد النحوية شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين محمود العيني، مطبوع بحاشية حاشية الصبان على شرح الأشموني.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه، عالم الكتب، بيروت.
- المقرب، لابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي، تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، ط ١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن محمد الأشموني، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- الموفقي في النحو، لأبي الحسن محمد بن كيسان، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي وهاشم شلاش، ضمن مجلة المورد العراقية، مج ٤، ع ٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

• الميسر في القراءات الأربعة عشر، محمد فهد خاروف، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

• نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، ط ٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

• النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم، للدكتور محمد آدم الزاكي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

• نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

• النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام، للمبارك بن أحمد الإربلي المعروف بابن المستوفي، تحقيق د. خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، تواريخ طباعة متعددة.

• نظم الفرائد وحصر الشرائد، لمهلب بن حسن المهلي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

• النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

• النكت في تفسير كتاب سيوييه، ليوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

• النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

• هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي.

• همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق د. عبد العال مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل أيبك الصفدي، مجموعة من المحققين،
النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية، تواريخ طباعة متعددة.
- وضع البرهان في مشكلات القرآن، لمحمود بن الحسين النيسابوري، تحقيق
صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق د. إحسان
عباس، دار صادر، بيروت.

١٥

فكر في الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٥ - ١
التمهيد	٢١ - ٦
ترجمة موجزة لابن الشجري	٨
التعريف بكتاب الأمالي	١٤
الدراسات النحوية السابقة عن ابن الشجري	١٧
العَرَضُ والدراسة	٣١٥ - ٢٢
الفصل الأول:	١٠٧ - ٢٤
الاعتراضات في الحروف والأدوات وما أشبهها	
وقوع (أن) المصدرية بعد العلم، والمخففة من الثقيلة بعد الخوف	٢٤
استعمال (أن) بمعنى (إذ)	٣٠
سد (أن) وصلتها مسد المفعولين في باب (طنّ) وأخواتها	٣٧
استعمال (إن) بقية (إمّا)	٤١
أصل ألف (ذان)	٥٢
استعمال (سوى) غير ظرف	٥٥
(قَبْل) و(بَعْد) بين الظرفية الزمانية والمكانية	٥٨
اللام في (لاه) التي أصلها (إلاه)	٦٢
زيادة (لا) مطلقا	٦٤
حذف (لا) بعد (أن) المصدرية حملا على حذفها من جواب القسم	٦٧
أصل (الذي) عند القراء	٧٠
وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) الامتناعية	٧٥
استعمال (لولا) بمعنى (لم)	٨٠
نوع (ما) التعجبية	٨٧
(ما) المصدرية بين الحرفية والاسمية	٩٤

٩٩	القول زيادة الواو
	الفصل الثاني:
١٠٨-١٩٤	الاعتراضات في التراكيب
١٠٩	فعل الأمر للمواجه بين الإعراب والبناء
١١٤	إعراب الأسماء الستة المضافة للضمير من مكانين
١١٨	نصب الحال بـ(كان) الناقصة
١٢٢	تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي
١٣٤	نوع حركة ما قبل (ياء) المتكلم في: غلامي ونحوه
١٤١	علة حذف (نون) اسم الفاعل المثني والمجموع المتصل بالضمير
١٤٥	علة زيادة (الميم) في اللهم
١٤٩	حكم الضمة والألف واللام في تابع (أي) في النداء
١٥٦	ترخيم (طِيلِسان) على لغة مَنْ لا ينتظر
١٦٠	الترخيم في غير النداء ضرورة على لغة مَنْ ينتظر
١٧٢	علة بناء ما جاء على (فَعَالٍ) غير اسم فعل الأمر
١٧٦	رافع الاسم بعد (إذا) الزمانية
١٨٥	عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها في باب (أَمَّا)
١٩١	رد حجة السيرافي في إبطال رفع (لولا) الامتناعية الاسم الظاهر بعدها
	الفصل الثالث:
١٩٥-٣٠١	الاعتراضات في الأعراب
١٩٦	إعراب (سَوَاءٌ) في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ وما أشبهها
٢٠١	وقوع جملة الحال فعلية فعلها ماض في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾

٢٠٧	النصب على المدح في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾
٢١٤	إعراب (خيرًا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾
٢٢١	إعراب المصدر المؤول في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾
٢٢٦	توجيه رفع (عيناك) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾
٢٣٠	توجيه لام (لَمَنْ) في قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضُرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَيْسَ الْمَوْلَىٰ وَلَيْسَ الْعَشِيرُ﴾
٢٤١	جواب القسم في قوله تعالى: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾
٢٤٨	تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿أَتُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾
٢٥٥	توجيه جزم (يَغْفِرُ) في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَىٰ تَجَرَّةٍ تُنَجِّكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ۖ تُوْمِنُونَ بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ۖ يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ.....﴾
٢٦٠	توجيه رفع (الظَّالِمِينَ) في قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾
٢٦٤	إعراب (هم) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَانُوا لَهُمْ أَوْ وَرَنُوهُمْ تُخَسِّرُونَ﴾

٢٧٠	إعراب (مُخَضَّبًا) في قول الأعشى: أرى رجلاً منكم أَسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا
٢٧٣	إعراب (مُضَاعَفًا) في قول زيد الفوارس: عَوَّذَ وَبُهْتَهُ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ
٢٧٦	إعراب (هَنِئًا) في قول أبي الصَّلْتِ الثقفي: اشْرَبَ هَنِئًا عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفَقًا فِي رَأْسِ غُمْدَانٍ دَارًا مِنْكَ مَحَلًّا لَا
٢٨١	إعراب (الْفُضْلُ) في قول الْمُتَخَلِّلِ الهذلي: السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ كَالْتُّهَا مَشَى الْهَلُوكَ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ
٢٨٦	إعراب (خَلْفُهَا) في قول لبيد: فَعَدَّتْ كَلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا
٢٨٩	محل الضمير في (المُخَوِّفْنَا) من قول عبيد بن الأبرص: يَا ذَا الْمُخَوِّفْنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُجْرٍ تَمْنِي صَاحِبِ الْأَحْلَامِ
٢٩٢	رفع (رِئْمَان) في قول أَفْتُونِ التغلبي: أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُوقُ بِهِ رِئْمَانَ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّبَنِ
٢٩٦	نصب (الماء) على تفسير الفارسي في قول يزيد بن الحكم: فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلَّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوِي
٢٩٩	نصب (القائم) في: فإذا عبد الله القائم، وما أشبهه

	الفصل الرابع:
٣١٥-٣٠٢	منهج ابن الشجري في الاعتراضات
٣٠٣	طريقة إيراد الاعتراض
٣٠٤	عبارته
٣٠٥	المعتَرَض عليهم
٣٠٨-٣٠٥	أسباب الاعتراض
٣٠٦	أ- الانتصار للعلماء أو المذهب
٣٠٦	ب- الخلاف في الحكم
٣٠٧	ج- الخلاف في التوجيه
٣٠٨	د- أسباب أخرى
٣١٥-٣٠٨	أدلة ابن الشجري
٣٠٨	أ- الدليل النقلي
٣١٠	ب- الدليل العقلي
٣١٤	ج- الإجماع
٣١٤	د- التوافق بين المعنى والإعراب
٣١٧	الخاتمة
٣٦٥-٣١٩	الفهارس الفنية
٣٢١	فهرس الآيات القرآنية الكريمة
٣٣٢	فهرس القوافي الشعرية
٣٣٨	فهرس المصادر والمراجع
٣٦١	فهرس الموضوعات

"A Research Summery"

Title of the research: The Grammatical Objections of Ibn Al-Shajary against Arab Grammarians in Al-Amali Book.

Name of the researcher: Saeed Ali Abdan Al-Ghamedi.

Degree: Doctorate.

Topic of the research: Studying the grammatical objections of Ibn Al-Shajary against the Arab grammarians in his book, called, Al-Amali; Collecting, Documenting, and Analyzing. The research included the other grammarians' points of view regarding these objections with their proofs provided. Moreover the research tried to specify the most perfect one among them.

Aim of the research: Introducing and identifying some of the intellectual abilities of Ibn Al-Shajary and his independent grammatical identity along with revealing the intellectual value of his objections and highlighting what the precedents said about them along with their benefits to contemporary grammarians.

Content of the research:

- **Introduction:**
 - o A brief resume of Ibn Al-Shajary.
 - o Identifying the book of Al-Amali.
 - o The previous grammatical studies about Ibn Al-Shajary.
- **1st chapter:**
 - o Objections in terms of letters, articles and the like.
- **2nd chapter:**
 - o Objections in terms of grammatical structures.
- **3rd chapter:**
 - o Objections in terms of parsing.
- **4th chapter:**
 - o Ibn Al-Shajary's method in his objections.

Method of the research:

- First of all, the objections were sorted:
 - o according to the alphabet in the 1st chapter.
 - o according to the topics of Ibn Malik's Alpheia in the 2nd chapter.
 - o according to the Qura'nic verses and poetic rhymes in the 3rd chapter.
- Then, every objection was titled, stated and summarized
- After that they were, individually, studied and traced in the old books of earlier scholars with listing their sayings, arguments and opinions about each one.
- Finally, the most preferred and the most acceptable saying about every objection was declared by the researcher.

Conclusion of the research:

The research proved, with no doubt, the independency of the grammatical identity and methodology of Ibn Al-Shajary and his adoption of the visual school. It, also, proved that Ibn Al-Shajary was right in the majority of his objections. Last and not the least, the research revealed the great value of Ibn Al-Shajary's objections to contemporary grammarians.